د. ياسر ثابت

باشوات وأوباش

التاريخ السري للفساد



الحضارة العربية





من فتح ملف المحاسيب والمحتكرين والمضاربين، إلى الأموال المنهوبة التي لم تعد، مرورًا بفساد عائلات السلطة وحيتان العملة والهاربين بالمليارات، وصولًا إلى غول الجهاز الإداري، يأتي هذا الكتاب ليقدم لنا التاريخ غير المكتوب للفساد وشبكات الامتيازات المغلقة في المحروسة.

بالأسماء والمعلومات والتفاصيل المدققة، يراكم هذا الكتاب ملفًا خطيرًا عن الفساد الذي عصف بمصر وأكل عناقيدها والتهم محاصيلها، ولم يرحمها حتى في سنينها العجاف، بل دأب على الاستغلال والتربح، ونسج شبكات متقنة من المنتفعين وأصحاب المصالح الخاصة.

ستتعرف على الوزارات التي تقف في مرمى الفساد، والمحافظين الذين سقطوا في اختبار النزاهة، وأرقام الرشاوى وأشكالها التي تقاضاها مسؤولون خربوا الذمة، مقابل تمرير صفقات ومشروعات ليست فوق مستوى الشبهات.

شعارنا في هذا كله أن مواجهة الحقائق ـ أيًا كانت قسوتها ـ أفضل ألف مرة من دفن الرؤوس في الرمال.





◆ ◈ ◆

رئيس المركز

على عبد الحميد



مركز الحضارة العربية

4 ش العلمين – عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات – القاهرة

تليفاكس: 33448368 (00202)

www.alhdara-alarabia.com

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com

alhdara_alarabia@hotmail.com

د. ياسر ثابت

باشوات وأوباش

التاريخ السري للفساد



الكتاب: باشوات وأوباش
التاريخ السري للفساد

المؤلف: د. ياسر ثابت

الناشر: مركز الحضارة العربية

الطبعة الأولى: القاهرة ٢٠١٦

الجمع والصف الإلكترونى: وحدة الحاسوب بالمركز
تصميم وجرافيك: محمد النوبي

رقم الإيداع: ١٦٣٥٠ /٢٠١٦
الترقيم الدولي: 978-977-496-249-3

ثابت، ياسر.
باشوات وأوباش التاريخ السري للفساد: د. ياسر ثابت.
ط١. - الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠١٦.
٣٠٠ ص، ٢١ سم.
تدمك: ٣ - ٢٤٩ - ٤٩٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١- الفساد الإدارى.
٢- مصر تاريخ.
٣- الفساد السياسى.
أ- العنوان
٩٩٦,٣٥٠

المحتويات

مقـــدمة

هذه سطورٌ من الحاضر والتاريخ، تنبه إلى النيران الزاحفة قبل أن تلتهم أي أمل في المستقبل، وتدفع البلد كله إلى المجهول.

قضايا وملفات، وأمثلة وحكايات، تدفع إلى التأمل، وتحث على التدبر في فكرةٍ أساسية، مفادها أنه لا أحد بوسعه أن يقف على أرض صلبة ما لم يتقدم إلى محاربة الفساد وشبكات الامتيازات المغلقة التي تتكون عادةً من عناصر من قلب السلطة السياسية وأجهزتها الإدارية وبعض المختارين بعناية من رجال المال، وتنال فرصًا احتكارية حصرية في مجالات الاستيراد، والمضاربة العقارية، والمالية، بما يمكنها من احتجاز معظم المغانم، والعوائد بطرق لا تمتثل بالضرورة للقوانين والتشريعات القائمة.

حسب كل الدراسات التي تطرقت إلى ظواهر الفساد في العقود الأخيرة فهو منهجي ومقنن ومؤسسي. بل إن مصر كما هو مثبتٌ الآن ومنذ تم اختراع قياسات للفساد الإداري وأثره على عمل القطاع الخاص والاستثمار، بلدٌ يعاني معدلات مرتفعة من الفساد، وهذه حقيقة لا سبيل لتغييرها بالسلب أو بالإيجاب إلا بشكل نسبي وكمي لا كيفي. وطبقًا لمنظمة الشفافية العالمية فإن مصر احتلت في عام ٢٠١٥ المركز رقم ٨٨ من ١٦٨ دولة. وتتكامل تلك الصورة مع مؤشرات البنك الدولي للسيطرة على الفساد، والتي تشير إلى تدهور مركز مصر في السيطرة على الفساد من ٤١٪ في ٢٠٠٩ إلى ٣٢٪ في ٢٠١٤.

عصف الفساد بمصر وأكل عناقيدها والتهم محاصيلها، ولم يرحمها حتى في سنينها العجاف، بل دأب على الاستغلال والتربح،

ونسج شبكات متقنة من المنتفعين وأصحاب المصالح الخاصة، الذين يجيدون لي عنق الحقائق والتلاعب بمواد القانون وشراء القائمين على تنفيذه بشكل أو بآخر، والتحايل على الجميع، بتقديم "الآراء المريحة" بدلاً من "الحقائق الكاملة"، حتى تستمر آلة الفساد في جني المال واحتكار النفوذ. ويتحايل الإعلام العام والخاص، ويذبح حرية تداول المعلومات والتعبير عن الرأي تواطؤًا مع تحالف الفساد والثروة.

انضوت تحت مصطلح الفساد في مصر أشكالٌ عدة من الانحراف تتضمن الرشوة والاختلاس والمحسوبية والابتزاز والتهرب الضريبي والمحاباة واستغلال الوظيفة وتعارض المصالح وحجب أو إفشاء الأسرار الاقتصادية بغير الطريق المشروع، وغير ذلك من صور استغلال السلطة أو الوظيفة للحصول على مكاسب خاصة. بالطبع، تظهر من فترة لأخرى أشكال جديدة للفساد، معقدة ومراوغة وذكية، تستفيد من الثغرات الموجودة لتتسلل منها إلى عروق المجتمع والدولة.

ومن دواعي الأسف، أن الصراع الحاصل في مصر توسل بإفساد الضمائر كي تُفتح له أبواب ثروات البلاد وخزائنها، ثم انتقل إلى اختطاف الذاكرة. والمساومة على استعادة الماضي أو استبقائه لا على بناء المستقبل.. أي على احتجاب مصر وإقعادها.

لم يكن هذا عملاً عشوائيًا، بل تحركًا مدروسًا من تحالفات ليست فوق مستوى الشبهات، وأجهزة نخر فيها سوس الإهمال والترهل، قبل أن يضرب الفساد ضربته وتنتشر رائحته العطنة.

ومن المعلوم أن غياب الكفاءة وانتشار الفساد يكبدان الاقتصاد والمجتمع تكاليف باهظة متمثلة في الاستثمارات غير المتحققة والموارد المهدرة والفرص الضائعة علاوة على التكلفة السياسية من حيث فقدان الثقة في جهاز الدولة ونزع الشرعية والمصداقية عن السياسات والمؤسسات العامة.

ما يضعف هيبة الدولة، أي دولة، إثارة التساؤلات حول جديتها في مواجهة الفساد، وما ينزع الثقة في مؤسساتها أن يتمدد الفساد مطمئنًا

أن سيف القانون لن يلاحقه. غياب المواجهة الجدية مع مراكز الفساد ومؤسسته، التي تعتقد أن نفوذها أقوى من أي نفوذ لمؤسسة أخرى، هو الذي يضر بالأمن القومي ويُعرِّض السلم العام للخطر.

في حربها على الفساد، تحتاج مصر أن تثق بنفسها وفي قدرتها على تجاوز المصاعب التي تعترضها دون ذعر من طوارئ الأحداث أو سطوة أهل الفساد ورموزه. الثقة من متطلبات العمل الجاد للقضاء على الفساد، والنزاهة والشفافية والحسم هي أهم إجراءات تصويب المسار واستئصال الفساد والمفسدين، بهدف الاطمئنان على صورة المستقبل. كلما بدا التحرك غامضًا لا يتسم بالحزم والدقة والنزاهة وفق الوسائل القانونية والإجراءات الأمنية السليمة، فإن الأرض التي نقف عليها في الحرب على الفساد ستكون أقرب إلى رمال متحركة تأخذ ما فوقها إلى ما تحتها.

يتعين أن نقرأ حقيقة أوضاعنا، قراءة علمية منطقية عادلة، بعيدة عن شطط العواطف وحماسة التمني وأحلام اليقظة ومدخلات الدجل الممزوجة بالفولكلور. لقد تاهت خطط الإصلاح الحقيقي للتشوه الحادث في علاقة مؤسسات الدولة بأبناء المجتمع، وغابت خطوات الإصلاح الجذري في كل مؤسساتنا، وسط ادعاءات بتدرج الإصلاح، تبدو للباحث المدقق كأنها محاولة لإطالة أمد الفساد وتجنب مواجهته بشكل حاسم وجاد.

كما آلاف الملفات المفتوحة، ليست المشكلة في قلة الحلول، ولكن في جدية الطرح وإرادة التنفيذ.

إن اعتمادنا أساليب بالية واستسلامنا لأفكار عفا عنها الزمن ورفضنا التقيد بالقواعد والمعايير الدولية المتعارف عليها في مجالات شتى، في كثير من الأحداث والمواقف المعاصرة، أظهر أننا بعيدون عن العالم المعاصر، لا نملك الرغبة والنية، أو القدرة والجدية الكافية، للاندماج والمساهمة الفعالة في حضارته.

لقد عشنا عقودًا طويلة نُصدِّر خطابًا خارجيًا يتحدث عن النزاهة

والشفافية والإصلاح المالي والإداري والسياسي واحترام القانون والحقوق، ونمارس في الداخل كل ما يتعارض مع هذا الخطاب، فلم تكن النتيجة سوى فقدان مؤسسات الدولة القدرة على العمل بكفاءة ونزاهة من ناحية، وفقدان مصداقيتها في الخارج من ناحية أخرى.

إن قدر مصر أن تتحرر من قيود الماضي البائس وتصوغ مستقبلها بيد كل أبنائها.. شركاء الوطن جميعهم، سلطة وحكامًا ومحكومين. بل إن قوتنا تكمن في ثلاث: اختيار الكفاءات، والمحاسبة والمساءلة بكل شفافية، واحترام الحقوق والحريات.

هذا يتطلب تحسين البيئة القانونية وبناء أجواء تحترم الحريات والرأي المستقل ثم السعي نحو الشفافية والتنافس الحقيقي والديمقراطية، إلى جانب تنفيذ استراتيجية تخفف، على مراحل، من حجم الدولة في إطار التخلص من الفساد، بما يسهم في تقوية مناعة المجتمع ومؤسسات الدولة تجاه الفساد.

ما لم تكن هناك إصلاحات حقيقية تستجيب لأنين المواطنين، وتكافح الفساد، وتؤسس لتوافقات صلبة، فإن كل شيء سوف يندفع إلى نهاياته دون قدرة على تجنب أية كوارث محتملة تأخذ من البلد أمله في مستقبله.

مواجهة الحقائق أيًا كانت قسوتها أفضل ألف مرة من دفن الرؤوس في الرمال.

ما تملكه مصر هو أن تبادر وتصحح وتمسك مقاديرها بيديها، تحاور نفسها بجدية وتفتح الملفات الصعبة وتحسم كل انفلات، وفق قواعد دولة القانون.

إن الضجيج لا يُحدِث هيبة، والتاريخ لا تكتبه ولا تخدعه مقالات الصحف أو تهويلات البرامج التليفزيونية؛ لأن الديمقراطية جوهر التقدم، والشفافية علامة النزاهة والعدل أساس الملك. يحتاج المشهد السياسي في مصر رؤية تتسم بالجرأة والشجاعة تنجم عنها قرارات

جذرية تحمل رؤى إصلاحية لا تعاند الزمان وسنن التغيير.

ظنـي وأملي أن في مصر بقية من رشـد ، تكفـي وتقي لكي تقينا شرورًا يُنشئها التعامي عن لحظات الحقيقة.

أتمنى لكم قراءة مفيدة وممتعة.

ياسر ثابت

القاهرة ١٢ مايو ٢٠١٦

Email: yasser.thabet@gmail.com

أنياب المحاسيب

"المشكلة تتمثل في مفارقةٍ مؤداها أن كثيرين من الذين ليس لديهم ما يقولونه في شؤون هذا البلد وشجونه لا يكفون عن الكلام، بينما الذين لديهم ما يقولونه لا يملكون فرصة كافية لقوله. وبنفس المقدار، فإن كثيرين من القادرين على الخدمة العامة محجوبون عنها، في حين أن المجال مفتوح ـ إلى درجة العربدة ـ أمام ثلاثية الجهل والعجز والفساد"[1]

---

١ ـ محمد حسنين هيكل (مقدمة)؛ في: د. رشدي سعيد، الحقيقة والوهم في الواقع المصري، كتاب الهلال، العدد ٥٥١، مؤسسة الهلال، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٦، ص ٥.

حديث الغنائم يستقطب دائمًا أصحاب المصالح إلى موائد السلطة.

وما دام هناك مالٌ سائب، وعمولات سرية وصفقات مشبوهة، وشبكة مصالح تربط بين جماعة من المنتفعين، فلا بدٌ أن تكتمل الصورة الرديئة بظهور المحاسيب.

في الدول الفاشلة، عادة ما يكون الانهيار الاجتماعي هو النمط المألوف، مع أن الحُكم والإدارة غير غائبين بالكامل. إنهما موجودان لكن بصورةٍ شكلية، وفي إطار من السيطرة والهيمنة الزائفة. ولأن فشل الدولة نسبي، فإن هناك في معظم ما يُدعى حكومات الدول الفاشلة خرابٌ نصف وظيفي ـ الدولة كنموذج للعشوائية في السياسات والارتجال في القرارات. وسط ركام الانهيار في معظم الدول الفاشلة، يلعب الموظفون المدنيون ذوو الرواتب الضئيلة الرسمية بمكونات جهاز فاسدٍ للشرطة، ليس رغبة في تطبيق القانون والنظام، ولكن ببساطة لاغتنام رشى تكفل لهم البقاء ومزيدًا من الثراء والنفوذ[1].

إن الفساد والانحراف أمران خبيثان للغاية، وفي الوقت نفسه من المحتمل جدًا أن يحدثا في جمهورية تتسم بعدم المساواة بين الأفراد، أكثر مما يحدثان في أي شكل آخر من أشكال الحكومات. إنهما يحدثان حين تغزو المصالح الخاصة الميادين العامة، أي أنهما ينبثقان من أسفل وليس من أعلى[2].

الأمر الذي ينبغي التأكد منه ونحن نتحدث عن مشكلة الفساد في مصر هو أن الفساد الذي عاش وعشش في مصر طويلاً أثبت قدرته على مواصلة العيش فيها ومقاومة كل أشكال وجوده المعترف بها وغير

---

١ ـ كريستيان بارينتي، مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة: د.سعد الدين خرفان، سلسلة "عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٤١١، إبريل ٢٠١٤، ص ١٠٧.

٢ ـ حنة أرندت، في الثورة، ترجمة: عطا عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٧٠.

المعترف بها. وبالتالي فإن التخلص منه سيكون عملاً بالغ الصعوبة، خاصة أنه فساد ممنهج وله حيله ومناوراته وخبراته المدعومة بفئات وشرائح مختلفة من المنتفعين والمحاسيب.

وإذا كانت حكومة إبراهيم محلب قد أطلقت في ديسمبر ٢٠١٤ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد "٢٠١٤ـ ٢٠١٨"، تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد، فإن الاستراتيجية الجديدة لن تنجح بدون التزام الإرادة السياسية بمكافحة الفساد، ووضع الأهداف والسياسات والبرامج والآليات التي تكفل محاصرته، وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة له بمختلف أشكاله.

هناك قاعدتان جليتان وعصيتان على المنازعة: استقلال الهيئات الرقابية وهيئات المساءلة والمحاسبة من جهة واستقلال منظومة إنفاذ القانون المستندة إلى عدالة وحيادية الإجراءات القضائية من جهة أخرى يمثلان الشرطين الأساسيين لشمول وفاعلية مكافحة الفساد.

بدون ذلك يتراكم الفساد، ويرتبط عضويًا ببعض مراكز السلطة والقوة والنفوذ، ويستعصي على المكافحة الشاملة والفعالة، وتكتسب شبكاته ـ التي تتداخل بها المستويات العامة عبر بعض شاغلي المناصب الرسمية مع المستويات الخاصة وثيقة الصلة ببعض عناصر النخب الاقتصادية والمالية ـ اعترافًا واقعيًا بحصانتها وبالعجز عن تفكيكها والتخلص منها.

لقد اشتق ميشيل فوكو مفهوم "لا شرعية القانون" لوصف الممارسات الانتهاكية للطبقة البرجوازية في القرن التاسع عشر، عندما كانت تحتال على القوانين الخاصة بها حتى تضمن وجود دورة اقتصادية "على هامش التشريع ـــ هامش يتم استدراكه بالصمت من جانبها، أو إطلاقه بالتساهل الفعلي"[1].

وتتدرج ممارسات التمويل السياسي، أو الإخلال بالمنافسة عن

1_ Michel Foucault, Surveiller et punir, Paris: Gallimard, 1975, p. 90.

طريق الغش بالأعمال العامة، أو الدفاع عن مصالح خاصة تحت ستار أنشطة عامة، في هذه الفئة من الممارسات والأعمال الانتهاكية التي تثير مفاهيمها الاجتماعية جدلاً ويكتنف الغموض تكييفها القانوني، لا سيما وأنها تتعلق بأصحاب السلطة السياسية والاقتصادية. وتبدو هذه السمات أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالنسج المستمر لشبكات نفوذ بين العاملين في القطاع الخاص والسلطات العامة[1].

هنا يبرز دور المحاسيب، ممن يمارسون الإخلال بالنزاهة العامة ويجيدون الضغوط بدعوى "تخطي العوائق الديمقراطية"، والتلاعب في صفقات يشوبها الغموض وحالات لا تخلو من تضارب في المصالح. إنهم يفرغون الحكومة من مضمونها، ويجعلون من الدولة مجرد شبح: يظهر ثم يختفي. يمكنك رؤية معالمها، وتشعر بوجودها، لكنها ليست هناك فعلاً.

وفي مصر اتسعت رقعة دائرة المحاسيب، ولم يعد المحاسيب هم فقط المنتسبون إلى دائرة الرأسماليين وهم من أسماهم د. محمود عبدالفضيل "رأسمالية المحاسيب"[2]. وحسب وصفه، فإن هؤلاء هم القريبون من دوائر السلطة الحاكمة، ممن يتكسبون من وراء فرص تتيحها لهم قرابة أو صداقة أو مصالح مشتركة مع دوائر صنع القرار.

من المتفق عليه في الكثير من الأدبيات السياسية العربية أن نظام الحُكم الذي تدار به معظم الدول العربية، ومنذ القدم، قائم على مفهوم حُكم الغلبة وكملكية خاصة، حيث يعتبر كل ما في الدولة موروثًا خاصًا للحاكم. من هذا المنطلق تصبح الدولة دولة ريعية تتوزع خيراتها من قبل الحُكم، وعلى أساس مقدار الولاء والزبونية والانقياد لصاحب الثروة. وبين هؤلاء وهؤلاء، تنمو فئة المحاسيب وتتغذى على

---

١ ــ بيير لاكوم، الفساد، ترجمة: سوزان خليل، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٣١.

٢ ــ د.محمود عبدالفضيل، رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، دار العين، القاهرة، ٢٠١١.

علاقاتها بدوائر السلطة وأهل المال والأعمال على حد سواء.

إن رأسمالية المحاسيب هو مصطلحٌ يصف الاقتصاد الذي يتوقف فيه نجاح الأعمال على العلاقات الوثيقة بين رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين[1]. ويمكن أن يتمثل ذلك في المحاباة في توزيع التصاريح القانونية أو المنح الحكومية أو الإعفاءات الضريبية الخاصة[2] أو أشكال أخرى من تدخل الدولة.

"الدولة الرهينة" مصطلح استخدمه البنك الدولي في تقريره للعام ٢٠١٤ ليصف نوعًا من الدول رهينة شركاتها. تتحكم شبكة هذه الشركات في مفاتيح الحُكم والسلطة، من مركز اتخاذ القرار إلى بنية المؤسسات والأهم في منظومة العدالة (التشريع بالأساس).

البنك الدولي، وهو إحدى المنظومات المحافظة في حماية الماكينة الرأسمالية، ينتقد سياسات عدم المساواة باعتبار أن الدولة بوقوعها رهينة هذه الشركات "تعيق التوظيف وحل مشكلة البطالة"، وتضرب مثلاً بمصر، حيث الدولة رهينة ٤٩٦ شركة تملكها ٣٢ عائلة فقط تقيم في "محميات سياسية"، حصلت على تصاريح ثروات بسبب قربها في النظام الجديد، وحاصرت السلطة باحتكارها لفرص البرلمان أو تداول السلطة؛ لتمنع إمكانية إعادة توزيع الدخل والثروة.

وهنا يمكن النظر إلى جزء من الأزمة التي تغذي موسم هجرة المصريين إلى الخارج، وهي فشل الدولة في استيعاب طاقات معطلة (متجسدة في كتل البطالة التي تتضخم بمعدلات رهيبة)، وهو الفشل الذي يدفع بها إلى حماية نفسها من افتراس الرأسمالية المتوحشة (التي منحتها تراخيص التوحش). تلك الحماية تأتي بمزيد من حصار المجتمع

1_ Helen Hughes, "Crony Capitalism and the East Asian Currency and Financial «Crises», NSW Australia: Policy Magazine, Spring 1999.

2_ Nicholas Kristof, A Nation of Takers?, New York: The New York Times, March 27, 2014.

ليصبح "رهينة" في يد نخبة الدولة التي هي رهينة الشركات المتوحشة[1].

هذه الدائرة كابوسية.

لم يكن مستغربًا أن يظهر اسم مصر في دراسة لجامعة أكسفورد البريطانية في سياق الحديث عن ظاهرة رأسمالية المحاسيب في الشرق الأوسط. ففي عهد مبارك، تقاسمت نحو ٣٠ عائلة حول الرئيس مبارك وعائلته وحزبه الحاكم[2]، أهم مكونات اقتصاد البلاد. في المقابل، يضع د. محمود عبدالفضيل قائمة تشتمل على ١٧ مجموعة وشركة احتكارية من بينها ١٤ على الأقل ترتبط بعائلات محددة[3].

هكذا تمتع نفرٌ قليل للغاية من مشاهير عائلات الرأسماليين الكبار في مصر بثروة هذا البلد. لم يبخل عليهم نظام مبارك بالغالي والنفيس من أموال البنوك، وأراضي الدولة، وأصول شركات القطاع العام. أتاح لهم هذا النظام الحق في احتكار سلع مثل الحديد والأسمنت، والأسمدة والكابلات والسيارات. وجعل حجم أعمال أقل مجموعة من هؤلاء تزيد عن رقم المليار دولار. بل وسمح لفئة ضئيلة للتحكم في استيراد السلع الغذائية من الخارج. لدرجة أن خمسة فقط يسيطرون على كعكة الواردات من السلع الغذائية، بنسبة تعدت ٧٠٪ في سلع استراتيجية مثل السكر. وليس ببعيد عن ذلك سيطرة عشرة من كبار شركات السمسرة على سوق الأوراق المالية، وأربع شركات أجنبية فرضت هي الأخرى سيطرتها على ٨٧٪ من سوق الأسمنت.

بل إنه في مرحلة عقدَي الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، تم تخصيصها لإنفاق الأموال العامة وكذا القروض الأجنبية الباهظة على مشروعات بنية تحتية لخدمة حفنة من رجال الأعمال المحاسيب، كما

١ـ وائل عبدالفتاح، الهجرة هي الحل، جريدة "التحرير"، القاهرة، ١١ ديسمبر ٢٠١٤.

2_ MIDDLE EAST: ‹Crony› capitalism is widespread, durable, Oxford: The Oxford Analytica Daily Brief, December 16, 2009.
https: //www.oxan.com/display.aspx?ItemID=DB156434

٣ـ د.محمود عبدالفضيل، مرجع سابق، ص ٧٧ و٢٨.

جرى في شبه جزيرة سيناء، التي استفاد فيها رجل الأعمال حسين سالم وغيره من تكفل الدولة ببناء شبكة الطرق والمرافق والخدمات اللازمة للسياحة، دون جني ضرائب حقيقية تدخل إلى الخزينة العامة، ودون تلقي مساهمات جادة في أي مشروعات تنموية لمصلحة أهل المنطقة من البدو أو للعاملين في هذه المشروعات[1].

لا يعمل نظام رأسمالية المحاسيب هذا إلا في ظل نظام انعدام الشفافية وحجب المعلومات عن عالم البيزنس وصلاته وصفقاته.

وفي قصة علاء وجمال مبارك والأقارب والأنساب مثال واضح، حيث يجهل المصريون حقيقة الثروات والصفقات والأنشطة الخاصة بهؤلاء. تواطأت مع الشفافية الغائبة تكتيكات مختلفة للتمويه والإخفاء للحفاظ على رأسمالية المحاسيب.

ففي مطلع عام ١٩٨٣ نفت جريدة "الأهرام" صحة نبأ نشرته صحيفة حزب "الأحرار" المعارضة عن واقعة استغلال نفوذ الرئيس مبارك لمصلحة نجليه في الحصول على تذكرتَي سفر مجانًا من الشركة الوطنية "مصر للطيران"[2]. وفي عام ١٩٩٧، نشرت جريدة "الشرق الأوسط" إعلانًا عن عدد من مجلة "الجديدة" شمل تحقيقًا عن نشاط علاء وجمال مبارك في عالم البيزنس، تضمن العناوين التالية:

"صفقات وعمولات واحتكارات.. ومليون جنيه عن كل طائرة إيرباص اشترتها مصر للطيران.. والهاتف النقال تأخر دخوله إلى مصر لأن علاء أراد أن يكون الوكيل الوحيد.. ومحافظة القاهرة تجمل شوارع القاهرة ببلاط غرانيت يملكه نجل الرئيس.. والمستورد الوحيد للسكر والتفاح هو علاء مبارك.." وهكذا[3].

في الأسابيع التالية، لم يقتصر الأمر على اعتذار الصحيفة اللندنية

١ـ كارم يحيى، الصندوق الأسود قصة حسين سالم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠٩ـ ١٤٠.

٢ـ قصة كاذبة عن أبناء الرئيس!، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ٤ يناير ١٩٨٣.

٣ـ جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، ٢٨ مايو ١٩٩٧.

والشـركة المالكـة لهـا[1]، فقـد جـرى منـع عـدد المجلة أصـلاً من التـداول وتم التخلص من نسـخه تمامًـا بإعدامها كما قيـل[2]. وانتهى الأمر بتنكر الصحفيين المصريين الذين كتبوا التحقيق من مكاتب المجلة في القاهرة من المادة المكتوبة عن علاء وجمال مبارك، وقيل إنها ليست إلا نقلاً لشائعات تجري على ألسنة الناس، وذلك بعدما بات هؤلاء الصحفيون مهددين بالحبس بأحكام قضائية ابتدائية[3]. وكذا اعتـذرت الشـركة المالكـة للصحيفـة والمجلة وتصالحـت مع نجلَي مبارك في مظاهرة دعائية[4].

غيـر أن هـذا لا يُخفـي حقائق باتت معروفة للجميـع عن اتهام جمال مبارك بالتورط في فسـاد شـراء ديون مصر الخارجيـة[5]، وكذا اتهام علاء مبارك بالتربح عبر التلاعب بأموال البورصة في القاهرة[6].

إن نفوذ رجال رأسمالية المحاسيب داخل الحياة السياسية والحزبية والإعـلام قـد لعب منذ منتصف سـبعينيات القرن العشـرين وحتى ثورة ٢٥ ينايـر ٢٠١١ دورًا مـا فـي تراجع قوى سياسـية وحزبيـة مختلفة عن المطالبة بالجمهورية البرلمانية وتعزيز الممارسات الديمقراطية. فهم، وبما يمارسـون مـن احتكار على قطاعـات الاقتصاد، ونظـرًا لطبيعة رأسـمالية المحاسـيب ذاتهـا، يفضلون الاسـتمرار مع نظـام يقوم على شخصنة السلطة، ويُعلي من حُكم الفرد لا المؤسسات.

١ـ جريدة "الأهرام"، القاهرة، ١٣ يونيو ١٩٩٧.
٢ـ المصدر نفسه.
٣ـ جلسـة مثيـرة فـي قضية التشـهير بعـلاء وجمـال مبـارك، جريـدة "الأهرام"، القاهرة، ٢٨ يونيو ١٩٩٧.
٤ـ جريدة "الأهرام"، القاهرة، ٣ ديسمبر ١٩٩٧.
٥ـ مكـرم محمـد أحمد، حديث مع الرئيس مبـارك، مجلة "المصور"، القاهرة، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٢.
٦ـ يسري البدري، تحريات "الأموال العامة": ثروة "جمال" ١٧ مليار دولار و"علاء" ٨ مليارات.. هربت للخارج عبر ٤ شـركات "أوف شور"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ يونيو ٢٠١٢.

بعد ثورة ٢٥ يناير، زادت رخاوة الحكومات المتتالية من جبروت المحاسيب. فما زال وضع "عائلات البيزنس" بعد الثورة على ما هو عليه. ولا تزال عائلة واحدة تسيطر على أكثر من ربع سوق السيارات في مصر، وعلى ٩٠٪ من سوق استيراد وتقفيل عربيات "التوك توك" دون أي منازع. وما زالت أربع شركات من القطاع الخاص تفرض سطوتها على الحكومة. وتصدر الأسمدة إلى الخارج رغمًا عن أنف المسؤولين، ودون أن تعير أدنى اهتمام إلى ارتفاع أسعار الأسمدة في السوق المحلية، بدرجة أصبحت تهدد الزراعات لدى قطاع كبير من الفلاحين.

نفوذ رجال الأعمال والمحاسيب ظهر بوضوح في قضية سماح حكومة إبراهيم محلب باستخدام الفحم كوقود في مصانع الأسمنت.

والحاصل أن لوبي رجال الأعمال، أصحاب مصانع الأسمنت، استطاع أن يجبر الحكومة على القبول بالقرار الذي اتخذه هو وليس الحكومة، ذلك أن المصانع استوردت الفحم قبل صدور القرار، بما يعني أن أصحابها كانوا متأكدين من صدوره رغم أنف الحكومة.

الخطير في الأمر أن الحكومة انسحقت أمام حفنة من رجال الأعمال وتجاهلت كل التقارير التي خرجت عن وزارة البيئة، والتي تؤكد أن استخدام الفحم كوقود يحمل خطورة على صحة المصريين، وأن عددًا من الأمراض الخطيرة سوف تصيبهم من جراء هذا القرار. بل إن دراسة لوزارة البيئة توصلت إلى أن تطبيق المعايير البيئية على الفحم في مراحل استقباله بالموانئ ونقله وتخزينه واستخدامه يجعله أكثر تكلفة من الغاز، علاوة على الخسائر الفادحة التي ستتعرض لها مصر بسبب انبعاث الكربون[1].

تبنى وزير الكهرباء، للأسف، دعاوى مروجي استخدام الفحم حول الفحم النظيف، والتي تعتبر من قبيل الأوهام على حد وصف خبراء البيئة. فرغم التقدم التكنولوجي لا توجد بالفعل تقنيات قادرة

---

١ ـ صفوت قابل، استيراد الأسمنت أفضل من استيراد الفحم، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٩ مايو ٢٠١٤.

على حجب كافة الانبعاثات وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون الذي يولـد منـه الفحـم أضعـاف أي وقود آخـر، وبالإضافة إلـى ذلك فخطر الفحـم لا يأتي من الانبعاثات للهواء فقـط، ولكن أيضًا من المخلفات الصلبـة التـي تنتج عن الاحتراق وعـن تنظيف الفلاتـر وتجهيز الفحم، والتي تحمل مواد سامة ترشح منها إلى التربة والمياه لتلوثهما.

أمـا حديـث الالتـزام بالمعاييـر البيئيـة، فتاريخ هذا الالتـزام وتلك المعايير في مصر يكاد يجعل من النقاش في إثبات تهافت هذه الحجة مضيعـة للوقـت. وفـوق ذلـك، فقـد أثبتت الدراسـات التـي أجريت في الـدول المتقدمة، التي تعتمد أحدث التقنيات وأفضل المعايير البيئية، مسئولية الفحم عن التسبب في مرض ووفاة عشرات الآلاف سنويًا، وأن التكلفة الاقتصادية لهذا العبء المرضي جسـيمة. تتحمل دول الاتحاد الأوروبي تكلفة تقدر بنحو ١٥ـ ٤٢ مليار يورو سنويًا بسبب الجسيمات الدقيقـة التـي يبثهـا حـرق الفحم، وتقـدر دراسـة جامعة هارفـارد في الولايـات المتحـدة التكلفـة الكاملـة للعـبء المرضي من اسـتخراج واسـتخدام الفحم بنحو ٣٥٠ مليار دولار، وقدّرت وزارة البيئة المصرية أن تكلفة العبء المرضي من استخدام الفحم في الأسمنت يتراوح بين ٢،٨ ـ ٣،٩ مليار دولار سنويًا[1].

تعـود مسـؤولية الأزمة الحالية فـي الطاقة، إلى أخطـاء حكومات سـابقة عاث فيها الفسـاد وأسـاءت إدارة مواردنا، ولا نستطيع أن نعتبر أنه من حسن إدارة الموارد أن نتوسع في استخدام الفحم الذي لا نملكه حتى في أراضينا، في حين يهجره العالم. إن لدينا بدائل متوفرة وينبغي أن ندرك أن شـركات الفحم التي تفقد كل يوم أسواقًا، تسعى بشتى الوسـائل الشرعية وغير الشرعية، لفتح أسواق جديدة لها وتجد غايتها في بلاد مثلنا تسير عكس الاتجاه الصحيح وتصر على تكرار أخطاء القرن الثامن عشر.

١ــ راجية الجرزاوي، توليد الكهرباء من الفحم: ضد الدسـتور وضد المسـتقبل، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤.

وتستدعي مواقف الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠١٤ وأجندة اهتماماتها في تغطية الصحف والقنوات الفضائية لرجال الأعمال المسماة بـ"الإعلام الخاص" قصة صعود رأسمالية المحاسيب في مصر، ونعني تحديدًا قصة هذا الصعود مع مأزق غياب وتشوه الديمقراطية في مجتمع أريد له منذ عقود أن يقوم على احتكار القلة والاستبعاد والإقصاء لأغلبية المواطنين وعلى دولة ذات طابع بوليسي.

إن إغداق إعلانات المبايعة والتفويض في الصحف والشوارع، الكثير من أوصاف الزعامة والبطولة على مرشح بعينه، يبرز محاولة أصحاب هذه الإعلانات إعادة إنتاج شخصنة السلطة. ولا شك أن غياب وضعف المؤسسية وتنامي الطابع الشخصي للسلطة في أي مجتمع يحمل معه مخاطر تغول فساد رأسمالية المحاسيب على النظامين الاقتصادي والسياسي، فضلاً عن النظام الإعلامي[1].

لا يمكن فهم المشهد الإعلامي الإنتخابي في ٢٠١٤ ومعه طبيعة وتطور رأسمالية المحاسيب في مصر بوصفها اقتصادًا سياسيًا يقوم على تزاوج السلطة والثروة ويتوقف فيه نجاح البيزنس على علاقات الفساد الوثيقة بين رجال الأعمال والمسؤولين الرسميين، إلا بالعودة إلى محطات لافتة في هذا التطور. هنا يمكن استدعاء القصف الأيديولوجي الإعلامي بحلول تسعينيات القرن العشرين، ومع صعود رجال الأعمال الجدد في عهد مبارك. ونقصد هذا النوع من الكتابات التي بشرت ببناء رأسمالية تنتعش وتسيطر فيما تهبط مساحة الحريات وتضيق. أي أنها رأسمالية وفق المنهج الشمولي التعبوي الفوقي الذي كان سائدًا في عهد الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي). وإذا ما رجعنا إلى الصحف في تلك الفترة، لن ندهش إذا ما اكتشفنا أن هؤلاء المبشرين بهذا النمط السلطوي من الرأسمالية هم ذات الأسماء التي التحقت فيما بعد بلجنة سياسات الحزب الوطني الحاكم وتحلقت

١ـ كارم يحيى، رأسمالية المحاسيب وشخصنة السلطة، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٢٦ مايو ٢٠١٤.

حول جمال مبارك، وتمكنت من السطو على منابر الإعلام ومارست احتكارًا موازيًا للاحتكار الحاصل في مجالَي الاقتصاد والسياسة[١].

وتقول دراسة للباحث الألماني ستيفان رول بعنوان "نخبة رجال أعمال مصر بعد مبارك: لاعب قوي بين الجنرالات والإخوان المسلمين"، إن رجال الأعمال المحاسيب في عهد مبارك تمكنوا من الحفاظ على نفوذهم وسلطتهم الاقتصادية والسياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١،[٢] رغم أن الثورة التي أطاحت مبارك لم تكن موجهة فقط ضد القمع السياسي والاستبداد، وإنما هدفت أيضًا إلى رفض الظلم الاجتماعي وسعت إلى القضاء على رأسمالية المحاسيب[٣].

مفاد الدراسة أن الحكومات التي تلت رحيل مبارك عن السلطة لم تسع إلى مواجهة جدية مع فساد رأسمالية المحاسيب بما في ذلك حكومات الإخوان والحكومة التالية للإطاحة بمرسي. بل ما حدث هو أن هذه الحكومات سعت لخطب ود رجال أعمال هذه الرأسمالية وسنت من التشريعات واتخذت من الإجراءات ما يحصن فسادهم[٤].

ولأن العبرة بالممارسات الفعلية، فإننا شهدنا في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي إعادة إنتاج حُكم الفرد. بل كان الرجل على استعداد لاستئناف العلاقة بين شخصنة السلطة ورجال رأسمالية المحاسيب، كما تفيد بذلك محاولاته مد جسور مع رجال الأعمال هؤلاء عبر تجربتَي جمعية "ابدأ" ولجنة "تواصل"[٥]، فضلًا عن طرح

١_ كارم يحيى، رأسمالية المحاسيب تنتخب، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٣ مايو ٢٠١٤.

2_ Stephan Roll, Egypt's Business Elite after Mubarak, A Powerful Player between Generals and Brotherhood, SWP research paper, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security Affairs, September 2013, p. 5.

3_ Clement M. Henry and Robert Springborg, Globalization and the Politics of Development in the Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), 156ff.

4_ Stephan Roll, op. cit. p. 5.

5_ «Committee Formed to Liaise between Morsy, Private Sector", Egypt

التصالح مع الرموز البارزة مثل حسين سالم. وفي كل الأحوال لم يصدر تشـريعٌ واحد لا في عهد مرسـي ولا في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير كلها يمس فسـاد ظاهرة رأسـمالية المحاسـيب، ويضع حدًا للعلاقة الحرام بين السلطة والثروة[١].

وقبيـل ثـورة ٣٠ يونيو، بدا أن عـددًا من نخبة رجـال الأعمال أو من يمثلونهـم قد فتحـوا بابًا للنقاش مع جنرالات الجيـش[٢]. وفي مرحلة ما بعد قرارات ٣ يوليو ٢٠١٣، بدا واضحًا أن الشبكات التي تربط رجال الأعمال وعائلات البيزنس في مصر مع قادة سياسيين في دول المنطقة لعبت دورًا مؤثرًا في تأمين المساعدات المالية الضرورية لمصر[٣].

وربما كان عيب ثورة ٣٠ يونيو أنها احتضنت قوى الفسـاد الكبير والصغيـر، مـن موظفـي الحكومـة الفاسـدين فـي جميـع الأجهـزة البيروقراطية دون اسـتثناء، إلى محترفي العمل السياسي في المحليات والبرلمـان على مدى عقود طويلة، ثم القواعد الشـعبية للحزب الوطني من محترفي تزوير الانتخابات، إلى سُـرَّاق الدقيق، إلى سُـرَّاق الآثار، إلـى تجار المخدرات، إلـى المعتدين على أملاك الدولة، إلى مسَـقّعي الأراضـي، إلـى من يورثـون ـلأبنائهـمـ الوظائـف المهمة فـي أجهزة الدولـة، وأكثرهـم يحصل عليها دون أي اسـتحقاق أو جـدارة، هؤلاء

Independent, 31 July 2012, http://www. egyptindependent.com/news/committee_formed_liaise_between_morsy_private_sector (accessed 5 June 2013).

١ـ كارم يحيى، رأسمالية المحاسيب وشخصنة السلطة، مصدر سابق.

2_ Ben Hubbard and David D. Kirkpatrick, "Sudden Im_provements in Egypt Suggest a Campaign to Undermine Morsi", New York Times, 10 July 2013; Matt Bradley, "In Egypt, the 'Deep State' Rises Again", Wall Street Journal, 12 July 2013.

3_ Patrick Werr, "Analysis: With Gulf Aid, Egypt Economy Can Limp through Crisis", Reuters, 20 August 2013, http://www. reuters.com/article/2013/08/20/us_egypt_protests_economy_analysis_idUSBRE97J08M20130820 (accessed 30 August 2013).

جميعًا هم قوة المشاة الرابضة على الأرض في جميع محافظات مصر[1].

في سياقٍ مواز، أعرب كثيرون عن خشيتهم من أن يكون القرار بقانون الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور في إبريل ٢٠١٤ بشأن منع أي "طرف ثالث" من الطعن على العقود التي توقعها الحكومة مع أي طرف آخر، بوابة لحماية الفساد والفاسدين؛ إذ إنه أصبح ممنوعًا بموجب القانون المذكور على أي شخص أن يطعن على صحة أي عقد تبيع به الحكومة أي شركة من شركات القطاع العام، أو تدخل به في ارتباط من أي نوع مع أى جهة أو شخص أجنبي. وليس سرًا أن سبب صدور قانون بهذا المضمون يعود في الأساس إلى أن عقودًا مبرمة بين الدولة، وبين أطراف مختلفة من خارجها، قد تعرضت للطعن من كثيرين أمام القضاء بما أدى إلى فسخها.

بجانب المحاسيب الكبار، هناك المحاسيب الصغار من قيادات الصف الأول المتغلغلين داخل كل موقع ومنشأة عمل. والذين يحصدون القدر الأكبر من المكاسب والمغانم على حساب المنتجين الحقيقيين الذين لهم الفضل الأول في تحقيق الأرباح.

ينتشر محاسيب صغار في كثير من مواقع العمل في القطاع الخاص، ويخشى الجميع الاقتراب من المزايا التي يحصلون عليها. وصغار المحاسيب هم الرابضون في الصفوف الأولى على مقاعد الإدارة العليا في تلك المواقع، الذين ظلوا لسنوات طويلة بعيدين تمامًا عن المساءلة اعتمادًا على أن صاحب العمل له حرية مطلقة في التصرف في أمواله. فله أن يقتطع من أرباح شركته ما يشاء، لمنح العطايا والمنح والمكافآت للمحظوظين الذين غالبًا ما يكونون من العائلة، أو أقارب العائلة، أو أصدقاء العائلة، أو من أنسباء بعض المسؤولين الحكوميين الذين ترتبط مصالح رجل الأعمال بهم من حيث إصدار التراخيص أو تخليص الجمارك أو دفع الضرائب أو الإعفاء من الرسوم

١ـ أنور الهواري، المهندس أحمد عز، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ فبراير ٢٠١٥.

أو الحصول على دعم[1].

أصبح لهذه المرحلة رجالها، وأحيانًا سيداتها، من أصحاب الأعمال النافذين والمهيمنين على المصالح الاقتصادية والمالية الكبرى الذين تحالفوا دومًا مع الحُكم ومؤسسات الدولة لحماية ثرواتهم وعوائدهم المتراكمة ومولوا ووظفوا أدواتهم المختلفة ـ من وسائل إعلام يملكونها إلى أحزاب سياسية يسيطرون عليها ـ لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الواسعة وللترويج لمفهوم البطل المنقذ والمخلص.. ولتذهب الديمقراطية ومعها الحُكم المدني إلى الجحيم.

إننا إزاء قوى اجتماعية نافذة ممثلة في رأسمالية المحاسيب تبدو في ذروة اندفاعها وحماسها لإعادة إنتاج شخصنة السلطة كي تضمن استمرار احتكار الثروة. وهو أمر يُلقي بأعباء جديدة على الحالمين بالتغيير الديمقراطي وبدولة مدنية عصرية تقوم على المؤسسات وتلبي مطالب الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية.

مما لا يختلف عليه اثنان أن هناك معارك سياسية طاحنة يتعين على أي رئيس جديد مواجهتها، منها على سبيل المثال كيفية مواجهته مافيا الفساد وشبكة المصالح، التي تسيطر على الاقتصاد الوطني، في ظل موازين قوى أسفرت عن عن سيطرة ٩٧٧ رجل أعمال على ٢٥٪ من الدخل القومي، كما يقول الباحث الاقتصادي فاروق عبدالخالق، بالإضافة إلى كيفية مواجهة السيسي لفساد منظم داخل أجهزة الدولة سمح بأن يحصل ٧٦ مستشارًا بالهيئة العامة للاستعلامات على أجور تبلغ ١٥٠ مليون جنيه سنويًا، و٣٠ موظفًا بالقوى العاملة على ٢٨ مليون جنيه رواتب ومكافآت سنويًا، وحصول موظفي ديوان عام وزارة الصحة على رواتب تبلغ ٢ مليار جنيه سنويًا في حين يتسول فيه الأطباء رواتب آدمية، كما تبلغ مخالفات جهاز أمن الدولة نحو ٢ ونصف المليار جنيه إضافة إلى مخالفات أخرى في مشروعات طرح النهر والحزام الاخضر

---

١ ـ أميمة كمال، عائلات «فلان الفلاني» ومحاسيب ما بعد الثورة، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣.

تتعـدى الـ٢١ مليار جنيه، أعلنها المستشـار هشـام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات[1].

فـي تقرير الجهاز المركزي للمحاسـبات حـول أداء هيئة المجتمعات العمرانيـة الجديـدة بنهاية يونيو ٢٠١٤، نكتشـف أن الهيئة أضاعت على الدولـة أمـوالاً بقيمـة ٣٧٠ مليـار جنيه، أي أكثـر من عجـز الموازنة في الحسـاب الختامي عن العام ٢٠١٣_٢٠١٤ بنحو ١٥ مليار جنيه. وكشـف التقريـر أن مخالفات عام ٢٠١٤ بلغـت ١١٤٫٣ مليار جنيه، منها ٣٫٨ مليار جنيه تمثل المخالفات التي شابت التخصيص لصالح "بالم هيلز" بالتوسعات الشـرقية، و٨٫٥٢ مليـار جنيـه قيمـة المخالفـات الخاصـة بالإشـغالات والتعديـات بالكـردون الغربـي الجديـد بمعرفـة "٦ أكتوبـر الزراعية"، وجمعية الإعلاميين وهدى رزقانة بإجمالي مساحة ٨٢٢٠ فداناً[2].

قـدّم التقريـر المذكـور تفصيـلاً كامـلاً للمبالـغ التي تـم رصدها والمخالفـات، ومنها قيام بعض المسـؤولين بالهيئة باسـتغلال السـلطة، وتخصيـص أراض بالأمـر المباشـر وعـدم الالتـزام بقـرارات جمهوريـة ووزارية، خلافاً للمشـروعات المتوقفة ووجود شـبهة تواطؤ من مسؤولين بالمـدن الجديـدة مع بعض الشـركات العقارية، الأمر الـذي أضاع على الدولة مسـتحقاتها لدى الشـركات، إلى جانـب تخصيص أراض لصالح شـركات تخص مسـؤولين سـابقين وأعضاء مجلسَـي الشـعب السـابق والأسـبق. ورصـد التقريـر أمثلـة مـن المخالفات، منهـا أراضـي الحزام الأخضر والشـركات التابعة لوزير الإسـكان أحمد المغربي بالتوسعات الشـرقية والشـمالية بمدينة ٦ أكتوبر والكيانات الاعتبارية المملوكة لبعـض العامليـن ببعـض الجهـات الحكومية، وشـركات تابعـة لبعض أعضاء مجلسَـي الشعب السابقين وبعض رجال الأعمال المعروفين بالدولة.

١ـ محمد عصمت، شـوكة في ظهر السيسـي، جريدة «الشـروق»، القاهرة، ١٨ مارس ٢٠١٤.

٢ـ عبدالرحمن شلبي ومحمد الشيخ، انفراد بالمستندات: إهدار ٣٧٠ مليار جنيه.. و«فساد الأراضي» مستمر، ١٨ ديسمبر ٢٠١٤.

وهذا غيض من فيض.

إن أي رئيس يريد أن يكون عادلاً بحق، لا مفر أمامه من الاصطدام بالمتهربين من الضرائب والمتربحين بوسائل الكسب غير المشروع ولصوص المال العام. بالمثل، فإن مكافحة الفساد لا غنى عنها لتكسير شبكات المصالح المتكلسة، والقضاء على رموز المحسوبية والفساد والتغول على المال العام.

لا يمكن للسيسي أن يبني أسس عهده بأولئك الذين كانوا سببًا في إسقاط مبارك وفاحت رائحتهم حتى زكمت الأنوف. ظهور هؤلاء بجانب أي شخص يجعله مكروهًا على المستوى الشعبي، فما بالك إذا كان هذا الشخص هو رئيس الجمهورية[1].

في كل الأحوال ينبغي أن يكون شعار العهد الجديد هو الصدام مع الفاسدين واللصوص وسارقي المال العام، وتحرير مصر من محاسيب العصر، الذين تغلغلوا في مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها بشكل مخيف، وباتوا "الحكام الصغار" في عروق هذه الدولة التي تئن من ثقل حمولتها، وتستنزف في نفس الوقت طاقتها ومواردها بلا معنى.

إن مثل هذا التحرك أصبح فرض عين، في بلدٍ بلغ فيه معدل الفقر ٢٦٫٣٪ من إجمالي السكان، وفقًا لمقياس الفقر القومي، خلال ٢٠١٢/٢٠١٣ مقابل ٢٥٫٢٪ في العام الذي سبقه، كما تبلغ نسبة البطالة بين الشباب ١٥٪. وحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن "المطحونين"، أي الذين يعانون الفقر المدقع، وصلت نسبتهم إلى ٤٫٤٪ من السكان[2]. وتقول الأرقام إن ٥٥٪ من العاملين المصريين في الفئة العمرية (١٥ ــ ٦٤ سنة) يعملون بشكل غير رسمي،

---

١ ــ عماد الدين حسين، الصدام مع اللصوص، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٠ مايو ٢٠١٤.

٢ ــ أميرة صالح، «الإحصاء»: معدلات الفقر تصل ٢٦٪.. وعدد «المطحونين» ٤٫٤٪، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣.

أي يفتقرون إلى عقود مكتوبة وتأمينات اجتماعية، وذلك في [1] ٢٠١٢.

كل هؤلاء المحاسيب وأصحاب المصالح الخاصة لن يتنازلوا عن امتيازاتهم بسهولة، سيكون بعضهم شوكة في ظهر أي نظام سياسي جديد، ووقودًا للقوى المناهضة للثورة وسندًا لجماعات الإرهاب، ولن يستطيع أي رئيس قادم هزيمتهم بالضربة القاضية، فهم يمتلكون خبرات إدارية كبيرة، وثروات ضخمة تستند إليه عجلة الاقتصاد الوطني، قد تفرض على السلطة الجديدة أن تمسك العصا من المنتصف، حيث تغازل الفقراء ومحدودي الدخل ببعض الهبات أو قد تعيد إليهم بعض الحقوق، لا أكثر ولا أقل.

في مواجهة هذه الصورة القاتمة، يتعين العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل والثروة من أجل توفير ديمقراطية تشاركية فعالة تعمل لصالح الطبقات الشعبية والسواد الأعظم؛ إذ إنه عندما تتسع الفروق في توزيع الدخل والثروة يصبح الطريق مفتوحًا أمام الأغنياء للجمع بين الثروة والسلطة.

إن إعادة التوزيع ليست عملية تتم مرة واحدة وينتهي الأمر، بل يجب أن تكون عملية مستمرة من خلال نظم للضرائب التصاعدية والتحويلات الاجتماعية.

في يوليو ٢٠١٤، صدر قانون الحد الأقصى للأجور، بعد جدل استمر لأكثر من عامين، وبعد قرار مشابه أصدره د. كمال الجنزوري في ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (القرار صدر يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١١، ونشر بالجريدة الرسمية يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢)، لكنه لم ير النور. أما القرار الأخير فهو واضح، وواجب التطبيق؛ إذ صدر بعد نحو ستة أشهر من بدء تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور الذي اكتنفه بعض الغموض في تطبيقه على قطاعات بعينها، وإن كانت المحصلة النهائية، تشير إلى ضبط قصة الأجور للجهاز الإداري للدولة.

١ــ المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، القاهرة، العدد ٤٧٨، سبتمبر ٢٠١٤.

في ظل الأخذ والرد بشأن تفعيل القرار وفاعليته وتداعياته، فإنه يبقى أن الحد الأقصى للأجور هو حد أدنى للعدالة المنشودة في مصر.

إن علينا إدراك أن إجراءات إعادة توزيع الدخل والثروة تتطلب إعادة النظر في الهيكل النسبي للأجور وليس مجرد تحديد الحدين الأدنى والأقصى للأجور، بل تحقيق العدالة الأفقية بين القطاعات والعدالة الرأسية في سلم الأجور والدخل داخل القطاع الواحد الذي لحق به العديد من التشوهات[1].

الوضع في مصر يُظهر وجود عجز في التكامل الوطني. هذا التكامل لكي يكون متينًا يجب أن تكون الفوارق الاجتماعية والإقليمية محدودة. دعك الآن من الفوارق الاجتماعية وانظر في الفوارق الإقليمية. معدلات الفقر أعلى وبشكل حاد، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، خاصة التحاق البنات، أدنى في محافظات الصعيد الأعلى عنها في باقي المحافظات المصرية. العدد الأكبر من حالات الثأر يحدث في محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، حيث يرتفع الفقر عنه في غيرها من المحافظات.

حالات الثأر لم ترتفع فجأة بعد يناير ٢٠١١، بل إن ارتفاع حالاته سجل معدلات عالية منذ ٢٠٠٩. الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي يتسببان ومنذ زمن بعيد في الهجرة الداخلية والخارجية، هجرة أو نزوح الفقراء في سبيل أي قوت، وهجرة أو نزوح المتعلمين بحثًا عن فرص للعمل أو عن عمل أفضل يدر دخولاً معقولة. هذه الهجرة الأخيرة بالذات تفرغ المناطق المتخلفة من أهم عناصر التنمية، وهو العنصر البشري المتعلم، فتزيد من إضعاف مقومات التنمية، وتُعمق من التخلف النسبي لهذه المناطق، وتزيد من تهديد التكامل الوطني[2].

١ــ محمد أحمد السعدني، التنظيم والإدارة: العدالة الاجتماعية تتطلب مراجعة الأجور وإقرار التأمين الصحي، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٦ مارس ٢٠١٤.

٢ــ د.إبراهيم عوض، أحداث أسوان والتكامل الوطني، جريدة "الشروق"،

ترتبط مضامين الإصلاح، خاصة في أجهزة الدولة، بالشفافية والكفاءة وتكافؤ الفرص والتشاركية ومكافحة الفساد والمحاسبة. فتوضع طائفة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تلزم الأجهزة التنفيذية والإدارية والخدمية بالشفافية لجهة نظامها وأعمالها الداخلية ومواردها المالية والبشرية وكذلك لجهة دورها العام وعلاقتها بالمواطن. وتلزمها أيضًا على ذات المستويين بالكفاءة وتكافؤ الفرص، ومن ثم "يتطهر" شغل المناصب العامة داخل أجهزة الدولة من آفات المحسوبية وتبتعد تدريجيًا في علاقتها بالمواطن عن التورط في المحاباة إن بسبب النوع أو على أسس سياسية/ اقتصادية/ دينية/ عرقية وبصورة تفسد حياديتها الضرورية.

كما توضع طائفة أخرى من القوانين واللوائح والإجراءات التي تدفع أجهزة الدولة إلى اتباع قاعدة التشاركية في عملية صناعة القرار بحيث تتراجع الفجوة الواسعة داخل الأجهزة هذه بين شرائح الإدارة العليا (الوزراء، وكلاء الوزراء، المديرون، وغيرهم) وبين الشرائح الوسيطة والدنيا (الموظفون، التنفيذيون، الفنيون، وغيرهم)، وبحيث ينظر إلى تفضيلات واختيارات المواطن كأحد المدخلات الأساسية لصناعة القرار. وينطبق ذات الأمر على اعتماد قاعدة مكافحة الفساد (إن الفساد الصغير المرتبط بالأفراد أو الفساد الكبير الذي يستشري على امتداد الهياكل المؤسسية للأجهزة) وقاعدة المحاسبة القانونية المنضبطة للمتورطين بالفساد على نحو يهدف إلى التخلص من المفسدين ويصنع تدريجيًا بيئة تنفيذية وإدارية وخدمية نظيفة[1].

على نخب المال والأعمال والمجموعات المؤثرة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية أن تفهم أن حماية مصالحهم عبر تحالفات مع مؤسسات وأجهزة الدولة وسعي لتجديد "زواج المال والسلطة" ودون

القاهرة، ١٣ إبريل ٢٠١٤.

١ـ د.عمرو حمزاوي، بين إصلاح أجهزة الدولة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٢ مارس ٢٠١٤.

اعتبار لمقتضيات الشفافية والنزاهة ومقاومة الفساد ودون كثير تدبر في مسؤولية رأس المال الاجتماعية ليس له أن يدوم أو يستقر في مجتمع أغلبيته من الفقراء ومحدودي الدخل الذين يواجهون تحديات معيشية كبرى، ولن يرتب على المدى المتوسط والطويل إلا تفاقم غياب الشفافية وتراكم الفساد وانهيار إنتاجية القطاعات الاقتصادية بل وتراجع ربحية القطاع الخاص وعوائده (لا اقتصاد متقدم ولا قطاع خاص ناجح ومتطور في دولة فاسدة).

المؤسف أنه بدلاً من السير في الاتجاه الصحيح، أعيد إنتاج خطاب التقشف و"شد الحزام". سمعنا من جديد نفس الخطاب المثير للقلق من حيث يريد صاحبه (عبدالفتاح السيسي) أن يثير الإبهار والإعجاب وإثبات القدرات والكفاءة.

الأزمة أن خطاب "شد الحزام" ليس جديدًا. قصتنا معه طويلة. يظهر خطاب "شد الحزام" ليدخل الشعب في متاهة الدفاع عن نفسه.. وإذا رفضنا المنطق الذي يدين شعبًا منهوبًا من دون أن يحاسب النهابين أو يعيد رسم السياسات لكي لا يسمح بالنهب، فإننا نداقع عن الكسل.

إن "شد الحزام" لا معنى له من دون تغيير سياسات، والثورة على العفن الكامن في أجهزة الدولة، والأهم بناء علاقة جديدة بين الفرد والدولة تقوم على حق الفرد وحريته وسعادته، لا على خضوعه لتسلط ووصاية الكهنة وفرعونهم في الأعالي.

خطاب "شد الحزام" هو استعراض بديل عن خطة وبرنامج إصلاح الدولة من عفنها الذي يقدمونه على أنه قدر "عاجبك ولاّ مش عاجبك.."، و"اقبل بنا.. وإلا فإن الإخوان سيقفزون للسلطة.."، و"شفتوا حصل إيه لما حصل تغيير.. لقد أتى إليكم الإخوان في غزوة الصناديق..".

هذا الخطاب لا يُعنى بالإصلاح أو خطط التنمية، لكنه يلوم "الشعب"، كأن المصريين كلهم كتلة كسالى باختيارهم (لا يعانون البطالة) ويعيشون في رفاهية (يذهبون إلى الجامعات والمصالح بالحافلات العامة..).

إنـه خطـاب "شـد الحـزام" نفسـه الذي سـخر منـه عادل إمـام في ثمانينيـات القـرن العشـرين، في مسـرحية "شـاهد ماشـفش حاجة".. سـخرية من استمرار "شـد الحزام" مع اسـتمرار انتفاخ "الكروش" في السلطة والحسابات في البنوك والمعاناة في الشوارع.

كان مبـارك بـدلاً مـن مواجهـة فشـل حكوماتـه يوجه اللـوم إلى المواطنيـن "تأكلـون ٣ أرغفـة عيـش وتضعـون ٤ ملاعـق سـكر في الشـاي"، يقول هذا لمَن يعتبر العيش والسـكر متعتـه الوحيدة، بينما طبقـات الفسـاد المتوحش التي تربـت على أبواب نظامـه وأغلقت على مصر كلها بأنانيتها المفرطة النوافذ والشـرفات وخنقت الشعب.. فلم يوجـه إليهـا كلمة بعـد أن أصبح واحدًا من "الأغنيـاء الذين يحكمون بلدًا فقيرًا".

خطاب "شد الحزام" هو إعلان عن عدم الاقتراب من مغانم الشريحة التـي احتكـرت الثروة مع السـلطة، وتحـاول منذ ٢٥ يناير أن تسـتمر الماكينـة التي تلقي بالفتات للملايين، في حين تبقى "الغنيمة" من حق شـريحة صغيـرة مـن المتحلقين حول مركـز السـلطة أو البابا الراعي لهذه المصالح.

الدولـة بهذا الخطاب تبدو وكأنهـا لا تريد الإصلاح أو التغيير، بل تريـد تغيير الشـعب الذي يطالـب بالعدالة فيكون الـرد بخطاب اللوم للضحية/ ضحية الفساد والاستبداد[١].

إن مقاومـة التغييـر في مصر ـ والشـك في قيـادات التغيير ـ تُعتبر مرضًا اجتماعيًا مصريًا رُوِّج له بمعرفة السـلطات المركزية والقيادات الحاكمة وشبكة المحاسـيب، وبالتالي فأي قيادة تحمل لواء التغيير كانـت تُهمَّش أو تهاجـر ولا تعـود إلى مصر مـرة أخرى إلا بعـد إبراز قدرتهـا وإمكاناتهـا في دول أخرى، ممـا أثر على تقليـص دور النخبة المصريـة القـادرة على محاربة الجمـود وقيادة التغييـر ودعم الأفكار

---

١ ـ وائـل عبدالفتـاح، السـيمفونية المشـروخة للديكتاتـور العادل، موقـع "بوابة التحرير" الإلكتروني، ١٠ مارس ٢٠١٤.

المبدعة الحديثة.

لا بدّ من التصدي لنهب مصر على يد المحاسيب وأشباههم.

المعركة ليست سهلة. ففي تقرير أصدرته مؤسسة "إنجازا" الدولية للصحافة الاستقصائية، نطالع معلومات مقلقة مفادها أن "أكثر من ٧٠ مليار جنيه من أموال الدولة المنهوبة تم إخفاؤها في نحو ٦٧٠٠ حساب بنكي في البنك المركزي، والبنوك التجارية، ولا تخضع للمراجعة المحاسبية، ولا تُنقل أبدًا إلى الخزانة العامة أو تظهر في الموازنة".

هنا أثير تساؤلٌ مشروع: كيف تطالبنا الدولة عبر رئيسها بالتبرع لإنقاذها في حين ترقد أموال الناس المنهوبة في البنوك تنتظر من يعيد تنشيطها؟ هل هذا يعني أن المافيا دفنت نفسها في "تركيبة الحُكم" الجديدة إلى درجة أنها ضغطت من أجل قانون "المصالحة" مع الهاربين بالأموال؟

يقول التقرير المشار إليه أيضًا إن "الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من معرفة مصير من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من أصل مبلغ مليار دولار كان قد قدمها إلى مصر في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢"، لكن محققيه "اكتشفوا وجود حسابات خاصة لا تخضع لأي مراجعة محاسبية قيمتها ٣٦ مليار جنيه".

نقلاً عن التقرير فإنه "في مارس ٢٠١٤ منعت وزارة الداخلية مراجعي الجهاز المركزي من دخول الوزارة للتحقيق في مزاعم بشأن قيام ٧ من قياداتها بتوزيع ما يقرب من ١٢ مليون دولار كمكافآت لهم". بعد ثمانية أشهر وفقًا للتقرير "تم اقتحام غرف موظفي الجهاز والاستيلاء على ما بها من مستندات وتحقيقات". اشتكى هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، مما حدث إلى الرئيس ورئيس الوزراء، ولكن ظل مصير شكواه مجهولاً[1].

---

١ ـ تقرير دولي يفتح الصندوق الأسود لأموال مصر المنهوبة، جريدة "الشروق"،

غني عن القول إن المسؤولين والمحاسيب الذين ينهبون الوطن يومًا بعد آخر، يكتفون بالمزايدات السياسية، وتصدير الخطابات العاطفية، والتحول إلى عندليب عندما تسأل أحدهم عن برنامجه/ مشروعه/ رؤيته للعبور من أزمات ما بعد سقوط الاستبداد. عندليب يغني: "ماتقولش إيه إدتنا مصر.. قول هاندى إيه لمصر"، و"لازم نحب بعض.."، و"هانضحي علشان مصر تعيش"[1].

ينسى هؤلاء أن الأناشيد والأغاني الوطنية لم تحفظنا من الفساد والاستبداد والتخلف والهزيمة والسقوط في مستنقع الانحطاط.. كما لم تُبن دول محترمة بالأغاني.. ونفس المُغني الذي كان يغني لمبارك ونظامه هو الذي يريد اليوم أن يقود حملة تبرعات لضمان دوران ماكينة الفساد والاستبداد تحت اسمها العاطفي الأنيق "مصلحة مصر".

.. ومصر من هؤلاء وأمثالهم براء.

القاهرة، ٢٨ مايو ٢٠١٥.

١ـ وائل عبدالفتاح، مصر التي تبنيها الأغاني، موقع "بوابة التحرير" الإلكتروني، ١١ مارس ٢٠١٤.

أموالنا المنهوبة.. لم ينجح أحد!

رصدت منظمة النزاهة المالية العالمية أنه خلال عشر سنوات (٢٠٠٣-٢٠١٢) خرج من مصر في المتوسط ما يقرب من ٤ مليارات دولار سنويًا، هي أموال ناتجة عن تهرب ضريبي وفساد وجرائم، تتسرب خارج البلد ليتم غسلها، فلا يعود من الممكن تعقبها أو استردادها فينعم ناهبوها بها في الخارج. يوازي هذا المبلغ ٣٠٠ مليار جنيه مصري. وحتى نتخيل هذا الرقم، فهو أكثر من ضعف عجز الموازنة المبكي عليه، ويقترب من ضعف مقدار الدين الخارجي في ٢٠١٢ [1].

١ ــ سلمى حسين، عن الفاسدين والساكتين، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٤.

قضية الأموال المنهوبة وسبل استردادها هي موضوع شائك في بلدٍ يعاني اقتصاديًا.

ما بين التأييد والتحفظ، تتراوح ردود الفعل الرسمية والشعبية بشأن اللجان والجهود المبذولة لاسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة إلى الخارج. بلغ الأمر بأن البعض طالب بعدم إنفاق المال العام على ملف استرداد الأموال المهربة باعتبار أنه فات أوان التصرف بشأنها، واتهم هؤلاء الأجهزة المعنية في الدولة بالتباطؤ وعدم اتخاذ إجراءات جادة منذ البداية، ما استغله المتهمون في تأمين أموالهم بطرق قانونية[1].

الأكيد أن أي دولة تمتلك أموالاً وأرصدة مهربة أو تخص شخصيات بارزة متهمة بالفساد والتربح، ستطلب من جهات التحقيق في مصر جميع القرارات والأحكام التي صدرت بحق هذه الشخصيات، لضمان عدم وجود أي تأثيرات خارجية على هذه المحاكمات، وتناسبها مع المعاهدات الدولية الموقعة بين الدول، لتجنب الإخلال بحق هؤلاء.

يزيد من تعقيد الموقف أنه لا توجد أي اتفاقيات دولية بين مصر وبعض البلدان التي يوجد بها رموز الفساد في عهد مبارك ـ مثل بريطانيا في حالة وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي، أو إسبانيا في حالة رجل الأعمال حسين سالم قبل تبرئته ـ تخص تبادل واسترداد الأموال أو المتهمين المحكوم عليهم، أو الصادر ضدهم قرارات ضبط وإحضار. وتستفسر مثل تلك الدول عن الأدلة التي توافرت عن هؤلاء المتهمين بالفساد واستغلال مناصبهم بغرض التربح، وتستعلم عما إذا كانت إجراءات التحقيق تمت بشكل قانوني عادل وبحضور محامين عنهم.

الشاهد أنه لم تتحرك مؤسسات الدولة في مصر لتغيير القواعد

---

١ ـ محمود جاويش، «السادات» لمحلب: فات أوان استعادة الأموال المهربة، موقع «بوابة «المصري اليوم» الإلكتروني، ٣ نوفمبر ٢٠١٤.

المعتمة في الحُكم/ ولا أعيد تكوينها لتحمي "مال الشعب" وتسترد الأموال المنهوبة، وهذا هو المخيف في ملف مال دائرة مبارك وأعوانه الذي ينقصه معلوماتٌ مهمة تخص:

١ ـ مسار الأموال: وكيف تمسك الخيط الرابط بين جريمة فساد وبين المال المخزون في بنوك سويسرا وغيرها.

٢ ـ الأيدي الرمادية: التي تحمل هذا المال القذر من مصر إلى حيث يرقد حاملاً أماني الفاسدين في استراحات طويلة على بحيرة الثروات المنهوبة.

وليس صعبًا اكتشاف أن هناك "إرادة" مضادة لإزالة أستار العتمة على "الرجال الكبار" الذين يسرقون بالقانون/ ويحمون الثروات القذرة بالنفوذ والأمر الواقع/ وجيشًا من الأيادي الرمادية المخترق لكل مؤسسات الدولة[1].

هذه الإرادة المضادة تقف ضد إعادة بناء الدولة، حفاظًا على مساحات العتمة، وتطلق غازاتها المسمومة لتغطي على هذه المنطقة بفرض اليأس من إمكانية استرداد المال، وسط دعاوى بالكف عن النبش في قبور ما قبل ثورة ٢٥ يناير.

بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، صدر قرار من رئيس الوزراء إبراهيم محلب، في نوفمبر ٢٠١٤، بتشكيل اللجنة التنسيقية لاسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة بالخارج برئاسة وزير العدل، وعضوية مساعد وزير العدل لشؤون الكسب غير المشروع، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ضمت اللجنة ممثلين عن النيابة العامة ووزارة الداخلية، وهيئة الأمن القومي، وممثلين عن وزارة الخارجية، وهيئة الرقابة الإدارية، والبنك المركزي.

نص القرار على أن تتولى اللجنة وضع خطة عمل لاسترداد الأموال

---

١ ـ وائل عبدالفتاح، أين تذهب المستندات؟، جريدة «التحرير»، القاهرة، ٢٠ يوليو ٢٠١٥.

المصرية المهربة بالخارج، واقتراح وضع حلول من شأنها التصدي لمعوقات استردادها، كما تتولى متابعة الإجراءات القانونية والعملية التي تمت لاسترداد الأموال بالخارج، والتنسيق بين الأجهزة المعنية باسترداد الأموال.

لم يمر على قرار محلب سوى ٧ أشهر، حتى أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي، في ٢٦ يونيو ٢٠١٥، قرارًا جمهوريًا بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٥، بإنشاء اللجنة القومية لاسترداد أموال مصر من الخارج، بهدف استرداد الأصول والأموال وجميع الموجودات والامتيازات المصرية بالخارج، التي تم التحصل عليها بفعل يعاقب عليه القانون، وتضم في عضويتها ١١ مسؤولاً، بينهم رئيس جهاز الكسب غير المشروع، وممثل عن البنك المركزي، وممثلون عن وزارتي الخارجية والمالية، وبرئاسة النائب العام [١].

تم تفعيل القرار بعد قرار آخر أصدره شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، في ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥، بنشر أسماء أعضاء اللجنة وممثلي الهيئات المختلفة، في الجريدة الرسمية، في عددها الصادر ٥ نوفمبر ٢٠١٥، فيما تقدم المحامي سمير صبري في يناير ٢٠١٤ ببلاغ لنيابة الأموال العامة ضد أعضاء لجان استرداد الأموال المنهوبة والمهربة للخارج، بتهمة إهدار المال العام[٢].

لم تكن هذه هي المحاولات الأولى الرامية إلى استعادة أموالنا المهربة والمنهوبة.

قبل ذلك، كانت اللجنة الوطنية التنسيقية لاسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة بالخارج، برئاسة وزير العدل، معنية بهذا

١ــ محسن سميكة، قرار جمهوري بإنشاء لجنة قومية لاسترداد الأموال المهربة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٦ يونيو ٢٠١٥.

٢ــ محمود الواقع، رحلة البحث عن أموال مبارك: ٥ لجان.. و"٦٤٠ مليون يورو" تنتظر قرار النائب العام السويسري، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ يناير ٢٠١٦.

الملف، فقد نَصّ القرار، الذي نُشِرَ في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤ بالجريدة الرسمية، على أن تتولى اللجنة القيام بخمس مهام، هي وضع خطة عمل لاسترداد الأموال المصرية المهربة بالخارج، والوقوف على المعوقات، التي تواجه عملية استرداد الأموال والأصول المصرية المهربة، واقتراح وضع حلول من شأنها التصدي للمعوقات وتذليل عقبات التنفيذ.

تلخصت مهام اللجنة، وفقًا للقرار، في متابعة الإجراءات القانونية والعملية التي تمت لاسترداد الأموال والأصول المصرية بالخارج، والتنسيق بين الأجهزة المعنية باسترداد الأموال، طبقًا للقوانين المعمول بها، والتنسيق مع الأجهزة الدولية المختصة في إطار قواعد التعاون الدولي في شأن اتخاذ إجراءات استرداد الأموال.[1]

عرَّف القرار الأصول بأنها كافة الأموال العقارية والحقوق العينية، الأصلية والتبعية، والأموال السائلة والمنقولة والأوراق المالية والتجارية والصكوك، وكافة الحقوق والامتيازات المملوكة للدولة أو الهيئات العامة أو لشركات قطاع الأعمال القابضة أو التابعة، سواء كانت هذه الأموال من الأموال العامة المملوكة للدولة أو من أموالها الخاصة وكان يتعين أن تؤول للدولة أو لإحدى الجهات سالفة الذكر والموجودة داخل أو خارج مصر.

كما نص على حق اللجنة في الاستعانة بمن تراه ذي خبرة وكفاءة من العاملين في الوزارات والهيئات والأجهزة المعنية وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمراكز البحثية والمجتمع المدني، لتقديم المشورة والبيانات والإيضاحات، وتتولى وزارة المالية توفير الاعتماد المالي اللازم لقيام اللجنة بممارسة مهامها بالتنسيق مع رئيس اللجنة وفتح حساب بنكي بالبنك المركزي المصري باسم "حساب الأصول المستردة" تودع فيه الأموال التي يتم استردادها، ووزارة المالية موكلة بالتصرف في الأصول العقارية والمنقولات وإيداع قيمتها في الحساب.

١ـ أحمد البهنساوي وإيمان السيد، "الوطن" تنشر تفاصيل قرار "محلب" بتشكيل لجنة لاسترداد الأموال المهربة، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، ٢ نوفمبر ٢٠١٤.

اللجنتان المذكورتان هما آخر العنقود في سلسلة طويلة من اللجان ذات الصلة.

فقد شهد ملف استرداد الأموال المصرية المهربة للخارج تشكيل ٨ لجان خلال الفترة ما بين قيام ثورة ٢٥ يناير وحُكم المجلس العسكري للبلاد وحتى الآن، تعددت صفتها ما بين رسمية وشعبية، وكانت البداية في ٤ إبريل عام ٢٠١١ وبعد سقوط الرئيس الأسبق حسني مبارك، حين أصدر المجلس العسكري بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي في ذلك الوقت المرسوم رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة قضائية برئاسة المستشار عاصم الجوهري، رئيس جهاز الكسب غير المشروع الأسبق، لتتولى التحقيق في البلاغات المقدمة ضد مبارك وأسرته، والمسؤولين في نظامه، ومنعهم من التصرف فيها، واتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد تلك الأموال، كما منح المجلس اللجنة حق الاستعانة بمكاتب المحاماة والتحريات الأجنبية، والسماح لها بمخاطبة جميع الجهات، والاستعانة بالمصرفيين والماليين والمترجمين لمعاونتها في إنجاز مهمتها.

تعهد المستشار عاصم الجوهري، بالعمل على استرداد "كل مليم" من الأموال المهربة، ثم كشف لاحقًا عن حجم الأموال التي جمدها الاتحاد الأوروبي لرموز نظام مبارك، والتي بلغ إجماليها مليارًا و١٠٠ مليون دولار، بينها مبلغ ٧٠٠ مليون فرنك سويسري.

بعد ١٥ شهرًا من قرار المجلس العسكري بتشكيل اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة، ونظرًا للعقبات التي واجهتها في البحث والتحري عن حجم الأموال المهربة، قرر كمال الجنزوري، رئيس الوزراء الأسبق، تشكيل مجموعة عمل قومية للتنسيق بين الأجهزة المعنية باسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة، تهدف إلى تذليل العقبات التي تواجه عمل اللجنة القضائية وتقديم الدعم لها في التحري والبحث بجانب مكاتب التحريات الأجنبية التي استعانت بها اللجنة.

أنفقت اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة ٢٤ مليون

جنيه، قيمة ترجمة أحكام صادرة ضد المتهمين من رموز مبارك، بالإضافة إلى تأجير مكاتب محاماة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد تلك الأموال، وقدرة تلك المكاتب على تتبع الأموال داخل البنوك الخارجية. غير أن اللجنة ألغت تعاقدها مع جميع مكاتب المحاماة الأجنبية لاحقًا[1].

على الرغم من جهود تلك اللجنة في التعرف على جزء من الذي يمتلكه نظام مبارك في الخارج، وإقامة دعاوى قضائية دولية ضد كل من بريطانيا وقبرص، لرفضهما الإفصاح عن الأموال التي هرّبها إليها مبارك، فإنها واجهت اتهامات أطلقها أحد محاميي المتهمين في النظام الأسبق في ذلك الوقت، حول إنفاق ٦٤ مليون دولار من أجل تجميد الأموال المهربة. وتبين أن هذا الرقم مبالغ فيه، وأن ما تم صرفه كبدل سفر وانتقالات وتوكيل مكاتب محاماة أجنبية بلغ ٤ ملايين دولار فقط، لكن في نهاية الأمر فشلت اللجنة في استرداد الأموال.

بالتزامن مع تشكيل اللجنة القضائية لاسترداد الأموال المهربة، تشكلت في شهر يونيو من عام ٢٠١١ النواة الأولى للجنة الشعبية لاسترداد الأموال، تحت شعار "مبادرة من رحم الشعب لاسترداد أموال الشعب".

نظمت المبادرة الشعبية، برئاسة المستشار الإعلامي معتز صلاح الدين، ٨ مظاهرات في عدد من الدول الأوروبية، للضغط عليها من أجل الكشف عن الأموال المصرية المهربة إلى أراضيها، وكان لها دور غير رسمي في كشف عدد من الحكومات عن تجميدها لبعض الأموال المملوكة لمبارك ورموز نظامه. أقامت المبادرة الشعبية دعويين شعبيتين عن طريق اثنين من المحامين الإسبان المتطوعين ضد حسين سالم رجل الأعمال الهارب في إسبانيا، والذي تم تجميد

١ـ محمد العالم، استرداد الأموال المنهوبة.. ٤ سنوات من الوهم.. أكثر من ٧ لجان رسمية وشعبية تم تشكيلها منذ الإطاحة بمبارك بدون فائدة، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، ١١ أكتوبر ٢٠١٤.

أمواله في إسبانيا وسويسرا فقط.

وحاولت المبادرة الشعبية متابعة تجميد ٧٥٠ مليون دولار لـ٢١ شخصية من النظام السابق بسويسرا و٨٥ مليون دولار (تعادل ٨٥٠ مليون جنيه مصري) ببريطانيا، حيث كانت الأخيرة قد أعلنت عن تجميد موجودات وحسابات وممتلكات تابعة لهؤلاء الأشخاص. وجاءت الخطوة البريطانية استجابة لقرار الاتحاد الأوروبي بتجميد أموال ١٩ شخصية مصرية من بينها مبارك وعائلته.

حققت المبادرة الشعبية بعض الإيجابيات وتفاوضت مع عدد من المسؤولين البريطانيين والأميركيين لتحريك ملف استرداد الأموال المنهوبة من بعض رموز النظام السابق، كما عرضت كل ما توصلت له على اللجنة القضائية التي شكلها المجلس العسكري ونسقت معها التحرك في هذا الملف.

في تلك الفترة، توقعت المبادرة الشعبية إمكانية استرداد ٥٠٪ من الأموال المهربة بالخارج، قائلة إن بعض الدول الكبرى لم تستطع استرداد أموالها من بلدان أخرى إلا بنحو ١٠٪ أو أقل.

غير أن هذا الجهد ظل دون ترجمة لاسترداد فعلي للأموال لمصر.

وفي ٢٧ أغسطس ٢٠١٢ وبعد تولي الرئيس محمد مرسي مقاليد الحُكم في مصر ومرور ٦ أشهر كاملة على توقف اللجنة القضائية عن عملها بسبب الاستغناء عن المستشار عاصم الجوهري، أقر مجلس الوزراء برئاسة هشام قنديل رئيس الوزراء في ذلك الوقت، تشكيلاً جديدًا للجنة الوطنية لاسترداد الأموال المنهوبة، بعيدًا عن وصاية جهاز الكسب غير المشروع، مع توسيع عمل اللجنة ليشمل الأموال المهربة في الخارج والمخفاة في الداخل. كانت اللجنة برئاسة المستشار محمد أمين المهدي، وضمت ممثلين عن المجتمع المدني، وبعض الجهات الحكومية والشخصيات العامة. واتضح بعد ذلك أن القرار ما هو إلا محاولة لإضفاء الصفة الرسمية على اللجنة الشعبية السابقة.

محامو مبارك وباقي هيئة الدفاع عن رموز نظامه استغلوا المظاهرات التـي وقعت فـي أعقاب الإعلان الدسـتوري الأول الذي أصدره مرسـي بإقالـة النائب العام المستشـار عبدالمجيد محمـود ، وتحصين قراراته مـن القضاء في إظهار عدم اسـتقرار الأوضاع في مصر، وتأثر القضاء بالأحداث السياسـية ، وهو ما دفع كثيرًا من الدول الأجنبية إلى تعليق قرارات تجميد أموال رموز النظام الأسـبق وعودة لجنة استرداد الأموال إلى المربع صفر.

جـاءت الأحـداث التـي تعرضـت لهـا المحكمـة الدسـتورية العليا ومحاصـرة أنصـار مرسـي لها ، لتدفـع القضاء الإسـباني إلـى إصدار قرار برفض تسـليم رجل الأعمال حسين سـالم ونجليه إلى مصر بعدما أصدرت المحكمة الوطنية الإسبانية قرارًا بتسليمه في وقت سابق.

فـي ذلـك التوقيت، تحدثـت مصادر قضائية عن قيام عدد من أسـر مسـؤولي نظام مبـارك بمحاولة فـك تجميد الأموال المهربـة في بنوك الاتحـاد الأوروبـي، وبينهم عبلة فـوزي، زوجة رجل الأعمـال أحمد عز أمين لجنة السياسـات السـابق، حيث وكلت الأسـر محامين للإفراج عـن الأمـوال المجمـدة تحت زعـم أنهم لا يملكـون نفقات المعيشـة ، وأنهم يتعرضون لاضطهاد سياسـي، متهمين القضاء المصري بأنه غير مستقل، وأن أرباب أسرهم يعانون داخل سجون غير آدمية. ووصل حجم الإنفـاق على شـركات المحامـاة الموكلة من أجل هـذا الغرض نحو ١٥٠ مليون دولار.

وفـي فبراير ٢٠١٢ تقدم حزب الوسـط، بمشـروع قانون لاسـترداد الأمـوال المنهوبـة داخليًـا وخارجيًا ، عبر تشـكيل لجنة مسـتقلة تتبع رئيـس الجمهوريـة تسـمى "لجنة اسـترداد أموال مصـر" ، كما قدمت الحكومة نفسها مشروع قانون نص على إنشاء لجنة لاسترداد الأصول تختـص بالقيـام بـكل الإجـراءات اللازمة للبحـث والتحـري والرصد والملاحقة والتتبع والكشف عن جميع الأصول التي يُشتبه في حصول أي شخص عليها دون وجه حق، بسبب ارتكابه لأي جريمة من الجرائم

المنصوص عليها في القوانين[1].

وبين قانون الحكومة وقانون حزب الوسط، تبخرت آمال المصريين في استرداد أموالهم.

كانت مصر طالبت سويسرا ودول الاتحاد الأوروبي بتجميد أموال عائلة مبارك ونظامه، لحين تنفيذ أحكام قضائية نهائية لاسترداد أمواله التي انتهى تجميدها في فبراير ٢٠١٤، وجددت سويسرا تجميدها لأموال مبارك ٣ سنوات حتى فبراير ٢٠١٧ بعد تقديم طلبات تفيد ارتباط أموال مبارك بالقضايا المتهم فيها، في حين أن دول الاتحاد الأوروبي جددت تجميد تلك الأموال لمدة عام واحد.

المعلومات المتاحة تفيد بأن إجمالي ما تم تحصيله حتى الآن من قيمة الأموال المصرية المهربة إلى الخارج لم يتجاوز ١٠٠ مليون جنيه، في حين أن جهاز الكسب غير المشروع أعلن على لسان رئيسه المستشار يوسف عثمان مساعد وزير العدل، أن قيمة الأموال المهربة لرموز نظام مبارك في بريطانيا وسويسرا وإسبانيا تُقدر بمبلغ ١,٥ مليار جنيه.

حسب اللواء شفيق البنا، رئيس الشؤون الفنية والإدارية بمكتب الرئيس الأسبق حسني مبارك، فإن أموال الأخير التي قاموا بتهريبها "في الحفظ والصون" وتزيد يومًا بعد يوم، على حد قوله.

وأوضح البنا خلال لقائه في برنامج "صح النوم"، المذاع على قناة "التحرير"، في ٢ يناير ٢٠١٥، أن عائلة مبارك أخفت هذه الأموال بطرق حديثة، من خلال استثمارها بواسطة شركات كبرى في جميع أنحاء العالم.

مساعٍ حثيثة وسط آمال ضعيفة باستعادة الأموال المصرية المهربة إلى الخارج، دفعت النيابة العامة برئاسة المستشار هشام بركات إلى المشاركة في مؤتمر المنتدى الثالث لاسترداد الأموال المهربة بجنيف في سويسرا، وقد ألقى خلاله النائب العام كلمة، تم إعلانها

١ــ المصدر نفسه.

في بيان رسمي، بدأها بركات بالقول إن "المسؤولية الملقاة على عاتقي كنائب عام لجمهورية مصر العربية توجب أن أتحدث بصراحة شديدة دون مقدمات أو عبارات رنانة لا طائل منها سوى إضاعة وقتكم الثمين، وهي أن النيابة العامة تدرك أن طريق استرداد الأموال المهربة محفوف بعديد من الصعوبات، وأن الحيَل التي مارسها الفاسدون ومعاونوهم لتوفير ملاذات آمنة لتلك الأموال في مصارف ومؤسسات مالية وصناديق ائتمان ومشروعات وشركات وأصول وعقارات قد بدت على درجة كبيرة من التشابك والتعقيد، الأمر الذي يفرض حقيقة يجب أن نواجهها جميعًا، هي أن تتعاون الدول التي ظهرت لديها الأموال المملوكة للفاسدين ووجوب الإفصاح عنها، وأن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتيسير إعادة تلك الأموال"[1].

كذلك خاطب النائب العام ضمائر حضور المنتدى، ودعاهم إلى "ضرورة تجاوز نتائج الاختلافات بين النظم القانونية الداخلية على أصعدة تجميد الأموال والمصادرة والاسترداد، وتملؤني ثقة في استجابتكم السريعة دعمًا لطموح الشعب المصري وحقه في استرداد ما نهب منها، فنحن نريد تطبيق العدالة، فالتطبيق المتشدد لحرفية نصوص القانون أو الاتفاقيات قد يتناقض مع رسالة العدالة ذاتها. نريد استعادة حق الشعب المصري وليس الاعتداء على الآخرين".

تبقى محاولة مخاطبة ضمائر الدول أو الجهات المعنية أقل من أن تفضي إلى النتيجة المرجوة.

تُقدر منظمة "غلوبال فاينانشيال إنتغريتي" الأميركية لمكافحة تهريب الأموال، حجم الأموال المهربة من مصر بشكل غير شرعي بنحو ١٣٢ مليار دولار، أي ما يقارب ٨٤٧٫٤ مليار جنيه مصري[2]، ليس

١ـ ننشر نص كلمة النائب العام في منتدى استرداد الأموال المهربة بسويسرا، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، ٤ نوفمبر ٢٠١٤.

٢ـ نادية مطاوع، الأموال المهربة في رقبة "مرسي"، جريدة "الوفد"، القاهرة، ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

معلومًا على وجه الدقة نصيب مبارك وأسرته منها؛ لأن جزءًا كبيرًا منها تم تهريبه من خلال شركات "أوف شور" يتم إنشاؤها خارج مصر، ولا يعرف أحد أسماء المشاركين فيها، أو بأسلوب "اليد الثانية"، حيث يتم تهريب الأموال ووضعها في بنوك الخارج بأسماء أشخاص موثوق فيهم، وبذلك تختفي الأموال ويصعب تتبعها.

على الأرض، تبدو سويسرا ملاذًا مصرفيًا آمنًا بالنسبة لكثير من المسؤولين الفاسدين في أنحاء العالم. لا ينافسها في ذلك إلا شركات "الأوف شور" التي تقام بشكل وهمي أو افتراضي في جزر كايمان وغيرها من الجزر التي تعيش على فتات الفساد.

عقب فترة وجيزة من ثورة ٢٥ يناير، قال رئيس إدارة القانون الدولي بوزارة الخارجية السويسرية، فالانتين تسيلفيغر، إن سلطات بلاده تتعاون مع السلطات القضائية في مصر لتسريع استعادة الأموال، ومنها ٧٠٠ مليون فرنك سويسري (٧٥٥ مليون دولار)، خاصة بالرئيس المصري الأسبق حسني مبارك والدائرة المحيطة به، مشيرًا إلى أن تلك هي أحدث بيانات عن الأموال المجمدة منذ أوائل عام ٢٠١١.

وفي سبتمبر ٢٠١١، أصدرت سويسرا القانون الفيدرالي السويسري لرد الأموال غير الشرعية، والذي فجّرت نصوصه مفاجأة من العيار الثقيل، تمثلت في أن السلطات المصرية عليها عبء كبير لإثبات عدم شرعية هذه الأموال المهربة، وأنه في حال التأكد من ذلك، لن يتمكن المصريون من الحصول على أموالهم نقدًا، وإنما في صورة تمويل مشروعات قومية تنموية ومنح تخضع لفترات طويلة وعبر دراسات متعددة. القانون السويسري نص أيضًا في مادته الثانية، على أن المجلس الفيدرالي يمكن أن يقرر تجميد أصول في سويسرا، حسب بعض الشروط، وهي أن تكون الأصول محل المصادرة في ظل اتفاقية تعاون قانوني بناءً على طلب بلد الأصل، وأن تكون هذه الأموال مملوكة أو تتبع شخصيات تشغل أو كانت تشغل منصبًا عامًا على قدر من الأهمية في الخارج، أي رؤساء جمهورية أو حكومة أو

كوادر سياسـية كبيـرة أو كبار المسـؤولين فـي إدارة الدولة، وفي القضـاء والجيش والأحـزاب علـى المسـتوى المحلي، وأيضًـا أعضاء شـركات القطاع العـام الكبيرة، وأفراد وشـخصيات اعتبارية قريبة من الشـخصيات السياسـية بناء علـى علاقات عائلية أو شـخصية بها، وهو ما زاد من العبء الملقى على كاهل لجنة عاصم الجوهري، وجعل مهمتها في البحث والتحري عن أموال رموز النظام صعبة.

بـدا الأمـر أكثـر تعقيـدًا بعـد أن أصـدرت المحكمـة الجزائيـة الفيدرالية السويسرية حُكمًا في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بإلغاء حق مصر في الاطلاع على "الملف المالي" للرئيس الأسبق حسني مبارك، ومعاونيه، فـي ظل ممارسـات تثير القلـق من الحكومـة المصريـة، خاصة فيما يتعلـق بضمانـات إنجاز تحقيق عادل ومسـتقل في الاتهامات المنسـوبة لمبارك ومعاونيه.

ورأت جهات قضائية سويسـرية أن الضمانـات القضائية التي تعهدت بهـا القاهـرة تم العصف بها بقـوة، وهو ما قدمه الخصـوم في الدعوى، حيـث دفعـوا بأن جهات التحقيـق المصرية لم تعد مسـتقلة، بعد إصدار إعـلان دسـتوري جديد يمكـن السـلطة التنفيذية في مصـر، ممثلة في الرئيـس ــ حينـذاكــ محمد مرسـي، مـن الإطاحة بالمحققيـن، وقدم المتظلمون من قرار تسليم الملف المالي إلى السلطات المصرية، ما يفيد بـأن السـلطة القضائية في مصر تعانـي تدخلات عنيفـة واتهامات علنية مـن السـلطة التنفيذية ربما تؤثر على حيدتهـا وقدرتها على إنجاز حكم قضائـي عادل، فالمحكمة الدسـتورية العليا فـي مصر تحت الحصار، والسلطة التنفيذية تتهم السلطة القضائية علنية بالتستر على الفاسدين، ما يتعذر معه تسليم معلومات حساسة للقاهرة وسط هذا الاضطراب.

وحسب تلك المصادر في ٢٠١٢، فإنه "لا يوجد حكم قضائي واحد من القاهرة يدين مبارك في قضايا مالية، والحكومة المصرية لم تقدم دليلاً واحدًا على قائمة الاتهامات التي نسبتها لمبارك ومعاونيه". بطبيعة الحـال، عدنا إلى نقطة الصفر، بعـد حكم محكمة جنايات القاهرة

بتبرئة مبارك ونجليه ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ومساعديه ورجل الأعمال حسين سالم.

غير أن تأكيد محكمة النقض الحُكم الصادر في حق مبارك، ونجليه جمال وعلاء، بالسجن ثلاث سنوات بتهمة اختلاس أموال عامة لصيانة القصور الرئاسية، أو ما تعرف إعلاميًا بقضية "القصور الرئاسية"، دفع النائب العام السويسري مايكل لوبير لزيارة مصر في منتصف يناير ٢٠١٦، للتفاوض مع السلطات المصرية حول الأصول المجمدة لعائلة الرئيس الأسبق.

يصطدم موقف مصر القانوني بثلاث عقبات أساسية:

العقبة الأولى هي عدم توافق الأحكام الصادرة عن المحاكم المصرية مع المعايير الدولية للعدالة. يتعين علينا إقناع العالم (وليس إقناع أنفسنا) بأن أحكامنا القضائية قد استوفت هذه المعايير. علينا أن نوثق طلبات استرداد الأموال أو تسليم الأشخاص بسوابق قضائية لصالحنا حدثت في دول أخرى في قضايا شبيهة بقضايانا. وهنا أيضًا ما زلت أرى كما أشرت مرارًا من قبل أن افتقادنا حتى اللحظة لتشريع وطني للتعاون القضائي الدولي وتسليم المتهمين والمحكوم عليهم (كما هي الحال في معظم دول العالم ومنها أكثرية الدول العربية) ما زال أمرًا سلبيًا وغير مبرر وغير مفهوم.

العقبة الثانية تتعلق تحديدًا بما تطلبه بعض الدول (سويسرا مثلاً) من ضرورة وجود صلة مباشرة بين الأموال المطلوب استردادها والجريمة المنسوبة إلى المتهم. هنا يجب التذكير بأنه من المسلم به قانونًا أن الأموال غير المشروعة (نقود أو عقارات أو أسهم أو سندات أو غيرها) لا يلزم أن تكون هي الناتج المباشر من جريمة الفساد، بل يكفي أن تكون من المتحصلات التي آلت من هذه الجريمة حتى لو أخذت أشكالاً أخرى جديدة ومختلفة بفعل حيل التصرف والتمويه التي خضعت لها. وهناك سوابق قضائية عديدة بهذا المعنى تؤكدها أحكام القضاء السويسري والفرنسي وبلدان أخرى كثيرة وذلك

إعمالا لفكرة. la subrogation réel

والواقع أن إلحاح الدول المودع لديها الأموال المهربة على اشتراط وجود صلة مباشرة بين الأموال وجرائم الفساد يجب إعادة تقييمه على ضوء ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نفسها، فالاتفاقية تجيز مصادرة ورد الأموال ليس فقط إذا كانت متحصلة مباشرة عن إحدى جرائم الفساد ولكن أيضًا إذا كانت هذه الأموال (مرتبطة) بها. هذا يعني بنصوص الاتفاقية ذاتها (المادة ٥٤ فقرة ١) أنه لا يلزم وجود الصلة السببية المباشرة بين الفساد والأموال المهربة بل يكفي قيام صلة (الارتباط بينهما).

اللافت أن النائب العام السويسري بدا وكأنه يعلق رد الأموال على شرط إثبات أنها متحصلة مباشرة عن جرائم الفساد بموجب حكم قضائي نهائي، مع أنه يعلم جيدا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الدول الأوروبية بما فيها سويسرا وصادقت عليها مصر أيضًا تجيز بوضوح طلب استرداد الأموال المهربة بمجرد صدور قرار اتهام من الدولة صاحبة الحق في الأموال وقبل أن يصدر حكم قضائي نهائي من محاكمها وذلك في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الهرب أو الغياب أو في الحالات الأخرى المناسبة (المادة ٥٤ فقرة ١ ج). هذه مسألة يجب التركيز عليها لا سيما وأنها تتفق مع ما أعلنته المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٦ من أن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم بالإدانة أمر لا يتعارض مع مبدأ افتراض البراءة وحقوق الملكية الأساسية.

في هذا السياق، علينا الاعتراف بأن تردد الكثير من الدول الأوروبية في الاستجابة لطلبات التسليم المصرية ليس مُنبت الصلة بما يثار من سوء معاملة المحتجزين والمحبوسين وما يتعرضون له في أماكن الحجز والاعتقال، صحيحٌ أن الملاحقين أو المحتجزين في جرائم مالية مثل الفساد ليسوا معنيين بهذه الأوضاع في أماكن الحبس والسجون، لكنهم لا يترددون في إثارتها أمام سلطات الدول الأجنبية.

هذا الواقع يدعونا إلى مراجعة أنفسـنا والقضاء على هذه الممارسـات التي لم ولن نحصد منها سوى الإساءة إلى أنفسنا وخسران قضايانا.

العقبـة الثالثة هـي ما يدفع به المتهمـون الموجودون في الخارج أمام السـلطات الأجنبيـة من أن هنـاك باعثًا سياسـيًا وراء طلبات تسـليمهم أو اسـترداد أموالهـم المتحصلـة عن الفسـاد. ليس سـرًا أن البعض (إن لـم يكـن الكل) يلجأ لهـذه الحيلة، لا سـيما وأن الاتفاقيـات الثنائية والعالميـة الخاصـة بالتسـليم ومكافحـة الفسـاد تجيـز بالفعل رفض طلب التسـليم إذا كان ثمة أسباب سياسية تحيط بطلبات التسليم. يقع علينا، إذًا، عبء تفنيد ودحض مثل هذه الادعاءات[1].

مـع توالـي حلقات المسلسـل بدون بارقـة أمل، بدا المشـهد كأنه مطاردة لسـراب، ربما بسبب التباطؤ والإهمال ونقص البيانات، وعدم صدور أحكام نهائية بحق الشخصيات المطلوب استرداد الأموال التي نهبوها من مصر عبر سنوات من الفساد والتواطؤ واستغلال النفوذ.

١ـ د. سـليمان عبدالمنعم، سويسـرا ولعبة "البينج بونج" في قضية استرداد الأموال المهرية، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٩ فبراير ٢٠١٦.

فساد العائلة

كان الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجلاه علاء وجمال يتصورون أن المحنة أمام العدالة انتهت، وحان الوقت للاستمتاع بما قطفوه من بساتين مصر، حيث تنام النواطير عن الثعالب، من أيام أبي الطيب المتنبي حتى الآن، لكن تسريبات "أوراق بنما" أطاحت بهذه الطمأنينة الغبية.

الفساد عنوان الإدانة.

"الشبكة معقدة ومنتشرة ومتعددة الأشكال، من عقارات وأصول إلى أسهم وصناديق استثمار، بل وحسابات بأسماء مزيفة، حسبما صرح به سفير مصر في الإمارات، وهو يتحدث عن حسابات العائلة الرئاسية السابقة هناك". كنا في إبريل ٢٠١١، حين نشرت "بوابة الأهرام" الإلكترونية هذا التقرير عن مملكة مبارك المالية حول الكوكب، التي أسسها مع نجليه بأموالنا المنهوبة. وعندما هبت عاصفة يناير بدأ البحث عن المسروقات، وأوصل تجميع الخيوط إلى أسماء بعينها، ودائمًا إلى شركة واحدة بعينها، وفقًا للتقرير.

بعد أيام جاء الرد من مبارك شخصيًا، في رسالة صوتية مسجلة أهداها إلى قناة "العربية". تحدث عن "حملات ظالمة، وادعاءات باطلة تستهدف الإساءة إلى سمعتي والطعن في نزاهتي وتاريخي، وتعهد بالمساعدة في الكشف عن أي أرصدة بالخارج لي ولزوجتي، منذ اشتغالي بالعمل العام عسكريًا وسياسيًا وحتى تاريخه، من خلال مخاطبة جميع وزارات الخارجية في كل دول العالم."

كل وزارات الخارجية في دول العالم لا تعرف شيئًا عن شغل الشياطين الذي يتم به نهب أموال المصريين، ووثائق بنما أظهرت خروج المليارات من مصر، وتحويلها إلى شركات واجهة تخفي هوية "المالك المستفيد"، وهو تعبير يستخدم في عالم الملاذات الضريبية ليدل على المالك الحقيقي لشركة أو لحساب بنكي. اسم عائلة مبارك ظل سريًا في الشركات أو الحسابات المسجلة في تلك الملاذات، حتى شاءت الظروف أن تفضحه التسريبات، بعد أن فضحه الموقع الرسمي للحكومة السويسرية، بنشر تفاصيل أرصدته البنكية، مع زوجته وولديه، بما يتجاوز ثلاثة مليارات جنيه.[1]

١ــ محمد موسى، قراصنة الكاريبي في مصر، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٦ إبريل ٢٠١٦.

سرقة المصريين شارك فيها مسؤولون آخرون ورجال أعمال مرتبطون بـ"العائلة المقدسة"، وانتهت الأموال إلى شركات وهمية في الكاريبي، عادت إلى مصر على أنها استثمار أجنبي، ولا أحد يعرف اسم "المالك المستفيد" في كل عملية. تقوم الشركة الوهمية باستثمار الأموال المسروقة في شركات مصرية، وتذهب الأرباح إلى المستثمر المصري المقيم في مصر، أي المالك المستفيد الذي سرقها، لكنها "تظهر على أنها أرباح شركة أجنبية لا تخضع لقوانين الضرائب في مصر، ولحسن حظ المستثمر، تقع الشركة في بلد لا يجمع أيضًا ضريبة على الدخل، مما يزيد من جاذبيتها"[1].

بدا كما لو أن العائلة الحاكمة في مصر ترفض أن تتعلم من دروس ماض قريب أو بعيد عن أن فساد السمكة من رأسها يعني أن البيت آيل للسقوط.. ولو بعد حين!

ولنا في حكاية عائلة مبارك ما يغني عن أي قول.

في حديث لمجلة "آخر ساعة" عام ١٩٨٥، تروي سوزان مبارك كيف أن "مرتب زوجي عند بداية ارتباطنا في عام ١٩٥٨ كان ٧٠ جنيهًا شهريًا، وكان إيجار الشقة ١٧ جنيهًا بعد التخفيض، والواقع أنها كانت شقة جميلة ومريحة بمنطقة مصر الجديدة، وكان زوجي يعطيني ٣٠ جنيهًا للبيت، والباقي ينفقه في إيجار الشقة والمواصلات وكل مطالب حياتنا الجديدة، أما مصروف يده فكان أقل القليل. كنا نستعمل سيارة والدي، وكانت سيارة صغيرة تقوم بالعمل بيننا جميعًا.. أسرة أخي ووالدي وأسرتنا.. ثم اشترى زوجي بعد سنوات من الزواج وبعد عودته من بعثته إلى روسيا، سيارة "فولكس فاغن" صغيرة، سعدنا بها جميعًا، وكان الأولاد ما يزالون أطفالاً، فكنت آخذهم في كل وقت للنزهة بالسيارة"[2].

١ـ أسامة دياب، سياحة ضريبية على شواطئ الكاريبي، موقع "مدى مصر" الإلكتروني، ٥ مايو ٢٠١٤.

٢ـ إبراهيم عبدالعزيز، الحب في حياة زعماء مصر، الحضارة للنشر، القاهرة،

وقبل أن يُلقي مبارك خطابه في ختام مؤتمر الحزب الوطني عام ٢٠٠٧ ، عُرِضَ على الحاضرين فيلمٌ عنه هو وقرينته ، التي حكت كيف كان مبارك وهو طيار شاب في مطار بلبيس، يعطيها مصروف البيت ثلاثين جنيهًا. وقالت سوزان مبارك إن هذا المبلغ "كان يكفي لأن الأسرة لم يكن لها مطالب.. وكان يكفي أيضًا لأنه كان يقوم بشراء اللحم والخضار والفاكهة من بلبيس يومًا في الأسبوع حيث كانت الأسعار هناك أرخص من القاهرة.. ويعود الحديث إلى الرئيس ليقول: إنه امتلك أول سيارة في حياته وكان ثمنها ٢٧٠جنيهًا وكانت اقتصادية جدًا.. وكان هو وعائلته سعداء بها جدًا.. فهم يذهبون بها إلى الإسكندرية للنزهة دون أن تكبدهم نفقات كثيرة ، فسعر البنزين مجرد قروش قليلة.. وكان علاء وجمال يحبان الركوب في "شنطة" السيارة ليفسحا المجال فيها له ولوالدتهما"[1].

ويروي د.صبحي عبدالحكيم، رئيس مجلس الشورى، كيف اشتكى له مبارك حين كان نائبًا للرئيس السادات، من أن مرتبه في منصبه الأخير يقل عن راتبه حين كان قائدًا للقوات الجوية بمقدار ٧٥ جنيهًا ، فلما علم السادات بالأمر طلب من سكرتيره فوزي عبدالحافظ تسوية حالة نائبه لتعويض فرق الـ٧٥ جنيهًا"[2].

ويتذكر د. عمر كامل الباحث في العلوم السياسية في جامعة لايبزغ الألمانية ، في حديث مع الموقع الإلكتروني لمؤسسة "دويتشة فيله" الإعلامية ، صورًا بثها التليفزيون المصري تعود لسنوات الحُكم الأولى لحسني مبارك ، كانت قد أخذت له وهو عائد إلى القاهرة بعد سفرية إلى الخارج ، حيث اشترى جهاز تلفاز جديد ، وأصر على دفع الرسوم الجمركية رغم كونه يحصل على راتب ضعيف لا يسمح بدفع

٢٠١٢، ص ٦٥.

١ــ فتحي رجب، الرئيس كان يشتري اللحم والخضار من بلبيس لأنها أرخص من القاهرة، جريدة «الفجر»، القاهرة، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧.

٢ــ إبراهيم عبدالعزيز، الحب في حياة زعماء مصر، الحضارة للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٥٦.

مثل هذه المبالغ العالية من الضرائب، حسب ما نقلته الصور[1].

إلا أنه مع مرور السنوات أسدل مبارك وعائلته الستار على ممتلكاتهم، وتفاصيل حياتهم في القصر الرئاسي، كما غابت أي معطيات رسمية دقيقة حول ثروة الرئيس المصري وزوجته سوزان مبارك وابنيهما جمال وعلاء خلال سنوات حُكم مبارك الثلاثين.

وإذا كانت مسألة ثروات الرؤساء وأملاكهم غير مطروحة للنقاش في وسائل الإعلام وتحاط عادةً بستار من التكتم والسرية، فإن قضية الذمة المالية للرئيس، أثيرت عام ٢٠٠٦ عندما نقلت الصحف عن السفير سليمان عواد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، قوله إن الرئيس مبارك قرر تزويد أربع محافظات بأجهزة "أشعة رنين مغناطيسي" من ماله الخاص في مستشفيات قنا والوادي الجديد وأسوان والعياط وذلك بشكل عاجل[2].

فقد تقدم سعد عبود النائب عن حزب الكرامة "تحت التأسيس حينذاك" ببيان عاجل حول الذمة المالية للرئيس مبارك، مستندًا إلى ما نُشِرَ في بعض الصحف حول تبرع الرئيس لبعض المستشفيات. من جهته، رد رئيس مجلس الشعب د. أحمد فتحي سرور بالقول إنه لا يجوز توجيه بيان عاجل لرئيس الجمهورية؛ لأن ذلك مخالف للدستور، والرئيس غير مسؤول أمام مجلس الشعب. وأوضح د. سرور أن الرئيس مبارك يوجه ولا يتبرع من ماله الخاص، وقد ألقى توجيهاته بتدبير أجهزة أشعة مقطعية لأربعة مستشفيات، مؤكدًا أن هناك مبالغة حدثت من وسائل الإعلام.

أما النائب سعد عبود فقال إنه يبحث عن الحقيقة. وأضاف: أردتُ تحقيق الشفافية لأسجل سابقة برلمانية يحمد عليها رئيس الجمهورية.

١ـ خالد الكوطيط وماركو مولر، ثروة عائلة الرئيس مبارك.. حجمها.. مصدرها.. ومصيرها، موقع "دويتشة فيله" الإلكتروني، ٤ فبراير ٢٠١١.

٢ـ شريف إبراهيم، مبارك ناقش تطوير المنظومة الصحية في اجتماع مجلس الوزراء أمس، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٩ مايو ٢٠٠٦.

وقال أيضًا إنه تمت مناقشة الذمة المالية للرئيس جمال عبدالناصر في هذا المجلس، وتمت تبرئة ذمته المالية، وأضاف: رئيس الجمهورية يعنينا جميعًا؛ لأنه رئيسنا كلنا[١].

وقبل ذلك بفترة قصيرة، كان د. يحيى الجمل ـ الذي عمل وزيرًا مع الرئيس مبارك في ولايتيه الأولى والثانية ـ ينقل عن الرئيس في أول فترة من فترات حُكمه أنه كان يتمنى أن يشتري شقتين لابنيه بمكافأة نهاية الخدمة التي حصل عليها من القوات المسلحة[٢].

أما عن دخل الرئيس مبارك فقد أشارت دراسة متخصصة إلى أن الأجر الأساسي لرئيس الجمهورية طبقًا للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يبلغ ١٠٠٠ جنيه، ويحصل على ٢٠٠٪ علاوات منضمة ليصل راتبه إلى ٣٠٠٠ جنيه شهريًا إلى جانب علاوات خاصة غير منضمة ٦٥٪ بما يعادل ٦٥٠ جنيهًا، وعلاوة أول مايو ٢٠٠٨ التي بلغت ٣٠٪ من الأساسي أي ٣٣٠ جنيهًا ليصل إجمالي العلاوات الخاصة غير المنضمة إلى ٩٨٠ جنيهًا، تضاف إليها حوافز ثابتة ٧٥٠ جنيهًا و١٠ جنيهات علاوات اجتماعية، ومثلها منحة عيد العمال، ليصل إجمالي الأجر المتغير إلى ١٧٥٠ جنيهًا، وبإضافته إلى الثابت يصبح جملة ما يتقاضاه رئيس الجمهورية، حسب القانون، ٤٧٥٠ جنيهًا[٣].

يتذكر جميعنا ما أعلنه مبارك في بداية حُكمه، عندما قال إن "مصر ليست ضيعة لحاكمها"، و"الكفن مالوش جيوب"، و"سأعاقب لصوص المال العام"، و"لن أرحم أحدًا يمد يده إلى المال العام حتى لو كان أقرب الأقرباء". وبعد عزله، بدأ الكشف عن السرقات ونهب

١ـ محمد محمود، سرور: لا يجوز توجيه «بيان» للرئيس.. وهو يوجه ولا يتبرع، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٥ يونيو ٢٠٠٦.

٢ـ يحيى الجمل يتحدث عن التحولات في قصر الرئاسة، جريدة "الفجر"، القاهرة، ٣١ مارس ٢٠٠٦.

٣ـ أحمد رجب ودارين فرغلي، "المصري اليوم" تتخيل: كيف يعيش رئيس الجمهورية في رمضان براتبه في ظل الغلاء؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ سبتمبر ٢٠١٠.

الثـروة التي حدثت في زمن مبارك وعصره، وشـكّلت لجان لاسـتعادة الثروات المنهوبة، وكذلك فعلت النخب الغاضبة والسـلطة القضائية، وعلـت الأصـوات الإعلاميـة منـددة بمـا حـدث، فاضحـة أسـرار تلك السرقات، وشاركتها الصحافة الأجنبية.

تضاربت الأنباء والتقديرات حول ثروة مبارك ما بين ٤٠ إلى ٧٠ مليار دولار ("الغارديـان" البريطانيـة) و٥ مليارات دولار (وكالة أنباء الشـرق الأوسط المصرية نقلاً عن مصادر استخباراتية أميركية)، وهـي أرقام تعكـس عدم الدقة في الأغلب الأعم. غيـر أن التحقيقات التي أجراها جهاز الكسب غير المشروع حول ثروات الرئيس السابق مبارك وزوجته سـوزان ثابـت ونجليه عـلاء وجمـال وزوجتيهما هـايدي راسـخ وخديجة الجمـال، أكـدت امتلاكهـم ٤٠ فيلا وقصرًا وحسـابات فـي البنوك المصريـة. وأفـادت تحريات الرقابـة الإدارية ومباحث الأمـوال العامة، حـول ثـروات مبارك ونجليه، بتضخـم ثرواتهم بطريقة غير مشـروعة، منها حسـاب باسم مكتبة الإسـكندرية، أثبتت التحقيقات أن مبارك كان يتصرف فيه سـحبًا وإيداعًا، وأن المبلغ الموجود بالحسـاب ١٤٧ مليون دولار. وأشـارت التحقيقات إلـى أن نجل الرئيس الأكبر وزوجته أكثر أفراد أسرة الرئيس السابق ثراءً يليه شقيقه وزوجته، ثم والدته، وأخيرًا الرئيس السابق[١].

وفـي سويسـرا، قال رئيـس إدارة القانـون الدولي بـوزارة الخارجية السويسـرية، فالانتين تسيلفيغر، إن سلطات بلاده تتعاون مع السلطات القضائية في مصر لتسـريع اسـتعادة الأموال، ومنها ٧٠٠ مليون فرنك سويسري (٧٥٥ مليون دولار)، خاصة بالرئيس المصري الأسبق حسني مبـارك والدائرة المحيطة به[٢]، مشـيرًا إلى أن تلـك هـي أحدث بيانات

١ـ يسري البدري، "التحقيقات": أسرة مبارك تملك ٤٠ فيلا وقصرًا.. ومليار جنيه في البنوك المصرية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٥ يونيو ٢٠١٢.

٢ـ سـمر النجـار، سويسـرا تجمـد ٧٥٥ مليـون دولار لـ"مبارك" وأعوانـه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ أكتوبر ٢٠١٢.

عن الأموال المجمدة منذ أوائل عام ٢٠١١.

غير أن المحكمة الجزائية الفيدرالية السويسرية، أصدرت حُكمًا في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بإلغاء حق مصر في الاطلاع على "الملف المالي" للرئيس الأسبق حسني مبارك، ومعاونيه، في ظل ممارسات تثير القلق من الحكومة المصرية، خاصة فيما يتعلق بضمانات إنجاز تحقيق عادل ومستقل في التهم المنسوبة لمبارك ومعاونيه.

ورأت جهات قضائية سويسرية أن الضمانات القضائية التي تعهدت بها القاهرة تم العصف بها بقوة، وهو ما قدمه الخصوم في الدعوى، حيث دفعوا بأن جهات التحقيق المصرية لم تعد مستقلة بعد إصدار إعلان دستوري جديد يمكن السلطة التنفيذية في مصر، ممثلة في الرئيس ـ حينذاك ـ محمد مرسي، من الإطاحة بالمحققين، وقدم المتظلمون من قرار تسليم الملف المالي إلى السلطات المصرية، ما يفيد بأن السلطة القضائية في مصر تعاني تدخلات عنيفة واتهامات علنية من السلطة التنفيذية ربما تؤثر على حيدتها وقدرتها على إنجاز حُكم قضائي عادل، فالمحكمة الدستورية العليا في مصر تحت الحصار، والسلطة التنفيذية تتهم السلطة القضائية علنية بالتستر على الفاسدين، ما يتعذر معه تسليم معلومات حساسة للقاهرة وسط هذا الاضطراب.

وحسب تلك المصادر في ٢٠١٢، فإنه "لا يوجد حُكم قضائي واحد من القاهرة يدين مبارك في قضايا مالية، والحكومة المصرية لم تقدم دليلاً واحدًا على قائمة الاتهامات التي نسبتها لمبارك ومعاونيه"[1].

غير أن تأكيد محكمة النقض الحُكم الصادر في حق مبارك، ونجليه جمال وعلاء، بالسجن ثلاث سنوات بتهمة اختلاس أموال عامة لصيانة القصور الرئاسية، أو ما يُعرف إعلامياً بقضية "القصور الرئاسية"، دفع النائب العام السويسري مايكل لوبير لزيارة مصر في

---

١ ـ أحمد محجوب، مصادر قضائية سويسرية تكشف لـ"المصري اليوم" أسباب رفض تسليم ملف "أموال مبارك"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢.

منتصـف يناير ٢٠١٦ ، للتفاوض مع السـلطات المصريـة حول الأصول المجمدة لعائلة الرئيس الأسبق.

قرينـة مبـارك، سـوزان ثابـت، درسـت فـي الجامعـة الأميركيـة بالقاهـرة، لتحصـل على بكالوريوس العلوم السياسـية عام ١٩٧٧ ، ثم الماجستير عام ١٩٨٢ عن أوضاع الفقراء في حي بولاق الدكرور، قبل أن تركز نشـاطها على قضايا رعاية الطفولة والأمومة، ودعم مشـروع "القـراءة للجميـع". وتضمنت تفاصيـل التحقيقات في قضايا الكسـب غير المشـروع مع أسـرة الرئيس المصري السابق، تنازل زوجته سوزان ثابت عن فيلا و٢٠ مليون جنيه مقابل إطلاق سراحها ١٢ إبريل ٢٠١١.

غير أن النائب العام المستشار طلعت عبدالله أصدر قرارًا في أواخر ديسـمبر ٢٠١٢ بنقـل ٢٧ مليون جنيه من حسـاب سـوزان مبـارك، في البنك الأهلي سوسيتيه جنرال إلى البنك المركزي، بعد الكشف عن حساباتها، وتنازلها عن المبلغ، وبعد أن تبين من التحقيقات أن الأموال أودعت في حسابها كتبرعات لجمعيات خيرية[1].

فـي ٢٢ ينايـر ٢٠١٥ ، قررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سـبيل عـلاء وجمال مبارك، نجلي الرئيس الأسـبق حسـني مبـارك، بضمان محـل إقامتهمـا ، علىى ذمـة إعـادة محاكمتهما فـي القضيـة المتعلقة باستيلائهما ووالدهما على أكثر من ١٢٥ مليون جنيه من المخصصات المالية للقصور الرئاسية.

هكـذا اكتمـل عقـد آل مبـارك خارج السـجن، فإلـى جانب الأم سـوزان التـي لـم تخضع للمحاكمة فـي أي قضية منذ ثـورة ٢٥ يناير، فـإن محكمة النقـض ألغت الحكم الصادر مـن محكمة أول درجة، بمعاقبة مبارك بالسـجن المشدد لمدة ٣ سـنوات، ومعاقبة نجليه علاء وجمـال بالسـجن المشـدد لمدة ٤ سـنوات لـكل منهما ، فـي القضية المعروفـة إعلاميًا بقضية "القصور الرئاسـية" ، كمـا أمرت محكمة

١ـ النائـب العـام يوافـق علـى نقل "مبـارك" إلـى "المعـادي العسـكري"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢.

النقض بإعادة محاكمة المتهمين أمام إحدى دوائر محكمة جنايات القاهرة غير التي أصدرت حكمها بالإدانة في المحاكمة الأولى.

كما قررت محكمة جنايات الجيزة المنعقدة بأكاديمية الشرطة، بإخلاء سبيل جمال وعلاء مبارك على ذمة اتهامهما و٦ آخرين من رجال الأعمال ومسؤولين وأعضاء سابقين بمجلس إدارة البنك الوطني، بالحصول على مبالغ مالية بغير حق من بيع البنك الوطني المصري، بلغ إجماليها ٢ مليار و٥١ مليونًا و٢٨ ألفا و٦٤٨ جنيهًا، في القضية المعروفة إعلاميًا بقضية "التلاعب بالبورصة".

وبرأت محكمة جنايات شمال القاهرة، المنعقدة بأكاديمية الشرطة، أحمد شفيق، رئيس الوزراء الأسبق، وعلاء وجمال مبارك، من تهمة تسهيل الاستيلاء على مساحة ٤٠ ألف متر من أراضي منطقة البحيرات المرة بمحافظة الإسماعيلية والمخصصة لجمعية الضباط الطيارين، والمعروفة إعلاميًا بقضية "أرض الطيارين" ولم تستغرق الجلسة في ذلك الوقت سوى ٣ دقائق، اعتلت فيها المحكمة للمنصة، وقال رئيسها: "بعد الاطلاع على مواد قانون الإجراءات، قضت المحكمة غيابيا للأول وحضوريًا للباقين، بانقضاء الدعوى الجنائية بمُضي المدة قبل المتهمين نبيل شكري ومحمد رضا صقر، وبراءة الفريق أحمد شفيق ومحمد رؤوف حلمي ومحمد كمال الصاوي، وعلاء وجمال نجلي الرئيس الأسبق مبارك، من الاتهامات المسندة إليهم"[1].

كما قررت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار محمود الرشيدي، في حكمها على مبارك ونجليه علاء وجمال ورجل الأعمال حسين سالم، وحبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق، و٦ من كبار مساعديه في إعادة محاكمتهم بتهمة قتل المتظاهرين السلميين خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير، والرشوة واستغلال النفوذ وإهدار المال العام

١ـ إبراهيم قاسم ومحمد عبدالرازق وأحمد متولي ومحمود نصر وأمنية الموجي وأحمد إسماعيل، «آل مبارك» خارج السجن قبل الذكرى الرابعة لـ٢٥ يناير، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ٢٢ يناير ٢٠١٤.

من جراء تصدير الغاز لإسرائيل، وذلك في القضية المعروفة إعلاميًا بـ"محاكمة القرن"، وذلك لعدم جواز نظر الدعوى الجنائية المقامة ضد مبارك يوم ٢٤ مايو ٢٠١١ لسابق صدور أمر ضمني من النيابة العامة بأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده.

للحكاية نقطة بداية.

فقد أنجب مبارك وسوزان ولدين، هما علاء وجمال، أو "ألن" (أو "إيلي") و"جيمي" كما كانت العائلة البريطانية للأم تطلق عليهما[1].

الابن الأكبر علاء مبارك، المولود في ١٤ أغسطس ١٩٦١، درس في كلية "سان جورج"، وتلقى تعليمه الجامعي في الجامعة الأمريكية في القاهرة، حيث تخصص في إدارة الأعمال.

كان علاء مبارك من رجال الأعمال الذين يُفضّلون البقاء في الظل، كما أنه مُقل في الظهور في وسائل الإعلام.

بعد ثورة ٢٥ يناير، اتهمت التحقيقات مسؤولين في النظام السابق بالتلاعب في أسهم البورصة لـ"تربيح" علاء، قائلة إن علاء حصل على ما قيمته ٥٠ مليون جنيه في أسهم شركة صندوق الاستثمار في ١٩٩٠. كما اتُهِمَ أحمد المغربي، وزير الإسكان الأسبق، بالتواطؤ مع رئيس هيئة سوق المال، عبر اكتتاب مغلق، مثلما حدث مع أسهم شركة بالم هيلز، التي قفز سعر السهم فيها من ١٠٠ إلى ٩٠٠ جنيه، بعد أن اشترى علاء حصة منها بسعر ٩٩ جنيهًا للسهم، ثم باعه بعد التلاعب بـ٩٠٠ جنيه، وحقق ربحًا غير مشروع قدره ٣٠ مليونًا، وأن علاء استغل عدة شركات مسجلة في الخارج، منها "جولدن"، ليحقق عبرها أرباحًا غير مشروعة، بلغت مئات الملايين من الجنيهات، نتيجة الاكتتابات المغلقة التي كان مسؤولون يجرونها مجاملة له، خاصة في صناديق الاستثمار "حورس ١"، و"حورس ٢"، و"حورس ٣".

١ـ زكي محمد زكي، سوزان مبارك.. قصة الصعود والسقوط، مجلة «آخر ساعة»، القاهرة، ٢٢ نوفمبر ٢٠١١.

وأوضحت تحقيقات جهاز الكسب غير المشروع في مصر أن الشقيقين علاء وجمال مساهمان في شركات مسجلة في قبرص وبريطانيا وجزر العذراء البريطانية "فيرجن إيلاندز" وكايمان، وهي أكثر مناطق العالم المعروفة بإنشاء ما يسمى بشركات "الأوف شور"، وهي الشركات التي تخفي كل المعلومات عن أصحابها، ويديرها آخرون بالوكالة عنهم، وفقًا لوثائق صادرة من البنكين المركزيين القبرصي والإسباني.

وكشفت التحقيقات عن امتلاك علاء ٣٠٠ مليون دولار وجمال ٥٥ مليونًا في بنك "تانتي" السويسري، وأن السلطات هناك تحقق في اتهامهما، مع ٩ من رموز النظام المصري السابق، بتكوين تشكيل عصابي لغسل الأموال، وأن مصر ادعت جنائيًا في الدعوى عبر مكتب محاماة سويسري[١].

وقالت التحريات إن علاء مبارك اختار عالم التجارة واستغل منصب والده في تكوين ثروة ضخمة وصلت إلى ٨ مليارات دولار، منها عقارات قيمتها ٢ مليار دولار في شارع روديو درايف بـ"لوس أنجليس"، وطائرتان خاصتان، ويخت قيمته ٦٠ مليون يورو. وبدأ علاء نشاطه الاقتصادي بمزرعة دواجن على ٧ فدادين حصل عليها بالمجان من جمعية أحمد عرابي، وصل دخله الشهري منها إلى ٢٥ ألف جنيه، لكن دخله تصاعد خلال سنوات إلى ٨ مليارات، هرّب معظمها للخارج، عبر شركة "إنترناشيونال سيكيوريتيز فند" القبرصية، التي أسسها في ٥ فبراير ٢٠٠١، بالمناصفة مع رجل الأعمال المصري القبرصي عزت جراد، ومنها إلى إسبانيا عبر شركة "بوليون كومباني ليمتد" التي يمتلكها مناصفة مع شقيقه جمال، تحت غطاء تمويل استثمارات.

وحسب التحقيقات المذكورة، فإن علاء مبارك امتلك أسهمًا في

١ـ يسري البدري، تحريات "الأموال العامة": ثروة "جمال" ١٧ مليار دولار و"علاء" ٨ مليارات.. هربت للخارج عبر ٤ شركات "أوف شور"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ يونيو ٢٠١٢.

شركتَي سوديك "٦ أكتوبر للتمية العقارية"، التي استولى من خلالها على ٨٠٠ فدان مملوكة للأهالي في مدينة الشيخ زايد بمساعدة وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان، وشركة "بيفرلي هيلز" بالاشتراك مع رجل الأعمال مجدي راسخ، والد زوجته هايدي، كما يمتلك مساحات مختلفة من الأراضي في عدة محافظات، وأرصدة مالية في "بنك أوف اسكوتلاند" و"كريدي سويس" السويسري[١].

وفي نهاية ديسمبر ٢٠١٢، قالت صحيفة "لوماتان ديمانش" إن نحو ٣٠٠ مليون دولار من الأموال المجمدة لمبارك والمقربين منه في سويسرا تعود إلى نجليه علاء وجمال، وإن هذه الأموال مودعة في حسابات بمصرف "كريدي سويس" في جنيف، مشيرة إلى أن هذا المبلغ يمثل نحو ٤٠٪ من ٧٠٠ مليون فرنك (٧٦٦,٤ مليون دولار) من الأموال المجمدة في المصارف السويسرية لمبارك والمقربين منه. وأضافت الصحيفة أنه يوجد حساب بنكي آخر لجمال وعلاء في بنك "بي. إن. بي باريبا" فرع سويسرا يحوي عشرات الملايين من الفرنكات السويسرية.

وأكدت الصحيفة ذلك بنشرها وثيقة باللغة العربية لوزارة العدل المصرية، وترجمتها للفرنسية. ونقلت عن مصدر مصري قوله إن "المبلغ" أرسل إلى "كريدي سويس" في ٢٠٠٥، فيما كانت سويسرا شددت كثيرًا من القوانين المتعلقة بمراقبة أموال السياسيين البارزين"[٢]. وأكدت الصحيفة أن مقربًا آخر من مبارك، هو حسين سالم، له حساب بنكي مشترك مع زوجته، في بنك "كريدي سويس"، ونشرت عقد فتح الحساب الذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٧٤، ورقمه ٧٥٠١٩١.

وتكشف الوثائق المسربة من "أوراق بنما" في إبريل ٢٠١٦ عن معلومات جديدة تتعلق بثروات علاء مبارك في جزر الملاذات الضريبية.

١ــ المصدر نفسه.

٢ــ منة الله الحريري ووكالات الأنباء، صحيفة سويسرية: ٣٠٠ مليون دولار من الأموال المجمدة يملكها جمال وعلاء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

ويوضح التحقيق الاستقصائي الذي نشر هذه الوثائق والمعلومات أن عام ١٩٩٣ كان مفصليًا ، وأنه بينما كان مبارك يخوض استفتاءً على بقائه في السلطة لولاية ثالثة ، كان يجري تأسيس إحدى شركات "الأوف شور" في جزر العذراء البريطانية ، تحت اسم Pan World Investment Limited ، برأسمال قيمته ٥٠ ألف دولار.

ويبين أن عملية التأسيس قامت بها شركة "كريدي سويس تراست" ، المسجلة في جزيرة جيرنزي ، إحدى ولايات التاج البريطاني ، هذه الشركة تتبع بدورها بنك "كريدي سويس" في سويسرا ، وجرت عملية التسجيل بمساعدة شركة "موساك فونسيكا" في بنما ، أما حق إدارتها فتم منحه لشركة Primary Management Limited في جزر البهاما ، وتتبعُ أيضًا التاج البريطاني.

وقالت الوثائق المنشورة : "إن علاء يمتلك شركة "بان وورلد إنفيستمنت" ، ومقرها جزر العذراء البريطانية "بريتيش فيرجن إيلاندز" ، وتدير استثماراتها شركة "كريدي سويس" للاستثمار ، وفي عام ٢٠١١ ، طلبت سلطات جزر العذراء من شركة "موساك فونيسكا" تجميد أصول شركة "بان وورلد" ، وفقًا لقوانين الاتحاد الأوروبي ، بعد توقيف مبارك ونجليه بعد تنازل الأول عن السلطة".

وفي عام ٢٠١٢ طلبت سلطات جزر العذراء البريطانية من شركة موساك فونسيكا ، أن تقدم لها معلومات كافية عن مالك شركة "بان وورلد" ، لم تكن الشركة تعلم آنذاك هوية المالك الفعلي ، كانت تتعامل وفق الإجراءات المعتادة لتسجيل واحدة من شركات الأوف شور ، بإخفاء هوية المالك.

وفي مايو من العام نفسه ، كان مكتب التحقيقات المالية في جزر العذراء البريطانية يبدأ سلسلة من المراسلات مع "موساك فونسيكا" للاستعلام عن المالك الحقيقي لشركة "بان وورلد" ، وجاءت النتيجة لتؤكد أن المالك المستفيد هو علاء محمد حسني السيد مبارك ، كاشفة أن عنوانه المسجل على الشركة هو ٢٨ بشارع .Wilton Place

ردت شركة "موساك فونيسكا" بخطاب إلى مدير وكالة التحقيق المالي في جزر العذراء، إيرول جورج، حول شركة "بان وورلد" المملوكة لعلاء مبارك، قالت فيه إن شركة "برايمري مانجمنت ليمتد" في جزر البهاما هي التي تدير شركة "بان وورلد" المملوكة لعلاء، وإن "موساك فونيسكا" ليست لديها معلومات عن الحسابات البنكية أو الأصول التي تمتلكها الشركة، كما أكدت أنها ليس لديها أسماء أو عناوين المستفيدين أو الأمناء أو المساهمين بالشركة.

وأضاف: "في عام ٢٠١٣، غُرمت شركة "فونيسكا" ٣٧ ألفًا و٥٠٠ دولار لفشلها في التحقق من علاء باعتباره "عميلًا ذا مخاطر كبيرة". داخليًا، أقرت "موساك فونيسكا" بأن إجراءاتها كانت "معيبة للغاية"، حيث لم تنجح في تحديد هوية نجل مبارك منذ وقت مبكر. ورغم ذلك وجهت شركة "كريدي سويس" خطابًا لـ"موساك فونيسكا" تخبرها بأن أنشطة شركة "بان وورلد"، وهي عبارة عن استثمار في صندوق "إتش. آي. جي" لإدارة الاستثمارات وحساب في البنك ـ انتهكت إجراءات سويسرا بتجميد أصول وأموال مبارك.

في عام ٢٠١٤، شرعت وكالة تحقيقات مالية تابعة لجزر العذراء في إجراء تحقيق حول شركتَي "فونيسكا" و"بان وورلد". وأقر موظفو الشركة، داخليًا، بأنه من الممكن العثور على "خروقات أكبر"، وأشاروا إلى أن لديهم "تحكمًا محدودًا للغاية" على شركة علاء مبارك التي لم تعد عملية للشركة في إبريل ٢٠١٥.

ويوضّح التحقيق، دور بنك "كريدي سويس" السويسري في مساعدة علاء مبارك على إعادة تنشيط شركته، وحاول البنك البحث عن ملاذ آمن آخر لشركة علاء، وكانت وجهته الأقرب هي جزيرة جيرنزي، غير أنه وبعد وقت طويل، وفي نهاية عام ٢٠١٥، استطاع البنك الوصول لاتفاق للإبقاء على الشركة نشطة في سجلات جزر العذراء البريطانية ولكن بعد نقل وكالة التسجيل من "موساك فونسيكا" إلى شركة ثانية في جزر العذراء اسمها icaza Gonzales.

وعن دور البنك السويسري، في مساعدة علاء مبارك بإعادة تنشيط شـركته، نقل معد التحقيق عن البنك، قوله: "إدارة البنك تمثل للوائح والقوانين في كل ما تقوم به، إلا أننا لا يمكننا التعليق على أسئلتكم بخصوص هذه الحالة على وجه التحديد".

المفاجـأة أن العنـوان الخـاص بعـلاء، هـو لمنـزل شـقيقه جمال، اشـتراه في لنـدن، وأجرى تعديلات وتشـطيبات، وأن جهاز الكسـب غيـر المشـروع، واجـه جمـال بالتحريـات التـي أجرها مكتـب خبرة بريطانـي عـام ٢٠١٢، خـلال التحقيقـات التـي أجريت معـه، واتهمته بتضخم الثروات، وتحقيقه كسـبًا غير مشروع، إلا أنه نفى امتلاكه أي عقارات في بريطانيا أو استغلاله نفوذه أو نفوذ والده.[1]

فـي المقابـل، تكشـف المسـتندات الرسـمية الصادرة عـن إدارة الشـهر العقـاري عن أن ممتلكات عائلة مبـارك في مصر تتضمن ١٢٠ فدانًا لنجليه علاء وجمال، وأكثر من ٢٠ قصرًا وفيلا ووحدة سكنية لكل منهما، فضلاً عن أسهم بملايين الجنيهات في عدة شركات.

توضـح المسـتندات أن مبارك اكتفى بشـقتين وفيلا فقط، خلافًا لنجليه اللذين جمعا ثروة طائلة من العقارات والأملاك.

تقع شـقتا مبارك، بمنطقة الليدو في مطروح، إلى جانب امتلاكه فيـلا مبنيـة علـى ٣٥٠ مترًا مربعًا، بشـرم الشـيخ، ومقامـة على أرض بمساحة ١٥ ألفًا و٦٤٠ مترًا مربعًا.

ويمتلـك علاء مبارك شـقة في عقار كائن بشـارع نهرو، في مصر الجديدة، منذ عام ١٩٨٨، وشـقتين بشـارع عمر بن الخطاب في مصر الجديدة وتبلغ مسـاحة كل منهما ٣٦٥ متـرًا مربعًا، كما يمتلك فيلا بمنطقـة الجولـف فـي القطامية مقامة علـى مسـاحة أرض ٢٩٢٤ مترًا

١_ يسـري البدري وغادة غالب ومحمد علي الدين ومحمود الواقع، نجل المخلوع امتلـك «بان وورلد» وأنشـطتها انتهكـت الإجراءات السويسـرية الوثائق: علاء مبـارك أخفى أموال شـركته في جزر العـذراء البريطانية، جريـدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٥ إبريل ٢٠١٦.

مربعاً ، وفيلا بشمال خليج نعمة مقامة على مساحة ١٨١٠ أمتار مربعة، وأخرى بخليج نعمة في شرم الشيخ، وفيلتين بمنطقة الاستثمار في مدينة نصر إحداهما باسمه والثانية باسم نجله الراحل محمد علاء.

كما يمتلك الابن الأكبر للرئيس الأسبق شاليهًا بقرية "سيدي كرير" بالإسكندرية، بالإضافة إلى كابينة على شاطئ البحر بمنطقة المنتزه بحق انتفاع ويورث بموجب الترخيص الصادر عام ١٩٨٥ من وزارة السياحة.

ويمتلك جمال مبارك شقة في شارع السعادة في مصر الجديدة مساحتها ٣٣٠ مترًا مربعًا ، وأخرى بمرسى الموقع شمال خليج نعمة بشرم الشيخ مساحتها ١٩٦٠ مترًا مربعًا ، وفيلا بمرسى الموقع في شمال خليج نعمة بمساحة أرض ١٠٨٥ مترًا مربعًا ومبان ٢٣٥ مترًا ، وقطعتي أرض بجمعية أحمد عرابي التعاونية الزارعية.

كما يمتلك جمال عددًا من الحصص في الشركات الاستثمارية، منها شركة "بالم هيلز للتعمير" وهي شركة مساهمة مصرية مقيدة ببورصة الأوراق المالية، ويبلغ عدد الأسهم المملوكة للنجل الأصغر ٣٢ مليونًا و٧٥٤ ألفًا و٥٢٨ سهمًا من الشركة، بقيمة نحو ٦٦ مليون جنيه.

تزوج علاء من هايدي عام ١٩٩١ ، وهي ابنة رجل الأعمال مجدي راسخ الذي عمل مع رجل الأعمال محمد نصير صاحب "فودافون" للاتصالات حتى مصاهرته للرئيس.

وأشارت تحريات مباحث الأموال العامة عام ٢٠١٢ إلى تنازل هايدي راسخ، زوجة علاء، عن بعض ممتلكاتها ، أبرزها وحدة في "فورسيزونز" بلغت قيمتها ٢٢ مليون جنيه، وحصلت عليها من رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى.

مجدي راسخ، والد هايدي، تخرج عام ١٩٦٦ في كلية التجارة جامعة حلوان، وكان قد ترك الكلية الفنية العسكرية بعد عام واحد ليلتحق بالتجارة. عمل راسخ بعد تخرجه في مركز الأهرام للمعلومات

والحاسب الآلي، ثم سافر إلى الكويت وعاد ليؤسس شركة لتكنولوجيا الاتصالات في حي المهندسين.

اتجه مجدي راسخ إلى الاستثمار في الغاز وأسس الشركة الوطنية للغاز (ش.م.م) في عام ١٩٩٨ عقب صدور قانون الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٩٦١ لسنة ١٩٩٨. وتعمل الشركة في مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعي من مناطق الإنتاج إلى العملاء بالمنازل والعملاء في مجال التجارة والصناعة. بعد ذلك، عرض عليه المهندس عقيل بشير ورجل الأعمال محمد نصير أن يكون العضو المنتدب للشركة المصرية للحاسبات[١].

شغل راسخ منصب رئيس مجلس إدارة شركة السادس من أكتوبر للتمية والاستثمار "سورك" وهي شركة كبرى من أبرز أعضاء مجلس إدارتها والمشاركين فيها شفيق بغدادي المدير المالي والإداري.. وهي الشركة التي أنجزت مجموعة من المشروعات منها "بيفرلي هيلز" ويصل رأس المال المصرح به إلى ٥٠٠ مليون جنيه مصري ورأس المال المصدر ١٠٠ مليون جنيه مصري. كما يشغل راسخ منصب رئيس شركة النيل للاتصالات ورئيس شركة "رينجو" للاتصالات التي تعد أكبر شركة لكبائن الاتصالات في مصر، وهو من أبرز المساهمين في الشبكة الثالثة للمحمول في مصر. كما أنه وكيل شركة "كاتيك" الصينية التي تصنع الجرارات وتعمل في مجال السكة الحديد[٢].

الابن الثاني لمبارك هو جمال، المولود في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٣. درس جمال في المرحلة الابتدائية بمدرسة "مسز وودلي" الابتدائية بمصر الجديدة ثم انتقل إلى "كلية سان جورج" قبل أن يدرس في الجامعة الأميركية بالقاهرة متخصصًا في إدارة المؤسسات. بدأ جمال عمله في "بنك أوف أمريكا" في لندن، حيث كان يعيش في منزل يتألف

١ـ دياسر ثابت، قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية، كتاب "ميزان"، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣١٤ـ٣١٥.

٢ـ دياسر ثابت، قصة الثروة في مصر، دار ميريت، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣٥.

مـن ٦ طوابق في منطقة بلغريفيا ، قبل أن يسـتعين بصديقه وليد كابا ـ الـذي يحمـل الجنسـيتين المصرية والبريطانية ـ لتأسـيس شـركة "ميـد انفسـتمنت" Medinvest Associates Ltd مـع شـريكين بريطانييـن، وهـي مملوكة للصندوق الدولي للأوراق المالية في قبرص "هيرمس"، واتخذ لها مقرًا في ١٨٦ شـارع بلوستون بلندن. وحسب تحقيقات أجهزة الكسب غير المشروع في يونيو ٢٠١٢ ، فإن هيرمس لعبت دورًا كبيرًا في برنامج الخصخصة وبيع شركات القطاع العام بثمن بخس. وحسب المسـتندات التي نشـرها موقع البنك المركزى القبرصي، فإن جمال يمتلك شـركة "هـوروس فود آفرى بيزنـس" التي أسسـها في أكتوبر ٢٠٠٥ ومقرهـا في العاصمة القبرصية نيقوسـيا. ويدير هذه الشـركة صديقـه وليد كابا ، ورجل الأعمـال الهولندي جيرارد فان أمبل، وهي برأسمال ملياري دولار.

كما أسـس جمال شـركة "بوليـون" في قبـرص، وامتلك ٥٠٪ من أسـهمها ، والتـي اعتمد عليها في تهريب أموالـه إلى قبرص، بالتحالف مـع شـركات مصريـة بأكواد سـرية مثـل منصـور والمغربـي. كما سـاهم جمال في "هيرمس" منذ عام ١٩٩٧ ، وأدارت الشـركة صناديق استثمارية بقيمة ٩١٩ مليون جنيه، لتصل ثروته المرصودة إلى ١٧ مليار دولار، موزعـة على حسـابات مصرفية في سويسـرا وألمانيا وبريطانيا وأميركا[١].

عـاد جمـال إلـى مصر عام ١٩٩٥ ، حيث أحـاط به عدد من رجال الأعمـال الشـبان الذيـن درس معظمهم فـي الولايات المتحـدة، وأطلق عليهم لقب "شباب جمال"[٢].

دخـل جمـال عضوًا فـي مجالس إدارات بعـض البنوك، مثـل البنك

---

١ ـ يسري البدري، تحريات "الأموال العامة": ثروة "جمال" ١٧ مليار دولار و"علاء" ٨ مليارات.. هربت للخارج عبر ٤ شركات "أوف شور"، مصدر سابق.

٢ ـ جمال الجمل، مصر.. وطن مصلوب بين نهضة مفقودة ونكبة موجودة، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٤ يونيو ٢٠٠٩.

العربي الأمريكي والبنك العربي الإفريقي، ثم أصبح عضوًا في مجلس إدارة مجموعة الاستثمار "إي إف جي هيرمس"[1]، التي تبيّن لاحقًا أنه حقق إيرادات إجمالية قدرها ١٨٩,٤٥ مليون جنيه ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، نتيجة ملكيته نسبة حوالي ١٨٪ في إحدى الشركات التابعة لهيرمس، وهي شركة المجموعة المالية للاستثمار المباشر[2]. وفي سنة ١٩٩٧ أصبح عضوًا في المجلس الرئاسي المصري الأميركي، ثم أصبح متحدثًا رسميًا باسم المجلس[3].

أنشأ جمال عام ١٩٩٨ جمعية لا تسعى إلى الربح، هي جمعية جيل المستقبل، بهدف مساندة وتشجيع القطاع الخاص في مصر، ولهذه الجمعية علاقة وثيقة مع جامعات وشركات ومؤسسات أميركية، ومركزها في القاهرة ولها فروع في أسيوط والسويس والإسكندرية والدلتا وتتوسع في الصعيد، وتعتبر الجمعية مزرعة لإنتاج رجال أعمال شبان كبديل اقتصادي وسياسي للوجوه القديمة.

"رجال الأعمال السياسيون" الذين دعموا بقوة مسيرة جمال مبارك السياسية جمعوا ثروة طائلة بفعل السياسات الاقتصادية له، وعلى رأسهم عملاق صناعة الحديد أحمد عز، ورجل الأعمال في قطاع السيراميك محمد أبو العينين، والقطبان محمد منصور وأحمد المغربي"، على حد قول تحليل نشرته "نشرة الإصلاح العربي" التابعة لمعهد كارنيغي لأبحاث السلام، وأعده ستيفان رول الباحث في

١ـ خالد البلشي، جمال مبارك وشركاه خربوا بيوت صغار المضاربين في البورصة.. فتش عن هيرمس، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠٠٦.

٢ـ عبدالرحمن شلبي، ١٨٩,٤ مليون جنيه إيرادات جمال مبارك من "هيرمس للاستثمار المباشر" في ٤ سنوات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠١٠.

٣ـ محمد الجارحي، أبناء الرؤساء بين زوال الملكية على يد عبدالناصر.. ومحاولات إعادتها بعد مبارك، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٤ أغسطس ٢٠١٠.

المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين[1].

نجد أعضاء من مجلس إدارة هذه الجمعية في مختلف أفلاك نفوذ جمال مبارك: في الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي، وفي مجالس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وفي مجلس الأعمال المصري ـ الأميركي.

مراحل الصعود السياسي لمن يلقبه أصدقاؤه بـ"جيمي" بدأت منذ عام ١٩٩٩ داخل الحزب الوطني الديمقراطي، فبعد أن دخل جمال مبارك الأمانة العامة عام ١٩٩٩، تولى رئاسة أمانة السياسات عام ٢٠٠٢، ثم أصبح أمينًا عامًا مساعدًا في فبراير ٢٠٠٦، وأخذ يتقدم بسهولة لا يعترض عليها أحد، وأخذ المقربون منه يحتلون المراكز العليا في الحزب على حساب الجيل السابق الذي دخل الساحة السياسية في الستينيات، في زمن الاتحاد الاشتراكي[2].

ووسط أحاديث مرسلة تشوبها المبالغات عن ثروة جمال مبارك، تحدث الرئيس مبارك مرة وحيدة عن ثروة ابنيه علاء وجمال. ففي حوار على صفحات العدد رقم ٣٥٩٨ من مجلة "المصور" مع مكرم محمد أحمد عام ١٩٩٢، قال مبارك "ليس لدي أبناء يعملون بالبيزنس، لدي ابن يعمل في لندن والآخر عنده قطعة أرض يزرعها ويعمل في بعض الأنشطة البسيطة التي لا علاقة لها بأي مسؤول أو أي دائرة حكومية وهذا أمر يصل من جانبي إلي نطاق التحريم"[3].

في الحديث الصحفي نفسه، نقرأ تفاصيل مهمة عن قضية ثروة الابن الأصغر للرئيس المصري السابق.

"سيادة الرئيس، قبل فترة راجت بعض الشائعات تتحدث عن دور خاص

١ـ معهد كارنيغي: رجال أعمال بالوطني حققوا ثروات طائلة بفضل سياسات جمال مبارك الاقتصادية، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٤ سبتمبر ٢٠١٠.

٢ـ المصدر نفسه.

٣ـ مكرم محمد أحمد، حديث مع الرئيس مبارك، مجلة "المصور"، القاهرة، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٣.

يلعبه بالفعل ابن الرئيس الذي يعمل في بنك في لندن لشراء ديون مصر؟

الرئيس: هذه ليست شائعة، لقد اشترك ابني جمال بالفعل ضمن أعضاء وفد البنك الذي يعمل فيه، في مفاوضات جرت بين الصين والبنك من أجل شراء دين مصري قديم، قيمته ١٨٠ مليون دولار، البنك له علاقاته مع الصين، وعرض علي الحكومة الصينية أن يشتري هذا الدين القديم بنسبة تخفيض ضخمة، كي يعيد بيعه لأفراد مصريين، وعندما طلب البنك من ابني أن يسافر -ليس لأنه ابن الرئيس حسني مبارك، ولكن لأنه يعمل في إدارة الاستثمار التي يدخل في اختصاصها هذا العمل- سألني جمال: هل أشترك في وفد التفاوض؟ وكان ردي، وما الذي يمنع، إنها خدمة وطنية، وسافر بالفعل وفاوض هو وزملاؤه الحكومة الصينية علي شراء الدين، كانت قيمة الدين ١٨٠ مليون دولار، اشتروه بنصف القيمة أو أكثر قليلاً، لصالح البنك، وبشهادة البنك أظهر جمال مهارة تفاوضية عالية، استحق من أجلها مكافأة من البنك، أعطوه ٩٠ ألف دولار بعد خصم الفوائد، وأعطوا رئيسه ٣٠٠ ألف دولار.

سيادة الرئيس: ماذا يفعل البنك بهذا الدين الذي اشتراه؟

الرئيس: يعيد بيعه لأفراد مصريين بموافقة البنك المركزي المصري، نظير فائدة أو عمولة والبنك المركزي يشجع على هذه العملية لأنها تساعد مصر على التخلص من بعض ديونها؛ لأن شراء هذه الديون يتم عادة بنصف قيمتها، البنك المركزي المصري هو الذي يضع الشروط وهو الذي يراقب التنفيذ.

سيادة الرئيس: ما حجم الديون المصرية التي تم بيعها على هذا النحو لمواطنين مصريين اشتروا هذه الديون من البنوك الأجنبية.

الرئيس: مليار و١٠٠ مليون دولار. تم بيعها جميعًا فيما عدا ٣٠٠ مليون دولار من قبل مصريين بموافقة البنك المركزي المصري تحت رقابته.

وقد ذهب أحد رجال الأعمال إلى لندن لشراء جزء من الدين بموافقة البنك المركزي وسأل عن جمال متصورًا أنه يمكن أن يساعده، وكان رد جمال واضحًا.. "دوري هو المشاركة في وفد التفاوض مع الصين، أما إعادة البيع لمصريين فهو يخرج عن حدود مسؤولياتي"[1].

ويؤكد الباحث الاقتصادي أحمد النجار، أن ثروة جمال مبارك جمعت من خلال شراء لسندات من ديون مصر في ثمانينيات القرن العشرين. الصفقة التي قدمها الرئيس مبارك ـ آنذاك ـ وكأنها تضحية للوطن، لكون مصر لم يكن في مقدورها دفع مديونيتها، حسب قول النجار. فديون مصر كانت تباع آنذاك في الأسواق الدولية بـ٣٥٪ من قيمتها الأصلية، حسب الباحث المذكور؛ "حينها اشترى جمال مبارك هذه القيم المالية؛ لأنه كان متأكدًا من الحصول على ١٠٠٪ من الحكومة، مستغلاً في ذلك النفوذ السياسي لوالده. هذه القيم وحدها تخلق جبالاً من الثروات".

ويشير الباحث في العلوم السياسية في جامعة لايبزغ الألمانية، د. عمر كامل، إلى أن من أسهل الطرق التي حصل من خلالها نجلا مبارك على الثروة هو شراء الأراضي التي كانت مخصصة للجيش بأثمان رخيصة للغاية. وخير مثال على ذلك هي المنطقة القريبة من مدينة الإسماعيلية، "والتي كان يعرفها المصريون كصحراء قاحلة، تحولت الآن إلى منطقة اقتصادية مهمة، كما أن أسعار الأراضي في هذه المنطقة ارتفعت بشكل مهول للغاية"، كما يوضح كامل في حديثه لموقع "دويتشة فيله"[2].

جمال مبارك، تزوج في عام ٢٠٠٧ من خديجة الجمّال، ابنة المقاول المعروف محمود يحيي الجمّال الذي ينتمي إلى أسرة الجمّال الدمياطية العريقة وتتمتع أسرته بشهرة واسعة. والدته من عائلة الطاهري وهي أسرة كبيرة.. يملك شركة استيراد وتصدير، وهو يدير مع شقيقه منصور

١ـ المصدر نفسه.

٢ـ خالد الكوطيط وماركو مولر، مصدر سابق.

الجمّال مجموعة "الجلالة للتنمية العقارية"، المسؤولة عن مشروع "نيو جيزة"، كما أن لديها مشروعات أخرى في الساحل الشمالي والعين السخنة، وفي الأخيرة يملك محمود الجمّال قرية العين التي أنشئت على ٤٥٠ فدانًا في العين السخنة وبواجهة كيلومتر على البحر.

بدأ الجمّال حياته بتكوين شركة مقاولات "دجلة"، وهي شركة مقاولات مختلفة عن شركة دجلة التي يمتلكها رجل الأعمال في الحزب الوطني وعضو مجلس الشعب محمد مرشدي. شركة دجلة الجمّال تولت بناء مجموعة من الأبراج في الزمالك والدقي والمهندسين. بعد ذلك أسس الجمّال شركة "صن سيت" التي يتركز نشاطها على بناء الفيلات والقصور الفاخرة والفخمة على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وشارك فيها رجل الأعمال السعودي المعروف عبدالرحمن الشربتلي.

ويمتد نشاط شركة الجمّال إلى السياحة العقارية، حيث شيدت ـ في شراكة بين الجمّال وشهاب مظهر، نجل الفنان أحمد مظهر ـ قرية "هاسيندا" (وتعني بالإسبانية: العزبة) على الساحل الشمالي بعد مارينا بنحو ٤٠ كيلومترًا، ويوجد فيها مطعم "أندريا" الذي يمثل ملتقى أولاد الذوات[1].

ثراء الأب كان مبررًا كافيًا لتبرئة ذمة ابنته بعد ثورة ٢٥ يناير؛ إذ أكدت التحريات أن كل ممتلكات خديجة الجمّال، آلت إليها عبر والدها محمود الجمّال.

أما منصور الجمّال، عم زوجة جمال مبارك، فهو صديق شخصي لملك بلجيكا، وعمل مستشارًا ماليًا واقتصاديًا بالقصر الملكي. وإلى جانب مشروعاته المشتركة مع شقيقه محمود، امتلك منصور الجمّال ـ الذي تزوج الفنانة ليلى علوي في عام ٢٠٠٧ ـ مشروعًا لإنتاج الكوبلت في الكونغو الديمقراطية، إضافة إلى مكتب للاستشارات

---

١ ـ د ياسر ثابت، قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية، مرجع سابق، ٣١٥ ـ ٣١٦.

المالية في نيويورك في الولايات المتحدة منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. وينفي منصور الجمّال استفادة شركات عائلته من مصاهرة عائلة الرئيس مبارك، قائلاً: "لم ولن نستفيد من هذا النسب الذي أعتز به كثيرًا؛ لأن عائلة الرئيس على قدر كبير جدًا من الإنسانية والكمال"[1].

هذه باختصار هي سيرة عائلة مبارك ومسيرتها، في ظل شبهات فساد، واتهامات ومحاكمات وإدانات، وتقارير ووثائق كاشفة عن أزمة الخلط بين المال والنفوذ، ومد خيط التربح والاستيلاء على المال العام أو إهداره، إلى آخره.. وآخرنا!

---

١ ــ حياة حسين، منصور الجمّال في أول حوار صحفي: لم ولن نستفيد شركاتنا من مصاهرة الرئيس مبارك، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩.

في بلاد الوعود الزائفة

"يُسهم أداء النظام الذي يحمل كثيرًا من الغرائب والمتناقضات في طرح ثنائية العجز والعمد؛ العجز عن تدبُّر الأمور الجادة مقابل تَعَمُّد إهمالها. يصبح على الناس اختيار أحدهما مبررًا لشواهد إخفاق متتالية"[1]

١ ـ بسمة عبدالعزيز، عمدٌ أم عجز؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٩ ديسمبر ٢٠١٥.

لا أحد يُحاسب على التصريحات.

إنها فوضى التصريحات التي أغرقتنا لعقودٍ طويلة، وما تزال!

وكلما قلنا إن جعبة الخطأ وسقطات الهواة لم يبق فيها الكثير ليمضي بغير انكشاف أو مساءلة، وجدنا من يمنح الفساد روحًا إضافية، سواء بالإهمال أو التواطؤ أو المحاباة أو قلة الضمير.

لقد تسربت ثروات مصر كالماء بين الأصابع، بسبب مظالم الحكام تارة، وفساد المحكومين تارة أخرى. تحالف مشبوه يُذكرنا بمقولة ابن تيمية: "وكثيرًا ما يقع الظلم من الولاة والرعية، هؤلاء يأخذون ما لا يحل، وهؤلاء يمنعون ما يجب"[1].

وزاد البعض على ذلك بالكذب وعدم الشفافية وتغييب الحقائق.

في كل وزارات عهد الرئيس حسني مبارك كان رئيس الوزراء يذهب إلى البرلمان ويُلقي بيان الحكومة، ولا يشعر الناس أو حتى الإعلام الجاد بشيء، كان كلامًا مكررًا ومملاً وبلا أي معنى أو التزام حقيقي. باع رؤساء الوزارات في عهد مبارك الوهم للمواطنين في البيانات التي كانوا يلقونها أمام برلمانات يهيمن عليها الحزب الوطني الديمقراطي ولم يحاسبهم أحد على أكاذيبهم، لكن النتيجة أن الحزب الوطني والبرلمان وحسني مبارك وكبار مساعديه تبخروا مع أول صيحة غضب في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

فهل تغيّر شيء الآن؟

أمام مجلس النواب، دخلت حكومة الدكتور شريف إسماعيل المعدلة، اختبار "كسب الثقة" ببيان استغرق ساعة واحدة، لعرض برنامج عملها حتى نهاية العام المالي ٢٠١٧/ ٢٠١٨، بدا شديد التفاؤل بدلاً من أن يكون شديد الواقعية.

١ــ تقي الدين أحمد بن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣٨.

والبون بين الأمرين شاسع.

تحدث برنامج عمل حكومة إسماعيل في نهاية مارس ٢٠١٦ عن أرقام أشبه بالوعود، في حين كان منسوب القلق المصري في ارتفاع. وفي اختبار الوقت، تُفصِح النتائج عن نفسها.

تحت قبة البرلمان، وعدت تلك الحكومة بإنجاز التالي:

معدل النمو: الوصول بمعدل النمو من ٥ إلى ٦٪ بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بدلاً من ٤.٢٪ في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦.

التضخم: خفض معدلات التضخم إلى نحو ٩٪ بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بدلاً من ١٢٪ في العام ٢٠١٥/٢٠١٦.

البطالة: خفض معدلات البطالة إلى نحو ١٠ـ١١٪ خلال ٢٠١٧/٢٠١٨ وإلى أقل من ٩٪ بحلول ٢٠١٩/٢٠٢٠.

عجز الموازنة: خفض عجز الموازنة إلى ٩٪ ـ١٠٪ بنهاية ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بـ١١.٥٪ في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، على أن ينخفض إلى نحو ٨٪ـ٩٪ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

الدين العام: النزول بالدين لنحو ٩٢ـ٩٤٪ من الناتج المحلي بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، وما بين ٨٥ـ٩٠٪ في نهاية ٢٠١٩/٢٠٢٠[1].

بالتعريف، أي برنامج جدي لأية حكومة دليل عمل.

هناك فارق بين دليل العمل ودليل الهاتف. الأول واضح في رؤاه ومُقنِع في توجهاته والثاني أسماء وأرقام. بصورة ما تبدت في البيان الحكومي مواريث الماضي وأوجه قصوره،

باستثناء الاعتراف بأننا في أزمة اقتصادية فادحة تقتضي إجراءات جراحية صعبة، بدا بيان شريف إسماعيل تقليديًا ومعتادًا ومكرورًا في كل البيانات المماثلة للحكومات السابقة.

١ـ محمد عبدالقادر ومحمد غريب ومحمود جاويش ومحمود رمزي وكريمة حسن، وعود "تحت القبة" ومظاهرات "على الأبواب"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٩ مارس ٢٠١٦.

الأزمة يلخصها رقم رسمي واحد: ٨٠٪ من الموازنة العامة تذهب لفواتير الدعم والأجور والدين العام. المصارحة بالأرقام إيجابية بذاتها، فلا يمكن تجاوز أية أزمة بلا إدراك لحجمها وطبيعتها، غير أنها لا تكفي لتصحيح ما اختل وبناء ما تهدم.

أخطر ما انطوى عليه برنامج عمل حكومة إسماعيل من تناقض تعهُده بإعادة توزيع الدخل لمصلح الفئات الأفقر والمناطق الأكثر احتياجًا.

كيف؟.. سؤال لا إجابة عنه.

في مؤتمر التنمية المستدامة "مصر ٢٠٢٠"، قال رئيس مجلس الوزراء المهندس شريف إسماعيل إن الاستراتيجية تستهدف أيضًا أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد والتنمية البشرية وتنافسية الأسواق وجودة الحياة، وأن يتعدى معدل النمو الاقتصادي نسبة ١٠٪ وتتلاشى نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع، كما تستهدف الإطار الحاكم للسياسة الداخلية والخارجية والأمن القومي حتى عام ٢٠٣٠، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون، وتأكيد وتعزيز وضع مصر كدولة عربية مستقلة ذات سيادة تتبنى سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة للحفاظ على أمنها القومي وسلامة ووحدة أراضيها وأمن حدودها ورخاء شعبها واستقلال قرارها، وتعمل على تحقيق مصالحها الاستراتيجية دوليًا وإقليميًا وتحترم الالتزامات الدولية والقانون الدولي(١).

كلامٌ مهم، لكنه يظل وردي اللون، ويبشر بأمور وأرقام ومعدلات، تتجاوز الإمكانات، في ظل التعثر والإخفاق في مؤسسات الدولة وأجهزتها بشكل واضح وجليّ.

١ـ نيفين العيادي، رئيس الوزراء: مصر بين أفضل ٣٠ دولة بعد ١٥ عامًا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٦ فبراير ٢٠١٦.

بمقياس تجارب وتصريحات سابقة، فإن شريف إسماعيل يقدم وعوده الوردية، وهو يدرك أن أحدًا لن يحاسبه حين تحل ساعة الحقيقة.

والأمثلة أكثر من أن تُحصى.

نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة د يوسف والي، أدلى بمجموعة تصريحات على مدى سنوات، تحكي عن نفسها. عقب توليه منصب وزير الزراعة في ٤ يناير ١٩٨٢، أدلى بحديث صحفي لمكرم محمد أحمد رئيس تحرير مجلة "المصور" في إبريل ١٩٨٢، وتعهد في هذا الحديث بأن تكتفي مصر ذاتيًا من القمح خلال خمس سنوات، مؤكدًا أن مصر بنهاية عام ١٩٨٧ ستصدر ما لا يقل عن ٥٠ ألف طن.

في حديثٍ آخر لمجلة "المصور" مع مكرم محمد أحمد في "عيد الفلاح" في ٩ يناير ١٩٨٨، قال والي إن مصر تستورد حاليًا (١٩٨٨) نحو ٥٥٪ من القمح، وأضاف أن مصر ستكتفي ذاتيًا من القمح في عام ١٩٩٣ أي بعد مرور خمس سنوات. وتابع قائلًا إن مصر ستكتفي ذاتيًا من الحبوب وخاصة الأرز والذرة خلال ثلاث سنوات على الأكثر (١٩٩١).

في حديثٍ لجريدة "الأهرام" عام ٢٠٠٠ بمناسبة انتخابات البرلمان (مجلسي الشعب والشورى)، أفاد والي بأن مصر ستكتفي ذاتيًا من القمح عام ٢٠١٧، وإن مصر تقوم "حاليًا" (عام ٢٠٠٠) بتصدير الأرز والفول والفراولة والكنتالوب بأكثر مما تشتري القمح. ولم ينس أن يؤكد أن الخطة المرسومة للدولة تقضي بالاكتفاء ذاتيًا من القمح عام ٢٠١٧.

غير أن المأساة أن مصر ظلت تستورد ما لا يقل عن ٧٠٪ من القمح[1].

وزير البترول الأسبق سامح فهمي قال لجريدة "الأهرام" في عام ٢٠٠٣ إن مصر ستكون دولة مؤثرة في سوق البترول العالمية خلال السنوات

١ـ د.صلاح جودة، الهمبكة الاقتصادية في ٢/١ قرن، بدون ناشر، ٢٠١٣، ص ١٩ـ٢١.

الثلاث المقبلة، في حين أننا سمعنا من وزراء الصناعة المتعاقبين منذ ثمانينيات القرن العشرين وحتى ٢٠١٥ تصريحات وردية عن مشروعات لم تر النور حتى الآن، مثل مشروع فوسفات أبو طرطور، وفحم مغارة السويس، ووادي التكنولوجيا بالإسماعيلية، ووادي السليكون بالإسماعيلية، وتوشكى، وأرض الفيروز، وترعة السلام، ومشروع المناطق الصناعية في الصعيد، وجراج رمسيس... إلخ.

ولعل عوامل الفشل في تجربة جماعة الإخوان المسلمين في الحُكم ترتبط في الأذهان بمشروعات زائفة مثل "برنامج النهضة" الذي وعد بتلقي مساعدات من دول عربية وإسلامية بمبلغ ٢٠٠ مليار جنيه بمجرد فوز مرشح الجماعة في انتخابات الرئاسة. تحدث رموز الجماعة عن خطط لزراعة مليون فدان وتوفير مليون فرصة عمل في أول عام للإخوان في السلطة.

كانت تلك التصريحات التي لم تخرج إلى النور مجرد مثال على عبث السلطة ورجالها في عهد الإخوان.

لم يتوقف مسلسل الوعود حتى الآن، فالتصريحات بلا حساب.. ولا محاسبة.

ومن أمن العقوبة أساء التصريحات!

وعليكم.. "السلام ٩٨"!

"ولهـذه الأسـباب حكمـت المحكمـة حضوريًا: برفـض الدفع بعدم اختصاصهـا إقليميًـا ونوعيًا بنظـر القضية، وبراءة ممدوح إسـماعيل محمد علي وعمرو ممدوح إسماعيل محمد ومحمد عماد الدين أحمد أبـو طالـب وممـدوح محمد عبدالقـادر عرابـي، ونبيل السـيد إبراهيم شلبي. وبراءة صلاح الدين السيد جمعة من التهمتين الأولى والثانية، وبمعاقبته عن التهمة الثالثة بالحبس لمدة ستة أشهر وكفالة عشرة آلاف جنيـه لإيقـاف التنفيـذ، وألزمته بالمصروفـات الجنائية وإحالة الدعـوى المدنية إلـى الدائرة المختصـة بمحكمة قنـا الابتدائية بلا مصروفات".

ماتـوا ثـلاث مرات.. فـي الأولـى ابتلعهم البحر، وفـي الثانية ابتلعهم الظلم، وفي الثالثة قتلهم النسيان.

هكذا سيكتبُ التاريخ عن ضحايا العبَارة الغارقة "السلام ٩٨" ـ أو "تيتانيك الفقراء" ـ التي كانت متوجهة في فجر ٢ فبراير ٢٠٠٦ من ميناء ضبا السعودي إلى ميناء سفاجا المصري، وعلى ظهرها أكثر من ١٤٠٠ راكب، قبل أن تستقر في قاع البحر الأحمر، تاركة جثث ركابها وقد لفظها البحر بيضاء كالشمع أو الصابون.

مسافة طويلة بين ثلاثة تواريخ، في وطنٍ ضَيِّقٍ كخصرِ الراقصة.. يُغريكَ ولا يَتَّسِعُ لأحلامِك.

الأول هـو ٢ فبرايـر ٢٠٠٦، اليـوم الذي غرقت فيه العبَارة "السلام ٩٨" في البحر الأحمر الذي ابتلعت مياهه ١٠٢٣ إنسانًا، بالإضافة إلى عشرات المفقودين، ولم ينج سوى ٣٨٨ راكبًا، بعد أن صارعوا الموت داخل المياه الباردة، وأسماك القرش المفترسة.

معظـم الضحايا مـن المصريين العاملين في السعودية وباقي دول الخليـج، ممـن كانـوا عائدين إلى عائلاتهم بعد أشهر أو سنوات من الغربة.

والثانـي هو ٢٧ يوليو ٢٠٠٨، حين أصدرت محكمة جنح سفاجا، بعد ٢٢ جلسة، حُكمًا بتبرئة ممدوح إسماعيل رئيس شركة السلام للنقل البحري، ونجله عمرو.

والثالث، هو ٢٠ ديسمبر ٢٠١٤، أي بعد نحو ٩ سنوات من الكارثة، حين وافق النائب العام، المستشار هشام بركات، على الطلب المقدم من لبيب معوض، محامي ممدوح إسماعيل، بانقضاء الدعوى الجنائية فـي القضية بمضـي المدة، وذلك لمرور ٣ سنوات علـى الحُكم عليه بالحبس ٧ سنوات، واستفادته مـن نفس الحُكـم الـذي قضت به محكمـة جنـح مستأنف سفاجا علـى اثنيـن مـن المتهميـن بانقضاء

الدعـوى بمضي المدة، في ١٢ يناير ٢٠١٢. هكذا فإن الحُكم يترتب عليـه حفـظ الأوراق الخاصـة بالقضية بالنسـبة لإسـماعيل، وانقضاء الدعوى الجنائية[1].

وقبل إسـدال السـتار على العام ٢٠١٤، جددت هيئة الدفاع عن أسر ضحايا العبّارة "السـلام ٩٨"، مطالبتها للنائب العام المستشـار هشـام بـركات، بالإفصـاح عمـا تـم القيـام بـه من تحقيقـات فـي البلاغات المقدمـة منهـم بتهمة الجناية "تعريض وسـيلة نقل عامـة للخطر"، ضد ممدوح إسماعيل، وعدد آخر من المتهمين في الواقعة ذاتها.

رئيس هيئة الدفاع عن ضحايا العبّارة، المحامي ياسر فتحي، أشار إلـى أنـه لم يتم التحقيـق في أيٍّ مـن البلاغين اللذين تـم تقديمهما إلى النائـب العـام، وحمـلا رقمَـي (٥١٠٣) و(٥١٠٤ لسـنة ٢٠٠٩) عرائض النائب العام، وأن نصوص الاتهام الواردة في كل منهما لم يتم التطرق إليها في القضية التي تم نظرها ضد ممدوح إسماعيل من قبل، وحُكِمَ عليه فيها بالسـجن ٧ سـنوات، والتي تم تقديم طلب من محاميه أخيرًا إلى النائب العام لإسقاط العقوبة الخاصة بها[2].

يُذكر أن البلاغ الأول ضد ممدوح إسماعيل، ونجله عمرو ممدوح، وحسـين أشـرف الهرميل، يختص بجنحة الشـهادة الزور، في حين أن البلاغ الثاني تضمن جنايتين الأولى هـي تعريض وسيلة من وسائل النقل العـام المائيـة للخطر، يقصد بها العبّارة "السـلام ٩٨"، أما الثانية فهي "التزويـر في محررات رسـمية"، وتطرقت إلى شـهادات الشـهود الذين اسـتجلبهم ممدوح إسـماعيل للإدلاء بشـهادتهم في القضيـة، وتم ضم ثلاثة متهمين في البلاغ الثاني إلى إسـماعيل ونجله المتهمين في البلاغ الأول، وهـم ممـدوح محمـد عبدالقادر عرابـي، ونبيل السـيد إبراهيم

---

١ ـ محمد السيد سليمان، النائب العام يوافق على إسقاط عقوبة الحبس ضد مالك "عبّارة الموت"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢١ ديسمبر ٢٠١٤.

٢ ـ يـارا حلمـي، البحث عن مصيـر البلاغات المقدمة ضد مالك العبّارة "السـلام ٩٨"، جريدة "التحرير"، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤، ص ٢.

شلبي، ومحمد عماد الدين أحمد أبو طالب.

وما بين هذه التواريخ جرت مياهٌ كثيرة.

في ٢ فبراير ٢٠٠٦، اختفت العبّارة على بعد ٥٧ ميلًا من مدينة الغردقة، وهي في طريقها من ضبا بالسعودية إلى سفاجا، وكانت تحمل ١٣١٢ مسافرًا و٩٨ من طاقم السفينة، بعد أن نشب حريق في غرفة محرك السفينة وانتشرت النيران بسرعة فائقة.

أثيرت فرضيات عدة حول أسباب الغرق، منها أن النيران اشتعلت في غرفة المحركات، وحسب مصادر أخرى أنها اشتعلت في المخزن وتمت مكافحتها إلا أنها اشتعلت مجددًا، وتمت مكافحتها باستخدام مضخات سحب لمياه البحر إلى داخل السفينة، وكانت مضخات سحب المياه من داخل السفينة إلى خارجها لا تعمل، ما أدى إلى اختلال توازن السفينة وغرقها.

كانت غرفة عمليات الإنقاذ في أسكتلندا التقطت أولى إشارات الاستغاثة من العبّارة ونقلتها عبر فرنسا إلى السلطات المصرية وعرضت المساعدة، لكن السلطات المصرية قالت إنه لم يصلها خبر عن وجود مشكلة بالعبّارة.

وحسب شهود عيان من الركاب الناجين فإن القبطان كان أول من غادر العبارة على متن قارب صغير مع بعض معاونيه[1]. وفي ٢ فبراير نقلت وكالة "رويترز" تقارير عن عشرات الجثث الطافية على سطح البحر الأحمر، وقامت ٤ فرقاطات مصرية بعمليات البحث والإنقاذ وانتشال الضحايا، وقامت إحدى السفن الحربية البريطانية بالمساعدة في عمليات الإنقاذ، ورفضت السلطات المصرية عرضًا من القوات البحرية الإسرائيلية، فيما وافقت على عرض للمساعدة قدمته طائرة استطلاع أميركية، وكانت هناك تقارير عن قيام قبطان بنغالي

---

١ ـ ماهر حسن، غرق العبّارة "السلام ٩٨"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ فبراير ٢٠١٥.

بإنقاذ ٣٢ من الركاب، وقد أنقذت القوات السعودية ٤٤ مواطنًا سعوديًا و١١٢ مصريًا، فيما راح ضحية الحادث ١٠٣٣ مصريًا.

ممدوح إسماعيل وولده عمرو وآخرون، تقاعسوا وتهاونوا وصمتوا فور علمهم بغرق العبّارة.

هكذا قالت تحقيقات النيابة ولجنة تقصي الحقائق البرلمانية واللجنة الدولية، التي شكّلها وزير النقل المصري ـ حينذاك ـ محمد منصور. وفي التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق البرلمانية، الذي صدر في إبريل ٢٠٠٦، أدانت اللجنة "عدم مبالاة الشركة بغرق السفينة بمن عليها من ركاب؛ إذ طلب رئيس الشركة ونائبه البحث عن السفينة الغارقة رغم علمهما بغرقها وهو تصرفٌ يكشف عن عدم المبالاة وعدم الاكتراث الذي تشوبه رائحة العمد".

كما تحدثت عن "تسيير العبَارة رغم العيوب الثمانية التي شابت صلاحيتها للإبحار على النحو الذي بيّناه فيما تقدم بشأن مسؤولية الهيئة المصرية للسلامة البحرية، وتشير الدلائل إلى أن ثمة تواطؤًا خبيثًا تنبعثُ منه رائحة الفساد الذي يزكمُ الأنوف قد جرى بين المسؤولين عن الشركة وبعض المسؤولين عن الهيئة المصرية للسلامة البحرية في هذا الشأن".

غير أن المحكمة برّأت المتهمين في حكم روّع مصر كلها، فيما تساءل كثيرون عن كيفية صدور حكم البراءة لمالك عبّارة الموت ونجله، في الوقت الذي أدانت فيه الحُكم قبطان سفينةٍ أخرى بارتكاب جريمة التقاعس والإهمال.

"وأن المحكمة في تقدير وقوع أركان جريمتي القتل والإصابة الخطأ ترى أن الخطأ المسبب للحادث منتفيًا في حق المتهمين، وأن أي أخطاء قد تنسب إليهم في ذلك الصدد لا تعدو أن تكون أخطاء عارضة لا تؤدي وحدها لحدوث النتيجة الإجرامية".

"وبذلك تكون علاقة السببية منتفية بين الأفعال المسندة إلى

المتهمين المذكورين وبين النتيجة ولم يثبت للمحكمة أن تلك الأفعال ـ على فرض حدوثها ـ نتجت عنها وفيات أو إصابات بالمجني عليهم".

وللمفارقة، فإن محكمة جنح سفاجا برّأت ممدوح إسماعيل، مالك العبَارة الغارقة "السلام ٩٨"، وجميع المتهمين معه في القضية، فيما أدانت قبطان العبَارة "سانت كاترين" صلاح الدين السيد جمعة بالحبس ٦ أشهر وغرامة ١٠ آلاف جنيه لإيقاف التنفيذ، وحمّلت المسؤولية الكاملة على عاتق قبطان العبّارة الغارقة المفقود.

"إلا أن المتهم قد نُزِعَت من قلبه الرحمة والرأفة وأتى بعمل لا يأتي به إنسان، وجُرم لا يصدر إلا عن شيطان، فأهمل في أداء واجبه، ولم يكترث بصيحات الاستغاثة، متعللاً بحجج واهية وغير حقيقية، وتركهم يصارعون الأمواج ويواجهون الموت".

وفي الوقت الذي وصفت فيه هيئة المحكمة، برئاسة المستشار أحمد رفعت النجار، قبطان "سانت كاترين" صلاح الدين السيد جمعة بأنه ارتكب جُرمًا لا يأتي من بشر، عندما سمع استغاثات الضحايا، ورفض مد يد العون لهم، قالت إن ممدوح إسماعيل وابنه عمرو وباقي المتهمين الثلاثة لم يثبت في حقهم أي إدانة.

"وإذا كان الاتهام بشأن القتل والإصابة الخطأ أحاط به الشك من كل جانب وخلت الأوراق من دليل على توافر أركان هاتين الجريمتين يمكن مؤاخذة المتهمين استنادًا إليه، الأمر الذي يتعين معه براءة المتهمين مما أسند إليهم بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية".

ذوو الضحايا أثار الحُكم القضائي في نفوسهم مشاعر تماثلُ قسوةَ مشهدِ غرقِ العبَارة، وموت ذويهم ممن صار قبرهم الماء أو مقبرة جماعية في الغردقة.

وليمة للسمك، أو غريبًا في بطن أرضٍ تتجاور فيها الجثث.. هكذا انتهى الأمر بضحايا عبّارةَ ممدوح إسماعيل، الذي برّأه القضاء.

والمصري الذي يعتبر قبرَ العائلةِ واحتَه الأخيرة، أهدرت عبَارة

الموت أمنيتَه في أن ينام إلى جوار من يحب.

ليس من قبيل المبالغة، إذًا، القول إن الحُكم القضائي الذي أصدرته محكمة جنح سفاجا أجهز على الأمل الذي تبقى لأهالي الضحايا في القصاص من القتلة المتسببين في هذه الكارثة، مثلما أصاب هذا الحكم جموع المصريين بالإحباط والصدمة، قبل أن تنصف محكمة جنح مستأنف سفاجا الضحايا وذويهم بإصدار حُكم جديد في ١١ مارس ٢٠٠٩ ألغت فيه حكم البراءة الصادر من محكمةً الجنح، وعاقبت ممدوح إسماعيل، بالحبس ٧ سنوات مع الشغل والنفاذ، في حين برّأت نجله عمرو.

هنا فقط زالت الغصة في حلق أبناء مصر، وشعر الأهالي بأن القضاء العادل أنصفهم وأحبتهم من ضحايا العبّارة الغارقة.

غير أن الكارثة نفسها ظلت تحوم مثل نذير شؤم في ذاكرة أهل المحروسة، التي استيقظت بعد ٨ سنوات من غرق العبّارة على قرار محكمة جنح مستأنف سفاجا إسدال الستار في الجلسة الثانية، لإعادة محاكمة المتهمين ممدوح عرابي، مدير الأسطول البحري بشركة السلام، ونبيل السيد شلبي، مدير فرع شركة السلام بسفاجا، بقرار رئيس المحكمة، بانقضاء الدعوى القضائية ضدهما بمضي المدة والتقادم.

وأكدت المحكمة في حيثيات حكمها، أن المتهمين ممدوح عرابي، مدير الأسطول البحري بشركة السلام، ونبيل السيد شلبي، مدير فرع شركة السلام بسفاجا، المتهمين بالقتل والإصابة الخطأ، والمحكوم عليهما، قد انتهت بالتقادم مدة الحُكم عليهما بالسجن ٣ سنوات في ١١ مارس [1]٢٠٠٩.

الضحايا تعرضوا لما يمكن تسميته الموت الجديد، بعد حُكم

١ـ محمد السيد سليمان، المحكمة: انقضاء الدعوى في غرق العبّارة السلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ يناير ٢٠١٤.

محكمة جنح مستأنف سفاجا، بانقضاء الدعوى الجنائية ضد هذين المتهمين بالتقادم. وزاد من الأحزان أن لصوصًا آخرين في هذا الوطن لم يتورعوا عن سرقة السياج الحديدي الخاص بالمقبرة الجماعية، الذي أقيم غرب مدينة الغردقة، لدفن جثامين وأشلاء نحو ١٤٧ من الجثث المجهولة، التي لم يتم التعرف على أصحابها، بسبب بقائها في البحر عدة أيام، والتهام أسماك القرش أجزاء منها[1]، إلى جانب عدم القبض على ممدوح إسماعيل، صاحب الشركة المسؤولة عن العبّارة، المتهم الأول في الحادث، والذي ما زال هاربًا من حكم بالسجن ٧ سنوات، رغم مطالبة عدد من أهالي الضحايا بإعادة فتح التحقيق في دور صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى الأسبق، والدكتور زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية الأسبق، في تهريبه.

زحفت الرمال على المقبرة التي كادت تختفي، ليندثر الأثر المتبقي من ذكرى الفاجعة، تمامًا كما تآكلت الدولة، وتبخرت في الهواء الوعود الحكومية بتنفيذ سلسلة من المشروعات، لتدارك ما حدث في الكارثة، وعدم تكرارها. حتى الآن، مثلاً، لم يتم إنشاء مركز الإنقاذ البحري الذي يتحرك بمجرد وصول الاستغاثة، ولم تتم إقامة الثلاجة المركزية لحفظ الجثث، بل لم يتم منع عدد من العبّارات التي تخالف القوانين، وتقل أعدادًا من الركاب أكبر من المقررة لها، وما زالت مستشفيات سفاجا والغردقة تفتقد الخدمات الصحية والتطوير.

بقيت تلك الكارثة المفزعة مثل وشم في ذاكرة المصريين.

ها هم المصريون يُدفَنون مرة في قاع القناة على أيدي قوى غاشمة وهم يحفرونها سُخرةً، والآن يغرقون في قاع البحر مرة أخرى بأيدي زبانية الفساد، وهم الذين خرج معظمهم بحثًا عن الرزق في بلاد الله الواسعة.

الشيء الأكيد أن أجهزة الدولة في مصر تقاعست عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ حقوق الأبرياء وصرف التعويضات المناسبة لهم وتنازلت

١ـ محمد السيد سليمان، موت جديد لضحايا السلام ٩٨: سرقة سور المقبرة.. وانقضاء الدعوى، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ فبراير ٢٠١٤.

عن دورها لبعض المتاجرين بحقوق أبنائها من الضحايا، فتركت أهالي هؤلاء فريسة لعدد من الشركات الأجنبية وبعض تجار المصائب ليتقاسموا فيما بينهم غنيمة التعويضات وأدخلوها في مزاد علني.

وبينما صدمَ الحكم أهالي الضحايا الذين احتشدوا في قاعة المحكمة التي أصدرت الحكم الأول في ٢٩ يوليو ٢٠٠٨، واعتمل الغضب في نفوس كثيرين في الشارع المصري، جاء الرد سريعًا من النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود، الذي أصدر قراره بالطعن على حكم البراءة بعد أربع ساعات فقط من صدوره. وقال بيان للنائب العام إن حكم البراءة خالف الثابت في الأوراق، واحتوى فسادًا في الاستدلال، وقصورًا في التسبيب وتعسفًا في الاستنتاج.

وإذا كان النائب العام قد طعن على الحكم الصادر بتبرئة ممدوح إسماعيل ونجله، ما أدى إلى صدور الحكم الثاني الذي عاقب ممدوح إسماعيل، بالحبس ٧ سنوات مع الشغل والنفاذ، فإن هناك من رأى أن العدل لن يكتمل إلا بإجراء تحقيق عادل ومنصف في ملف الفساد الذي لازم كارثة العبّارة "السلام ٩٨" منذ بدايتها بما فيها من مسلك النيابة العامة في قيدها جنحة بالأصل بدلاً من جناية، وذلك الوصف والقيد المقدم به المتهمون حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في الحكم الأول من تبرئة مالك العبّارة ومن معه.

والسؤال هو: إذا كانت محكمة جنح الجيزة قضت بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات على سائق أتوبيس تسبب بالخطأ في مقتل ١٥ تلميذة، فكيف إذًا تنتهي القضية في الحُكم الأول التي قتل فيها أكثر من ألف شخص بتبرئة الجميع؟

كانت التخوفات مثل الكوابيس من أن تكون الكلمة النهائية: لم يُحبس أحد.

لعل الضحايا وحدهم المذنبون في تلك الكارثة!

هل كانت مصادفة أن يصدر الحُكم القضائي الأول في يوم بطولة

السوبر بين ناديي الأهلي والزمالك؟ وهل كانت مصادفة أن يتعاظم الاهتمام والاحتفاء ببطولة إفريقيا لكرة القدم التي استضافتها مصر وفازت بها بعد أيامٍ من الكارثة؟

إنها كرةُ القدمِ.. غسيل أموال وأرواحٍ من طرازٍ جديد.

غير بعيدٍ عن هذا السياق، نشير إلى الهجوم الحاد الذي شنه نوابٌ في البرلمان المصري على الحكومة نتيجة غياب جميع أعضائها، باستثناء وزير النقل حينذاك محمد منصور، عن الجلسة التي عقدت في ١٢ فبراير ٢٠٠٦ لمناقشة كارثة غرق العبَّارة "السلام ٩٨"، خصوصًا أن الحكومة كانت موجودة بالكامل في استاد القاهرة لحضور نهائي بطولة إفريقيا لكرة القدم في ١٠ فبراير ٢٠٠٦.

وحين وقعت الكارثة، تساءل المصريون في فضول: من هو ممدوح إسماعيل؟ ومن الذي يحميه من المساءلة؟

إن ممدوح إسماعيل واحدٌ من أثرى أثرياء مصر، وهو يعد نموذجًا للاشتباك بين نفوذ السلطة والبيزنس؛ إذ إنه عضو معينٌ في مجلس الشورى وأمين للحزب الوطني في حي مصر الجديدة، مكتسبًا بذلك حصانة لم يفقدها على الرغم من غرق أكثر من عبَّارةٍ له.

أنشأ إسماعيل شركته المتخصصة في صناعة السياحة وخدمات السفن، وهي تعتبر من كبرى شركات السفن في مصر والشرق الأوسط ومراكبه تقل نحو مليون مسافر في العام الواحد. وهو يمتلك أسطولاً كبيرًا من المراكب والعبَّارات يصل إلى ٢١ عبَّارة، منها ١٣ عبَّارة ترفع علم بنما، وعدد ٢ ترفع العلم المصري، وعدد ٢ ترفع علم السعودية، وعدد ٢ ترفع علم الأردن، وعبَّارة واحدة ترفع علم البهاما، بالإضافة إلى العبَّارتين الغارقتين "السلام ٩٥"، و"السلام ٩٨" اللتين كانتا ترفعان علم بنما.

اللافت للانتباه هو أن سجل ممدوح إسماعيل يشير إلى أن لشركته أكثر من سابقةٍ في غرقِ عبَّاراتها، وبالرغم من ذلك فإن تلك الحوادث

كانت تُحمَلُ للقضاء والقدر. ومن ذلك غرق عبَارته "السلام ٩٥" في البحر الأحمر في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥ بعد اصطدامها بسفينة تجارية قبرصية، عندما كانت تُقِل معتمرين عائدين من جدة وعلى متنها ١٤٤٦ راكبًا.

في تلك الحادثة، تم إجلاء جميع الركاب بواسطة قوارب صغيرة ومات من جراء ذلك رجل وامرأة وأصيب ٣٨ آخرون. ومن الواضح أن تهالك السفن التي يملكها إسماعيل كان يستدعي إنهاء خدمتها منذ وقت طويل، إلا أن الرجل ـ الذي تحكم بفضل نفوذه في خط سفاجا ـ ضبا الملاحي ـ كان يتهرب من ذلك عبر رفع علم بنما بديلاً عن العلم المصري حتى لا يتعرض للإجراءات القانونية.

وعقب كارثة عبَارة الموت " السلام ٩٨"، توقف البعض عند مسألة صمت مجلس الشورى على عضوها المعين، إلى أن كتب إسماعيل رسالة إلى صفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى ـ حينذاك ـ يطلب فيها الإذن له بالإدلاء بأقواله أمام المحققين، فأُجيبَ إلى طلبه، ونشرت ذلك بعض الصحف الحكومية مع صورته في الصفحة الأولى.

انسجم ذلك مع استضافته أكثر من مرة في برنامج شهير بالتليفزيون المصري، مشيرًا إلى أن رفع العبَارة علم بنما لا علاقة له بإجراءات السلامة، وعارضًا كفالة الطفل الصغير الذي فقد أبويه وأشقاءه في العبَارة، وهو الأمر الذي رفضته عائلة الطفلة بعبارة "حسبنا اللهُ ونعم الوكيل".

أثار إصرار التليفزيون الحكومي على استضافته مع ابنه عمرو إسماعيل لتبرئة نفسه وشركته من غرق العبَارة، غضب الصحفيين المصريين، حتى أولئك المحسوبين على الحكومة مثل رئيس تحرير جريدة "الأخبار" السابق جلال دويدار في عموده اليومي بالصحيفة.

وتساءل دويدار: "لا أعلم من وراء هذه المبادرة التي ما كان يجب أن يقدم عليها التليفزيون باعتبار أن المكان الطبيعي لأقوال هذين الشخصين هي تحقيقات واستجوابات النيابة العامة ولجنة التحقيق

الفني، إلا إذا كان هناك هدف آخر لا نعرفه وراء ذلك".

وكأنه شبحٌ أو طيف غير مرئي، غادر مالك العبَارة الغارقة القاهرة من مطارها الرئيسي مرورًا بصالة كبار الزوار، متجهًا إلى فرنسا، وسط صمتٍ مريب، فيما انزوى أو اختفى قرار المنع من السفر أو الإدراج على قوائم الممنوعين من السفر.

سافر إسماعيل من دون إذن من مجلس الشورى وفقًا للائحة الخاصة. وفي "أربعين" غرق العبَارة، وبعد هروب مالكها، قرر مجلس الشورى برئاسة الشريف، رفع الحصانة عن إسماعيل.. وقال المجلس وقتها إن قراره جاء: "حتى يتسنى للنيابة العامة سؤاله والتحقيق معه في مسؤوليته عن الحادث".

بعدها بخمسة أيام كاملة، تقرر أخيرًا منع ممدوح إسماعيل من السفر وإدراج اسمه على قوائم ترقب الوصول.. صدر القرار، بعد أن طار العصفور!

ومن فرنسا، انتقل مالك العبَارة الغارقة إلى بريطانيا، حيث لا اتفاقيات مع لندن على إعادة وتسليم الهاربين.

كان في لندن يتمتع بحصانة عدم سماع صراخ ضحايا العبَارة، وأنات أهاليهم، وبكاء وعويل أحبتهم وذويهم. في عاصمة الضباب، لم تكن تصل إلى ممدوح إسماعيل رائحة الجثث في مشرحة زينهم، ولم يكن يطل على المقبرة المجهولة في قلب مدينة الغردقة التي أصبحت مقبرة جماعية لعدد كبير من الضحايا.

وأصدرت النيابة العامة المصرية في ٢٤ مايو ٢٠٠٦ مذكرة جلب في حق المتهمين الفارين عبر الإنتربول. كما تم الحجز لفترةٍ على أموال إسماعيل، قبل أن يتقرر لاحقًا رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الرجل.

ولعل قضية العبَارة الغارقة دفعت البعض إلى التوقف عند النائب العام السابق المستشار ماهر عبدالواحد؛ إذ يرى هؤلاء أن النائب العام السابق ترك ممدوح إسماعيل، المتهم الأول في القضية، أكثر من ٤٣

يومًـا حُرًا طليقًا غير محبوس احتياطيًا كما ينص القانون وغير ممنوع من السفر.

وتشـير دعوى المخاصمة من د. محمد عبدالحليم، وهو والد خمسة مـن ضحايـا حادث عبّارة "السـلام ٩٨" ضـد النائب العام السـابق، إلى أن هذا الأمر أتاح الفرصة لإسـماعيل كي يجهز عشـرات المسـتندات مدفوعـة الأجـر ـ كما تقـول الدعـوى ـ والشـهود، والتأثيـر عليهم بالترغيب والترهيب للآخرين، واستطاع تحضير دفاتر ومستندات غير صحيحة. وكل هؤلاء الشـهود والأوراق اعتمـدت عليها المحكمة في براءة المتهمين فـي القضية أمام محكمة أول درجة.

وحسـب الدعـوى، فـإن النائب العـام ـ حينذاك ـ ترك إسـماعيل يسـافر إلـى لنـدن ليصـرف أمـوال التأميـن ليتمكـن مـن دفـع أموال لصحفييـن وآخرين لمسـاعدته على قلب الرأي العـام لصالحه وهذا ما يخالف قانون الحبس الاحتياطي. وترى الدعوى أن تلك المخالفات التي ارتكبها النائب العام السـابق أدت إلى توجيه تهمة التراخي في الإبلاغ والإهمال فقط للمتهمين وليس القتل العمد، وبالتالي وجدت المحكمة نفسها مقيدة بهذا الوصف ولم تستطع الخروج عنه فقضت بالبراءة.

أثبتت لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب ـ آنذاك ـ أن الجهات المختصة في مصر لم تتحرك إلا بعد مضي أكثر من سـبع ساعات على تلقي أول إشارات الاستغاثة، الأمر الذي أخر عملية الإنقاذ ومن ثم أسـهم في زيادة عدد الضحايـا، وكان إثبات ذلك التقاعس من جانب مركز البحث والإنقاذ سـببًا في أزمة دعت رئيس مجس الشـعب ـ آنذاك ـ فتحى سـرور إلى التردد في تسـلم التقرير؛ نظرًا لحساسـية هذه النقطة التي تنسب التقصير إلى أحد فروع القوات المسلحة، لكن رئيـس لجنة التقصي حمـدي الطحان أصر على ضرورة إثباتها. ورغم أن التقرير أجازه مجلس الشـعب فإن أحدًا لم يحاسـب لا جنائيًا ولا وظيفيًا ولا سياسيًا، خصوصًا أنه تم التلاعب في القضية التي حوّلت إلى جنحة؛ لأن النيابة آنذاك لم تعتبر قتل أكثر من ١٠٠٠ مصري جناية!

من المؤسف أن تقاليد أجهزة الدولة الرسمية ترفض الاعتراف بالخطأ أو الاعتذار عنه، وتصر دائمًا على أنها ملتزمة بالقانون وبالقواعد الدولية المرعية، خصوصًا ما تعلق منها بحقوق الإنسان، أو بقواعد فض المظاهرات. وفي الوقت ذاته فإن تلك المؤسسات تعمد إلى تغطية ممارسات أبنائها، وترفض تحميل أي منهم مسؤولية أي خطأ ارتكبه.

ولا يخفى على أحد أن في مصر مؤسسات لها ذات مصونة لا تمس ولا تناقش أو تراجع. وهي تصنف تحت عنوان هلامي وغامض يصفها بأنها مؤسسات "سيادية". وهي في هذه الحالة لا تعْرف، وإنما تظل قائمة في الظل وبعيدة عن الضوء، رغم أنها تؤدي أدوارًا مهمة للغاية في سياسة الدولة وإدارة المجتمع. ولأنها محاطة بتلك الهالة فهي فوق النقد وفوق القانون وإن لم تصرح بذلك. كما أنه ليس لأحد أن يدوس لها أو لرموزها على طرف. وينبغي أن تجيز من جانبها ما يكتب عنها، وأي ذكر لها لا يمر بمصفاتها، بصرف النظر عن طبيعته، فإنه يعرض صاحبه لحساب عسير. ورغم أن الدستور يقرر أن السيادة للشعب، كما أن مجلس الدولة فرق بين ما يسمى بالقرارات السيادية التي يصدرها رئيس الجمهورية وبين القرارات الإدارية والتنظيمية التي يتخذها، وهذه وحدها تخضع لرقابة المجلس، إلا أن المؤسسات السيادية لها وضع مختلف تمامًا، ولها خصوصيتها التي أشرنا إليها توًا[1].

لقد أثيرت تساؤلاتٌ عمن يحمي ممدوح إسماعيل، وعلاقات السلطة بالبيزنس، وطالت الاتهامات أبرز رجال السلطة في مصر: د. زكريا عزمي، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية في تلك الفترة.

البداية كانت خبرًا صغيرًا نشرت جريدة "الأهرام" في قلب صفحتها الأولى. خبرٌ قصير يشبه طعنة الخنجر، يقول إن زكريا عزمي استقبل عضو مجلس الشورى ممدوح إسماعيل. يومها، لم يكن

١ـ فهمي هويدي، من صاحب السيادة؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٢ فبراير ٢٠١٤.

عامة المصريين على علم بالصلة بين عزمي وإسماعيل، قبل أن تتردد معلومات تفيد بأن الأولّ شريك للثاني في أعماله ونشاطه التجاري، وهو الاتهام الذي نفاه عزمي بحزم وبحسم وبأكثر من وسيلة، قائلاً "إنه صديقي وليس شريكي".

عزمي لم ينكر أنه يعرف ممدوح إسماعيل، لكنه قال إنه تربطه به علاقة إنسانية عادية بحكم الجيرة في مصر الجديدة، وأضاف في اتصال هاتفي مع الكاتب الصحفي مجدي مهنا تعقيبًا على عموده "في الممنوع": "لقد اتصل بي ممدوح وأخبرني بغرق العبَارة، وقمت بمقابلته في إطار علاقة الصداقة ليس أكثر، لكن أي خطأ أو أخطاء ستكشف عنها التحقيقات التي تجريها السلطات حاليًا سيتحمل هو مسؤوليتها، وأتحدى من يقول أو يدعي أنني شريك معه في مشروعاته، ومستعد للتحقيق معي إذا ما استدعى الأمر"[1].

وكشف رئيس تحرير صحيفة "صوت الأمة" آنذاك، وائل الإبراشي، عن اتصال تليفوني بينه وبين زكريا عزمي، قال فيه الأخير بالنص ما يلي: "نعم ممدوح إسماعيل صديقي ونسهر سويًا في نادي هليوبوليس ومعنا هارون التوني الذي يرتبط بعلاقة مصاهرة مع إسماعيل. كان في إمكاني أن أنكر أنه صديقي وأقول لا أعرفه من قريب أو من بعيد، ولكن لديّ الشجاعة لأعلن بملء فمي أنه صديقي"[2].

وردًا على تساؤلات للنائب ـ حينذاك ـ ورئيس تحرير جريدة "الأسبوع" مصطفى بكري، نفى عزمي وجود بيزنس بينه وبين مالك العبَارة الغارقة، متحدثًا عن أنها مجرد صداقة. وعندما قال له بكري إنه يستغل اسمه، رد بأنه يريد أن يعرف قضية محددة حتى يبلغ عنه النيابة العامة.

زكريا عزمي عاد وكرر ذلك النفي مؤكدًا مرة أخرى أنه صديقه فقط وليس شريكه، عندما أثير ذلك مجددًا في جلسة مجلس الشعب

١ـ مجدي مهنا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ فبراير ٢٠٠٦.

٢ـ وائل الإبراشي، جريدة "صوت الأمة"، القاهرة، ٣١ مارس ٢٠٠٦.

الأحـد الموافـق ١٢ فبراير ٢٠٠٦. زكريا عزمي قـال بالحرف الواحد: "وحينمـا يكـون الصديق فـي أزمة، فـلا يمكن أن أتخلـى عنه؛ لأني فـلاح، وكلكم تعرفون أخـلاق الفلاحين، ولكن أقـرر أنه ليس لي علاقة عمل أو مصالح شـخصية معه وهو لم يطلب مني أي خدمة، وإذا أثبـت التحقيـق خطأه فليأخذ جـزاءه، وحينما تقـرر النيابة محاكمته فليحاكـم.. وإذا وجهـت لي أية شـبهة فأنا على اسـتعداد أن أقف أمام النيابة العامة لأقول كلمتي"[1].

بـل إن ٢٢ نائبًـا تقدمـوا فـي ٢ مايـو ٢٠٠٦ بطلب بإحالـة د. زكريا عزمـي إلـى المدعـي الاشـتراكي، مشـيرين إلـى أنه أكـد صداقته لممـدوح إسـماعيل ولجوء الأخير إليـه عقب حادث غـرق العبَارة لطلب مشـورته لتجـاوز هذه الأزمـة. جاء في طلـب النـواب أن زكريا عزمي ارتكـب أفعـالاً تتعلـق بمخالفـات جسـيمة للقوانين وتتضمن مساسًـا خطيـرًا بحقـوق المواطنيـن وسـاهمت بقـدر كبيـر في إحـداث خلل فـي سـير وانتظـام المرافق والخدمات العامة، ما يسـتوجب إحالته إلى المدعي الاشتراكي لفحص ودراسة ما نسب إليه من أفعال وتصرفات وتقديم تقرير بها إلى المجلس.

وأضـاف طلب النـواب أن المخالفات التي ارتكبهـا عزمي تتركز فيما نسب إليه من أفعال وأقوال تسببت فـي استعمال واستشراء الفساد داخل قطاع النقل البحري واسـتئثار ممدوح إسـماعيل صاحب شـركة "السـلام" بمزايا وصلاحيات جعلته يشـكل مركـز قـوى وتأثير داخل قطـاع النقـل البحري بل على المسـتوى القومي، ما دفعـه إلى الإهمال الجسـيم وعـدم الحرص علـى أرواح وممتلـكات المواطنيـن، وضرب عـرض الحائـط بالقوانين والنظام والآداب العامة، مـا ترتب عليه غرق أكثر من ألف مواطن مصري.

طـرق أصحـابُ الطلبِ الحديدَ وهو سـاخنٌ، بالقـول إن الرأي العام

١ــ محمـد المصـري، كواليس الفسـاد في برلمان مبارك، "كتـاب اليوم"، رقم ٦١٠، مؤسسة "أخبار اليوم"، القاهرة، أغسطس ٢٠١٤، ص ١٢٥.

وجموع المواطنين أجمعوا على أن مساندة زكريا عزمي لصاحب العبّارة المنكوبة بما يملكه من سلطات وصلاحيات ساهمت في تقلده الكثير من المناصب، على رأسها عضوية مجلس الشورى وعضو مجلس إدارة هيئة موانئ البحر الأحمر وهيئة السكة الحديد.

غير أن مجلس الشعب وهيئة مكتبه رفضوا هذا الطلب، بدعوى مخالفته لائحة المجلس ومخاصمته للأعراف والسوابق البرلمانية.

رئيس مجلس الشعب المصري السابق د. فتحي سرور استعرض يومها أمام النواب رأي مكتب المجلس حول الطلب والذي انتهى إلى خلو الموضوع من أي مبررات جدية، وأنه لا ينطبق في شأنه الشروط التي حددتها لائحة مجلس الشعب لإحالة أي شخص إلى المدعي العام الاشتراكي. وأكد مكتب المجلس أن ما جاء بعريضة النواب من اتهامات للدكتور زكريا عزمي هي أقوال مرسلة ليس لها دليل أو قرينة، وأن إحالة المجلس لأي شكوى للمدعي العام الاشتراكي تكون في المسائل التي تتعلق بالمخالفات الجسيمة للقانون أو المساس بحقوق المواطنين.

وكأن موت أكثر من ألف شخص في عبّارة افتقدت معايير ومواصفات الأمن والسلامة البحرية وضربت عرض الحائط بالاتفاقيات الدولية بشأن عدد الركاب المقرر للسفن، أقل من أن نعتبره مخالفة جسيمة للقانون، وأدنى من أن تمس حقوق المواطنين!

ثم كان الرأي الفصل للدكتور سرور الذي قال: إن ما أعلنه الدكتور زكريا عن صداقته بممدوح إسماعيل لا يحمل دليلاً بمخالفة القانون، وهو ليس مسؤولاً عن أعمال غيره.

في رده على ما أثير، تحدى زكريا عزمي أن يثبت في حقه شيء مما وصفه بالوساوس والظنون، وهدد خصومه قائلاً: "سوف أطارد بالحق والقانون هذا التجني والتشهير حتى آخر العمر". وأضاف أمام المجلس قائلاً: "لو كان المرء يؤخذ بصديقه أو أصدقائه، لما نجا أحدٌ من أهل الأرض من مغبة خطأ وقع فيه هذا الصديق أو ذاك".

زكريا، أيها الصديق وقت الضيق.. ما عساك تقول الآن؟

وكيف تفسر موقفك بعد أن أعيد فتح ملف العبّارة الغارقة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. إن الدائرة التي أخذت تضيق عقب ثورة المصريين، أشارت إليك بوضوح. الخطوة الأولى في كشف المستور جاءت مع استماع نيابة البحر الأحمر الكلية إلى أقوال محمد هاشم، محامي أهالي ضحايا العبّارة "السلام ٩٨"، في بلاغات قدمها إلى المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، بشأن المطالبة بإعادة التحقيق في غرق العبّارة المذكورة.

لقد تحدث هاشم، في أقواله أمام النيابة، عن تعرض المستشار ماهر عبدالواحد، النائب العام السابق، لضغوط شديدة من زكريا عزمي، رئيس ديوان الجمهورية السابق، الذي يعتبر الصديق المقرب من المهندس ممدوح إسماعيل، مالك شركة السلام للنقل البحري، من أجل إحالة القضية إلى محكمة الجنح، بدلاً من الجنايات، لتخفيف عقوبته، بالرغم من غرق أكثر من ألف راكب.

بل إن هاشم وجه اتهامًا إلى زكريا عزمي بمساعدة ممدوح إسماعيل، على احتكار الخطوط الملاحية بين موانئ البحر الأحمر والسعودية، وتشغيل عبّارات غير صالحة للإبحار في رحلات طويلة، قائلا: إن هذا الملف هو الذي أطاح بالدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء، حين كان وزيرًا للنقل في الحكومة. وقال هاشم إن عزمي هو الشريك الرئيسي لممدوح إسماعيل في شركاته الملاحية والعبّارات في البحر الأحمر[1].

ها هو التاريخ يميط اللثام عن تلك الجرائم وغيرها. ففي مرافعة النيابة العامة في ٩ إبريل ٢٠١٢ في قضية الكسب غير المشروع، التي أدين فيها زكريا عزمي، قالت النيابة "إن المتهم انطلق راغبًا في

١ــ محمد السيد سليمان وعلي الطيري، النيابة تبدأ فحص بلاغات تطالب بإعادة التحقيق في غرق العبارة "السلام ٩٨"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١١ مارس ٢٠١١.

المال الحرام، وخالف القسم الذي قطعه على نفسه بمراعاة مصالح الوطن، واستحوذ عليه الشيطان فجعله يرتكب المعاصي لأنه جرى إلى جمع المال الحرام بغير شبع، مستغلاً مركزه المرموق، وأقام في المنتجعات والقصور، وترك الشعب يعيش في القبور، وهو صاحب مقولة "الفساد في المحليات وصل للركب"، رغم أن فساده وصل إلى الرأس". وأضافت النيابة أنها تصفحت أوراق القضية للعثور على ثغرة تؤكد براءته، لكنها وجدت دليل إدانة في كل سطر من سطورها[1].

مبارك، أيها الرئيس الأسبق، سنتذكر ما قلته في اجتماع للحكومة لتدارسِ تداعيات غرق العبّارة المنكوبة: "إن أرواح الضحايا لن تضيع هدرًا، وإن التحقيق الذي أمرتُ بإجرائه منذ اللحظة الأولى لا بدّ أن يصل إلى أوجه الخلل والتقصير، وإن المتسببين في الحادث لن يفلتوا دون عقاب". يومها قلت أيضًا: "لا أحد في مصر فوق القانون أو المساءلة".

ممدوح إسماعيل، عُدْ إلى مصر، فهناك فرعٌ لمطعمك اللبناني المفضل في لندن "مروش"، وهناك أيضًا مزيدٌ من الغارقين بانتظار عبّاراتِكَ التي تحتكرُ البحر.. والنفوذ. نعرف أنك استطبت لسنوات الإقامة في ربوع بريطانيا، خاصة بعد سماح سلطات مطار القاهرة لابنتك سارة بالسفر إلى لندن بصحبة زوجتك سوسن عبدالعزيز الزهيري، استنادًا إلى أن الراكبتين غير مدرجتين على قوائم الممنوعين من السفر[2]. غير أننا أيها "الحُر رغم الإدانة" في انتظارك مهما طال الزمن، آملين أن تأخذ العدالةَ مجراها ويقتص منك ذوو الضحايا، ولو بعد لاحين.

شعب مصر من الإسكندرية إلى أسوان: "وعليكم السلام ٩٨"!

١ـ فاطمة أبو شنب، النيابة في قضية "زكريا عزمي": صاحب مقولة "الفساد للركب" وصل فساده للرأس، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٠ إبريل ٢٠١٢.

٢ـ هشام يس ويوسف العومي، زوجة "صاحب العبارة الغارقة" وابنته تغادران مصر.. والمطار: غير ممنوعتين من السفر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ أكتوبر ٢٠١١.

زلزال أكتوبر والإدارة العاجزة

مصر بلد عجوز، نعلم ذلك جيدًا. بلدٌ يسوده هوس خبرة السنين ولا يعترف بالمهارات ولا بالكفاءة إلا مرتبطة بعدد سنوات العمر.

ومصر بلدٌ شمولي ليس بالمعنى السياسي لكن بالمعنى الثقافي. فهناك عشق التحكم في كل شيء والسيطرة على كل شيء. فلا مجال لشاب مبدع، ولا مجال لمساحات حرية للمصري ليختار حتى وإن أخطأ.

غير أننا نزيد الطين بِلة بإصرارنا على أن نتصرف كالعجائز حتى في إدارة شؤون الدولة، خاصة في ظل غياب مفهوم الشفافية.

لا أحـد يعـرف ـ على سـبيل المثـال لا الحصر ـ مـا معايير اختيار الـوزراء والمحافظيـن، ولا أحد مسـتعد أن يبحـث عـن الكفاءات في مواقع الإبداع والإنتاج والعلم والسياسة.

مـن أزمة إلـى أخرى، تتأكـد قلة الكفـاءة وسـوء الأداء العام بما اسـتدعى الجيش للعب أدوار أجهزة الدولة المعطلة، وهو ما جرى مثلاً في مواجهة أزمة السـيول والأمطار بالإسـكندرية في أكتوبر ونوفمبر ٢٠١١. فـي الكوارث الكبـرى تتدخل الجيوش للإنقاذ والمسـاندة لا لكي تكون بديلاً كاملاً عن الأجهزة المحلية.

إن غيـاب أية خطة معلنة لإصـلاح الجهاز الحكومي والإداري تضخ دماء الحيوية والكفاءة في شـرايينه المتيبسـة يعنـي بالضبط حُكمًا مبكـرًا بالإخفـاق في بلدٍ منهـك لا يقدر على تحمله. فـي غياب الرؤى التي تتسـق مع رهانات ثورتين، تصدرت المشـهد دولـة الموظفين التي تنتظر التعليمات من رجل واحد.

لا يمكن تجنب أية مطبات خطيرة في المسـتقبل بلا إدارة سياسية تنحـي دولـة الموظفين وتعيد الاعتبار للرؤى والأفكار قبل السياسـات والمشروعات.

أن يقـال إن الرئيـس السيسـي يعمـل وحده بلا حكومـة كفؤة ولا مستشارين سياسيين فهذه كارثة يتعين تداركها قبل فوات الأوان.

إن ما يؤخذ على مصر من انطباعات سلبية يعود إلى طريقة مصر في إدارة شؤونها، فالانطباع الذائع عنها أنها بلد غير جاد، أدمن المعونات والمنح وعطايا الآخرين، ولكن لا يريد أن يشـمّر عن سـاعديه ويواجه ما واجهه الآخرون. المقارنة مع الدول التي سبقتنا مثل كوريا الجنوبية وسـنغافورة وفييتنـام وغيرهـا معـروف. وكل ذلك مـع الحصول خلال العقود الثلاثة الماضية على قرابة ٢٠٠ مليار دولار من المعونات والمنح والقـروض السـهلة مـن العالم الخارجـي القريب والبعيد الذي يشـكو

المصريون منهم بدعوى تآمرهم على المحروسة طوال الوقت.

مصر غير جادة مع نفسها، كما أنها غير جادة مع العالم فيما تعلنه وتقول به وتسعى إليه، وهي فوق ذلك غير مخلصة لتاريخها الذي أحبها العالم من أجله.

بالطبع فإننا يمكننا أن نهز الأكتاف، ونتجاهل موضوع حقوق الإنسان، ونقول ليذهب العالم إلى الجحيم، وربما حتى نعطي العالم محاضرة كبرى عن سوء سلوك الآخرين من أول ما فعلوه في مواجهة سكان أميركا الأصليين وإنشاء إسرائيل والعبودية وفيتنام وغزو العراق. كل ذلك ممكن، وحتى المشاكسة ممكنة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فيصوت ١٤ عضوًا دائمين وغير دائمين ضدنا.. ولكن كل ذلك لا يحل معضلتنا، وهو أن سمعتنا السيئة لا تعوضها قوة ولا موارد ولا إنجازات ولا ارتفاع في الترتيب في التقارير العالمية ولا قيمة للجنيه المصري[1].

في النهاية، نحن نحتاج العالم بأكثر مما يحتاج لنا، وتحسين السمعة فضلاً عن أنه من حسن الفطن فإنه ممكن إن أردنا ذلك.

من وجوه الإدارة العاجزة قبح التبرير، فاختلاق الأعذار يزيد من اختلال الموازين. والحمقُ داءٌ عصيٌّ لا يرجى منه شفاء.

مع كل كارثة تنزل بمصر، تدور ماكينات الإلهاء وصناعة الركاكة وافتعال القضايا الجوفاء، لتشغل الرأي العام، بفضيحة ترتبط بشخصية معروفة، من أهل الفن أو الرياضة أو السياسة، أو واقعة مثيرة للجدل لأحدهم التقطتها وسائل الإعلام أو مواقع التواصل الاجتماعي، ثم تدور هذه الماكينات لإنتاج الهراء واستغلال التفاهة والعقول الفارغة، كي ينسى العامة القضايا الرئيسية والكوارث المفجعة والحوادث المروعة التي تكشف عن فسادٍ أو تقصير وتفضح

١ـ د.عبدالمنعم سعيد، سمعة مصر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٧ مارس ٢٠١٦.

أذرع الإهمال وسوء الإدارة.

وفي ظل غياب الشفافية وتغييب الحقائق والمعلومات، تضيع الحقيقة، وتخلط ماكينات الإلهاء أوراق السخف وتربطنا بأثقال الجهل والتخلف؛ لتقودنا معصوبي الأعين بسرعة جنونية نحو منحدر الهاوية.

الأمثلة حاضرة والنماذج متكررة، كأننا لا نقرأ ولا نتعلم.

فقد كشف زلزال ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٢ ـ الذي أودى بحياة ٥٤١ شخصًا إلى جانب إصابة ٦٥٢٢ آخرين ـ حجم الفساد الذي ينخر في جسم الإدارات الهندسية بالأحياء والمحليات. لقد أدى الزلزال المذكور إلى انهيار ٣٩٨ منزلاً بعضها حديث التأسيس مثل عمارة الموت في مصر الجديدة، في حين أصبح ٨ آلاف منزل غير صالحة للسكن في كل من القاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم.

غير أن محافظ القاهرة محمد عمر عبدالآخر خرج غاضبًا ومدافعًا عن الإدارات الهندسية، بدعوى أن رواتب العاملين فيها ضعيفة ولا تتناسب مع المهمة التي يؤدونها والمسؤولية التي تقع على عاتقهم. وكان أن تمت زيادة رواتب هؤلاء المهندسين زيادة ضخمة بدعوى أن ذلك سوف يغلق أبواب الفساد، غير أن الواقع يقول إن ذلك زادها اتساعًا، فالذمم الخربة ظلت صاحبة اليد العليا في عددٍ من تلك الإدارات.

ومكافأة الفساد لم تكن يومًا سوى إطعام ديناصور لا يعرف معنى الشبع!

بل إن كارثة زلزال ١٩٩٢ تنطوي على ما هو أخطر: غياب الشفافية وإخفاء الحقائق، حتى عن رئيس الدولة نفسه.

ففي حديث صحفي، قال الرئيس الأسبق حسني مبارك الذي كان قد بدأ للتو زيارة للصين، قبل أن يقطع الزيارة عائدًا إلى مصر: "وعدتُ إلى مقر إقامتي، مرهقًا، ومُتعبًا للغاية، وقبل أن أستسلم للنوم تلقيت مكالمة تليفونية من صديق مقيم في الخارج وأبلغني بالزلزال الذي حدث في مصر. اتصلت بالدكتور عاطف صدقي في الفور، فأكد

لي الخبر وتحدث عن سقوط عمارة، بالإضافة إلى بعض التشققات في العديد من المنازل، ووصف الزلزال بأنه قوي الحقيقة"[1].

ولنا هنا ملاحظتان، فقد علم مبارك بالزلزال من صديق مقيم في الخارج وليس من رئيس حكومته أو الأجهزة المعنية، الأمر الذي يشير إلى خلل وتقصير واضحين في إبلاغ الحقائق لرئيس الدولة نفسه. والأمر الثاني هو تقليل رئيس الحكومة من حجم الخسائر في الأرواح والأضرار المادية. فما جرى في زلزال أكتوبر ١٩٩٢ وأودى بحياة مئات الأشخاص وقدرت خسائره بنحو ١,٥ مليار جنيه، لا يمكن تلخيصه في سقوط مبنى وحدوث تشققات في عدد من المنازل.

في الحديث الصحفي نفسه يقول مبارك: "وتعددت الاتصالات التليفونية مع القاهرة حتى الساعة الرابعة صباحًا. وقتها اتخذت قرارًا بضرورة قطع الرحلة والعودة بأسرع وقت إلى القاهرة. وعندما أبلغت رئيس الوزراء بقراري هذا حاول أن يطمئني أن الزلزال توقف والمعلومات الأولية لديه تفيد سقوط عمارة واحدة، وبالتالي فإنه ينصحني بالبقاء في بكين وعدم قطع الرحلة، ورفضت الاقتراح على الفور".

ثم يضيف مبارك قائلاً إنه فور عودته إلى مصر: "عقدت اجتماعًا لمجلس الوزراء لأتابع معهم آخر المعلومات، وآخر التطورات ونتأكد من سلامة الإجراءات التي اتخذت لمواجهة الكارثة. كانت المعلومات الجديدة تختلف عن تلك التي بلغتني من قبل، وتم اتخاذ المزيد من القرارات والعديد من الإجراءات التي تتناسب مع الحدث والذي لم نواجهه من قبل".

نضع أكثر من خط تحت عبارة "كانت المعلومات الجديدة تختلف عن تلك التي بلغتني من قبل".. ونصمت تاركين الباقي لذكاء القارئ.

وعندما تدفقت المعونات والمساعدات العربية والدولية على مصر عقب الزلزال، ظهرت بعض تلك السلع والمواد الغذائية في الأسواق، مع أن بعضها كان مكتوبًا عليه عبارة "هدية لشعب مصر". واختفت

---

١ ـ جريدة "الأخبار"، القاهرة، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٢.

البطاطين التي جاءت إلى مصر على شكل هبات، لتظهر ذات ليلة في حفل موسيقي رعته وزارة الثقافة تحت سفح الهرم؛ إذ تم توزيعها على كبار الحضور ومعظمهم من الأجانب بعد أن اشتد عليهم البرد!

وتحتفظ الذاكرة بفحوى مقالة للكاتب الصحفي مصطفى أمين في عموده الصحفي "فكرة" في جريدة "الأخبار" بعد أيام من وقوع زلزال ١٩٩٢؛ إذ حكى بأسلوب ساخر ينكأ الجروح، كيف أن حاكم دولة تبرع بمساعدات مالية بقيمة عشرة آلاف دولار لكل متضرر من كارثة وقعت في بلد مجاور، فاستدعى رئيس الوزراء في ذلك البلد الوزير المختص وقال له إن حاكم الدولة الشقيقة تبرع لكل متضرر بمبلغ ثمانية آلاف دولار، وبدوره أبلغ الوزير المذكور كبير مساعديه أن حاكم الدولة الشقيقة تبرع لكل متضرر بمبلغ خمسة آلاف دولار.. وهكذا استمرت كرة الفساد تتدحرج، إلى أن ذهب موظف حكومي إلى منزل أحد المتضررين من الكارثة ليزف إليه البشرى: "الحاكم الفلاني يهديك السلام"!

والحديث عن فضائح توزيع شقق الزلزال على غير مستحقيها، قد يحتاج مجلدات.

الإهمال الذي يتراكم حتى يصبح عصيًا على الحل، يزيد من الوضع سوءًا.

غول الجهاز الإداري

".. ليس بمغالٍ من يخشى أن تقصم البيروقراطية يومًا ظهر مصر ما لم تبادر هي فتقصم ظهرها"[1]

---

١ ـ د.جمال حمدان، شخصية مصر: عبقرية المكان، جـ ٤ ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

من الصعب أن يكون لديك عدل في بلدٍ يسبح قوامه الإداري فوق بحيرة من الفساد والرشى، وتغيب عنه معايير الكفاءة والنزاهة والتكافؤ.

نحسب أن المشكلة في مصر لا تكمن فقط في "الدولة" التي فقدت هيبتها أو كادت تفقدها، ولكن في المجتمع أيضًا. ولعلنا مطالبون باستخدام مفهوم "المجتمع العميق" بدلاً من مفهوم "الدولة العميقة"، كحالة مصرية أصيلة. هذا المجتمع العميق قد يكون أقوى تأثيرًا وفاعلية من "الدولة العميقة" كمصدر لكثير من أمراض هذه الدولة، وسبب فشل حكامها وبطء نموها.

إنه المجتمع الذي يعشق الروتين والبيروقراطية ويمارس الرشوة كنظام معتمد للمعاملات اليومية الرسمية وغيرها، ويميل إلى الخرافة والوهم وترويج الإشاعات، ويؤمن بنظرية المؤامرة الكونية على مصر لتفسير أي حدث أو مأساة أو هزيمة، ويقاوم التحديث، ويرفض الانضباط ويراوغ الإتقان، ويفضل الفوضى، ويعجز عن الحوار الهادئ الموضوعي، ويركز على المصالح الفئوية والآنية بكل إشكالياتها المؤسفة.

وعندما يغيب المنطق، تغيب المصداقية. وعندما تغيب المصداقية، نصبح جميعًا في خطر.

من هنا، يصعب فهم الحالة الاحتجاجية التي أثارها قانون الخدمة المدنية اعتبارًا من صيف ٢٠١٥ وحتى مطلع ٢٠١٦، بدون فهم العوامل المحيطة بصدوره وغياب الشفافية والنقاش المجتمعي حوله، فضلاً عن عامل يعد الأهم في تقديرنا، ألا وهو أن الجهاز الإداري في الدولة له مصالحه التي يخشى المس بها في إطار أي تحديث أو تغيير.

تجسدت هذه المصالح في أولى المعارك تحت قبة برلمان ٢٠١٥، حين رفض مجلس النواب في ٢٠ يناير ٢٠١٦، مشروع القرار بقانون

الخاص بالخدمة المدنية، بعد ٤ ساعات من المناقشات والشد والجذب، بين النواب، والمستشار مجدي العجاتي، وزير الشؤون القانونية ومجلس النواب، وصوّت ٣٣٢ نائبًا برفض القانون بنسبة ٦٧٪، ووافق ١٥٠ نائبًا، في حين امتنع ٧ نواب عن التصويت[1].

يمثل قانون الخدمة المدنية -من الناحية النظرية- خطوة كبيرة نحو إصلاح الجهاز الإداري للدولة والخروج من حلقة مفرغة وغير قابلة للاستمرار، يتزايد فيها عدد العاملين في الدولة، وترتفع حصة أجورهم في الموازنة العامة، ولا يتحسن فيها مستوى أداء الخدمات والمرافق العامة، بل ولا تتحسن حتى أوضاعهم الوظيفية.

من جهة أخرى، فإن أسلوب تقديمه من الدولة ودفاعها عنه واستعدادها لتطبيقه لم يكن موفقًا. هناك أخطاء حدثت ولم يتم تداركها وقت الحديث عن القانون، خلقت صورة ذهنية لدى المواطنين بأن هذا القانون ليس في صالحهم، مثل غياب الحوار المجتمعي قبل إصدار القانون، وعدم إشعار المواطنين بغياب مفهوم العدالة في القانون فضلًا عن عدم تطبيقه على الجميع، وهو ما دفع البعض للتظاهر أو المطالبة بإلغاء القانون، وسبب ذلك راجع إلى أن الدولة لم تقم قبل إقرار القانون بتسويقه وشرحه، فلم يخرج أحد ليتحدث عن الهدف من القانون، وما الذي سيعود على المواطن منه، وما فائدته للدولة، كما بدت الدولة وكأنها تعاند الموظفين، فلم تخرج لتتحدث معهم أو تشرح لهم القانون.

قدم القانون المذكور إطارًا شاملًا وطموحًا لإصلاح الوظيفة العامة، وتضمن العديد من النقاط الإيجابية: الأخذ بمفهوم التنمية البشرية في المصالح الحكومية بدلًا من إدارة شؤون العاملين، والإعلان بشفافية عن الوظائف الشاغرة، والاعتماد على الاختبارات في شغلها، وزيادة

١- محمد عبدالقادر وأميرة صالح ومحمد غريب ومحمود جاويش ومحمود رمزي وخالد الشامي، هزيمة الحكومة في معركة "الخدمة المدنية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢١ يناير ٢٠١٦.

نسبة الأجر الثابت إلى المتغير، وتنظيم المعاش المبكر لمن يرغب في ترك الوظيفة العامة، واستحداث منصب الوكيل الدائم للوزارة، وجعل المناصب القيادية محدودة المدة، ومنح العاملات الحاضنات إجازة رعاية طفل مناسبة، واستحداث نظام حديث لتقييم أداء العاملين تقييمًا عادلاً بما يسمح للمتفوقين والمجتهدين بالتقدم والترقي.

يمثل هذا القانون قمة الإصلاح الوظيفي في الدولة، ولكن هل من الممكن تطبيقه على ملايين الموظفين دون تنفيذ برنامج هائل قد يستغرق أعوامًا للاستعداد والتوعية والتدريب للموظفين ولأعضاء لجان التنمية البشرية؟ أم نكتفي بالنص القانوني ونتجاهل حقيقة الفساد الضارب في الجهاز الإداري للدولة وثقافة المحاباة وقدرة البيروقراطية المصرية على إفراغ النصوص من مضمونها؟

النص القانوني بذاته لا يكون قابلًا للتطبيق إذا تجاهلنا واقعه الثقافي والاجتماعي، على نحو ما حدث منذ سنوات حينما صدر قانون بمنع استخدام "التوك توك" حتى في القرى النائية التي لا يوجد فيها وسيلة مواصلات أخرى، فتم تجاهله بالكامل. هذه ليست دعوة لعدم الإقدام على الإصلاح القانوني خوفًا من مقاومة المجتمع، بل لاعتبار أن الإصلاح الحقيقي لا يأتي بنصوص قانونية مجردة وإنما بتوعية وقبول من المجتمع وبتوفير آليات التنفيذ التي تضمن النجاح ولو بعد حين[1].

السؤال هو: إذا لم يكن القانون ضارًا بالموظفين والوظيفة العامة، فلماذا هذا الاحتجاج المفاجئ لعشرات الآلاف والتهديد بمزيد من التصعيد فيما يعد سابقة أولى بهذا الحجم منذ ثورة ٣٠ يونيو؟ ولماذا رفضته بالإجماع لجنة القوى العاملة في برلمان ٢٠١٥، في أول اجتماعاتها في ١٤ يناير ٢٠١٦؟ ولماذا رفضه البرلمان بأغلبية كبيرة عند التصويت عليه؟

كان القانون قادرًا، في حال الموافقة عليه، على وقف التعيينات

١ـ د. زياد بهاء الدين، قانون الخدمة المدنية... ما له وما عليه، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٨ أغسطس ٢٠١٥.

في الحكومة، إلا لضرورة، وفي وقت محدد من السنة.. وإلا فإننا، بعد سنوات من الآن، سوف نفاجأ بأن الملايين السبعة من الموظفين في الحكومة، وفي القطاع العام، الذين لا يحتاج العمل في الحكومة، وفي القطاع العام، إلا إلى واحد على سبعة منهم، قد صاروا ١٤ مليونًا، وسوف تعلن الدولة، عندئذ، إفلاسها؛ لأنها لن تستطيع توفير رواتبهم.

ليس هذا فقط، فالقانون، في مضمونه، كان بمقدوره وقف العبث الذي نقرأ عنه، من وقت لآخر، عن صرف أرباح للعاملين، في شركات خاسرة، ويربط الأجر بالإنتاج، ولذلك، فهو قانون يؤسس لمجموعة من القيم الحديثة، في العمل، وفي الإنتاج، وفي حكاية الأرباح التي ابتذلناها، وأصبحنا نصرفها في الشركات الخاسرة، على عكس ما يحدث في أي بلد ناهض في أرجاء الدنيا كلها.

كان من المتوقع أن أي اقتراب من الجهاز الإداري للدولة أو من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، سوف يواجه بمقاومة شديدة من هذا الجهاز المترهل الذي يشتمل على كثير من صور البطالة المقنعة، قدَّرها الرئيس عبدالفتاح السيسي في خطاب له في يناير ٢٠١٦ بنحو ٦ ملايين من أصل ٧ ملايين.

لقد لمس السيسي، عصبًا عاريًا، حين قال خلال حديثه الشهري في مايو ٢٠١٥، إن مشكلة الجهاز الإداري في الدولة مشكلة معقدة؛ لأنها مرتبطة بحياة الملايين ممن يعملون في ذلك القطاع يتحملون مسؤولية أُسر. حسب السيسي، في خطابه المذكور، فإن إجراءات تصويب الجهاز الإداري لا يمكن الحديث عنها خلال سنة أو اثنتين أو حتى ثلاث سنوات بعد ترهله لأكثر من ٣٠ عامًا، مؤكدًا أن العمل قائم على إعداد قوانين إلا أنه لا بدَّ من وجود إرادة مشتركة بين الدولة والشعب.

حديث السيسي يثبت مجددًا أن الحل في علاج ضعف أداء الجهاز الإداري للدولة والذي نوَّه عنه الرئيس لن يكون إلا بمشاركة الجميع، خاصة وأنه يضم ملايين الموظفين فلا بدَّ من توافر الإرادة والاستعداد الحقيقي لدي الجميع لزيادة إنتاجية الفرد وتعظيم الأداء والإخلاص

فيه مع توافر الرقابة الذاتية التي يفرضها الضمير بجانب الرقابة من المستويات الإدارية الأعلى، فبزيادة الإنتاج وتفعيل الرقابة سنقضي على الترهل وندفع العجلة إلى الأمام.

البيروقراطية في مصر "دين باطني يغالب عقائد السماء في نفوس معتنقيه.. لها أرباب تُرجى.. لها كهنة وسدنة ومعابد.. لها عقيدة بحلالها وحرامها.. لها منظومة قيم وشعائر تُقام.. دين باطني قتل معنى الحياة في مصر"[1].

المرؤوس لا يُيَمّمُ وجهه إلا شطر وجه رئيسه، ولا يرجو رضا إلا رضاه. الحلال والحرام البيروقراطي مرهون بأدب المرؤوس في حق رئيسه.. لا صلة له بإنجاز في حق مجتمع ولا بصلاح أو بفساد ذمة أو ضمير. دين بيروقراطيتنا، النفاق فيه هو النسك.. والفساد شعائره.

والبيروقراطية اقدم مما يتصور البعض.

في ١١ يناير ١٩٦٠، كتب نور الدين طراف، رئيس المجلس التنفيذي الإقليمي المصري، مقالاً مطولاً في مجلة "روز اليوسف" عن الروتين، قائلاً: "بدون شك الحكومة في خدمة المواطنين، ووسيلة الحكومة إلى المواطنين هو الموظف، أي أنه الصلة بين الحكومة والمحكومين". وأشار إلى "إننا نسعى للقضاء على التعقيدات التي يواجهها المواطنون في المصالح الحكومية، فليس من الطبيعي أن يقضي بعض المواطنين ستة أشهر أو أكثر وراء استخراج الرخصة أو أن يوقع أكثر من عشرين موظفًا على الورقة الواحدة".

لاتزال المشكلة قائمة. ذلك أن جهاز الإدارة في مصر لا يحكمه نظام واضح ييسر مصالح الخلق، فضلاً عن أنه يفتقر إلى رؤية مرجعية واضحة يتم الاسترشاد بها في مجمل أداء الجهاز الوظيفي، الأمر الذي يجعل الموظفين البيروقراطيين يتحركون تبعًا للتوجيهات والتعليمات

١ـ د.مصطفى حجازي، تنويعات على ذات الألم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢ مايو ٢٠١٦.

التي تأتيهم من المراتب العليا أو تحت إغراء عوامل أخرى، أبرزها الرشوة وما إلى ذلك من مظاهر الفساد.

رغم المحاولات المبكرة لإصلاح وتطوير الجهاز الإداري في مصر، فإنه يمكن الزعم أن المشكلات التي عانى منها هذا الجهاز منذ خمسينيات القرن العشرين لازالت قائمة هي ذاتها حتى اليوم، بعد أن أصبحت أكثر حدة وأوسع نطاقًا. فما رصده مونت بالمر وآخرون في كتابهم عن مشكلات البيروقراطية المصرية[1] هي ذاتها المشكلات الراهنة، ممثلة في: التقديس الزائد للسلطة، سيادة القيم المقيدة للإبداع، اللائحية ومقاومة التغيير، انتشار الرشوة والمحسوبية واللامبالاة، ضعف قيم المساءلة والمحاسبة. استمرار هذه المشكلات على هذا النحو يعني في التحليل الأخير فشل محاولات الإصلاح الإداري التي تم تطبيقها خلال العقود السابقة.

ومن خلال رصد المحاولات السابقة للإصلاح الإداري، يمكن إرجاع فشل سياسات وبرامج الإصلاح الإداري في مصر إلى مجموعة من العوامل أدت إما إلى تفريغ سياسات الإصلاح من مضمونها أو إلى ضعف نتائج هذه السياسات، ولعل أولها سياسة التوظف الحكومي؛ إذ إن سياسة التعيين بلا دراسة لحدود الأرقام المطلوبة أدت إلى توسع كبير في حجم الجهاز الإداري، وما ارتبط بذلك من زيادة في المرتبات.

يتكون الجهاز الإداري المصري من أربعة أفرع أساسية، هي: الوزارات والأجهزة المركزية، الإدارة المحلية وتشمل مديريات الخدمات بالمحافظات ودواوين عموم المحافظات، الهيئات الخدمية، وأخيرًا الهيئات الاقتصادية.

الخطير في الأمر هو ترهل هذا الجهاز الإداري وتضخمه؛ إذ زاد عدد موظفي الجهاز الإداري للدولة مليون موظف بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، علمًا بأن "الموظفين الذين تم تعيينهم بعد الثورة كان من خلال

١ــ مونت بالمر وآخرون، البيروقراطية المصرية: دراسة ميدانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٣ــ ٤٤.

(الباب الخلفي)، وبعضهم كان من خلال الصناديق الخاصة"[1]، حسب تصريحات عبر الهاتف من فوزية حنفي، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم الإدارة، لبرنامج "مانشيت" على قناة "أون تي في".

غير أن من يقول إن عدد العاملين في الجهاز الإداري للدولة ٧ ملايين موظف لا يقول الحقيقة، سواء لأن الحقيقة لم تصله وهذه مصيبة، أو لأنه لا يريد قولها حتى تظل هذه المعلومة الخطأ مبررًا لكل أوجه تقصير الحكومة في حق الشعب وهذه مصيبة أعظم.

فبيانات موقع الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تقول إن إجمالي عدد العاملين في الدولة وهيئاتها الخدمية والاقتصادية بلغ في نهاية العام ٢٠١٥ ، ٥ ملايين و٨٨٨ ألف موظف بما في ذلك ضباط وأفراد جهاز الشرطة الذين يقدرهم عبد الخالق فاروق بنحو ٨٠٠ ألف فرد تقريبًا. أما إجمالي موظفي الدولة وفقًا لبيانات التأمينات فلا يزيد على ٦ ملايين موظف، بمن فيهم المدرسون والأطباء ورجال الشرطة والعاملون في الهيئات الاقتصادية مثل السكة الحديد وهيئة قناة السويس وغير ذلك ممن لا يمكن اعتبارهم جزءًا من الجهاز الإداري للدولة.

وإذا استبعدنا الموظفين الحاصلين على إجازة بدون مرتب للعمل في الداخل أو الخارج فربما ينخفض الرقم إلى ٤ ملايين موظف ورجل شرطة وطبيب ومدرس.

ويبلغ متوسط العلاقة بين حجم الجهاز الإداري وعدد السكان حوالي موظف لكل ١٢ مواطنًا، ينخفض إلى موظف لكل ١١ مواطنًا تقريبًا إذا ما أضفنا العمالة المؤقتة، وهي متوسطات تعد مرتفعة بالمقارنة بالمتوسطات العالمية.

في ظل هذه الأوضاع، تعاني الأجهزة الحكومية من العمالة الفائضة

١ـ أماني أبو النجا، "المركزي": عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة زاد مليون موظف بعد ثورة ٢٥ يناير، موقع "بوابة" الشروق" الإلكتروني، ١٦ نوفمبر ٢٠١٥.

(أو البطالة المقنعة)، باستثناء مواقع محدودة. هذه الظاهرة تطورت نتيجة عوامل عدة، منها ارتفاع معدل الزيادة السكانية، ونظام التعليم الذي ينتج خريجين لا يتمتعون بالمهارات الحقيقية المطلوبة في سوق العمل، أو ما يسميه د. محمد مندور "أمية المتعلمين"[1]، ووصول القطاع الحكومي إلى طاقته الاستيعابية القصوى من العمالة وتضخمه، هذا بالإضافة إلى مجموعة التحولات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد والمجتمع في مصر ما أدى إلى ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص العمل المطلوبة. هذا إلى جانب القيم الاجتماعية التي تعطي للعلاقات الشخصية مكانة كبيرة في قرارات التوظيف والترقية بل ومختلف مجالات إدارة الموارد البشرية.

وساهمت التمايزات الاجتماعية في توسيع الهوة بين فئات العلملين داخل الأجهزة الحكومية. تتجسد هذه التمايزات في نظام "الكوادر الخاصة"، فالموظفون طبقًا لكوادر خاصة يتمتعون ببعض الامتيازات التي لا يتمتع بها غيرهم، مثل الرواتب والأجور والحوافز والبدلات والترقية.. إلخ، ما أدى إلى إيجاد حساسيات نفسية واجتماعية لدى العاملين خارج نطاق هذه "الكوادر الخاصة"، فضلًا عن ضعف إنتاجية عنصر العمل. كما أن هناك عدة مصادر وراء انتشار حالة من الإحباط داخل نسبة كبيرة من العاملين بالجهاز الإداري[2]، منها وجود فجوة بين الخلفيات التعليمية والطموحات المهنية للعاملين في بعض الأجهزة الحكومية من جانب ونوعيات الأعمال والوظائف التي يؤدونها من جانب آخر. إلى جانب وجود نوع من الاختلال بين التعليم والمهنة والدخل، فالوضع الطبيعي أن تكون هناك علاقة واضحة بين المتغيرات الثلاثة، بحيث إنه كلما ارتفع مستوى التعليم، كلما

١ـ د.محمد مندور، كتابات لم تنشر، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، العدد ٧٧٦، نوفمبر ٢٠١٥، ص ٩٢.

٢ـ وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مصر: الإصلاح الإداري، فبراير ٢٠٠٤. متاح على الرابط التالي: www.edara.gov.eg

ارتقت المهنة وزاد مستوى الدخل. لكن نتيجة للاختلالات العديدة التي يعاني منها الجهاز الإداري والاقتصاد لم يعد التناسب قائمًا، مما يدفع الموظف إلى البحث عن مسالك أخرى مشروعة أو غير مشروعة لزيادة دخله، وتراجع قيمة وأهمية العمل الذي يقوم به داخل الجهاز الإداري.

كما ساهمت سياسة التوظيف الحكومي في اتساع ظاهرة الفساد الإداري. ونتج عنها تكدس الموظفين في الأجهزة الحكومية، وسوء تقديم الخدمات للمواطنين، وضعف دخول ومرتبات العاملين، ومحدودية إجراءات الرقابة والمتابعة في الأجهزة الحكومية، اتساع ظاهرة الفساد الإداري. في هذا الإطار تمكنت بعض الفئات غير المنتجة اجتماعيًا من اختراق بعض الأجهزة الإدارية ومؤسسات الدولة، واستغلالها بطريق مباشر أو غير مباشر، واستطاعت في الوقت ذاته تحقيق ثروات خيالية.

أخذ الفساد الإداري صورًا، أوضحها تسهيل سيطرة بعض الأشخاص على ممتلكات الدولة، استخراج تراخيص لمبانٍ غير قانونية، إرساء العطاءات على شركات ومؤسسات بعينها وذلك بتعمد تقاضي العمولات، والتهرب الضريبي.. إلخ[1].

في ظل هذا المناخ، بدأ يتكرس شعورٌ عام لدى قطاعات واسعة من المواطنين بضرورة تقديم رشاوى أو عمولات للحصول على الخدمات وإنجاز المصالح بصورة سريعة وميسرة. وإلى جانب انتشار ظاهرة الفساد الإداري، هناك ترسانة من القوانين واللوائح الجامدة، والإجراءات الروتينية والشكلية المعقدة التي تعرقل حصول المواطن على الخدمة بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب. فضلاً عن المحاباة والوساطة والمركزية الشديدة وضعف القيم والمعايير الإدارية وعدم الميل إلى تحمل المسؤولية، وهي كلها ظواهر أثرت

---

١ ـ د.عبدالرحمن توفيق، أفكار لكسر الإطار ـ حتى لا يبقى الحال على ما هو عليه، مركز الخبرات المهنية للإدارة ـ بميك، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

سلبًا على كفاءة الجهاز الإداري[1].

ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى وجود عقبات تواجه الجهاز الإداري المصري، فرغم الأهمية الكبرى للجهاز الإداري في مصر فإن هناك عقبات متعددة تواجه هذا الجهاز وتجعل من الضرورات الملحة البحث عن حلول لعلاجها، وتتمثل أهم هذه العيوب والعقبات ـ حسب د. إكرام بدر الدين، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة[2] ـ فيما يلي:

أ ـ الفساد الإداري، ويرتبط الفساد الإداري في أغلب الحالات بعدم تطبيق القوانين واللوائح أو التحايل على تطبيقها، أو منح منافع لغير المستحقين أو عدم وصول المنافع أو المصالح لمستحقيها ومخالفة صحيح القانون ويرتبط ذلك بالحصول على منفعة شخصية للموظفين الإداريين سواء كانت منفعة مادية أو غيرها بما يمثله ذلك من مخالفات قانونية أو عدم حصول الدولة على بعض حقوقها (الجمارك ـ مخالفات البناء ـ السوق السوداء وغيرها)، ولذلك فإن فساد الموظفين في الجهاز الإداري يعتبر من أهم عوائق قدرة الجهاز الإداري على أداء مهامه.

ب ـ البيروقراطية، ويُقصد بالبيروقراطية في الأصل أداء العمل وفقًا للقواعد والإجراءات المعلنة والمعروفة للجميع وبحيث يتسم هذا الأداء بالموضوعية والبعد عن الشخصنة، أما المقصود بها في المعنى الاصطلاحي فهو عرقلة أداء العمل وإطالة المدة الزمنية اللازمة للإنجاز والحصول على عائد مادي من جانب الموظفين من المواطنين، وبحيث يكون أداء الخدمة لمن يدفع المقابل للموظف، وبذلك تختلط البيروقراطية في المعنى الاصطلاحي بالفساد على النحو السابق الإشارة إليه.

---

١ ـ د.إيمان مرعي، إصلاح الجهاز الإداري في مصر، مجلة «كراسات استراتيجية»، مؤسسة «الأهرام»، القاهرة، ١ نوفمبر ٢٠١١.

٢ ـ د.إكرام بدر الدين، إصلاح الجهاز الإداري .. قضية أمن قومي، جريدة «الوفد»، القاهرة، ١٩ مايو ٢٠١٥.

ج ـ التعددية المبالغ فيها في التشريعات والتي تتيح للموظف الإداري الذي يمارس الفساد فرصة للتلاعب والتحايل، وخصوصًا إذا كانت بعض التشريعات تنطوي على درجة من عدم الاتساق أو التضارب؛ حيث يمكن استغلالها من جانب الموظفين الراغبين في الفساد.

ثالثا: الإصلاح الإداري والإصلاح السياسي، فمن الملاحظ وجود درجة كبيرة من الارتباط بين الجانبين السياسي والإداري، ولذلك فإن الإصلاح السياسي لا ينفصل عن الإصلاح الإداري، فالجهاز الإداري هو الصورة الإدارية لسلطة الدولة ويحتاج إلى اتخاذ إجراءات فعالة لإصلاحه سواء من خلال محاربة الفساد أو القضاء على المحسوبية، بالإضافة إلى تحديث الهيكل التنظيمي والوظيفي فضلاً عن إعادة توزيع الموظفين وقياس أدائهم ودرجة الجودة في هذا الأداء بالإضافة إلى تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية لتقليل التعامل المباشر بين المواطن والموظف الذي يؤدي إلى تزايد احتمالات الفساد، فضلاً عن إعادة التدريب والتأهيل للموظفين حتى يمكن أن يسير الإصلاح الإداري موازيًا للإصلاح السياسي، وذلك نظرًا لاعتبار الإصلاح الإداري من القضايا شديدة الأهمية بالنسبة لمصر والتي يمكن اعتبارها بمنزلة قضية أمن قومي.

إن الجهاز الإداري للدولة يعاني بطالة مقنعة، قد تصل طبقًا لتقديرات وزير التنمية الإدارية الأسبق إلى ما يزيد على نصف إجمالي العاملين، وهذه العمالة تتقاضى مرتبات وأجورًا زهيدة ـ على الأقل للقاعدة العريضة من الموظفين ـ وهذا التضخم يؤدي إلى تدني إنتاجية العامل، ويضعف من قدرة الدولة على الاستثمار في بناء القدرات والمهارات أو حتى توفير أجور لائقة للعاملين بما يحفزهم للعمل ويقيهم الحاجة للتكسب بطرق غير شرعية، وهو ما يؤدي لتفشي عدم الكفاءة والفساد بمختلف أنواعه.

ولكن في مقابل هذا فإن الجهاز الإداري للدولة بجميع مكوناته من إدارات مركزية ومحلية وهيئات عامة خدمية واقتصادية، مضافًا

إليها شـركات قطاع الأعمـال والقطاع العام، توظف مـا يقارب الثلث (٣١٪) مـن إجمالـي القـوى العاملة في مصـر طبقًا للجهـاز المركزي للتعبئـة والإحصـاء فـي ٢٠١٢ ، وأن الرقم المطلق الـذي يصل إلى نحو ستة ملايين يشـير إلـى أن هناك نحو عشـرين مليون مصـري على أقل تقديـر يعتمـدون علـى الوظيفة العامـة كمصدر للدخـل، وإذا أضيف إلى هذا أن العاملين في الدولة هم الغالب الكاسـح من العاملين بعقود وتأمينات ـ أي بالقطاع الرسمي ـ يتبين أن أغلبية الوظائف في القطاع الخاص هي إما غير رسـمية أي بدون عقـود دائمة ومن ثم بقدر محدود مـن الأمان الوظيفي، أو أنها مـن عينة التوظيف الذاتي في مهن صغيرة ضعيفـة الإنتاجية، وهو الأمر الذي قد يفسـر ـ ولو جزئيًا ـ اسـتمرار تفضيـل العديد من الشـباب المتعلـم تعليمًا عاليًا أو متوسـطًا للتوظيف الحكومـي، وعـلاوة علي ما سـبق فـإن الجهـاز الإداري للدولة يحوي القسم الأكبر من العمالة النسوية، علمًا بأن القطاع الخاص قد أظهر عزوفًا عامًا عن توظيف النسـاء نتيجة ارتفاع التكلفة النسبية لإجازات الوضع وفرص الانقطاع عن العمل بعد الزواج.

يشـير ما سـبق إلى حقيقة يجب عدم تجاهلها في السـياق التاريخي الاجتماعـي لمصـر في العقود الخمسـة الماضية وهـي أن جهاز الدولة الإداري ليس فحسب جهازًا لتنفيذ السياسات العامة، وتقديم الخدمات وإتمام الإجراءات القانونية حتى ينظر إليه من منظور الكفاءة ـ كأي بيروقراطيـة أخـرى ـ أو مـن منظور العـبء المالي على جهـة التوظيف ـ وهي الدولة ـ بل إن لجهاز الدولة في مصر وظيفة اجتماعية سياسـية مهمـة وهـي اسـتيعاب الملايين من الشـباب ـ ذكورًا وإناثًا ـ في سـن العمل ممن لا يمكن اسـتيعابهم في القطاع الخاص ـ المشـوب بغياب الرسـمية والأمـان الوظيفـي ـ وأن الملايين الذين يعتمـدون على جهاز الدولـة كمصدر للدخل هم في واقع الحال يحصلون على نوع من إعانة البطالـة أو توفير دخل لشـرائح متعلمة تعليمًا جامعيًا أو متوسـطًا، وأن هـذا ضـروري ـ على تكلفتـه المالية والبطالة المقنعـة ـ لحفظ قدر

من السلام الاجتماعي ومن ثم السياسي، ومن هنا أمكن من الزاوية الواقعية النظر لبند الأجور في موازنة الدولة العامة، والذي يصل إلى نحو الربع من إجمالي الإنفاق العام كضريبة يدفعها المجتمع ككل لمكافحة البطالة وما ينجم عنها من مشاعر بالإقصاء والغبن خاصة لدى الشباب المتعلم.

الشاهد أن قضية إصلاح الجهاز الإداري وزيادة قدرته وكفاءته أمرٌ بالغ الأهمية لإنجاح أي مشروعات للإصلاح والتنمية في بلدٍ مثل مصر.

يرى البعض[1] أن المخرج يكمن في الاعتراف بأن جهاز الدولة الإداري في مصر يؤدي وظيفة اجتماعية تتجاوز مجرد كونه جهازًا إداريًا لشركة أو لمرفق، وأن تكلفة تخفيض العمالة باسم الإصلاح تعرض الاستقرار الاجتماعي لخطر داهم وغير مبرر من عدم الاستقرار بالفعل، والثاني هو أن الجهاز بالفعل غير كفء، ويجب فصل بناء كفاءته وزيادة قدراته عن تسريح العمالة الزائدة في المدى القصير أو حتى المتوسط ويكون هذا أولاً بالإبقاء على العمالة الزائدة ودفع الرواتب كاملة لمدة الخدمة المتبقية أي تحويل أجور العمالة الزائدة بشكل معلن وصريح إلى إعانة بطالة، وأن يتم هذا طبقًا لمعايير واضحة وموضوعية وشفافة خاصة ببناء القدرات والمهارات للعاملين في الدولة ما يقضي بالإبقاء على النصف، والاستثمار في الموارد البشرية والمادية الخاصة به.

وفي المقابل تخفف الدولة من عبء الأجور عليها بتقليص وزنها النسبي أي بزيادة الإيرادات الضريبية مع عدم زيادة الرواتب بنفس النسب، وهو ما يعني عدم الإضرار بدخل العائلات المعتمدة على جهاز الدولة ولكن في الوقت نفسه تحويل القدر الأكبر من الموارد لأغراض استثمارية لها عائد على الاقتصاد.

بشكل عام، يمكن القول إن برامج الإصلاح الإداري في مصر غلب

١ـ د.عمرو عادلي، الخدمة المدنية بين الكفاءة والسلام الاجتماعي، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٨ مارس ٢٠١٦.

عليها الأسلوب "الترقيعي"، ما أدى إلى تراكم كم هائل من القوانين واللوائح والترتيبات، وإنشاء، أو إلغاء أو دمج العديد من المؤسسات، لكن ظل الطابع العام لعميات الإصلاح الإداري هو الإصلاح الجزئي. ومن المعروف أن عملية الإصلاح تتطلب عادة الاختيار بين إستراتيجيتين، إما إستراتيجية الإصلاح الجذري الشامل، أو الإصلاح الجزئي التدريجي، لكل منهما شروطها ومميزاتها وسلبياتها.

أيضًا اتسمت جهود الإصلاح المتتالية بالتضارب وعدم الاستمرارية، فما أن يبدأ مسؤول في وضع أسس لسياسة أو استراتيجية بعينها للإصلاح حتى يقوم المسؤول الذي يخلفه بتغيير هذه السياسة تمامًا دون عناء تقييم التجربة السابقة والاستفادة من الخبرات المكتسبة واستكمال المناسب منها، ما أدى في كثير من الأحيان إلى صعوبة التوصل لحلول جذرية، وسيطرة النظرة الجزئية للمشكلات الإدارية وعدم الأخذ في الاعتبار البعد الزمني لها، واللجوء إلى الحلول الوسط لإرضاء جماعات الضغط المختلفة، والتطبيق المبتسر لعملية الإصلاح.

الأهم من ذلك، أن محاولات الإصلاح الإداري لم يتم تطويرها في إطار إستراتيجية شاملة تنطلق من أهداف محددة وواضحة وتربط عملية الإصلاح تلك بهذه الأهداف؛ إذ كانت الإصلاحات في الغالب ردود فعل لمشكلات يعاني منها الجهاز الإداري، أو محاولات لنقل تجربة أو مدخل جديد لم يتم دراسته أو الإعداد له بشكل جيد.

ويمكن القول إن محاولات الإصلاح تلك لم تأت في الغالب في إطار خطة عامة للدولة محددة الملامح والمراحل أو في إطار تكامل واضح مع خطة التنمية أو خطة الإصلاح الاقتصادي. ومن ثم، لم يكن من المتصور نجاح خطط التنمية والإصلاح الاقتصادي بدون وضع خطط موازية للإصلاح الإداري.

كذلك، فقد أغفلت خطط الإصلاح الإداري شرط الدعم الشعبي لهذه الخطط، بدءًا من مؤسسات المجتمع المدني وانتهاء بالمواطن الطبيعي. إن عدم ارتباط خطط الإصلاح بسياسية فاعلة لتعبئة هؤلاء

الفاعلين غير الرسميين وراء هذه الخطط أدى بلا شك إلى افتقادها لشرط مهم من شروط نجاحها، فسلوك المواطن نفسه قد يحول دون تطبيق خطط الإصلاح بفعالية، فالمواطن الذي يبادر من جانبه بتقديم الرشوة لتسهيل الحصول على الخدمة الحكومية أو كسر القانون واللوائح الإدارية لصالحه، يشجع الموظف الحكومي على عدم الالتزام بخطط الإصلاح التي تسعى إلى القضاء على هذه الظواهر السلبية.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى عدد من المعوقات الأخرى، مثل الاعتماد على قيادات إدارية غير مؤهلة لتبني النسق الفكري والسلوكي الذي تتضمنه برامج الإصلاح، وعدم توافر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج إصلاح طموح، وضعف آليات التقييم الحقيقية، الكمي والكيفي، لنتائج الإصلاح، وضعف العلاقة بين الجهاز السياسي، ممثلاً في القيادة السياسية والحكومة، والجهاز الإداري، ما أدى إلى عدم تفهم الجهاز الإداري لبرامج الإصلاح أو عدم أخذ رأي الأخير قبل وضع هذه البرامج.

المهنة سكرتيرة

لماذا السكرتيرة بنتٌ غير كل البنات؟

سؤالٌ صعب وشائك، قد لا تجد له إجابة وقد ترتسم على وجهك ابتسامةٌ خبيثة تقول ما لا يُقال.

لا أحد يدري على وجه التحديد لماذا السكرتيرة في بلادنا حكايةٌ لا أول لها ولا آخر.. وكأن هذه المهنة كُتِبَ عليها أن تشقى بنظرات الشك والريبة في مجتمعاتٍ لا تفهم من كلمة سكرتيرة سوى مشروع علاقةٍ غير مشروعة تجدد الشباب الضائع للمدير أو رئيس مجلس الإدارة، ولا يتصور أحدٌ أن تكون السكرتيرة مجرد موظفةٍ تؤدي عملها في إطارٍ محدد، دون خروج على النص.

السكرتيرة، إذًا، في نظر البعض امرأةٌ سهلة المنال، أو شخصيةٌ لديها استعداد للانحراف وقابلية للفساد على اختلاف أشكاله وأنواعه.

هذه الصورة الذهنية السلبية ـ والمغلوطة في أغلب الأحوال ـ كرستها تجارب سيئة وخبرات متراكمة، وأكدتها صفحات الحوادث في بعض الجرائم والقضايا المثارة، وبصمت عليها بالعشرة الأفلام الروائية التي لخصت السكرتيرة في كلمةٍ واحدة: الجسد.

كثيرون اختصروا السكرتيرة في معنى مبتذل ورؤية مشوهة ومبتورة، ورأوا أن شخصية "محجوب عبدالدايم" في فيلم "القاهرة ٣٠" هي النموذج الواقعي لمدير المكتب أو السكرتير الذي يبدأ منه الفساد، وينتهي في مكتب المدير المسؤول.

فسادٌ ـ ربما ـ لأن السكرتير أو السكرتيرة هو الممر الطبيعي والقناة الشرعية التي تفصل بين الغرفة المغلقة للمدير المسؤول أو رئيس مجلس الإدارة وبين الآخرين ممن يرغبون في الحصول على تواقيع تتجاوز القانون أو تفتح أبواب الفساد على مصراعيها.

هنا يأخذ الفساد شكل التسهيلات غير المشروعة، والوساطة بمقابل مادي، والرشوة الجنسية.. إلخ.

وفي قضية وزير المالية المصري سابقًا محيي الدين الغريب، أطل علينا نموذج صارخ وفاضح لمديرة المكتب ذات الملامح والتصرفات الشكلية الصارمة، التي تسقط في بحر الفساد، فترصد لها التسجيلات حواراتٍ ساخنة تمزج فيها في خلطٍ وتناقض شديدين بين الشخصية التي تعرف الطريق إلى الانحراف وتجيد لعبة الغواية، والشخصية التي تنهي مكالماتها الجنسية بجملة "لا إله إلا الله".

كثيرٌ من السكرتيرات اللاتي تورطن في قضايا فساد أو انحراف جئن من أسرٍ متواضعة ماديًا، وحين دخلن المكاتب الوثيرة داخت رؤوسهن ورأين أن أحلام الثراء السريع باتت أقرب مما كن يتصورن.

وحين تكون السكرتيرة امرأة جميلة فإنها تسرق الانتباه حين تصمت، وعندما تتحرك أو تجلس أو تتكلم فإنها تتحول إلى قطةٍ على نار. فإذا امتلكت ذكاءً فطريًا فإنها قد تحاول استثمار سر جمالها حتى ترفع أرصدتها في البنوك وتعبئ صندوق مجوهراتها بالحلي والذهب وربما قطع الألماس، وتشتري شقة جديدة وسيارة فارهة.

من خط الفقر تبدأ الرحلة، ومن طمع الكبار في الجسد الساخن تنطلق التطلعات غير المشروعة، ومن العيون الجائعة تأخذ الصفقات شكل المال ورائحة الفساد. فإذا كان السكرتير رجلاً فإن التعديلَ الوحيد في السيناريو هو إلغاءُ الرغبة وإعلاء شأن المادة.

في قلبِ قضية الانحرافات في شركة النصر للمسبوكات تكرر اسم رتيبة كمال عامر، سكرتيرة رئيس مجلس إدارة الشركة. صحيح أن ترتيبها في القضية كان رقم (١٢) ولكنها بدت مثل الخيط الرفيع الذي يربط بين أبطال الانحرافات المثيرة. ورتيبة واجهت اتهامات بالحصول على أموال بغير وجه حق في القضية، ما يعني ببساطةٍ شديدة الاتهام بنوعٍ ما من الرشوة المالية.

غير أن المالَ ليس كل شيءٍ في هذا الموضوع.

حين أثيرت القضية في العام ٢٠٠٢، كانت رتيبة في عامها الثاني والأربعين.. سيدة تتمتع بقدرٍ لا بأس به من الجمال والقوام الممشوق، فضلاً عن اهتمامها الشديد بحسن المظهر. مؤهلها المتوسط لدى التحاقها بالعمل في الشركة كان مجرد محطةٍ مؤقتة، شأنها شأن كثيراتٍ غيرها من السكرتيرات اللاتي يبدأن بمؤهلٍ متواضع، ثم تتيح لهن الظروف من يساعدهن ويسهل لهن طريق الحصول على مؤهلٍ أعلى ومنصب أرفع في السلم الوظيفي.

على هذا المنوال، حصلت رتيبة على منحةٍ من معهد التعاون ـ وغيرها يستفيد من معهد التعاون أو التعليم المفتوح لسهولة التجربة التعليمية فيها ـ عن طريق رئيس الشركة د. أسامة عبدالوهاب للحصول على شهادة البكالوريوس من المعهد، لتصل وظيفتها إلى

درجة مدير عام. إنها الفرصة الطائرة التي تصطادها امرأةٌ تعلم أن إهدار الفرص الثمينة قد يصبح غلطة العمر.

صحيح أن رتيبة تنتمي إلى أسرةٍ بسيطة، وعمل والدها في قسم تشطيب المسابك في الشركة نفسها، وصحيح أيضًا أنها بدأت مشوارها الوظيفي كسكرتيرة، ولكن ها هو رئيس الشركة يمنحها فرصةً للقفز على السلم الوظيفي والوصول إلى منصب يليق بنفوذها المتزايد وتأثيرها الطاغي: مدير عام في شركة المسبوكات.

المضحك أن أقصى طموح السكرتيرة في الوقت الذي تجد فيه الأبواب مشرعةً أمامها هو أن تصبح ذات مسمى وظيفي جديد، كأنها تحاول غسل موقفها الوظيفي بماء الورد، أو أن تضع على اسم السكرتيرة بعض مساحيق التجميل، إدراكًا منها أن هذا الموقع لا يكفي إمكاناتها أو طموحاتها، وهنا تتطلع إلى ما هو أكبر من هذا المسمى البسيط، وتسعى إلى أن يناديها الجميع باعتبارها مديرة مكتب.

ما الفرق؟

قد تسمع تفسيرًا غريبًا وتأويلات غامضة بشأن الفرق بين السكرتيرة ومديرة المكتب من حيث المنصب وعدد من تشرف عليهن السكرتيرة من زملائها وزميلاتها، ولكن في النهاية يبقى الحلم الأول للسكرتيرة أن تصبح مديرة.. ولو كان ذلك مديرة مكتب.

من هذه النقطة أصبحت رتيبة سكرتيرة، ثم مديرة مكتب رئيس مجلس الإدارة. تلك المرأة ذاقت مرارة تجربة الطلاق بعد زيجةٍ لم تستمر مع رجلٍ يعمل محاسبًا في السعودية، وأثمرت بنتين. غير أن تلك التجربة القاسية لم تمنع رتيبة من أن تنطلق في محاولةٍ لتعويض إخفاقها في حياتها الخاصة عبر إحراز نجاح في الحياة العامة، في ظل وجود رئيس مجلس إدارة الشركة الذي أولاها اهتمامه ومنحها الفرصة تلو الأخرى كي ترتقي في السلم الوظيفي وتحصل على منحة لاستكمال تعليمها ونيل حوافز ومكافآت ضخمة تبلغ ١٧٩ ألف جنيه.. على الأقل.

إنها صدمة السكرتيرة التي تمنحها الأقدار فرصةً جهنمية لكي تصبح مديرة.. وربما مديرة المدير نفسه.

ولنتابع معًا الخريطة الجغرافية التي تحركت في نطاقها رتيبة كمال تعبيرًا عن التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ عليها، في شركةٍ أُتهم رئيس مجلس إدارتها بإهدار مليار و٤٠٠ مليون جنيه، وإنفاق مكافآت بخلاف النثريات بقيمة مليون و٣٩ ألف جنيه، فقد كانت رتيبة كمال تسكن في حي الوراق بإمبابة، ثم انتقلت للسكن في حي المهندسين الراقي في غضون فترةٍ قصيرة.

خمس سنواتٍ فقط من تاريخ حصولها على منصب رئيس مجلس الإدارة كانت كافيةً لإحداث التغيير دون متاعب تذكر. تمكنت رتيبة إذًا عبر جسرٍ أقامه لها رئيس مجلس الإدارة من توطيد الصلة به والاقتراب من عالمه أكثر، وزاد من مساحةِ التقارب بينهما تلك السفريات الخاصة والمتوالية للدول الأوروبية التي اشتركا فيها بغرض الترويح عن النفس والتسويق.

رحلات "الشوبنغ" لها مفعول السحر!

ومن الواضح أن رتيبة كانت "حويطة" ربما أكثر من رئيسها، فقد تم تفتيش منزلها من جانب الرقابة الإدارية، لكن التفتيش الدقيق لم يسفر عن شيء، ولم يعثروا على أية مستندات تدينها أو تثبت ملكيتها لأية أصول، على الرغم من وجود معلومات تشير إلى امتلاكها الكثير من الأصول وبعض المصانع بخلاف الأموال السائلة. والطريقة المتعارف عليها في مثل هذه الحالات هي تسجيل الأصول المشتبه في مصدرها المالي بأسماء دائرة الأقارب وأهل الثقة على سبيل الاحتياط، في حال ما إذا حامت الشبهات وازدادت الشكوك في الذمة المالية للشخص الذي يمتلك فعليًا هذه الأصول.

وبطبيعة الحال، فإنك قد تتساءل: من أين لها هذا؟

غير أن هناك نموذجًا من السكرتيرات يعرف من أين تؤكل

الكتف، ويدرك أن السلطات والصلاحيات والنفوذ قد تتبخر وتجد طريقها إلى الزوال بمجرد رحيل المدير أو رئيس مجلس الإدارة الذي منح هذا كله وأكثر، ولذا لا بد من منح الموقع الوظيفي شرعية وحصانةً أكبر، وجمع المال بأي طريقةٍ ممكنة.. وعندما نتحدث عن المال فإن كل الطرق تؤدي إلى روما.

رسميًا، لم تكن رتيبة تملك سوى راتبها الشهري الذي يبلغ إجمالي ٥٥٠ جنيهًا فقط لا غير.. وهذا يذكرك بالنكتة الشهيرة عن المسؤول الذي يبدي إعجابه بموهبة وشطارة ابنه في إقامة مشروعاتٍ واستثمارات ضخمة.. من مصروفه الخاص.

فقد سافرت رتيبة من إمبابة إلى أوروبا.. أفطرت في الشانزليزيه، وتناولت غداءها في أكسفورد ستريت، واختارت أن يكون عشاؤها في روما. ومع ذلك فقد أصرت في التحقيقات على القول إنها زارت المدن والعواصم الأوروبية المتلألئة على حسابها الخاص.

ونحن نصدقها، ما دامت هي تقول ذلك.

ولكن، ما هي تفاصيل الرحلة التي قطعتها رتيبة من إمبابة إلى لندن مرورًا بحي المهندسين الذي انتقلت إليه في مرحلة مديرة مكتب رئيس مجلس الإدارة؟

إن السكرتيرة قالت في التحقيقات إنها كانت مختصةً أيضًا بالإشراف على العلاقات العامة في الشركة، ويُفترض أنها إدارة مستقلة لها أفرادها ومديرها، وجميع ما يتعلق بأعمال مكتب رئيس مجلس الإدارة منذ ثلاث سنوات، ولكن منذ العام ١٩٨٦، وهي تعمل بمكتب رئيس مجلس إدارة شركة النصر للمسبوكات.

هذا النفوذ الأخطبوطي الذي يمتد بأذرعه ليبتلع من أمامه ليس له سوى تفسير واحد، هو أنها نجحت في تنفيذ انقلابٍ أبيض وغير معلن أصبحت بموجبه النموذج الموازي لرئيس مجلس الإدارة نفسه، بكل ما يعنيه ذلك من سيطرة وتحكم وقدرة على تمرير الأوراق وإجازة

الصفقات، ونيل المكافآت والحوافز غير العادية.

وفي الخليج يرددون مثلاً شعبيًا يقول معناه: "تابع الشيخ.. شيخ"!

برئت ساحة رتيبة في قضية النصر للمسبوكات، وتوفي د.أسامة عبدالوهاب أثناء محاكمته، غير أن القضية لم تنته؛ إذ تنازعت سيدتان ودولٌ عدة بينها مصر وسويسرا على الفوز بأموال الرجل بعد وفاته.. ففي جلسات إعادة محاكمة عبدالوهاب أمام محكمة جنايات الجيزة في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ فوجئ الجميع بمنعطف جديد في الأحداث: الزوجة الثانية.

فقد تبين أن د.أسامة عبدالوهاب تزوج من سكرتيرته السابقة رتيبة كمال عامر قبل عام من التاريخ المذكور، وظهرت الزوجة الجديدة أمام المحكمة وطلبت إدخالها خصمًا في مواجهة نيابة الأموال العامة، فيما أصرت زوجته الأولى منى ماهر على أنها الزوجة الوحيدة له، وطلب هشام حلمي رئيس نيابة الأموال العامة من المحكمة اعتبار الزوجتين من الورثة والحكم عليهما برد الغرامات التي قد تصدر ضد المتهم المتوفى.

وحسب رتيبة كمال الزوجة الثانية، فإن عبدالوهاب أصر على الزواج منها قبل عام من وفاته، "وأبلغ نيابة الأموال العامة بذلك كردٍ لاعتباري والإهاناتٌ التي لحقت بي بعد أن اتهمتني وسائل الإعلام كذبًا، فنالت مني وأسرتي واستغلوا أنني المتهمة رقم (١٢) في القضية وأطلقوا الشائعات وبرأتني المحكمة من جميع التهم المنسوبة، فأراد أن يعوضني عن الإهانات بالزواج مني. كنت أذهب لزيارته في المستشفى مع زوجته الأولى وابنيه، وهم يعلمون بأمر زواجي والآن ينكرون ذلك".

وتتابع تصريحات رتيبة؛ إذ تقول: "أنا لا أطمع في الميراث؛ لأن جميع أمواله تتحفظ عليها المحكمة، لكنني واثقة من براءته بعد وفاته، وسأطلب من المحكمة إلغاء حكم الغرامة الصادر ضده، وإذا صدر

حكم بها سأطعن عليه أمام النقض حتى أحصل على حكم بإلغائها. حينئذٍ سيكون من حقي اقتسام التركة مع باقي الورثة رغم أنه ليس هدفي؛ لأنني من أسرةٍ ثرية، ولا أعرف شيئًا عن أموال عبدالوهاب التي لا يمكن لمصر استردادها إلا بحكم قضائي من المحاكم المختصة في الدول الأجنبية"[1].

عفاف محمود محارم، مدير مكتب محافظ الإسكندرية الأسبق، نموذجٌ آخر.

فقد وجهت إليها نيابة الأموال العامة في عام ٢٠٠٢ تهمة تسهيل الاستيلاء على المال العام. وكشفت تحقيقات النيابة أن سكرتيرة محافظ الإسكندرية سجلت لها الرقابة الإدارية ٢٩ شريطًا من داخل مكتب المحافظ وبها اتفاقات مع رجال الأعمال بالإسكندرية لتسهيل طلباتهم بالمحافظة، وهم رشاد عثمان وعصمت ناثان وأحمد عبدالفتاح مرزوق وشريف فخري بقطر، وقد تم مواجهتها بالشرائط والمكالمات التي تمت بينهم. كما واجهتها النيابة بكشف مكافآت وحوافز تقدر بنحو ٢٠٠ ألف جنيه حصلت عليها من شركة النصر للمسبوكات بالإسكندرية مقابل التسهيل للشركة بتنفيذ مشروع أعمدة إنارة بشوارع المحافظة وأنها حصلت على موافقة بذلك، لكنها أنكرت وقالت إنها حصلت على مبلغ ثمانية آلاف جنيه فقط وإن باقي المبلغ حصل عليه موظفون بإدارة أملاك الدولة.

التحقيقات دلت على أن سكرتيرة المحافظ لديها شقة باسم ابنها بمنطقة كفر عبده تقدر بـ٦٥٠ ألف جنيه بالإضافة إلى شقتين بمنطقة سموحة وشاليه في زهراء العجمي وشقتين بمنطقة المعمورة في أحد العقارات التي تطل على المنتزه، بالإضافة إلى شقة في ١٠ شارع المنشأة محرم بك، وأنها دائمة السفر إلى فرنسا للاستجمام وترسل أولادها إلى الولايات المتحدة للاستجمام أيضًا.

١ـ مصر ودول أوروبية وزوجتا أسامة عبدالوهاب يتنازعون على ٢,١ مليار جنيه، جريدة "المصري اليوم"، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥.

كانت الرقابة الإدارية قد فرضت مراقبة على سكرتيرة المحافظ لمدة شهرين، وتم تسجيل كافة المكالمات التي قامت بها.

ولعل من الضروري أن نوضح أن سكرتيرة المحافظ ظلت تعمل في مكانها مدة ٢٣ عامًا، في حين قالت التحقيقات إنها حققت ثروة كبيرة وإن لديها مجوهرات ومصوغات ذهبية تقدر بأكثر من ٢٥٠ ألف جنيه وإن جميع ملابسها مستوردة من الخارج رغم أنها حاصلة على دبلوم صنائع من إحدى المدارس بالإسكندرية، وقد استفادت من المحافظين السابقين من خلال عملها مديرة لمكتب المحافظ.

الأخطر من ذلك أن تتحول السكرتيرة إلى دور المحرض على الرذيلة والإيقاع ببنات جنسها.

فقد أيدت محكمة جنح مستأنف الدقي في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢ الحكم الصادر من محكمة أول درجة جنح الدقي بمعاقبة رحاب محمد علي (١٩ سنة) سكرتيرة د.علي أيوب صقر، طبيب الأسنان، بالحبس لمدة ٥ سنوات مع الشغل والنفاذ، لاتهامها بتحريض الفتيات القاصرات اللائي يعملن لدي الطبيب على ممارسة الأعمال المنافية للآداب مع الطبيب داخل عيادته بالدقي وتشجيعهن على مشاهدة الأفلام المخلة بالآداب.

وفي حيثيات الحُكم، نوهت المحكمة في تقديرها للعقوبة المقضي بها بأنها رادعة للمتهمة الماثلة ردعًا خاصًا لها ولأي إنسانة أخرى تسول لها نفسها أن ترتكب هذا الفعل كردع عام.

ورأت المحكمة أن تأخذ هذه المتهمة "بالشدة التي تتناسب مع مدى الانحلال الأخلاقي التي تدنت فيه وإليه غير عابئة بأخلاقيات رسخت وترسخت في هذا المجتمع الشرقي الذي يضرب بجذوره في أعماق الحضارة والتاريخ، مما ترى معه المحكمة تأييد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه بمعاقبتها بالحبس ٥ سنوات مع الشغل والنفاذ وهو أقسى عقوبة".

الصحافة لم تسلم هي الأخرى من حكايات السكرتيرة التي تصعد وتصعد تصعد.. على يد مديرها، وفوق أكتاف زملائها.

وفي عهد إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة رئيس تحرير جريدة "الأهرام" سابقًا، حصلت سكرتيرته الخاصة نادية جادو على منصب نائب رئيس التحرير، مع أنها لا علاقة لها بالصحافة، ثم أصبحت مشرفةً على ملحق يحمل عنوان "الأهرام التعليمي"، بعد تجاهل صحفيي مؤسسة "الأهرام" المتخصصين في شؤون التعليم مثل لبيب السباعي وعلاء ثابت ومحمد حبيب وأيمن المهدي وغيرهم.

أما الصفحتان الأسبوعيتان المتخصصتان "الوجه الآخر"، فإن المشرفة عليهما مها النحاس كانت هي أيضًا سكرتيرة إبراهيم نافع، الذي منحها هاتين الصفحتين بلا أي مبرر تحريري، وهو قرارٌ رآه كثيرون (مثل الخبير الاقتصادي في "الأهرام" أحمد السيد النجار في مقال نشرته جريدة "العربي الناصري") بعيدًا تمامًا عن منطق الحفاظ على المال العام.

بصورةٍ ما، يبدو محمد فودة هو النموذج الذكوري للسكرتير.

في منتصف يناير ٢٠١٥، حرَّك محمد فودة مشاعر الآلاف الذين حضروا المؤتمر الجماهيري الذي عُقِد بكفر عنان بزفتى عندما انهمرت الدموع من عينيه وهو يتحدث إلى أهالي المنطقة عن تعرضه لمؤامرة من "بعض القلة" الذين يحاولون تشويه "إنجازاته" التي تشهد بها زفتى والقرى التابعة لها.

كان ذلك ردًا على تعليقات وانتقادات وسائل الإعلام لقيام وزير الصحة د. عادل العدوي بمرافقة فودة لتفقد وافتتاح عددٍ من المشروعات الطبية ـ من بينها الوحدة الصحية بقرية سنباط ـ في دائرة زفتى بمحافظة الغربية، حيث وضع فودة عينه على المقعد البرلماني في هذه الدائرة تحديدًا.

يومها تباهى فودة بأنه ساهم في تحويل زفتى إلى مزار للوزراء

وكبار المسؤولين، بفضل العلاقات القوية التي يتمتع بها. ولم ينس أن يختم كلماته بالقول إنه مدينٌ لأهالي الدائرة، ويعتبر موقفهم المساند له دينًا في رقبته طوال حياته.

غير أن فهم سيرة هذا الرجل ومسيرته تستحق العودة قليلاً إلى الوراء.

خيط البداية جاء، من بيع الآيس كريم، وهو ما كان يمارسه محمد محمود أبو رويشد (وشهرته محمد فودة)، الشاب الحاصل على دبلوم إدارة من المدارس الثانوية الفنية في الثمانينيات. جرب فودة حظه ـ بمؤهله التوسط ـ في "سوق" الصحافة، التي يختلط فيها الإعلام بالإعلان، فالتحق بجريدة "الأنباء الدولية"، ثم جريدة "ميدان الرياضة"، وسلطت تلك الجريدة الضوء على جولاته ولقاءاته مع بعض رجال الأعمال والوزراء، وكانت تنشر له حوارات صحفية مع الوزراء مثل وزيري البترول والزراعة.

توسط له وزير الشباب الراحل عبدالأحد جمال الدين، ابن زفتى، لإتاحة فرصة عمل له في بوفيه وزارة الثقافة[1]، غير أن طموح فودة قاده إلى اصطياد الفرص وتقديم نفسه لقيادات الوزارة وعلى رأسها وزير الثقافة الأسبق فارق حسني، ليصبح بعد فترة مستشارًا وسكرتيرًا صحفيًا للوزير.

وبحكم المنصب الذي شغله لفترةٍ بالقرب من وزير الثقافة الأسبق، تغيَّرت حاله وتعاظم نفوذه، حتى تورط في اتهامات بالفساد والرشى والتوسط بين المستشار ماهر الجندي محافظ الجيزة سابقًا ورجل الأعمال عمرو أبو حليقة.

ولندع شريكه في قضية الرشوة ماهر الجندي يحكي عنه؛ إذ يقول: "أعرف أصله وفصله.. فهو شخصٌ حصل على دبلوم صناعة في الغربية وساعده عبدالأحد جمال الدين (وزير الشباب والرياضة سابقًا)

---

١ ــ آيات زينهم، بروفايل.. رحلة فساد ورشاوى "محمد فودة" تنتهي بكلمة "براءة"، موقع "بزابة الوفد" الإلكتروني، ١١ إبريل ٢٠١٦.

فــي التعيين بـوزارة الثقافة، وبعدها بأشـهر قليلة فوجئنا به مستشــارًا صحفيًــا للوزير، وكان يتردد علــى المحافظة وقت أن كنتُ محافظًا؛ لأنه كان يحضرُ الدعوات إلى حفلات الأوبرا التي كان يقدمها الوزير للمحافظين"[1].

ومن مجرد بائع آيس كريم في رأس البر وشخصية أقصى طموحاتها فــي الحياة أن يكــون لها مكتب.. مجرد مكتب، إلــى متهم ثم مُدان في قضية نظرتها محكمة أمن الدولة العليا وتشـير أوراقها إلى تورطه في الفترة من أغسـطس ١٩٩٧ وحتى ٣٠ إبريل ١٩٩٩ بالرشـوة وتسهيل الحصـول علـى عطايـا وهدايا بمـا يُخل بواجبـه الوظيفـي، فضلاً عن الاشتراك بطريق الاتفاق، والمساعدة على اختلاس أوراق وشكاوى.

تخيلـوا أن فـودة هذا براتبه العـادي جدًا وعمره الـذي لم يكن في العــام ٢٠٠٢ يتجـاوز ٣٤ عامًــا، أُدين بالكسـب غير المشـروع وإقامة علاقات قوية مع عددٍ من كبار المسؤولين المصريين، وبينهم محافظ الجيـزة سـابقًا، بهدف التوسـط لقضـاء مصالح ذوي الشـأن من رجال الأعمـال مقابـل مبالغ ماليـة يحصل عليهـا، حتى بلغت ثروتـه مليونين و١٥٢ ألفًـا و١٢١ جنيهًـا مودعـة فـي دفتـر خاص به لـدى البنك الأهلي المصري فرع الهرم. كما ضُبط بمسكنه مبلغ ٤٦٥ ألف جنيه و٣٧٠٠ دولار أميركـي و٨٠ ألـف ليـرة إيطالية، بالإضافة إلى شـقة مملوكة بالهرم وسيارة ملاكي قيمتها ١٠٠ ألف جنيه.

إنها حكاية شخص بسيط، قيل إنه استفاد من تقربه إلى كل أبناء زفتى الوزراء السـابقين مثـل عبدالأحد جمال الدين وصفوت الشـريف ومحمـود أبـو زيد، ليتسـلل فـي ظروفٍ مـا إلى موقـعٍ قريب مـن وزير الثقافة الأسـبق فاروق حسـني، قبل أن يسـتغل نفوذه وعلاقاته بطريقة غير مشـروعة، ويحقق ثروةً تجاوزت خمسـة ملاييـن جنيه، فضلاً عن

١ــ أحمد شـلبي، المستشـار ماهر الجندي في أول حوار داخل منزله بعد خروجه مـن السـجن: أنا أشـهر مظلوم دخل السـجن.. وأقسـم أنني لـم أخالف ضميري يومًا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ يناير ٢٠٠٨.

تقديم نفسه على أنه المستشار الإعلامي للوزير.

الطريف أن محمد فودة قدم إلى النيابة العامة ألبوم الصور الذي يجمع بين عائلة ماهر الجندي وعائلته، قائلاً: "لقد قدمت هذا الألبوم حتى أؤكد مدى العلاقة الأسرية التي تجمع بيني وبين محافظ الجيزة السابق".

رشى السكرتير للمحافظ شملت أموالاً طائلة وصلت إلى مليون جنيه، بعضها لقيام المحافظ السابق وزوجته وابنه بأداء العمرة، وبعضها الآخر لإجراء عملية في عينه، وقسم ثالث هدايا لزوجة ابنه والمولود، بخلاف المشغولات الذهبية والولائم في الفنادق الكبرى، وعدد أربعة خراف بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

وقد تقدم المستشار ماهر الجندي ببلاغ إلى المستشار عبد المجيد محمود النائب العام، طالب فيه بالتحقيق مع محمد فودة بشأن قيامه باستغلال نفوذ مزعوم واستغلال أسماء وزراء ومسؤولين كبار في النصب على ضحاياه.

تضمن البلاغ وقائع النصب ونص التسجيلات الصوتية التي دارت بين فودة وعدد من الوزراء وضحاياه، زعم خلالها المتهم أنه على صلة قوية بالوزراء ولفق وقائع من الخيال للنصب على الضحايا ويعدهم بالتوسط لدى الوزراء لإنهاء مصالح خاصة مقابل مبالغ مالية[1].

تضمنت المكالمات المسجلة مكالمة بين فودة وسيدة تُدعى منى، وخلالها وعدها بأنه تحدث مع الوزير فاروق حسني بشأنها. وعندما تم سؤال فودة حول تلك المكالمة، قال إن تلك السيدة راقصة مشهورة، وكان يريد إقامة علاقة معها، وتوسط لها عند الوزير ورئيس قطاع المسرح لعمل مسرحية لها!

١ـ أحمد شلبي، ماهر الجندي يقدم بلاغًا للنائب العام يكشف مفاجآت جديدة في قضية "محمد فودة" بـ"الثقافة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ فبراير ٢٠٠٨.

أصدرت المحكمة حكمها، فقضت بمعاقبة فودة بالسجن ٥ سنوات وتغريمه ٣ ملايين و١٦٧ ألف جنيه، وإلزامه وزوجته رانيا طلعت السيد برد مبلغ مماثل إلي خزينة الدولة. قالت المحكمة إنه استقر في يقينها ثبوت تهمة الكسب غير المشروع في حق المتهم، وتحقيقه ثروة طائلة لا تتناسب مع دخله، وذلك من خلال الوساطة لإنهاء مصالح ذوي الشأن مقابل حصوله علي مبالغ مالية، كما أنه شرع في الكسب غير المشروع من خلال شيكات بنكية ضبطت بحوزته قبل أن يصرفها مسحوبة علي بنوك القاهرة.

فودة خرج من السجن إلى الحياة العامة، وارتبط بعلاقات وصداقات غامضة مع عدد من كبار رجال الأعمال مثل أحمد أبو هشيمة ومحمد الأمين، وعمل مستشارًا إعلاميًا لكل من "جامعة المستقبل"، وشركة "كايرو ثري إيه" ومجموعة "مكسيم".

في المقابل، ظهر اسم فودة في مجلة "كلام الناس"، ثم أخذ يكتب "مقالات" في جريدة "اليوم السابع" ابتداء من العام ٢٠٠٩.

في مطلع مارس ٢٠١٢ عقد فودة قرانه على الفنانة غادة عبدالرازق في مسجد الشرطة في الدرّاسة، قبل أن يُصدرا في نوفمبر من العام نفسه بيانًا مشتركًا حول طلاقهما، الذي قالا إنه تم في هدوء وسرية قبل شهر تقريبًا من التاريخ المذكور، بسبب "القسمة والنصيب"[1]!

غير أن المياه سرعان ما عادت إلى مجاريها ـ لفترة وجيزة ـ بين غادة وفودة، الذي بدا في مقالاته في الصحف السيارة كريمًا في مديح فن غادة وأعمالها الفنية، تمامًا كما كان سخيًا في زفتى بمحافظة الغربية، التي استعان بوسائل الإعلام للترويج لمشروعاته الخيرية فيها، من دون إغفال رغبته في الترشح للفوز بمقعد البرلمان عن هذه الدائرة في ٢٠١٥.

---

١ ـ لقطع الطريق على الشائعات.. بيان من غادة عبدالرازق ومحمد فودة للإعلان عن طلاقهما، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢.

ومـن ذلك اللقاء التليفزيونـي المطول الذي أجراه معه خالد صلاح، مقـدم البرامـج على قناة "النهار" ورئيس تحرير "اليوم السـابع"، في ٢١ أكتوبر ٢٠١٤ على شاشة "النهار"، وجرى خلاله الترويج لفودة باعتباره رجـل الخيـر والإحسـان، المُحـب لمجتمعه، القـادر على العمـل العام والواصل لكبار البلد.

فـي اللقـاء الترويجـي، تـم التعتيـم تمامًا علـى قضيته أيـام فاروق حسـني، التي أدين فيها بالفسـاد وصدر ضده حكمٌ بالسـجن، وجرى فـي المقابل التركيز بلا مواربة على خطط فودة ليكون نائبًا في أول مجلس نواب بعد ثورة ٣٠ يونيو.

الشـاهد أنه ما إن أعلن محمد فودة عـن اعتزامه خوض الانتخابات حتى اشتعل فتيل الصراع على المقعد الفردي في دائرة زفتى بمحافظة الغربيـة. وكان فـودة قد حـاول طرق أبواب البرلمان في تجربة سـابقة بالاستفادة من دعم وزيري الثقافة فاروق حسني والكهرباء ماهر أباظة ووزراء آخرين اسـتجابوا لمطالبه بإقامة مشروعات في زفتى وظهر إلى جانبهـم بشـكل دعائي خـلال الإعلان عـن تنفيذ تلك المشـروعات، إلـى أن تدخـل رئيس الوزراء عاطف صدقي، وأوقف هذه المشـروعات الدعائية من الوزراء دعمًا لفودة، الذي تراجع بدوره لاحقًا عن الترشـح للبرلمان.

بعـد تجربة السـجن، لـم يتخل فودة عـن حلمه النيابـي، فأعلن في وقت سـابق عن نيته الترشـح للانتخابات العامة، وقدمته وسـائل إعلام محليـة ـ مطبوعـة ومرئية ـ بوصفه الجواد الأسـود للفوز بهذا المقعد عـن دائـرة زفتى، مؤكدة أنه يتمتع بشـعبية جارفة يحظى بها بين قرى ونجوع الدائرة.

عملت آلة الدعاية الموالية لمحمد فودة على تقديمه بوصفه المرشح الحاضـر دومًـا فـي الدائـرة، المهتم بشـؤون أهلهـا وقضاياهـا، على العكـس من غالبية المرشـحين الذين لا يظهـرون إلا وقت الانتخابات ويعدهـا فص ملـح وذاب، ويسـتدلون على ذلك بالخدمـات التي قدمها

والمشـروعات التي حوّلت كلامه إلى واقع ملموس مؤكدًا لمنافسيه وأهـل بلـده أنه رجل أفعال لا أقوال، بدليل عمله على تحويل مستشـفى زفتـى العام مـن مجرد "خرابة" إلى مستشـفى حكومي كبير بتكلفة قدرها ١٠٠ مليون جنيه، ويخدم مليوني مواطن.

كان العمل قد توقف بالمستشـفى لمدة ١٤ عامًا. فضلاً عن ذلك، فقد تبرع بإنشاء مستشفى محمد فودة الخيري بسنباط بتكلفة خمسة ملاييـن جنيه بجانب مسـاعدته فـي تطوير الوحـدات الصحية في عدة قرى تابعة لدائرته.

ولا ننسـى أن فودة أعلن تبرعه بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه كمرحلة أولى لمجمـع الزعفـران الطبي الخيري بقرية كفر عنان بزفتى، "مسـاهمة منـه لأبناء القرية فـي تطوير الخدمة المقدمة إليهـم"، مؤكدًا أن هذا المبلـغ "هـو أقل القليل الذي يمكـن أن يقدمه لأبناء دائـرة وأبناء قرية كفر عنان، وأن هذا المبلغ كدفعة أولى على نفقته الخاصة" على حد ما نشـرت الصحف، وسط تسـاؤلات وعلامات استفهام عن حجم ثروة فودة ومصادرها.

الطريف أن فودة أخذ يزحف تدريجيًا ليضع نفسـه في مقام الوزراء والمحافظيـن وكبار المسـؤولين، ومن ذلك إعلانـه في ٤ يناير ٢٠١٥ عـن مفاجـأة لأبناء مدينـة زفتى، وهـي اتفاقه مع وزير البترول شـريف إسـماعيل علـى بـدء تشـغيل الغـاز الطبيعي بزفتـى والقـرى التابعة لها اعتبـارًا من أول إبريل ٢٠١٥. ووسـط هتاف الأهالـي "بنحبك يا فودة"، لـم ينس الرجل أن يؤكد في هذه المناسـبة الإعـلان عن موافقة خالد عبدالعزيـز، وزير الشـباب والرياضة، على تطوير نـادي العروبة بزفتى وتنجيل الملعب بالنجيل الصناعي، مع وعد بالعمل على تطوير وتحديث النادي ليواكب ويضاهي أكبر الأندية بالمحافظة.

بـل إنـه في يوليـو ٢٠١٤ رعى فودة إقامـة دورة رياضية في رمضان، غطتها صحف ووسـائل إعلام بعينها كالعادة، وحضر الحفل الختامي عددٌ كبير من نجوم الكرة والفن، منهم اللاعب الدولي السابق جمال

عبدالحميد ، وعزمي مجاهد القيادي في اتحاد كرة القدم المصري، والفنانان سامح الصريطي وطارق لطفي.

امتد نشاط فودة لما هو أبعد من دائرة زفتى بالغربية.

فقد تم اختياره ـ بقرار من وزير الري والموارد المائية د.حسام مغازي ـ ضمن عضوية "لجنة النيل" التي تضم شخصيات سياسية وإعلامية ونقابية ومجتمعية ، ضمن الحملة القومية الكبرى لحماية نهر النيل من التعديات والتلوث.

عاد فودة كأن شيئًا لم يكن، ولن ينسى أحد ابتسامته وهو واقف إلى جوار وزير الثقافة الأسبق فاروق حسني في قاعة "أفق ١" بمتحف محمود خليل وحرمه في منتصف ديسمبر ٢٠١٤ ، مهنئًا حسني بالمعرض الأول للوزير "الفنان" ، وذلك بعد توقفه عن إقامة المعارض لمدة أربعة أعوام.

غير أن محمد فودة ألقي القبض عليه بعد اتهامه بالتورط في قضية الفساد الكبرى في وزارة الزراعة. عملية القبض على محمد فودة ، تمت في الجناح المقيم فيه بفندق "فورسيزون". معنى الكلام أنه كان يدفع ما لا يقل عن ١٥٠ ألف جنيه شهريًا إقامة فقط للفندق، بخلاف مصاريف المعيشة والضيافة.

أثار هذا تساؤلات عن دخله الشهري الذي يسمح له بدفع هذه المبالغ شهريًا ، خاصة أن "وظيفته" في مجال الصحافة والإعلام ـ كما كان يدّعي ـ لا تتيح له مثل هذه الحياة الرغدة.

كشفت أوراق التحقيقات في القضية المعروفة إعلاميًا بـ"فساد وزارة الزراعة" عام ٢٠١٥ ، عن مفاجأة في القضية ، حيث أنكر محمد فودة الاتهامات المنسوبة له في أول جلسة تحقيق له إلا أنه في الجلسة الثانية عاد واعترف تفصيليًا على وقائع الرشوة التي قدمها للوزير ومساعده.

في تفصيلات اعترافه أمام نيابة أمن الدولة العليا ، قال فودة نصًا :

" أنا معترف أني كنت وسيطاً في تقديم رشوة من أيمن الجميل، صاحب مجموعة "كايرو ثري إيه"، لوزير الزراعة صلاح الدين هلال ومساعده محيي قدح، وده مقابل سرعة إنهاء إجراءات وضع يد الشركة اللي أنا شغال فيها مستشار إعلامي على مساحة ٢٥٠٠ فدان ناحية وادي النطرون.

"وإحنا اضطرينا لكده بعد ما عرقلوا هما الاتنين الإجراءات بعد ما كنا قطعنا شوطًا كبيرًا فيها وقربنا نخلصها وفقًا للإجراءات القانونية الصحيحة المعمول بها في هيئة التعمير والتنمية الزراعية، ومن وقتها بدأت طلبات الوزير ومساعده وأنا توليت عرض الطلبات دي على أيمن الجميل وتقديم العطايا المطلوبة منه لهم على سبيل الرشوة، ومن الحاجات اللي طلبوها: الوزير طلب عضوية عاملة في النادي الأهلي له ولأسرته المكونة من زوجة و٣ أولاد قُصّر وابن بالغ، ومحيي طلب عضوية عاملة له ولأسرته بالنادي الأهلي وأنا توسطت لعمل عضوية للوزير وأولاده ودفعت مقابلها من أموال أيمن الجميل وبموافقته، حيث دفعت تقريبًا ١٢٧ ألف جنيه، وكمان أعطيت محيي استمارة علشان يكمل إجراءات اشتراكه وأسرته في عضوية النادي، وكمان محيي والوزير طلبوا على سبيل الرشوة ملابس من محل "إيجو" بمصر الجديدة وعرضت الموضوع على أيمن الجميل وعرفت إنهم جابو ملابس من هناك بمبلغ ٢٥٠ ألف جنيه، وأيمن هو اللي دفع الفلوس دي بالإضافة إلى ملابس طلبها محيي وأنا كنت معاه، ومحيي طلب يشتري هدوم وبِدَل من محل "باي فان" من "الفور سيزون"، بالإضافة إلى بدلة وقميص وبنطلون للوزير من الفندق وفعلاً اشتريتهم بقيمة ٣٧ ألف جنيه، دفعتهم بالفيزا بتاعتي على سبيل الرشوة، وكان أيمن عارف بيها، وكمان صلاح هلال طلب عن طريق محيي فيلا في منتجع "بالم هيلز" وصيدلية إلى جوارها لابنته هالة، وكانت قيمة الفيلا اللي طلبها ما بين ٧ و٩ ملايين جنيه والصيدلية بحوالي مليون جنيه، وكانت قريبة من الشيخ زايد، وكمان الوزير طلب قيمة ١١ تأشيرة حج وإنهاء

كل إجراءات الحصول على التأشيرات دي ومصاريف سفر أصحابها وإقامتهم طوال فترة الحج وأنا عرضت الأمر على أيمن الجميل وكان مضطرًا إنه يدفع علشان ياخد حقه ويخلص إجراءات تقنين الأرض الخاصة به وكنا هندفع لكل تأشيرة ما يقرب من ١٥٠ ألف جنيه شاملة مصاريف السفر والإقامة أثناء أداء شعائر الحج، وطلب كمان تليفون هواوي ومحيي طلب تليفون زيه وجبنا الموبايلين وكان تمنهم ١١ الف جنيه، بالإضافة إلى أنهم طلبوا إعداد إفطار بفندق لحوالي ٢٢ فردًا تقريبًا على سبيل الرشوة ووافق إنه يتحمّل تكاليف الإفطار".

"وطلب الوزير أيضًا تعيين أخته كرم في وظيفة شاغرة، تم الإعلان عنها في شركة توزيع وسط الدلتا وطلب تعيين ابنته هالة بجامعة المستقبل اللي أنا المستشار الإعلامي بتاعها وطلب تعيين ابنه محمد في أي شركة بترول خاصة، ومحيي طلب تعيين مراته منى بجامعة المستقبل وده كله ثابت على رسائل "واتس آب" على تليفوني المضبوط، وإنه طلب مني إني أزكيه في التحريات اللي بتعملها الرقابة الإدارية عليه علشان يتعين مساعد أول وزير الزراعة وكمان طلب مِنّي إنشاء وحدة صحية في قريته كفر العمار وإنهاء إجراءات تجديد وتطوير شبكة الصرف الصحي في القرية، ومحيي طلب وحدة صحية لقريته وتطوير نادٍ بالقرية أيضًا وطلب منّي توصية لوزير الصحة على شقيقه سيد اللي شغال في مستشفى الحسين الجامعي والموضوع الأخير معملتش فيه حاجة لأن مستشفى الحسين تابع للأزهر وليس وزارة الصحة"[1].

أمام نيابة أمن الدولة العليا أيضًا، كشف رجل الأعمال أيمن رفعت الجميل، رئيس مجلس إدارة شركة "كايرو ثري إيه"، تفاصيل مذهلة عن الدور الذي يلعبه فودة.

١ــ أحمد شلبي وإبراهيم قراعة، فودة ينكر الاتهامات في الجلسة الأولى.. ويعترف بتقديم كل الرشاوى في الثانية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٢ نوفمبر ٢٠١٥.

يقول أيمن الجميل:

"عرضت على فودة أن يصبح المستشار الإعلامي لمجموعة شركاتي، ويبدأ يعمل معي، وكان يحصل على ١٥٠ ألف جنيه شهريًا، ودي كانت المساعدة بتاعتي له في الانتخابات [البرلمانية].

"تدخل فودة في موضوع الأرض في أغسطس ٢٠١٤ تقريبًا.. كنا قاعدين مع بعض في مكتبي وسمعني وأنا بكلم الشؤون القانونية عندي في الشركة، وكنت متعصب بسبب القضايا اللي أنا رافعها على وزارة الزراعة لتقنين وضع يدي على الأرض، وأنا كنت مستعجل لأوصل كهرباء للأرض وأحصل على رخصة لبناء ثلاجة لأحفظ منتجات الأرض، فعرض عليّ التدخل في الموضوع بتاع الأرض وطلب مني تفويضًا في أنه الممثل القانوني لتقنين الأرض، فوافقت وعملت له التفويض، وبدأ يبقى المسؤول عن الموضوع.

"وفي مايو ٢٠١٥، جاني فودة وقال لي "عايزين نلبس الوزير" [وزير الزراعة صلاح هلال] قلت له "يعني إيه"، فأجاب "يعني نجيب له شوية بدل وكرافتات وقمصان"، فقلت له "روح محل "إيجو" في طريق صلاح سالم وأنا لي خصم هناك حوالي ٣٠٪ نظرًا لأنني عميل قديم لديهم ولي علاقات بصاحب المحل.

"بعدها بكام يوم، اتصل بي فودة وقال لي "الجماعة هناك" وطبعًا كان يقصد الوزير ومساعده، وقال لي "عاوز رقم صاحب المحل لأني مش عارف أوصل له" لكنه كان مسافر، فكلمت زوجته وقالت لي إن وزير الزراعة عندها ومعاه ناس، فأنا قلت لها تعمل اللي هم عاوزينه، قاصدًا بذلك الخصم الخاص بي.

"بعد شوية كلمتني على تليفون زوجتي وقالت لي "الجماعة مشيوا ومدفعوش حاجة" فأنا قلت لها "خلاص ماشي مفيش مشكلة"، وكنت خايف لو رفضت أدفع أو أخلي الوزير يدفع يوقف لي موضوع الأرض. بعد كام يوم، كلمني فودة وقال لي إن قدح [محيي الدين قدح مساعد وزير الزراعة] اشترى ملابس من محل "بيمين" في "فورسيزونز"، لكني

معرفش ثمن هذه الملابس كام.

"شعرت فيما بعد بأن وزارة الزراعة بدأت تأخذ إجراءات جادة لتقنين الأرض، ثم أخبرني فودة بأن هلال وقدح وأسرتيهما عايزين يروحوا يحجوا السنة دي، وزي ما قلت لفودة على محل الملابس قلت له على شركة السياحة اللي أتعامل معها.

"كنت عارف طبعًا إن موضوع الحج ده رشوة، لكني وافقت عليه وقلت لفودة "خليهم يخلصونا بقى".

"صاحب شركة السياحة كلمني وقال إن قائمة المسافرين التي أعطاها له فودة بها وزير الزراعة، وبذلك يجب الحصول على موافقة، فقلت له "أنا مبفهمش الكلام ده، شوف أنت الصح واعمله" وعرفت أن قائمة أسرة الوزير بها ١١ اسمًا.

"قال لي فودة بعد ذلك إن الوزير وقدح يريدان الاشتراك في النادي الأهلي، وإنه عرف محمود طاهر رئيس النادي وهيجيب خصم كويس لاشتراك الوزير ومساعده، وفيما بعد علمت منه أنه اشترك للوزير وزوجته وأبنائه.

"وفيما بعد قال لي فودة "الوزير طالب مني بيت في القاهرة لأنه ساكن في الأرياف" فأنا اترفزت عليه، وقلت له "كده حرام، أنت ورطتني في الموضوع ده" فرد قائلاً إننا "ممكن نجيب له بيت في حدود ٢ أو ٣ مليون جنيه؛ لأن هلال خلص إجراءات الوزارة بتاعت تقنين الأرض والورق دلوقت معروض على مجلس إدارة هيئة التعمير والتنمية الزراعية"، فطلبت من فودة أن يكسب وقتًا حتى تنتهي الإجراءات. جاءني فودة فيما بعد وقال لي: "بلاش يا سيدي موضوع الفيلا ده، ونجيب صيدلية لبنت الوزير" فاتعصبت عليه وقلت له إني زهقت من الابتزاز ده، وسبته ومشيت"[١].

١ـ أحمد سعد، اعترافات تفصيلية لأيمن الجميل برشوة وزير الزراعة السابق: "تعرضت للابتزاز"، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، ١١ نوفمبر ٢٠١٥.

في مرافعة فريد الديب، دفاع المتهم الأول، صلاح هلال، استشهد الديب بقول المتهم الرابع، محمد فودة، في تحقيقات النيابة العامة "أنا منافق أوي"، موجهًا سؤاله لهيئة المحكمة: "هل تأخذون بكلامه بعد هذا الوصف؟"[1].

في ١١ إبريل ٢٠١٦، أفلت محمد فودة من العقاب في القضية المعروفة إعلاميًا بـ"رشوة وزير الزراعة". ويصح أن نتوقف عند قول المستشار أسامة الرشيدي، الرئيس في محكمة جنايات القاهرة، بعد النطق بالحُكم، إن الراشي والوسيط أصبحا على يقين أن طوق النجاة لهما، مهما ارتكبا من آثام، هو الاحتماء بالقانون، والاعتراف بالجرم، وهو بالنسبة لهما ليس فضيلة ولا إقرارًا بذنب أو تحقيقًا للعدالة، فليس أهون عليهما من التضحية بشركائهما في الجريمة والاعتراف بها طلبًا للنجاة، الأمر الذي تطالب معه المحكمة المشرع بإعادة النظر في المادة ١٠٧ مكرر من قانون العقوبات وإحاطة هذه الميزة التي منحها للراشي والوسيط في حالة الاعتراف بالجريمة بمزيد من الضوابط والقيود، التي تجعل هؤلاء بمأمن تمامًا من العقاب بمحض إرادتهم، وهو ما يخلق طبقة من المرتزقة الذين يحترفون إفساد الموظفين العموميين لتحقيق مآرب شخصية ومكاسب مادية.[2]

غير أن رذاذ فودة أصاب ـ فور تفجر القضية ـ عددًا كبيرًا من الوزراء، ومن بينهم رئيس الوزراء، شريف إسماعيل، الذي شدد في بيان، على أنه لا علاقة شخصية له بهذا الشخص.

وقال: "فودة قدم نفسه للوزارة [البترول] باعتباره صحفيًا وتعاملنا معه على هذا الاعتبار بكل احترام مثله مثل أي صحفي نتعامل معه، وجميع الصور التي ظهرت فيها مع (فودة) تم التقاطها خلال أحد

١ـ محمد طلعت داوود، الديب في مرافعته بـ"فساد الزراعة": محمد فودة قال "أنا منافق أوي"، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، ١٣ مارس ٢٠١٦.

٢ـ محمد طلعت داوود، السجن ١٠ سنوات لـ«هلال» في «رشوة وزارة الزراعة»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٢ إبريل ٢٠١٦.

الحـوارات الصحفيـة بمقر الوزارة، وخـلال الندوة التـي نظمتها "اليوم السابع"، ولا تمثل دليلاً على وجود علاقة شخصية"[1].

وفيمـا يتعلق بحقيقـة زيارته لمدينة زفتى، مسـقط رأس فودة، عام ٢٠١٤، قـال إسـماعيل إن الزيارة كانت لوضع حجر الأسـاس لمحطة تخفيض ضغط الغاز، ولم تكن هي الموقع الوحيد؛ حيث تضمن برنامج الزيـارة افتتاح محطـة تخفيض ضغوط الغاز لمدينـة بنها، وإطلاق أول شـعلة غاز للمنازل بإحدى الوحدات السكنية بكفر الجزار بمحافظة القليوبية، مضيفًا أنه تم وضع حجر الأسـاس لمحطة تخفيض الضغط بمدينـة زفتـى ثم وضع حجر أسـاس لمحطـة تخفيض الضغـط بمدينة كفر الزيات. وتابع: "الخطة معدة سـلفًا من الشركة القابضة للغازات الطبيعية، وفقًا لخطة توصيل الغاز الطبيعي لمختلف محافظات مصر، وهذه الزيارة لم تكن مرتبطة بتوجيه دعوة من محمد فودة أو غيره".

ومن حال إلى حال، سبحان مُغيّر الأحوال.

لـم يكـن فـودة الوحيد الـذي خرج من مكتـب فاروق حسـني إلى السـجن. فقـد عوقب أيمـن عبدالمنعم، مدير مكتب الوزير الأسـبق، بالسـجن المشـدد خمـس سـنوات، لاتهامه بالكسـب غير المشـروع وتضخم ثروته[2].

كان أول الخيط اكتشـاف جهاز الكسـب غير المشـروع تضخم ثروة أيمن عبدالمنعم، واستغلاله منصبه وإرساءه مناقصات ومزايدات يطرحهـا صنـدوق التنميـة الثقافية على بعض الشـركات لإقامة بعض المشـروعات الخاصة بوزارة الثقافة مقابـل الحصول على مبالغ مالية، وصلت إلى ٣ ملايين جنيه. كانت محكمة جنايات القاهرة قد عاقبت المتهم بالسـجن ١٠ سنوات، وتمت إعادة محاكمته مرة أخرى ليصدر

١ـ ياسـمين كـرم وأميرة صالح، رئيس الـوزراء المكلـف: لا تربطني أي علاقة شخصية بـ«فودة»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.
٢ـ محمود عطاالله، "الجنايات" تعاقب مدير مكتب وزير الثقافة الأسـبق بالسجن ٥ سنوات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٧ يونيو ٢٠١٢.

الحكم الذي سبقت الإشارة إليه.

في وزارة المالية، في عهد د. يوسف بطرس غالي، برز اسم سكرتيرة الوزير منال حسين.

ففي عام ٢٠١٠ تقدم شعبان سعيد، المحامي ببلاغات ضد وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي إلى النائب العام ـ حينذاك ـ المستشار عبدالمجيد محمود، وقيدت البلاغات بأرقام ٨٥٩٣ لسنة ٢٠١٠، و٥٤٩٠ لسنة ٢٠١٠، و٢٣٧٧ لسنة ٢٠١٠، أكد فيها استخدام وزير المالية السابق سيارات الوزارة، هو وسكرتيرة مكتبه، منال حسين، في أغراض شخصية. ووصل الأمر إلى تغيير ألوان السيارات بالشكل الذي يروق له، فضلاً عن قيام نجل سكرتيرته بتعلم القيادة في مارينا على سيارة أشخاص موجودة بالجمارك، وقد كان مصير كل هذه البلاغات الحفظ[1]!

وفي وزارة الثقافة أيضًا، قدمت خديجة لملوم ـ مديرة مكتب الوزير سابقًا ـ نموذجًا آخر للتورط في قضايا واتهامات بالفساد، على الرغم من أنها تنتمي في الأساس إلى أسرة عريقة، ولكن على ما يبدو فإن شبح الفساد يطارد كثيرين وقد ينجح في إقناعهم بنظرية "البحر يحب الزيادة".

ومن مكالمات الجنس إلى رحلات التسوق وصفقات بائع الآيس كريم، تتحول خرافة فساد السكرتيرة إلى حقيقة صادمة تسكن في عقول كثيرين.. وتصبح التهمة جاهزةً بمجرد أن تجد أمامك سكرتيرة مدير أو مسؤول.

الأمر أعقدُ بكثير من أن نجد له حلاً، ما دام الفساد مسيطرًا، وطوفان الانحراف يغري أصحاب النفوس الضعيفة بالسقوط.. والخروج عن النص.

ولا عزاء للسكرتيرة!

---

١ ـ أحمد شلبي وإبراهيم قراعة، بلاغان ضد عبدالمجيد محمود بعد ساعات من عزله، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢.

الرشوة.. كباب وكفتة!

بصرف النظر عن التعريف القانوني لمفهوم الفساد، كجريمة تعاقب عليها التشريعات الجنائية، وفقًا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)[1]، فإن الفساد في مفهومه السوسيولوجي العام هو كل سلوك (فعلاً كان أو امتناعًا) يتعارض مع ما يجب أن يتحلى به الشخص من أمانة ونزاهة في ممارسته لوظيفة حكومية، أو في القطاع الخاص، أو لمهنة حرة على نحو ما ينظمه القانون والمدونات الأخلاقية المهنية، وبصفة عامة مع كل ما يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة.

---

١ ـ د.سليمان عبدالمنعم، قراءة في ملف الفساد: "السوس" الذي ينخر في عظام مؤسساتنا، مجلة "الديمقراطية"، مؤسسة "الأهرام"، القاهرة، العدد ٦٢، إبريل ٢٠١٦، ص ١٠١.

في مصر، فإن الرشـوة تعتبر أمرًا اعتياديًا عندما يحاول المواطنون الحصول على خدمات، حسب دراسة مسحية أعدتها منظمة الشفافية العالمية عن الفسـاد في عام ٢٠١٥، قالت إن ٥٠٪ من المصريين دفعوا رشوة عندما تعاملوا مع جهة تقدم خدمة عامة في العام المذكور[١].

وفي عالم الفسـاد، وخاصة الرشـوة، فإن كل شـيء وارد، بما في ذلك عضوية الأندية، وأداء فريضة الحج ووجبات الكباب والكفتة!

وإذا كان البعض يستغرب إدخال الكباب والكفتة قائمة الاتهامات في قضايا الرشـوة ولا يرى بأسًـا في هدايا من الشيكات المصرفية، والمجوهرات، والخواتم، والسلاسـل الذهبية، فإن القاعدة التي تقول "أطعم الفم تستح العين" تنطبق في عالم الرشوة على ما هو أشد غرابة.

وما قضية "رشوة وزارة الزراعة" التي أُثيرت في سبتمبر ٢١٠٥ سوى آخر نماذج الرشوة التي تثير الدهشة في بعض جوانبها العينية.

الحاصل أن النيابة العامة قررت حبس كل من وزير الزراعة المُقال، صـلاح الدين هلال، ومدير مكتبه محيـي الدين قدح، ورجل الأعمال أيمن الجميل، "الراشـي"، ومحمد فودة المتحدث الصحفي باسم وزير الثقافة الأسبق، "الوسيط"، المتهمين في قضية الرشوة والفساد بوزارة الزراعة.

أغنانـا بيـان النيابـة العامة عـن الكثير؛ إذ قـال إن المستشـار علي عمـران، القائم بأعمال النائب العام، اسـتعرض نتيجـة التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا، القضية رقم ٦٧٢ لسنة ٢٠١٥، حصر أمن الدولة العليا، الخاصة بطلب وتلقي مسـؤولي وزارة الزراعة أشـياء عينية ممثلـة في بعض الهدايا، وطلب بعض العقارات من المتهم أيمن الجميل، مقابل تقنين إجراءات مساحة أرض قدرها ٢٥٠٠ فدان بوادي النطرون.

---

١ ــ مـروة الصـواف، "الشـفافية الدوليـة": ٥٠٪ مـن المصريين دفعوا رشـوة مقابل خدمات حكومية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٤ مايو ٢٠١٦.

تمثلت تلك الهدايا في عضوية عاملة في النادي الأهلي بمبلغ ١٤٠ ألف جنيه، ومجموعة ملابس من أحد المحال الراقية قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه، وهاتفين محمول قيمتهما ١١ ألف جنيه، وإفطار في شهر رمضان بأحد الفنادق بتكلفة ١٤ ألف جنيه، وطلب سفر لأسر المتهمين وعددهم ١٦ فردًا لأداء فريضة الحج بإحدى الشركات بتكلفة ٧٠ ألف ريال سعودي للفرد[1].

وشملت قائمة الهدايا محل "الرشوة" أيضًا طلب وحدة سكنية بإحدى المنتجعات بمدينة ٦ أكتوبر قيمتها ٨ ملايين و٢٥٠ ألف جنيه.

كان رئيس الوزراء، إبراهيم محلب، فوجئ بطلب من الرئاسة باستقبال وزير الزراعة في مكتبه بمجلس الوزراء، بعد مطالبة الوزير بتقديم استقالته، ورفع الحصانة الوزارية عنه تمهيدًا لمحاكمته في إطار قضية الفساد الكبرى بوزارة الزراعة.

استدعت مراسم مجلس الوزراء الوزير هلال مع إعلان قبول استقالته، حيث قالت الحكومة في بيان لها إنها جاءت وفقًا لتعليمات الرئيس عبدالفتاح السيسي.

لاحقًا، رتبت الأجهزة الأمنية إلقاء القبض على الوزير المقال بعد دقائق من خروجه من مجلس الوزراء، بعد توقيف سيارته بالاتفاق مع الحرس الخاص به في ميدان التحرير على بُعد أمتار من مقر مجلس الوزراء. اختفى صلاح هلال عن كاميرات المصورين منذ لحظة القبض عليه وحتى ظهوره في أول جلسة لمحاكمته في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥.

في الوقت نفسه، أثار خبر القبض على سكرتير وزير الثقافة الأسبق، فاروق حسني، وطليق الفنانة غادة عبدالرازق، والمرشح المحتمل لمجلس النواب عن دائرة زفتى، محمد فودة، بتهمة الفساد والرشوة، ذكريات قديمة عن الرجل الذي ملأ الدنيا ضجيجًا بمشروعاته الخيرية

١ـ حبس وزير الزراعة ومدير مكتبه وآخرين في قضية رشوة، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، ٧ سبتمبر ٢٠١٥.

والمحكوم عليه في عدة قضايا فساد وتربح من المال العام.

هكذا كان فودة ينتقل من صفقة عرض رشوة إلى أخرى.

في قضية رشوة مدير مكتب وزير الاستثمار، كشفت تحقيقات نيابة الأموال العامة بشرق القاهرة، أنه خلال الفترة من يوليو ٢٠١٢ وحتى يوليو ٢٠١٤، حصل المتهمون على رشى مالية وهدايا عينية، حيث إن عمر أشرف عبدالغني الهراس، مدير بالمكتب الفني لوزير الاستثمار السابق، بصفته موظفًا عموميًا، طلب وأخذ لنفسه عطية لاستعمال نفوذه للحصول على مزية من إحدى السلطات العامة بأن طلب وأخذ من المتهم حسين حمدي، المدير المالي ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "صن سيتي"، بواسطة مدير الشركة محمد السيد إسماعيل، مبلغ ١٧ ألف دولار وقلادة ذهبية وخاتم "سوليتير" بقيمة ٥٤ ألف جنيه على سبيل الرشوة مقابل استعمال نفوذه لدى مسؤولي محافظة القاهرة ومسؤولي الشركة القابضة لكهرباء مصر، ورئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما؛ لاستصدار قرار بضم قطع الأراض.

هناك نماذج أخرى غريبة في ملف ضخم ماثل أمام المحاكم والنيابات.

ومن ذلك أنه مقابل ألفَي جنيه "عربون محبة" من صاحب عقار إلي مسؤول حي.. غض الأخير الطرف عن إزالة الطوابق المخالفة دون أن يحرك ساكنًا لعشرات الضحايا التي قد تسقط بين قتلي وجرحي في أي لحظة.

بل إنه مقابل "نصف كيلو كباب" على مائدة عشاء، ذابت كل الحواجز وحصل صاحب العقار أيضًا على التأشيرة الصعبة من مسؤول الحي لفعل ما يريده في العقار.

مسؤول ثالث، هو رئيس لجنة، وافق في مقابل قضاء أسبوع في شاليه مدير الشركة على التوقيع على تصريح دخول شحنة أسماك

فاسدة قادمة من الخارج.

ملفـات القضايـا في المحـاكم والنيابات تشـير في بعـض منها إلى هذه الظاهرة.. فالرشوة كبرت قيمتها أم صغرت هـي "أم الجرائم" التي تقـوض دعائـم المجتمـع وتنخر فيه "كالسـوس" بل هـي أشـد فتكًا.. لكـن أن يبلغ الأمـر أن يرتكب الموظف أو المسـؤول "كارثة" مقابل "نصف كيلو كباب" أو زجاجة عطر، فهذا هو العجب العجاب.

من بين القضايا التي تناولتها أوراق التحقيقات وسجلات الجلسات، قضيـة متهـم فيهـا مسـؤول بأحد أحيـاء العاصمـة عرض علـى إحدى الجميـلات أن يمد شـركتها بحملة إعلانية من المـال العام.. والمقابل الذي طلبه هو أن تمنحه نفسها.

قضيـة أخـرى المتهـم فيهـا مسـؤول بإحـدى الجهـات المنـوط بها مكافحة جرائم تلوث النسل وإلقاء المخلفات الصناعية في مياهه.

هذا المسـؤول تغاضى عـن تحرير محضر لإحدى الشـركات التي تُلقـي بسـمومها القاتلة في نهر النيل.. لم ينظر إلـي الضرر الفادح الذي سـيلحق بملايين البشـر جراء هذا التغاضي عـن تحرير محضر.. ونظر إلـى الرشـوة التـي سـيتقاضاها.. ولـم تكـن هذه الرشـوة إلا "عشـرة كراتين صابون"!

نمـوذج آخـر حوته ملفـات القضايـا والتحقيقات.. فهـذا موظف في إحـدى الـوزارات رفض إصدار قـرار بإزالـة مصنع للأسـمدة الزراعية المغشوشـة التي تتسبب في إصابة المواطنين بالأمراض الخطيرة نظرًا لاحتـواء هذه الاسـمدة على مواد كيماوية قاتلة.. رفض هـذا المسـؤول إصـدار قرار الإزالـة.. وكان مقابل هذا الرفـض حصول هذا الموظف من صاحب المصنع على ثلاثة آلاف جنيه.. فقط لا غير!

الذين أفلتوا!

إذا كانت ثورة ٢٥ يناير قد فتحت الباب أمام سلسلة محاكمات لعدد كبير من الوزراء والمسؤولين، فإن وزراء آخرين أفلتوا من المحاسبة والمحاكمة بالرغم من الأحداث التي جرت في بر مصر خلال السنوات العشر السابقة لثورة ٢٥ يناير، مثل حريق قطار الصعيد والعبّارة الغارقة "السلام ٩٨" وقبلها العبّارة "سالم إكسبريس"، وحريق مسرح بني سويف، وجرائم المبيدات المسرطنة، وجرائم الفساد الكبرى في وزارة الإسكان وقطاعاتها المختلفة. ولم نجد من يملك الجرأة من الوزراء كي يعلن مسؤوليته السياسية عن تلك الوقائع المفزعة، ليتم الاكتفاء بتقديم كباش فداء لهذه الجرائم حتى يقفل ملفها.

يحدث هذا على الرغم من أن الوزير ـ أي وزير ـ يُعد من الناحية السياسية مسؤولاً عن السياسة الخاطئة في وزارته، والقرارات العشوائية التي تنتج عنها كوارث؛ لأنه في النهاية مسؤول عن الأجهزة والأشخاص المعاونين له. كما أن مسؤولياته تأتي نتيجة خطأ في اختياراته لمعاونيه أو خطأ وتقصير في الرقابة والإشراف على مرؤوسيه[1].

محكمة النقض سعت إلى سد هذا الفراغ التشريعي في سنة ١٩٧٩ حين أقرت بأن القضاء العادي يختص بمحاكمة الوزراء على الجرائم التي تقع منهم أثناء العمل وبسببه، باعتبار أن القضاء هو صاحب الولاية العامة في المحاكم والمساءلة لأي مواطن، ومنهم الوزراء. وبالفعل تم تطبيق ذلك في قضية صفقة طائرات بوينغ سنة ١٩٧٩ التي تمت فيها محاكمة المهندس طيار أحمد نوح أحمد، أول وزير للطيران المدني في مصر، بتهم التربح وإهدار المال العام، وكذلك قضية القمح الفاسد التي تمت فيها محاكمة وزير الاقتصاد ونائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت، حيث تمت محاكمة كل منهما أمام محكمة النقض.

والشاهد أن كل الوزراء الذين خضعوا للتحقيق أو المحاكمة طوال عقود طويلة، جاء ذلك بعد إقالتهم من مناصبهم، أو حتى في عهود تالية أعادت فتح الملفات القديمة ومحاسبة أركان النظام السابق بأثر رجعي. بل إن معظم من حوكموا من الوزراء كانوا ممن تخلصت منهم "مغسلة الوحوش". والأخيرة هي من أسرار العهود القديمة في الحُكم. كلما ازداد الغضب الشعبي فُتِحَت أبواب المغسلة وألقي فيها بوحش من الوحوش الضارية في السلطة؛ ليهدأ الغضب وتتنظف سمعة الحُكم/ السلطة / النخبة / الدولة.

تاريخ محاكمة الوزراء في مصر يبدأ من خمسينيات القرن العشرين.

---

١ ـ قانون محاكمة الوزراء، جريدة «الفجر»، القاهرة، ١٢ مايو ٢٠٠٦.

فقد أعلن الرئيس المصري محمد نجيب في خطبة له بمؤتمر شعبي في ميدان الجمهورية يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ قرار مجلس قيادة الثورة محاكمة بعض السياسيين القدماء الذين اُتهموا بالاتصال بدول أجنبية.

وشكلت محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبداللطيف البغدادي وعضوية البكباشي أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم، وانعقدت في مبنى قيادة الثورة للجزيرة، وبدأت أولى جلساتها يوم السبت الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣.

وهكذا حُوكم رئيس الوزراء سابقًا إبراهيم عبدالهادي بتهمة الاتصال في سنة ١٩٥٣ بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا. وشملت قائمة الاتهامات اتهامه بالعمل في ١٩٤٨ على الزج بالجيش المصري في معركة فلسطين قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمارها. كما اتُهِمَ بإشاعة حُكم الإرهاب أثناء رئاسته للوزارة سنة ١٩٤٨ـ١٩٤٩ وهيأ لأعوانه الأسباب التي يسَّرت لهم قتل الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين.

صدر الحُكم ضد عبدالهادي بالإعدام، وخُفِفَ إلى السجن المؤبد ومصادرة كل ما زاد من ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعًا، ثم أُفرج عنه صحيًا في ١٩٥٤.

أما الوزير السابق إبراهيم فرج فقد اتُهِم بالاتصال سنة ١٩٥٣ بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا، والمساهمة الفعالة مع جماعات سرية ذات نظام هدام ترمي إلى مناهضة نظام الحُكم الحاضر والإضرار بمصالح البلاد. صدر الحكم ضد فرج بالسجن ١٥ سنة، ثم أفرج عنه صحيًا.

وواجه الوزير السابق محمود سليمان غنام اتهامات عدة، بينها أنه في سنة ١٩٥٣ اشترك في نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة ترمي بوسائلها غير المشروعة إلى مناهضة النظام الحاضر والأسس التي قامت عليها الثورة. وأوردت لائحة الاتهام أنه في سنة ١٩٥٠ـ١٩٥١ أتى

أفعالاً ساعدت على إفساد الحُكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالاً لم يرع فيه صالح الوطن أثناء توليه مهام وظيفة عامة في البلد.

صدر الحُكم ضد غنام بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ كافة الإجراءات التي أُتبعت في أراضي ناحيتي مريوط وطهواي ومصادرة تلك الأراضي لصالح الشعب.

واتهم الوزير السابق أحمد عبدالغفار بالمساعدة على إفساد الحُكم واستغلال النفوذ لمنفعته الشخصية. صدر الحكم إلزامه برد تكاليف شق مصرف الجيار مبلغ ٦٢ ألف جنيه قيمة ما استفاده نتيجة لإنشاء المصرف، وسجلت له المحكمة موقفه ضد طغيان فؤاد وفاروق.

أما وزير الداخلية سابقًا فؤاد سراج الدين، فقد واجه تهمة خيانة أمانة الحُكم من يناير ١٩٥٠ إلى يناير سنة ١٩٥٢ بتوجيه سياسة الحكومة الوفدية إلى الخضوع والاستسلام لفاروق واستغلاله للنفوذ.

صدر الحُكم ضده بالسجن ١٥ سنة ومصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات شقيقيه يس سراج الدين من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ إلى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ لصالح الشعب، وإبطال صفقتَي استئجار كل من قطعتيّ أرض بلانتشي والأرض الكائنة على ناصيتي شارع الملكة ومدخل نفق شبرا (سينما فلوريدا وممتلكاتها). وقد أُفرج عن فؤاد سراج الدين صحيًا في وقتٍ لاحق[1].

مسلسل محاكمة الوزراء السابقين امتد إلى حكومة أحمد نظيف، وشمل وزراء الداخلية (حبيب العادلي)، والسياحة (زهير جرانة)، والإسكان (أحمد المغربي)، إلخ. وقبلهم خضع وزير الإسكان سابقًا محمد إبراهيم سليمان، للتحقيق معه مرتين في نيابة الأموال العامة العليا قبل محاكمته عقب ثورة ٢٥ يناير، وتوفيق عبده وزير السياحة

١ـ تشكيل محكمة الثورة سبتمبر سنة ١٩٥٣ـ أحكام محكمة الثورة، موسوعة مقاتل الإلكترونية،

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Thawra1952/mol25.doc_cvt.htm.

الأسبق الذي حُوكم في قضية "نواب القروض"، ود. محيي الدين الغريب وزير المالية الأسبق الذي حُكِمَ عليه في ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ بالسجن ٨ سنوات، قضى منها ٢٥ شهرًا حتى قضت محكمة النقض ببراءته في قضية "الجمارك الكبرى"، التي أُتُهِمَ فيها الغريب ورئيس مصلحة الجمارك ومعهما ٥ من المسؤولين ورجال أعمال بالتسبب في ضياع ٣٤ مليون جنيه[1].

وفي ظل عدم وجود سوابق عن تقديم وزير واحد للمحاكمة أو ملاحقته قضائيًا أثناء توليه منصبه منذ أكثر من خمسة عقود، عاد إلى الواجهة جدلٌ قائم منذ فترة طويلة حول مقولة سائدة ومسيطرة تخلع على الوزراء حصانة كاملة من أي ملاحقة قضائية. وهي مقولة يصعب أن نجد لها أساسًا قانونيًا صحيحًا وقاطعًا. ومبعث هذا في تقديرنا هو "الخلط بين التجاوزات السياسية مثل مخالفة أحكام الدستور أو واجبات المنصب بحكم القسم الذي يؤديه الوزراء عند تسلم مهام مناصبهم أو عدم تنفيذ توجيهات المستويات الأعلى في هرم السلطة، وبين الأفعال التي يُجرمها قانون العقوبات وغيره من القوانين التي تحدد أفعالاً على سبيل الحصر ثم تقضي بتجريمها وتحدد العقوبات التي توقع على مرتكبها دون تفرقة بسبب المنصب أو الجنس أو الجنسية. ولا يتمتع بالحصانة الكاملة عن الملاحقة القضائية عن هذه الجرائم إلا رؤساء الدول والدبلوماسيون المعتمدون لدى الدولة"[2].

وإذا كان دستور ١٩٧١ ينص على أن لرئيس الجمهورية أو لمجلس الشعب حق إقالة الوزير أو محاكمته عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفية أو بسببها، فإن ما يهمنا هو أنه لم يحدث أن حُوكم وزير واحد وهو على مقعد الوزارة؛ لأنه لا قانون يحكمه.

١ـ سعيد الشحات، محيي الدين الغريب.. يعرف الذي تسبب في سجنه ظلمًا ٢٥ شهرًا.. لكنه يصمم على عدم الكشف عن حقيقته، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ١١ فبراير ٢٠١٠.

٢ـ إبراهيم يسري، مصدر سابق.

وهـذا ما دعا الكاتب الصحفي مجدي مهنا إلى السـخرية من ذلك فـي عـام ٢٠٠١ بقولـه إن عـدم محاكمـة الـوزراء الحاليين "ربما لأن مفهوم الحكومة للشـفافية هو أن كل وزيـر حالي نزيه وصفحته نقية ولا تشـوبها شـائبة أو شـبهة مخالفة.. لكـن عندما يتحول إلى "سـابق" هنـا يصبح من حق الحكومة والأجهـزة التابعة لها أن تبحث في ملفاته وتفتش في أوراقه وتجري معه التحقيقات ويحال إلى محاكم الجنايات وأمن الدولة العليا.

"يحدث هذا مع الوزير السابق.. الذي كان وزيرًا حاليًا.. والكثير من المخالفات المنسوبة إلى هذا "السابق" تمت حينما كان "حالي" وكانت معروفة والصحف نشرت بعضها وألسنة الناس والرأي العام تداولتها.

"ومع ذلك فكل الوزراء "الحاليين" أطهار وأنقياء إلى أن يتحولوا إلى "سابقين" ولم يشذ عن هذه القاعدة وزير أو مسؤول واحد".[1]

وربمـا كانـت أشـهر محاكمـة لوزيـر بعـد خروجـه هـي قضيـة "وسـتنغهاوس"، والتي اتُهِمَ فيها وزير الكهرباء الأسـبق أحمد سـلطان فـي عـام ١٩٧٨ ـ وكان قد تـرك منصبه ـ بالحصول على رشـوة في ينايـر ١٩٧٤ بالمخالفـة للتشـريعات الفيدرالية الأميركيـة التي تحظر دفع رشوة أو عمولة في صفقة خارجية تحقيقًا لمبدأ التكافؤ، وحفاظًا على مبدأ المنافسة بين الشركات الأميركية[2].

بدأت قضية "وستنغهاوس" عندما أصدر مصطفى خليل بيانًا في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٨ مفاده أن وزارة العدل أقامت دعوى قضائية على شركة "وسـتنغهاوس" للكهرباء طبقًا للقانون الأميركي تتهمها بتقديم رشوة فـي عقديـن أبرمتهما في مصر. وعلـى ذلك بادر رئيـس مجلس الوزراء فـي اليوم نفسـه بالاتصال بالسـفير الأميركي في القاهـرة وطلب منه

---

١ ـ مجـدي مهنا، جريدة "الوفـد"، القاهرة، ٨ يونيو ٢٠٠١؛ في: "جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٩ مارس ٢٠١١.

٢ ـ دياسـر ثابت، محاكمة الـوزراء بقانون منتهي الصلاحيـة، جريدة «الفجر»، القاهرة، ١٣ يونيو ٢٠٠١.

موافاة السلطات المصرية بالتفاصيل في هذه القضية، والتي تورط فيها المهندس أحمد سلطان الذي شغل منصب وزير الكهرباء ونائب رئيس الوزراء. وكان المحقق الرئيسي في القضية هو المستشار أحمد سمير المحامي العام، وشارك في التحقيق ماهر الجندي رئيس محكمة الاستئناف الأسبق، الذي أكد أن القانون الأميركي يجرم تصرفات الشركات الأميركية التي تدفع رشى ولكنه لا يجرم الأشخاص، وقد دفعت الشركة ٧٥٠ ألف دولار من أجل تسهيل إرساء محطة كهرباء غرب القاهرة الوحدة الرابعة على "وستنغهاوس"، ليتم حفظ القضية[١].

ورأى البعض أن القصة في أصولها تعود إلى مساع أميركية لوقف البرنامج النووي المصري الطموح حينذاك الذي كان أحمد سلطان يتبناه. خرج سلطان من المحاكمة بريئًا، لكنه دفع من مستقبله وسمعته ثمنًا لتصفية حسابات سياسية ونووية بين مصر والولايات المتحدة.

غير أن تاريخ مصر شهدت محاولاتٍ لمحاكمة وزراء في السلطة، لكنها أُجهضت لسببٍ أو لآخر، حتى اختفت أسرارها في أدراج النسيان.

ومن ذلك حكاية وقعت في منتصف ستينيات القرن العشرين، يرويها النائب العام حينذاك المستشار محمد عبدالسلام. حيث يقول في مذكراته[٢] إن أزمة المجمعات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين طفت على السطح في ذلك الوقت، وانطلقت الأحاديث والشائعات والفساد والرشى التي عمت واستشرت في هذه المجمعات وفي وزارة التموين بوجه عام. ويضيف قائلاً: "وضج الناس وعمت الشكوى وجاءت البلاغات تترى من أفراد وجهات مختلفة، بعضها بدافع من المصلحة

١ـ أشرف سيد، من الأمريكية إلى الألمانية: التاريخ الأسود للرشاوى الأجنبية في مصر، جريدة "الأنباء الدولية"، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٠.

٢ـ محمد عبدالسلام، سنوات عصيبة.. ذكريات نائب عام، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٥.

الخاصة، وبعضها بدافع من المصلحة العامة، وبعضها الآخر من جهات مسؤولة في محاولة لنفي المسؤولية عن نفسها، وكان على النيابة العامة أن تؤدي واجبها، وبان لي من اللحظة الأولى أن أبعاد الفساد عميقة، كما بدا لي احتمال قوي في أن تتصاعد المسؤولية لتصل إلى الرؤوس، ولم أجد بدًا من تشكيل هيئة من المحققين في القاهرة وأخرى في الإسكندرية، فضلاً عن هيئات فرعية في الأقاليم، يتفرغ أعضاؤها لتحقيق الوقائع المُبلغ عنها، وأقمت على رأس هذه الهيئات محامين عامين ورؤساء نيابة، وأشرفت بنفسي على هذه التحقيقات، وسافرت أكثر من مرة إلى الإسكندرية وغيرها.

"وما كاد الناس يشعرون بجدية التحقيقات وأنه لا يقف في سبيلها عائق، حتى تشجعوا وانطلقت ألسنتهم وأقلامهم، وتبادل كبار المسؤولين الاتهامات، وكانت النتيجة فيضًا من وقائع الانحراف والرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ.

"وأحس وزير التموين بخطورة الأمر وأن يد العدالة لا بدّ واصلة إليه إن لم يسع من جانبه إلى عرقلة سير التحقيق، وإلى العمل على حماية رجال الوزارة من كبار المسؤولين. وبدأت معركة حامية بين النيابة العامة في سعيها للوصول إلى الحقيقة، وإلى أن تصل يد العدالة إلى الصغير وإلى الكبير على حد سواء، وبين وزير التموين في محاولته لعرقلة سير التحقيق. ولم أجد بدًا من الأمر بالقبض على عدد من رؤساء مجالس إدارة ومديري وكبار موظفي المؤسسات والشركات التابعة لهذه الوزارة وطلب وقف عدد آخر منهم عن العمل.

"ولم يلبث الأمر طويلاً حتى تبين بجلاء أن محاولات وزير التموين لم تكن بقصد حماية مرؤوسيه فحسب، بل كانت أصلاً بقصد حماية نفسه، وأنه كان غارقًا في المسؤولية إلى قمة رأسه، ولم يكن من المعقول أو المتصور أن يجري التحقيق في هذه الظروف والوزير متربع على كرسيه متشبث بمنصبه، وكنت أتصور أن مجرد التلميح من النائب العام يقتضي على الفور استقالة الوزير أو إقالته.

"ولما لم يُجد التمليح لم أجد مناصًا من المصارحة، فرفعت في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ تقريرًا إلى رئيس الجمهورية جاء من بين ما جاء فيه أن "بدا من تعدد وقائع التلاعب واستغلال النفوذ وخطورتها وضخامة المبالغ المختلسة في المجمعات التعاونية الاستهلاكية، وكأن العملية عملية تخريب متعمدة"، و"أنه قد تعددت الوقائع الخطيرة على صورة شاملة وعلى نحو يكاد يكون من المستحيل معه أن يغيب عن علم الوزير"، و"إن التعيينات كانت تجري بغير التحقق من المؤهل أو الخبرة بل وصل الأمر إلى أن عُين صهرٌ للوزير وأُسند إليه منصب رئيسي هو منصب رئيس قسم الإنشاءات بمحافظة الإسكندرية على الرغم مما هو ثابت من أنه سبق فصله من شركة صباغي البيضا لاتهامه بتعمد التلاعب في أقشمة معدة للتصدير.

"وكشف التحقيق عن أن هذا الصهر سبق أن اختلس في إحدى عمليات الإنشاءات آلاف الجنيهات ولما كُشف أمر هذا الاختلاس صدر أمر من رئيس مجلس الإدارة بتسوية العجز دون تقديم مستندات". وجاء في التقرير أيضًا "أن الرقابة على المجمعات المذكورة تكاد تكون معدومة مما مكن القائمين بالعمل من التلاعب تلاعبًا واضحًا كان من الميسور كشفه والحد منه في الوقت المناسب لو أن شيئًا من الرقابة كان قد تم في الوقت المناسب. كذا بأن عمليات الانشاءات والمشتريات لا ضابط لها من نظام تقوم عليه أو مواصفات أو مناقصات أو مزايدات من أشخاص من ذوي الخبرة يتولونها، كما أنه لا يوجد جهاز سليم لضبط وتنظيم العمليات الحسابية إلى حد أن البيانات الحسابية بآلاف الجنيهات كانت تُحرر على قصاصات من الورق، الأمر الذي سهل اختلاس الأموال والبضائع بعشرات الألوف من الجنيهات".

على أن أخطر ما جاء في التقرير أنه "في خصوص الوقائع التي تتصل بالوزير على نحو مباشر تبين أنه كان يبيع ثمار حديقته البالغة مساحتها نحو ثلاثين فدانًا إلى تاجر فواكه أُشتهر عنه بالاتجار بالمواد المخدرة ومزاولة سيطرته على أصحاب الحدائق ليبيعوه دون غيره ثماره

بالثمن الذي يفرضه، لكن في خصوص حديقة الوزير اشترى ثمارها بثمن يزيد نحو ألفين من الجنيهات عن ثمن المثل وأسفر التحقيق عن شبهات قوية مؤداها أن الوزير كان يعوض التاجر هذه الفرق على حساب المجمعات وعلى حساب المستهلك ذلك أنه كان يستغل نفوذه، وحتى يختص هذا التاجر وأقاربه وشركاءه بالقدر الأكبر من ثلاجات المؤسسة العامة للصوامع والتخزين التابعة لوزارة التموين بما يمكنه من حفظ الكمثرى إلى ما بعد انتهاء موسمها بزمن طويل ويمكنه بالتالي دون غيره من التجار من فرض سر مرتفع على المستهلك. وبان من التحقيق أيضًا أن عملية شراء سبلة مواشي الجمعية الاستهلاكية كان يختص بها التاجر ذاته وبسعر ٢٥ قرشًا للمتر فلما أمر الطبيب البيطري المختص بإجراء مزايدة حقيقية رسا مزادها على تاجر آخر سعر ٥٨ قرشًا للمتر، فأغضب هذا الوزير وأمر بنقل الطبيب وفرض على هذا التاجر أن يقتسم الصفقة مع صفيه صديق الوزير في صفقة شراء ثمار إحدى الحدائق ورسا مزادها على الأول فاستدعاه الوزير إلى منزله وطلب منه أن يتنازل عن الصفقة لصديقه وتوعده بالعمل على اعتقاله إن لم يذعن لمشيئته.

"فلما أبى التاجر حدّث الوزير زميله وزير الداخلية بالفعل في شأن اعتقاله. كذا تبين من التحقيق إن إدارة الأمن بمحافظة الجيزة كانت قد طلبت اعتقال التاجر الصديق لخطورته على أمن ولشهرته في الاتجار بالمخدرات واُعتقل بالفعل، وأن وزير التموين سعى إلى إلغاء أمر الاعتقال ونجح في سعيه". وقد انتهى التقرير إلى "أنني أرى أن الوقائع المُسندة إلى وزير التموين قد وصلت من الخطورة والجدية إلى مرحلة يتعين معها استجوابه في شأنها"[1].

يقول المستشار محمد عبدالسلام في مذكراته: "وكان لهذا التقرير أثر سريع، فلم تكد تبزغ شمس اليوم التالي حتى اتصل بي المستشار بدوي حمودة وزير العدل وأبلغني أن رئيس الجمهورية أمر

١ــ المرجع نفسه.

بوضع وزير التموين تحت تصرف النيابة العامة ، فارتحت إلى هذا التصرف أشد الارتياح ، وقلت في نفسي أنها بادرة طيبة قد تدل على أن الحكومة بدأت تنظر إلى الوقائع السابقة نظرة جدية ، وتمنيت من صميم قلبي أن تكون هذه البادرة إشارة إلى نية حقيقية في إصلاح الأمور والضرب على أيدي العابثين ، ولم أشأ أن أضيع وقتًا ، فأخبرت وزير العدل بأنني أرى أن يتم استجواب وزير التموين في اليوم نفسه. وبعد قليل عاود وزير العدل الاتصال بي طالبًا أن يكون استجواب زميله في المساء وفي مكتبه هو "مكتب وزير العدل" ولم أشأ ـ تيسيرًا للأمور ـ أن اعترض على هذا المطلب الشكلي ، بل أبديت رغبتي إلى وزير العدل في أن يحضر استجواب زميله ، حتى يقدر خطورة الوقائع المُسندة إليه ، وحتى يكون شاهدًا على سلامة التحقيق وصدقه.

"واستجويت بالفعل وزير التموين في حضور وزير العدل وفي الزمان والمكان المتفق عليهما ، بينما كان أعضاء النيابة يواصلون سؤال الشهود في الوقائع المسندة إليه ، ورفعت إلى رئيس الجمهورية في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ تقريرًا تكميليًا جاء فيه أنه "بعد تحرير التقرير السابق جاءت أقوال الشهود الجدد مؤيدة لأقوال الشهود السابقين في خصوص صلة الوزير بتاجر الفاكهة ، واستغلال الأول لنفوذه ، لإيثار الثاني بصفقة شراء ثمار الحديقة التي كان مزادها قد رسا على تاجر آخر ، ولإيثاره كذلك باستئجار القدر الأكبر من ثلاجات المؤسسة العامة للصوامع والتخزين.

"وبان من مطالعة الملف الخاص أن ذلك التاجر الصديق كان يستأثر هو وأفراد أسرته وشركاؤه بأكثر من ثلث مساحة الثلاجات ، ولم يترك لباقي التجار البالغ عددهم نحو عشرين إلا نحو الثلثين ، بل وصل الأمر إلى أن ذلك التاجر كان يُعطي مساحة أكثر مما يطلب بينما لا يُعطى الآخرون إلا قدرًا يسيرًا مما يطلبون.

"كذا جاءت أقوال الشهود مؤيدة لتدخل الوزير لإعطاء ذلك التاجر نصف صفقة البسلة التي كانت قد رست على آخر في مزايدة صحيحة ،

وتنكيلـه بالطبيب البيطري الذي أجـرى هذه المزايدة ومؤيدة كذلك لتدخل الوزير في الإفراج عن صديقه التاجر، بعد اعتقاله. وعلى الرغم من خطورته المسـجلة في ملفه بوزارة الداخلية، ومؤيدة كذلك لسعي الوزيـر إلـى اعتقاله التاجر الآخـر المنافس على الرغـم من عدم وجود ملف له أو تحريات تفيد خطره على الأمن".

وجـاء فـي التقرير بعد ذلـك أنه "بمناقشـة الوزير أبدى أقـوالاً تفيد صحـة هذه الوقائـع وإن كان قد علـل تصرفه فيها تعليـلاً غير مقبولاً ذلـك بأنـه أقر بوجود صلة مصاهـرة بينه وبيـن الموظف المختلس الذي عُين رئيسًا لقسم الإنشـاءات، وأقر بصلته بتاجر الفاكهة المذكور، وبأنه سـبق أن اشـترى ثمار حديقته، في أربع سـنوات سـابقة، وتعاقد معـه على شـرائها فـي الثلاث سـنوات المقبلـة، كما أقـر بأنه حدّث وزير الداخلية بشـأن الإفراج عنه بعد اعتقاله، فأفرج عنه فعلاً، وبأنه اسـتدعى التاجر الآخر وتوعده بالاعتقال إن لـم يتنازل إلى صديقه عن صفقة شـراء ثمـار حديقة أخـرى، على أن يحل محله في صفقة شـراء ثمار حديقة الوزير، ولم يجد الوزير ما يعلل به هذا السلوك سوى القول بأنه أراد أن يحل كل من التاجرين محل الآخر في صفقته، حتى لا تثور المنازعات بينهما، وهي حجة غير مقبولة ولا مفهومة.

"والتعليـل الحقيقـي أن الوزيـر أراد أن يؤثر صديقـه التاجر بصفقة رابحة، وأن يفرض على منافسـه صفقة خاسـرة. كـذا أقر الوزير بأنه تحـدث مع وزير الداخلية في شـأن اتخاذ إجراء أمـن ضد التاجر الآخر المنافس لصديقه، وبأنه فرض على تاجر بسـلة رسـا عليه مزاد صفقة بهـا أن يقتسـم الصفقـة مـع صديقـه تاجر الفاكهـة، وبأنه أمـر بنقل الطبيب الذي أجرى المزايدة من منصب رئاسـي في الأسـكندرية إلى منصب فرعي في القاهرة".

وكان تقديـر النائب العام حينذاك ـ الذي تبين للأسـف أنه تقدير خاطئ ـ أن هذه الوقائع التي تمس نزاهة وزير التموين مباشرة، فضلاً عن مسـؤوليته عـن الفوضى التي ضربـت أطنابها في الـوزارة، ووقائع

الاختلاس التي كانت النيابة تواصل التحقيق فيها والتي انصبت على عشرات الآلاف من الجنيهات، كان تقديره أن كل ذلك يفرض إقالة الوزير فضلاً عن تقديمه إلى المحاكمة. غير أن وزير التموين حينذاك ـ وهو د. كمال رمزي استينو ـ بقي في منصبه الوزاري حتى عُيّنت حكومة صدقي سليمان في ١٠ سبتمبر ١٩٦٦.

وفي هذا يقول المستشار محمد عبدالسلام بكلمات تقطر أسى: "ولكن يبدو أنني كنت في ذاك الحين أُحسن الظن أكثر مما يجب بنوايا الحكام والمسؤولين وكنت أخال أن الخجل.. إن لم يكن تقدير المسؤولية يمنعهم من الإبقاء على وزير تكشفت حقيقته على هذه الصورة. ولكن ظهر لي أنني كنت في وادٍ وكانوا هم في وادٍ آخر"[1]!

ومن الجليّ أن ما يرويه النائب العام ليس سوى ثمرة لنهج فاسد عنوانه تفضيل "أهل الثقة" على أهل الخبرة والمعرفة في المواقع الإدارية. إن هذا المسار المعيب أورث مصر الخمول المريب في كل أركان الدولة، بعد أن أصبح ولاء معظم مسؤولي الوزارات والمحافظات والمؤسسات والشركات، للنظام وليس للمهنة[2].

فكر النائب العام طويلاً فيما يفعل وروادته فكرة الاستقالة، ولكنه استبعد الفكرة لخشيته أمرين: الأول أن يُتهم بالتظاهر بالبطولة، والثاني: أن تسود حالة ذعر بين المحققين من رجال النيابة العامة، وأن تُدفن التحقيقات التي كانت قد وصلت إلى مرحلة حاسمة. كذا فكر في تقديم وزير التموين المذكور إلى المحاكمة، وبحث صحة هذا الإجراء من الوجهة الدستورية، فلاحظ أن المادة (٦٦) من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على "أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم"، في حين تنص المادة (٦٧) على أنه "ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق

---

١ ـ المرجع نفسه.

٢ ـ د. فاروق الباز، أهل الثقة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١١ أكتوبر ٢٠١٢.

محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم"[1]. وقد فسر هذا النص بأنه جاء على سبيل القصر؛ إذ خوّل مجلس النواب وحده سلطة اتهام الوزراء، والمجلس المخصوص وحده سلطة محاكمتهم، ودل بهذا القصر على أنه لم يكل النظر في جرائم الوزراء المتعلقة بوظائفهم إلى المحاكمة العادية، ولم يترك لسلطة التحقيق العادية، وهي النيابة العامة، أي اختصاص أو اتصال بإجراءات الاتهام أو المحاكمة.

وقد جرى نص المادة (١٥٢) من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة (٤٩) من الدستور المؤقت الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٥٨ والمادة (١٤٠) من الإعلان الدستوري الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ على تخويل "رئيس الجمهورية ومجلس الأمة حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم في تأدية أعمال وظيفته". ولم يرد في نصوص هذه المواد عبارة كتلك التي وردت في دستور سنة ١٩٢٣، والتي تفيد بقصر هذه السلطة على رئيس الجمهورية ومجلس الأمة. وبذلك قد يصح القول بأن هذه المواد أتت بجهتين استثنائيتين خولتهما سلطة اتهام الوزراء، من دون أن تسلب جهة الاتهام الأصيلة وهي النيابة العامة هذه السلطة.

وعلى الرغم مما يبدو في هذه الحجة من وجاهة، وعلى الرغم من وجود سابقة في فرنسا تؤيد هذا الرأي (حكم الغرفة الجنائية بمحكمة النقض في ١٨٩٣/٢/٢٤ مجموعة سيرية في ١٨٩٣ ــ ١ ــ ٢١٧) فإن النائب العام حينذاك قدر أن الإقدام على اتخاذ هذا الإجراء الخطير ضد وزير، وهو لا يزال متربعًا على كرسي الوزارة، يتطلب الوقوف على أقدام ثابتة، وأنه لا مجال في مثل هذا الموقف للاستناد إلى حجة يمكن مقارعتها بحجة مضادة لا يقل عنها قوة، خاصة وأنه لا توجد سابقة في القضاء المصري يمكن الاستناد إليها لتأييد صحة هذا الإجراء من الناحية الدستورية.

هنا يقول المستشار عبدالسلام: "ولقد قدرت أيضًا أنه سوف يكون

١ــ ماهر حسن، حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٢٨.

من أيسر الأمور اتهامي بالنزق وسوء التصرف، لو أنه قُضيّ بعدم جواز إقامة الدعوى الجنائية قبل الوزير، أخذًا بالرأي المضاد. لكل هذه الاعتبارات رأيت أن الطريق الوحيد الحكيم هو أن أواصل التحقيق، وأن أحث المحققين على السير فيه بكل نزاهة وشجاعة وحيدة".

وكشف التحقيق عن وقائع خطيرة، تمس الوزير وغيره، سجلها النائب العام في تقرير آخر رفعه إلى الرئيس المصري في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٥. وقد استجوب النائب العام وزير التموين فيها بالفعل، ورفع إلى رئيس الجمهورية بنتيجة الاستجوب تقريرًا آخر في ٤ من إبريل سنة ١٩٦٥ جاء فيه أنه:

"إلحاقًا بالتقرير المؤرخ في ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٥ تم سؤال وزير التموين في الوقائع الأربع المبينة في ذلك التقرير، ففيما يختص بواقعة شحن وتفريغ المواد التموينية، وواقعة التلاعب في عمليات نقلها، قرر أنه أمر حقيقة بعدم تجديد عقد المقاول في الواقعة الأولى وبإلغاء عقد شركة النقل في الواقعة الثانية. كما أقر بإسناد كل من العمليتين إلى القطاع العام وإلى مؤسسة الصوامع والتخزين بالذات، وأنه كان يعلم ابتداءً أن هذه المؤسسة لم تكن لديها الإمكانيات التي تتيح لها القيام بالعمليتين، وأنها كانت ستعهد بهما حتمًا إلى القطاع الخاص. واحتج بأن هدفه من ذلك هو إشراك القطاع العام في المسؤولية والرقابة، وكأن رقابة الوزارة لا تكفي.

"ولما نُوقش فيما أدى إليه هذا التصرف من أن التقصيرات التي وقعت من المقاولين الجديدين فاقت التقصيرات التي وقعت من المقاولين السابقين، وأن مؤسسة الصوامع والتخزين هي التي تحملت باعتبارها المتعاقدة الأصلية، الغرامات عن هذه التقصيرات، أجاب بأن هذه الغرامات تهديدية وأن العرف جرى على رفعها، ولم يبرر بشيء الأضرار التي حلت بالمال العام نتيجة هذه التقصيرات، كما لم يبرر صرف مبالغ للمقاولين الجديدين تتجاوز قيمة الأعمال التي قاما بها فعلاً.

"وفيما يختص بواقعة شراء شركة فاروس سيارات النقل، أقر بأن

الصفقة عُرضت عليه، وأنه أقرها بالفعل، وفيما يختص بواقعة الإهمال في تخزين رسالة الفول، قرر أنه علم بتخزينها في شونة سموحة المكشوفة، وبرر ذلك بأن التخزين تم في شهر أغسطس حين لا يقوم باحتمال سقوط الأمطار، وأنه لم يكن يقدر أن يستمر التخزين لمدة عامين".

هكذا كان تصرف وزير التموين، أو هكذا كان سوء تصرفه. وهكذا كان تقديره للصالح العام، ولأموال الشعب. ومع ذلك ظل متربعًا على كرسيه، فلا هو رأى، ولا غيره رأى، أن فيما اقترفه ما يستدعي مسؤوليته أو حتى يدعو إلى تنحيته عن منصبه.

وفي مذكرات النائب العام المستشار محمد عبدالسلام نقرأ ما يلي: "وقد تم التحقيق وانتهى إلى تقديم عشرات من موظفي وزارة التموين والمؤسسات والشركات التابعة لها إلى محاكم الجنايات والجنح، وصدرت الأحكام بإدانة البعض وبراءة البعض الآخر، وكان الأمر العجيب حقًا أن وزير التموين كان يتجول بين المحاكم، حاملاً صفته كعضو في الوزارة متطوعًا بالشهادة لصالح المتهمين. الأمر الذي أثار السخط وألقى في روع رجال النيابة والقضاء والكافة أن سياسة الحكومة تقوم على إقرار الانحراف والإهمال ورعاية المنحرفين والمهملين وأنها توفد ممثلاً لها إلى المحاكم للدفاع عنهم"[1].

لم تكن تلك هي الحالة الوحيدة من الوزراء الذين حامت حولهم الشبهات، وجرت محاولات لم تكتمل لمساءلتهم ومحاسبتهم قضائيًا.

نعود إلى مذكرات النائب العام المستشار محمد عبدالسلام، التي تتناول قضية الجناية رقم ١٩٦٥/٢٦٠٢ باب شرقي (١٩٦٥/٩٤٦ كلي شرقي الإسكندرية) التي انصبت تحقيقاتها على وقائع اختلاس ورشوة واستغلال نفوذ في الشركة العقارية المصرية، وهي شركة من شركات القطاع العام، وشمل الاتهام فيها رئيس مجلس إدارة الشركة، ومديرها العام، وعددًا من المهندسين والمديرين الماليين

١ـ محمد عبدالسلام، مرجع سابق.

والإداريين والمقاولين.

وترجـع أهميــة هذه القضية إلى أنها تعطي صـورة واضحة لما كان العمـل يجـري عليه في شـركات القطـاع العام، ولا يسـتطيع المُطالع هــذه التحقيقـات إلا أن يخـرج بنتيجة واحدة، هي أن رؤســاء العمل في هــذه الشــركة تواطأوا مع أفراد عصابة مـن المقاولين، على اختلاس أموال الشـعب معتمدين على صفاتهم السياسـية وانتمائهم إلى الاتحاد الاشتراكي وصلاتهم بالحكام، وعلى رأس قائمة الاتهام وقف مقاول معـروف بصلتـه بوزيـر الإصـلاح الزراعـي إذ ذاك، كما وقـف رئيس مجلس إدارة الشركة الذي عمل في الوقت نفسه أمين مساعد الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي.

وكان عبدالمحسن أبو النور وزير الإصلاح الزراعي في الفترة التي يذكرها النائب العام حينذاك.

يقول المستشار محمد عبدالسلام: "وقد علمت من رئيس النيابة الذي كان يتولى التحقيق، أن هذا المقاول كان يردد لمحاميه خارج جلسات التحقيـق وعلى مسـمع من أفـراد الجمهور، أن قدرًا كبيـرًا من الأموال التي اختلسها قد آلت إلى ذلك الوزير، وأنه بنى بجزء منها "فيلا له".

"وكان هـذا المقاول يهـدد بإبداء هذه الأقوال في التحقيق كدفاع لـه إن لـم يعمل الوزيـر على تخليصه مـن التهمة المسـندة إليه، ولكن محاميه كان ينصحه بالسكوت بحجة أن هذه الأقوال قد تسيء إليه، باعتبـار أنهـا تتضمن اعترافاتـه بوقائع الاختـلاس. وكان المقاول في كل مـرة يضيق عليه الخناق يردد في ثورته هذا التهديد، لكنه ينتهي إلى الاستماع إلى نصيحة محاميه والأخذ بها.

"وقد سألني رئيس النيابة المحقق رأيي فيما يفعله إزاء ما وصل إلى علمـه في هذا الشــأن، وكان رأيي الذي أبديتـه له أن واجبه كمحقق أميـن يقتضيـه، من جهـة، أن يثبـت كل دفاع يبديه المتهم في جلســة التحقيـق مهما تكـن خطورته ومعقباته، وأن يحقـق هذا الدفاع كما يقتضيـه واجبـه من جهة أخرى كمحقـق محايد ألا يتأثـر إلا بما يقال

في مجلس التحقيق، وألا يستمع إلى ما يقال خارجه وحتى لا يدخل في دوامة غير مجدية في تحقيق نسبة صدور أقوال إلى شخص ينفي في التحقيق صدورها منه.

"ويبدو أنه كان لتهديد المقاول أثره، فقد وصل إلى علمي أن وزير الإصلاح الزراعي كان دائم القلق والسؤال عن مصير التحقيق وما يجري فيه، ويدأ يحشد عددًا من شهود النفي والخبراء الاستشارين للعمل على تقويض الاتهام".

ويضيف النائب العام ـ حينذاك ـ أنه علم بأمر اتصالات ولقاءات بين الوزير المذكور ومستشار الإحالة، حتى قرر الأخير الإفراج عن المتهمين في ٧ يونيو ١٩٦٥. غير أنه بعد الشكوى والتضييق عليه لم يجد المستشار مناصًا من تقديم استقالته، فقبلها وزير العدل على الفور.

ويقول النائب العام: "وانتهى الموضوع بالنسبة للمستشار، وبقى الوزير متربعًا على كرسيه، حتى رؤي تعيينه في منصب سياسي خطير، هو أمين عام الاتحاد الاشتراكي، ثم انتهى به الأمر بعد ثورة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ إلى السجن"[١].

دعونا هنا نتذكر ما قاله د. حسين مؤنس في كتابه "باشوات وسوبر باشوات: صورة مصر في عصرين": "خلال ١٥٠ عامًا من تاريخ مصر (١٨٠٥ ـ ١٩٥٢) حكم الباشوات بلادنا وملكوا كل شيء فيها: السياسة والجاه وصدارة المجتمع والقصور والأموال والضياع، وفي يوليو ١٩٥٢ انتزعت منهم الثورة السياسة وصدارة المجتمع.. ولكن: من الذي استولى على القصور والأموال والضياع؟ السوبر باشوات: باشوات بلا ألقاب وأشراف بلا شرف وناس بلا إنسانية ومواطنون بلا وطنية... "[٢].

---

١ ـ المرجع نفسه.

٢ ـ د.حسين مؤنس، باشوات وسوبر باشوات: صورة مصر في عصرين، ط ٢، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٨.

وزارة الزراعة.. في مرمى الفساد!

على مدى السنوات الماضية شهدت وزارة الزراعة العديد من قضايا الفساد، التي تورط فيها الوزراء أنفسهم أو المسؤولون والعاملون فيها.

ففي ٧ سبتمبر ٢٠١٥، استدعى المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، الدكتور صلاح هلال، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، بناء على توجيهات من الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث طُلِب منه تقديم استقالته.

وبعد خمس دقائق، من انتهاء اللقاء، ألقت هيئة الرقابة الإدارية القبض على هلال، على بُعد أمتار من مجلس الوزراء، لتورطه في القضية المعروفة إعلاميًا بـ"رشوة الزراعة".

قبلها بأيام، ألقت الأجهزة الرقابية القبض على رجال أعمال، بينهم محمد فودة، السكرتير الصحفي السابق لوزير الثقافة، ومستشار وزير الزراعة، بتهمة الاستيلاء على أراضي الدولة وتقديم رشى لمسؤولين بوزارة الزراعة لتسهيل الاستيلاء على الأراضي وتم حظر النشر فيها.

بعد نحو سبعة شهور، عاقبت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار أسامة الرشيدي، بالسجن المشدد ١٠ سنوات كلاً من وزير الزراعة الأسبق، ومساعده محيي الدين قدح، بعد إدانتهما بارتكاب مخالفات مالية وإدارية تتعلق بالفساد، فيما أعفت المحكمة المتهمين الثالث والربع أيمن الجميل ومحمد فودة، فيما قضت المحكمة بتغريم المتهم الأول مليون جنيه والثاني ٥٠٠ ألف جنيه، وعزلهما من وظيفتيهما[1].

ولم يكد شهر مايو يحل حتى قضت الدائرة ١٧ بمحكمة جنايات جنوب الجيزة، بمعاقبة ١٢ من مسؤولي وزارة الزراعة في قضية رشوة الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ـ وهي إحدى قضايا فساد وزارة الزراعة التي كشفتها هيئة الرقابة الإدارية ـ بالسجن المشدد لمددٍ تتراوح ما بين ٣ سنوات و١٢ سنة لجميع المتهمين.

كانت الرقابة الإدارية قد تمكنت في مطلع أغسطس ٢٠١٥ من الكشف عن شبكة مكونة من المسؤولين بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، يتزعمها مدير صندوق أراضي الدولة،

---

١ ـ محمد طلعت داود، السجن لصلاح هلال و"قدح" ١٠ سنوات في "فساد الزراعة".. وإعفاء "الجميل" و"فودة"، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، ١١ إبريل ٢٠١٦.

ومدير لجان الحصر، متهمين بالتزوير في محررات رسمية واستخدامها فـي تربيح الغير وتسـهيل الاسـتيلاء علـى أراضي الدولـة لصالح بعض رجال الأعمال بمحافظات البحيرة والإسـماعيلية وشمال سيناء، مقابل حصولهم على مبالغ مالية على سـبيل الرشوة، بإدراج مساحات كبيرة مـن الأراضي ضمن كشـوف واضعي اليـد بالمخالفـة للحقيقة وتغيير نشاط مساحات أخرى من الغرض الزراعي إلى سكني.

ركلة البداية في لعبة فساد وزارة الزراعة، جاءت على يد يوسف والي، وزير الزراعة الأسبق، الذي ظل لأكثر من ٢٠ عامًا في المطبخ السياسي للحزب الوطني الحاكم ـ آنذاك ـ قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وحسـب وصف الرئيس مبارك في حديث له مع سـكرتيره لشـؤون المعلومات د. مصطفى الفقي، فإن "يوسف والي ده عمره ما سرق مليم، لكن يطلع من كمه كل اللصوص"[١].

كانـت قضية إدخـال المبيدات المسـرطنة إلى البـلاد ورقة التوت التي كشفت عن عورات مسؤولي وزارة الزراعة.

ففي عام ٢٠٠٣ اتهمت النيابة العامة ٢١ شـخصًا في قضية "الرشـوة الكبـرى" بـوزارة الزراعة، بينهم يوسـف عبدالرحمـن، رئيس مجلس إدارة بنـك التنمية والائتمان الزراعي، وراندا الشـامي، مستشـارة فنية بالشـركة المصريـة لإنتاج وتسـويق وتصديـر الحاصـلات الزراعية، وهانـي مصطفـى، المدير التنفيـذي للوحدة الاقتصاديـة التابعة لوزارة الزراعة وآخرون.

كانـت التهمة الموجهة للمتهمين جلب مبيدات مسـرطنة إلى البلاد وإهـدار والاسـتيلاء علـى ١٩ مليـون جنيـه من أمـوال الدولـة، وتقديم رشـوة جنسـية للمتهـم الأول يوسـف عبدالرحمن، فضلاً عن اشـتراك جميـع المتهمين في اتهامات كالتزوير والإضـرار العمد بالمال العام،

١ـ د مصطفى الفقي، سنوات الفرص الضائعة، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٥٣.

والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء عليه.

اتهمت النيابة عبدالرحمن رسميًا بالاشتراك مع المتهم هاني مصطفى بالإضرار بأموال وزارة الزراعة، بأن ورّد إلى الإدارة العامة للمشتريات ٨٥ طنًا من مبيدات مكافحة آفات قطن بقيمة مليون جنيه غير مطابقة للمواصفات.

ووجهت النيابة إلى راندا الشامي تهمة تقاضي رشوة تقدر بنحو ١٢٠ ألف دولار، و٧٠ ألف جنيه مصري، من المتهمين هشام نشأت وموريس إدريس، اللذين يعملان مديرين بشركتَي قطاع خاص، مقابل تسهيل إجراءات توريد مبيدات للبورصة الزراعية.

وقالت النيابة في قرار الاتهام إنها قدمت رشوة جنسية ليوسف عبدالرحمن مقابل تعيينها بالبورصة الزراعية.

قضية شغلت الرأي العام لأنها تتعلق بصحة المواطن المصري والسماح بتداول واستخدام مبيدات مسرطنة، وذلك لمصالح شخصية ومكاسب ضيقة.

قضت المحكمة بمعاقبة المتهمين بأحكام تتراوح من ٣ إلى ١٠ سنوات. أدين المتهمون بـ١٦ اتهامًا، من بينها الموافقة على استيراد مبيدات مسرطنة، واستغلال النفوذ والإضرار العمدي بالمال العام، وتقاضي رشوة مالية.

وعاقبت المحكمة يوسف عبدالرحمن بالسجن المشدد ١٠ سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية "المبيدات المسرطنة"، وبرأته من تهم الإضرار العمدي بتوريد ٨٥ طنًا من مبيد "السيبركال"، وعاقبت راندا الشامي بالسجن المشدد ٧ سنوات وعزلها من الوظيفة، وأدانت ١٦ آخرين بأحكام تراوحت بين ٣ سنوات والحبس ٦ أشهر، والغرامة، وأمضى جميع المتهمين العقوبة وخرجوا من السجن عدا عبدالرحمن وراندا لهروبهما.

طعن فريق الدفاع عنهما أمام محكمة النقض. ويشترط القانون

تسليم المتهمين أنفسهم لنظر الطعن. قبل ذلك كانت تلك القضية المثيرة، شهدت مفاجأة تتعلق بهروب بطلي قضية المبيدات المسرطنة الدكتور يوسف عبدالرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية، وراندا الشامي، المستشار الفني بالبورصة الزراعية سابقًا، مع أن المحكمة حكمت على يوسف عبدالرحمن بالسجن لمدة عشر سنوات وعلى راندا الشامي بالسجن سبع سنوات، بعد إدانتهما بـ١٦ اتهامًا بينها الموافقة على استيراد مبيدات مسرطنة، واستغلال النفوذ والإضرار العمدي بالمال العام، وتقاضي رشوة مالية.

وفي الوقت الذي كانت المحكمة تنطق فيه بالحكم، كان الاثنان خارج البلاد بمساعدة آخرين لا يقلون عنهما فسادًا. وكان يوسف وراندا مطلقي السراح على ذمة هذه القضية الخطيرة. وبعد يومين من النطق بالحكم، توجهت أجهزة الأمن إلى منزل يوسف عبدالرحمن في شارع الهرم فلم يتم العثور على أحد بداخله. وتكرر السيناريو نفسه مع راندا الشامي التي اختفت من شقتها في حي المهندسين.

الغريب حسب المعلومات التي تم تسريبها بعد المحاكمة أن يوسف حضر جلسة النطق الأولى وسلم بطاقته حضوريًا وكان هادئًا وواثقًا من نفسه، إلا أن المحكمة مدت جلسة النطق بالحُكم إلى جلسة أخرى في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨، وهي الجلسة التي لم يحضرها يوسف واختفى قبلها بساعات.

بعد فترة هروبٍ استمرت أكثر من عام ونصف العام، عاود المتهمان الظهور في قاعة المحكمة، وفي ٢١ إبريل ٢٠١٠، أيدت محكمة النقض الأحكام الصادرة على يوسف عبدالرحمن وراندا الشامي و١٦ آخرين في القضية التي عُرفت إعلاميًا بـ"المبيدات المسرطنة"، وبات الحكم الصادر على المتهمين من سنة إلى ١٠ سنوات نهائيًا واجب النفاذ.

لم يحضر المتهمون، واستقبل فريق الدفاع عن المتهمين الحكم بالصدمة، وبكى عدد من أفراد أسر المتهمين الذين حضروا داخل

القاعة، وقالت المحكمة في أسباب حكمها إن الحُكم الصادر من الجنايات لم يُخل بحق الدفاع وحقق القضية دون الإخلال بأي طرف.

محكمة النقض برئاسة المستشار رضوان عبدالعليم، أودعت حيثيات حكمها الذي أصدرته بتأييد الأحكام الصادرة عن محكمة جنايات القاهرة في القضية المشهورة إعلاميًا بـ"المبيدات المسرطنة".

أكدت النقض في حيثيات حكمها إدانة يوسف عبدالرحمن بجرائم استغلال النفوذ والإضرار العمدي بالمال العام، والاشتراك في تزوير محررات رسمية وتزوير وإتلاف محضري اجتماع مجلس إدارة البورصة الزراعية، وتداول مواد زراعية خطيرة بدون ترخيص. فقد اتفق مع بعض أصحاب الشركات الخاصة الذين يعملون في مجال إنتاج المبيدات الزراعية على أن يتولى تسجيل تلك المبيدات في مصر، لإمكان استيرادها من الخارج وتداولها في البلاد.

كما أقنع يوسف عبدالرحمن وزير الزراعة الأسبق يوسف والي بالموافقة على استيراد المبيدات، بعد تقديم مذكرة بها معلومات غير صحيحة ليتم السماح لتلك الشركات بتوريد احتياجات وزارة الزراعة من المبيدات في صورة مركبات خام، لتقوم الوحدة الاقتصادية بعد ذلك بتصنيعها عمليًا وتوريدها للزراعة. ذكرت المحكمة أن صاحب إحدى الشركات قام بطبع تسجيل لكميات المبيدات المطلوبة وسلمها لراندا الشامي، التي قدمتها ليوسف عبدالرحمن فاستوقع عليها وزير الزراعة، دون أخذ أي إجراءات بشأن تسجيلها أو تجريبها وفقًا لما هو معمول به في الوزارة، ودون سداد أي رسوم من المقررة عليها.

كما أوضحت أن يوسف قد استوقع وزير الزراعة على ٢٨ شهادة لتسجيل المبيدات بالطريقة نفسها، دون اتخاذ أي إجراءات وتم التوقيع عليها وضمنها خاتم شعار الجمهورية، فصارت وكأنها استوفت إجراءات التسجيل والتجريب خلافًا للحقيقة.

كانت موافقة والي على قرار استيراد مبيدات مسرطنة دون تجريبها قبل طرحها في الأسواق، طامة كبرى. وهذه المبيدات المسرطنة

هي: الداي مسويت، وكالسين، وكورو كرون، والتبك، والميثايل برافيون، والتبارون، والمانكوزيب، ما أدى إلى الإضرار بالمال العام، وهي مبيدات مصنفة بأنها من المبيدات المسرطنة، من قبل وكالة بحوث السرطان الأميركية فهي تصيب الإنسان بالسرطان، وتتميز برخص سعرها[1].

جاء هذا الحظر لنحو ٣٨ مبيدًا استنادًا إلى تصنيف هيئة حماية البيئة الأميركية التي حددت المبيدات المحظورة.

وذكرت المحكمة في حيثيات الحُكم أن ممارسات يوسف عبدالرحمن بهذا الشأن قد أضاعت مبالغ مالية كبيرة من حق الدولة، والتي تم استيراد المبيدات المذكورة بها وتداولها بالسوق المصرية واستعمالها على الرغم من خطورتها على الإنسان.

كما ثبت حصول المتهمة الثانية راندا الشامي على أموال في صورة رشوة من تلك الشركات، وذلك مقابل تدخلها لترسية توريد بعض الشركات الخاصة لمبيدات الوزارة.

وجاء في الحيثيات أن يوسف عبدالرحمن هو صاحب القرار الأول في وزارة الزراعة؛ لذا فقد تعامل مع الشركات المعنية بتوريد المبيدات، وأكد لهم أن بوسعه أن يجعل الوزير يوقع له على أي طلب يقدم من جانبه؛ لذا فقد أضر بالمال العام ومصالح الوزارة، حيث أضر بوحدة الخدمات البستانية لصرفه ٣ ملايين و٤٠٠ ألف جنيه كأجر لـ١٢٢ موظفًا من العاملين بجهة عمله، دون إدارتهم عملاً فعليًا. كما أصدر أوامر بإلحاق ٣٧ سيارة مملوكة للوحدة للعمل في شركات البورصة الزراعية في الفترة من عام ١٩٩٧ حتى ٢٢ أغسطس ٢٠٠٢، مما أدى إلى إهلاك قيمتها كأصول.

وورد في الحيثيات أن راندا مدانة بالرشوة والاشتراك في تزوير

١ـ أحمد حامد، تاريخ الفساد في وزارة الزراعة.. مبارك دافع عن والي ٢٠ عامًا والسيسي أطاح بـ"هلال" بعد ٢٠ أسبوعًا، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، ١٠ سبتمبر ٢٠١٥.

محررات رسمية، والإضرار العمدي بأموال الجهة التي تعمل بها، وتداول مواد زراعية خطرة.

وأشارت المحكمة إلى إدانة بقية المتهمين بتقديم رشى لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظيفتهم، وتوريد مبيدات غير مطابقة للمواصفات الفنية، والتزوير في محررات رسمية لصالح حصولهم في المقابل على أموال، كما امتنعوا عن إصدار شهادات تفيد بعدم صلاحية مبيد السيبركال، على الرغم من عدم صلاحيته وفقًا لنتائج تحليل العينات.

وفي عام ٢٠١١ اتهمت نيابة الأموال العامة يوسف والي، نائب رئيس الوزراء، وزير الزراعة الأسبق، وعاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء، وآخرين ببيع محمية "جزيرة البياضية" بمحافظة الأقصر، التي تبلغ مساحتها ٣٦ فدانًا لرجل الأعمال الهارب حسين سالم، بسعر زهيد على نحو أهدر ما يزيد على ٧٠٠ مليون جنيه من المال العام.

وعاقبت المحكمة كلاً من عاطف عبيد، رئيس الوزراء الأسبق، ويوسف والي، بالسجن المشدد لمدة ١٠ سنوات، ومعاقبة كل من أحمد عبدالفتاح، المستشار القانوني السابق ليوسف والي، ورجل الأعمال حسين سالم، رئيس مجلس إدارة شركة التمساح للمشروعات السياحية، ونجله خالد، العضو المنتدب للشركة، بالسجن المشدد ١٥ عامًا، فيما عاقبت المحكمة سعيد عبدالفتاح المدير السابق لأملاك الدولة الخاصة بوزارة الزراعة بالسجن لمدة ٣ سنوات، وبرأت محمود عبدالبر، المدير التنفيذي للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، من الاتهامات المسندة إليه في القضية.

وفي ٢٣ فبراير ٢٠١١ قرر النائب العام، المستشار عبدالمجيد محمود، منع سفر عدد من الوزراء والمسؤولين في مصر للخارج، لاتهامهم في قضايا فساد، وضمت القائمة الجديدة اثنين من رؤساء الوزراء السابقين بخلاف ٣ وزراء، جاء على رأسهم أحمد نظيف، بجانب رئيس الوزراء الأسبق، عاطف عبيد، والوزراء السابقون أنس

الفقي وزير الإعلام السابق، فاروق حسني وزير الثقافة السابق وأمين أباظة وزير الزراعة السابق.

وجاءت ثورة ٣٠ يوليو لتطيح بحكم الإخوان ووزارة الدكتور صلاح يوسف، التي لم تدم طويلاً، وأتت بأيمن فريد أبو حديد، الذي تورط في قضايا فساد عدة، منها مشروع العون الغذائي الذي حوّله إلى الصناديق الخاصة، فضلاً عن تغيير اسم "مشروعات الغذاء العالمي" إلى "مشروع التنمية الريفية الشاملة"، ليتضمن المشروع الواحد ٥ مشروعات يتم توصيفها على أنها "قومية"، وأولها "الغذاء العالمي"، إضافة إلى مشروعات "الفضاء الخارجي، وتنمية وتوطين أهالي الصحراء الشرقية في البحر الأحمر، وامتداد مصر الوسطى والعليا، والمرأة الريفية، والتغيرات المناخية"، والأخير تم نقله لمحافظة الأقصر، وأداره أبو حديد بنفسه، باعتباره رئيس معهد بحوث التغيرات المناخية بمركز البحوث الزراعية.

طارد أبو حديد ملف آخر أكثر خطورة، وهو إلغاء قرار الوزير السابق عليه، صلاح يوسف، رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠١٢، بعودة ملكية شركة النوبارية لإنتاج البذور "نوباسيد"، إلى الدولة مرة أخرى، والتصالح مع المستثمر، وتشكيل لجنة لتسيير أعمال الشركة، إلا أن أبو حديد أصدر قرارًا يلغي قرار يوسف ويعيد الشركة إلى المستثمر السعودي عبدالإله كعكي، ما أدى إلى خسائر مالية بلغت ١٫٧ مليار جنيه.

في واقعة فساد أخرى تضاف إلى أبو حديد، استخرج ترخيص "معلف ماشية" لنجله دون معرفة طبيعة المباني التي تم استخراج الرخصة لها، وما إذا كانت مرخصة من حماية الأراضي من عدمه.

خرج أبو حديد من الوزارة مدانًا في أكثر من قضية فساد، وخلفه عادل البلتاجي الذي تولى مهامه الوزارية في يونيو ٢٠١٤، واستمر في منصبه ١٠ أشهر فقط.

أحدث صعود البلتاجي إلى قمة الوزارة مشكلات وخلافات بين

قيادتها، وبجانب ذلك واجه قضايا جدلية كثيرة كان أشهرها قضية تبوير ١٦ فدانًا في منطقة شبين القناطر، وارتبط اسمه بمشكلة بناء مصنع على إحدى الأراضي الزراعية، وهو المصنع المخصص لمؤسس حركة "تمرد"، محمود بدر.

واجه البلتاجي انتقادات شرسة بعد استعانته بـ١٠ مستشارين ومساعدين في وزارة يوسف والي، ونظرت محكمة جنح الدقي دعوى مقامة ضده تتهمه بعدم تنفيذ حكم قضائي.

انتهت حقبة البلتاجي بتعديل وزاري أطاح به، وجاءت بعدها حقبة أخرى بقيادة الدكتور صلاح هلال، الذي تولى الوزارة في مارس ٢٠١٥، ولم يبق في منصبه إلا نحو ٢٠ أسبوعًا فقط، قبل أن يسقط مدير مكتبه في يد العدالة، ليستقيل هلال بأمر مباشر من الرئيس عبد الفتاح السيسي، ليتحول في عدة دقائق من وزير إلى متهم في قضايا فساد، ليخرج من الوزارة وتُلقي بعدها بدقائق هيئة الرقابة الإدارية القبض عليه في ميدان التحرير بعد الحصول على موافقة الجهات القضائية، على خلفية اتهامه في قضية الفساد الكبرى.

فضيحة القمح التائه!

تعد قضيـة التوريـدات الوهمية للقمـح بمواصفاتهـا، ومجرميها، ومتنفذيهـا المتلاعبين بقوت الشـعب، وبملياراتها المهدرة على أرض الشون الترابية، وبتفاصيلها المذهلة، واحدة من أخطر قضايا الفساد التي هزت مصر في العقود الأخيرة.

في منتصف شهر يونيو ٢٠١٦، أعلن خالد حنفي، وزير التموين، انتهاء موسم توريد القمح لعام ٢٠١٦ بعد تسلم ما يقرب من ٥ ملايين طن، وهي الكمية التي تزيد ٢٥٪ على المستهدف، وفقًا للبيان الرسمي للوزارة، مؤكدًا أن سبب نجاح هذا الموسم يعود بالأساس للسعر التشجيعي للتوريد وهو ٤٢٠ جنيهاً للإردب، الأمر الذي يعني أن سعر الطن المحلي يزيد ما يقرب من ألف جنيه على السعر العالمي، وأن وزارة المالية سددت ما يقرب من ١٤.٥ مليار جنيه، مقابل توريد الأقماح.

الإعلان الرسمي عن نجاح الموسم سقط في الاختبار الأول، فبعد أيام قليلة بدأ الحديث عن عدم صحة هذه الأرقام الرسمية، والحديث عن الفساد في منظومة التوريد، وضياع عشرات الملايين من الجنيهات على الدولة، الأمر الذي دعا البرلمان لتشكيل لجنة لتقصي حقائق للبحث عما تم توريده على أرض الواقع بزيارات ميدانية مباشرة إلى «الشون» في مختلف المحافظات، وجاءت النتيجة صادمة، وتكفي في هذا السياق الإشارة إلى تصريحات عضو اللجنة النائب فتحي الشرقاوي، الذي قال بوضوح تام: «لا توجد نقطة أو صومعة واحدة لتوريد القمح إلا ورصدنا بها فسادًا»، وإن ما تم رصده لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره فسادًا فرديًا، وإنما هو فساد ممنهج تديره مافيا تتحكم في سوق القمح وتهدر مليارات الجنيهات من المال العام على الدولة.

ولأن المصائب لا تأتي فرادى، دخلت شركة «بلومبرغ غرين» على الخط، وأصدرت في النصف الثاني من يوليو ٢٠١٦ بيانًا شديد اللهجة دفاعًا عن الصوامع المتطورة التي تنتجها والتي نفذتها بالفعل في مصر، وفي مفاجأة من العيار الثقيل أكدت الشركة أن الصوامع التي أنشأتها لم تُستخدم على الإطلاق في تخزين القمح طوال موسم الحصاد، وكشفت الشركة بعض الأسباب وراء هذا الأمر، قائلة في بيانها إن الكهرباء لم تدخل إلى الشون المطورة، وإن أجهزة تثبيت التيار لم يتم توريدها، وفي خطوة نادرة حددت الشركة الأميركية

المسـؤول عن هـذا التقاعس، وتحديـدًا «الشـركة المصرية القابضة للصوامـع والتخزيـن» التابعة لـوزارة التمويـن، والمسـؤولة عن توصيل الكهرباء، وفق العقد المبرم.

شـركة «بلومبرغ غرين» قالت بوضوح إن مشروع الشون مُصمَم لمنع التلاعب في توريدات القمح، وحصار الفساد من خلال استخدام الموازين الإلكترونيـة، وتنفيـذ مراجعات رقميـة متواصلة تظهـر أي تناقضات، وتستخدم نظام تأمين يمكنه التحقيق في أي تجاوزات، والأهم من ذلك كله أن النظام يستطيع تحديد «الجناة» في عمليات التلاعب.

الموقف المعقد الذي انتهى إليه موسم حصاد القمح في ٢٠١٦ يضع وزيـر التموين مباشـرة في مرمى النيـران، خاصة فيما يتعلق بمشـروع الشـون الحديثة الذي اعتبره الوزير أهم مشروعات الوزارة القادرة على القضاء على الفسـاد في توريد القمح، وهو المشـروع الذي تعطل فجأة -وربما بفعل فاعل- بعد أن قطع أشواطًا طويلة في التنفيذ، الأمر الذي يسـتدعي الحسـاب السياسـي، بـل والجنائـي للمتورطين فـي وأد هذا المشـروع في مهده لضمان اسـتمرار حالة الفسـاد والإفساد في السلعة الاسـتراتيجية الأولى للشعب، ولفهم الصورة كاملة نحتاج للعودة قليلًا إلى الوراء لمعرفة تفاصيل هذا المشروع.

فـي الثالـث مـن أغسـطس ٢٠١٤، اسـتقبل الرئيـس عبدالفتـاح السيسـي، رئيس مجلس إدارة مجموعـة «بلومبرغ» الأميركية بحضور وزيـر التمويـن خالد حنفي، حيث تـم خلال اللقاء مناقشـة إنجاز ثلاثة مشـروعات عملاقة، من بينها مشـروع استبدال الشون الحديثة بالشون الترابية، ويبلغ عدد الشـون الترابية في مصر ٢٩٤ شـونة، ووفقًا للبيان الرسـمي حول اللقاء، فإن هذا المشـروع بعد إنجازه سـيوفر أكثر من ٣٠٪ من محاصيل الحبوب أي ١.٢ مليون طن كان يتم إهدارها لظروف التخزين والتداول.

بعـد ثلاثة أسـابيع فقط من هذا اللقـاء، وفي الرابع والعشـرين من أغسـطس عـام ٢٠١٤، توجه وزيـر التمويـن خالد حنفي إلـى الولايات

المتحدة على رأس وفد رفيع المستوى يضم ممثلي القوات المسلحة ومجلس الوزراء وشركة المقاولون العرب، وبتكليف مباشر من الرئاسة، ويهدف أساسي هو متابعة على أرض الواقع لأنظمة الشون الحديثة لحفظ القمح، وأساليب استبدال الشون الحديثة بالترابية، للحد من إهدار المحصول، وإغلاق أبواب الفساد المرتبطة بعمليات التوريد والتخزين، وفي تصريحات صحفية حول هذه الزيارة، قال الوزير إن الهدف هو التعاقد على تنفيذ ثلاثة مشروعات ضخمة مع شركة «بلومبرغ» أهمها هو مشروع الشون الحديثة، حيث يهدف المشروع إلى تحويل ١٦٤ شونة ترابية إلى النظام الحديث وبتكلفة مليار وثلاثمائة وواحد وثمانين مليون جنيه، وأن هذا المشروع سيوفر ما يقرب من ٣٠٪ من التكلفة الحالية نتيجة تجنب الهدر في عمليات تداول الأقماح.

بعد أربعة شهور من هذه الزيارة، وقعت وزارة التموين عقدًا مع شركة «بلومبرغ غرين» في ٤ ديسمبر ٢٠١٤ لتحويل الشون الترابية إلى شون حديثة، وبدلًا من ١٦٤ شونة تحدث عنها الوزير سابقا، جاء الاتفاق على تطوير ١٠٥ شون لتخزين الحبوب على مستوى الجمهورية كمرحلة أولى، في ٧٩ موقعًا في ٢٠ محافظة وبتكلفة تقدر بنحو ٢٨ مليون دولار أميركي، وفقًا لتصريحات وزير التموين، الذي أكد في حفل التوقيع أن شركة بلومبرغ ستعمل مع الوزارة والهيئة الهندسية للقوات المسلحة والشركة القابضة للصوامع على إنجاز هذا المشروع، وتجهيز ١٠٥ مواقع لاستقبال القمح قبل موسم حصاد ٢٠١٦، وقال الوزير إن المشروع سينفذ على مساحة ٣٢٥ ألف متر من المستودعات في جميع أنحاء الجمهورية، وإمكانية التخزين الأولي من القمح تصل إلى ٢.٧ مليون طن متري سنويا، وأن هذا النظام سيعمل على تقليل خسائر ما بعد الحصاد إلى ٥٪، وهي النسبة التي يصل بها الخبراء إلى ما يقرب من ٤٠٪ في الوضع الراهن.

تحرك الدولة السريع في هذا الملف الاستراتيجي، أوضح أن هناك

عزمًـا حقيقيا على تحقيق تقـدم ملموس ونقلة نوعية واضحة في توريد القمـح، وإغلاق المنافذ الخلفية التي يتسـلل منها الفسـاد، وهو الأمر الـذي انعكـس علـى عمليـات التنفيذ علـى الأرض ومعدلاتهـا، والتي اعتبرتهـا شـركة «بلومبرغ» واحدًا من أسـرع عمليـات تركيب أنظمة الأمن الغذائي في التاريخ.

وفـي أحد الفيديوهات الترويجية للمشـروع، يقول ويليام سـتيوارت مدير المشـروع الفني من شركة «بلومبرغ»: «هذا المشروع تم بأقصى سـرعة في تاريخ عمليات تأمين الموارد الغذائية بمسـاعدة ملموسة من القوات المسـلحة المصرية، استقبلنا في ميناء الإسكندرية أكثر من مائة حاوية تضم معدات النظام بعد شـحنها من الولايات المتحدة، وتم نقل هذه الحاويات إلى أماكن التجميع، حيث تم تجميع المعدات التي تضمنـت أكثر من ٧ كيلومترات مـن الناقلات عالية الطاقة، ومراوح التهويـة، وأجهـزة تنظيف الحبـوب بقدرة عمل ٩ ملاييـن طن متري في العام، و٣٠٠ كيلو متر من الأسـلاك الكهربائية والموصلات، و٣٧٢ كاميرا للمراقبة، والعشرات من القطع والمعدات الأخري، تم تخزينها في منطقة التجميع، وبعدها تحركت عشرات الشاحنات لمسافة آلاف الكيلومترات عبر أنحاء مصر لتوزيع قطع النظام المتطور على أماكن التركيب، وقام فريق «بلومبرغ» بالتعاون مع العاملين المصريين بالعمل بشكل متزامن لإنجاز واحدة من أسرع عمليات التركيب في التاريخ».

بحلول شـهر يونيو ٢٠١٥، سـلمت شـركة «بلومبرغ غرين» ٣ شـون لتخزيـن القمـح بعـد تحديثهـا بمحافظات بني سـويف والإسـكندرية والغربيـة، بسـعة تخزينية للشـونة الواحدة ٨ آلاف طـن، وأكد ديفيد بلومبـرغ الرئيس التنفيذي للشـركة، في الاحتفـال بإنجاز تطوير أول شـونة مطورة، إن الشـركة تواصل العمل ليل نهـار للانتهاء من تطوير ١٠٢ شـونة، من المنتظر أن ينتهي العمل بها خلال سـتة أشـهر، أي مع بداية عام ٢٠١٦ وقبل موسم حصاد القمح الجديد.

ومـع اسـتمرار العمـل فـي تطويـر الشـون وفق الاتفـاق المبـرم بين

الشـركة ووزارة التمويـن، أنجـزت الشـركة أيضًا مركـز التحكم الإلكتروني في الشـون الترابية التي تم تطويرها، وافتتح وزير التموين المركز في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥، وخلال الافتتاح أكد الوزير أن الهدف من هذا المركز هو متابعة مراقبة مخزون الأقماح التي يتم تخزينها في الشون المتطورة، وحركة تسلم القمح وكمياتها. وقال الوزير إن هذه الخطوة تمثل النواة الرئيسـية لمشـروع تطوير الشونة، حيث سنتمكن مـن متابعـة كل «شـوال» من الحبـوب بمجـرد دخوله شـبكة التوزيع القومية، وهو الأمر الذي كان مستحيلًا من قبل.

مـن جهتهـا، قالـت شـركة «بلومبـرغ» فـي بيـان رسـمي، إن هذا المركز يمثـل نظامًا متكاملًا للإدارة والخدمات اللوجسـتية، حيث يقوم بمراقبة الحبوب والمحاصيل الزراعية الأخرى، بداية من تجميعها ومعالجتهـا وتخزينها، حتى توزيعها على تجار التجزئة والمسـتهلكين. وأكـدت الشـركة، أنـه بمجـرد اسـتكمال مراحـل المشـروع على المسـتوى القومـي سـيتيح المركـز إمكانيـة الدخول علـى معلومات تفصيليـة بشـكل فوري، بمـا في ذلـك خرائط توضح الوضـع الراهن لـ ٢٩٤ مركـزًا مـن مراكـز تجميـع وتخزيـن الحبـوب، ونظـم إدارة المخزون، وتحليل التوجهات الاسـتهلاكية، وتسـعير المنتجات.

في الحقيقة، يمثل مركز التحكم خطوة هائلة لمكافحة الفساد في عمليات التوريـد، خاصة أنه يعتمد على الاتصال بالأقمار الصناعية وتكنولوجيا الاستشعار المتطورة لمراقبة شبكات توزيع الحبوب على المسـتوى القومـي بصورة فوريـة، بل إنه يتابع أوضـاع الطقس بما يفعل إجراءات المكافحة، فعلى سبيل المثال لو أشار المركز لقدوم عاصفة رمليـة، يمكن للعاملين تفعيل الإجراءات الطارئة لحماية الحبوب داخل شبكات التوزيع. ويتم مراقبة كافة العمليات بشكل مركـزي.

بطبيعـة الحـال، ورغـم الدعـم الرسـمي الواضـح للمشـروع، فـإن البيروقراطية المصرية الراسخة تدخلت في تمديد زمن إنجاز المشروع، ورغم ذلك، أصدرت شركة «بلومبرغ» بيانًا رسميًا في أول مارس ٢٠١٦

تعلن فيه وصول ١٠٠٪ من مكونات ومعدات أنظمة الشون الجديدة في شهر فبراير، وأكدت أن فريقها يعمل في ٦٨ موقعًا في ٢٠ محافظة للانتهاء من تحديث ١٢ شونة أسبوعيًا، بحيث يكون هناك ٩٢ مركزًا حديثًا لتسلم القمح جاهزًا تمامًا للعمل قبل نهاية شهر إبريل وهو الموعد الرسمي لبدء موسم توريد القمح. وبطبيعة الحال يمكن ملاحظة أن التعاقد الأول كان تطوير ١٠٥ مواقع، انتهى في الواقع العملي إلى ٩٢ موقعًا فقط، ولكن هذا الأمر لم يكن المشكلة الأساسية.

في ٢٨ إبريل ٢٠١٦، استقبل الرئيس السيسي مرة أخرى فيليب بلومبرغ رئيس مجلس إدارة شركة «بلومبرغ» بحضور خالد حنفي وزير التموين، وخلال اللقاء تحدث بلومبرغ عن وضع المشروعات التي تنفذها الشركة في مصر. توقيت اللقاء جاء بعد انطلاق موسم توريد القمح رسميًا، وبعد قيام الشركة بتسليم ٩٢ موقعًا جاهزًا لتسلم القمح ضمن منظومة التطوير، وخلال اللقاء عرض ممثل الشركة على الرئيس تصورًا مقترحًا للمرحلة الثانية من المشروع، حيث أكد أنه باكتمال المرحلة الثانية، فإن الحكومة المصرية ستوفر ما يقرب من ٥٥٠ مليون دولار سنويًا كانت تهدر في منظومة القمح.

المرحلة الثانية للمشروع لم تنطلق أبدًا، والسبب بطبيعة الحال ما حدث في المرحلة الأولى التي لم تدخل شونها المطورة الخدمة على الإطلاق، في تصريحات صحفية، تحدث فيليب بلومبرغ، عن المرحلة الثانية قائلًا إنهم سيبدأون العمل فيها فور الانتهاء من تسليم المرحلة الأولى، وإنها ستشمل تحديث ١٨٩ شونة ترابية، وإن إجمالي تكلفتها سيصل إلى ٦٠ مليون دولار. وأوضح بلومبرغ أنه بمجرد استكمال تطوير المرحلتين الأولى والثانية من الشون، سيصبح مركز التحكيم والمراقبة قادرًا على الدخول على معلومات تفصيلية بشكل فوري بما في ذلك خرائط توضح الوضع الحالي داخل ٢٩٤ شونة لمعرفة حجم التجميع وتخزين الحبوب، ونظم إدارة المخزون، وتحليل التوجهات الاستهلاكية، وتسعير المنتجات.

في الوضع العادي، لا تتحدث الشركات الأجنبية علنًا عن المشكلات والبيروقراطية التي تواجهها أثناء تنفيذ المشروعات في دول أخرى، وعندما يخرج مسؤولو هذه الشركات إلى الإعلام، فهذا يعني ببساطة أن الصبر قد نفد ، وهو ما حدث مع شركة «بلومبرغ» ومشروع تطوير الشون، حيث خرج ديفيد بلومبرغ في منتصف يوليو ٢٠١٦ بإفادات إعلامية تحدث فيها علنًا عن المعوقات التي واجهت الشركة أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع، وأكد أنه رغم ذلك تم تطوير ٩٣ شونة خلال ١٥٧ يومًا من إجمالي ١٠٥ شونة كان يفترض تطويرها.

بلومبرغ أكد أن الشركة قامت بتركيب جميع الأنظمة في الوقت المحدد وفقًا للميزانية المقررة، بالتعاون مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وأن آخر نظام تم تركيبه يوم ٢٧ إبريل ٢٠١٦ (يوم انطلاق موسم التوريد رسميًا)، ورغم ذلك، فإن النظام الذي يستهدف بالأساس تقليل المهدر من الحبوب، ومكافحة الفساد من خلال التأكيد على صحة الأوزان المورَدة لم يعمل على الإطلاق خلال موسم التوريد، ولأسباب غير واضحة، ربما يكون أهمها هو تقاعس الشركة القابضة للصوامع التابعة لوزارة التموين عن تزويد الشون المطورة بالكهرباء كما ينص عليه العقد المبرم.

الأخطر من ذلك، أن الشركة أعلنت في بيان رسمي أن الدولة أجلت البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، وأعربت عن الشعور بالصدمة من عدم تحرك وزارة التموين بالسرعة الكافية لإنجاز هذا المشروع الكبير، والذي كان من المفترض أن يسمح للصوامع ذات التكنولوجيا المتطورة بمعالجة المحصول المصري بأكمله بحلول ٢٠١٨.

التقرير النهائي للجنة تقصي حقائق فساد منظومة القمح التي شكلها مجلس النواب، وتتألف من ٥٧٥ صفحة، قال بوضوح: «الدكتور خالد حنفي، وزير التموين، مسؤول سياسيًا وقانونيًا عن أوجه الفساد والتلاعب في منظومة القمح، وهناك مسؤولية قانونية للعديد من الأطراف، فالمسؤولية القانونية عن المخالفات تثبت في

حق الموظفين العموميين بالوزارات المعنية، ممثلة في (التموين) و(الزراعة) و(الصناعة)، وشركتي (المصرية القابضة للصوامع) و(العامة للصوامع) وأصحاب مواقع التوريد والتخزين من القطاع الخاص، المستأجرة لصالح شركات وزارة التموين».

في اللحظة التي تبين فيها أن وزير التموين «ترس» في منظومة كانت مليئة بالثغرات والفساد والمخالفات التي مر بها الفساد إلى جميع القطاعات، قدم خالد حنفي استقالته وهو يقول ببراءة «تعرضت لظلم شديد وحقي عند ربنا العليم العدل».

في توقيت متزامن، أفرج النائب العام، عن واحد من المتهمين في «فساد القمح» بعد أن سدد للدولة ٧٧ مليون جنيه، وبعدها بساعات أفرج عن متهم آخر، بعد سداد ٨٦ مليون جنيه.. صحيح أن الإفراج تم بكفالة، ولكن دفع مبالغ بهذا الحجم، في نظير الإفراج فقط، معناه أننا أمام ملف فساد من العيار الثقيل، وسط تساؤلات عن مدى مسؤولية خالد حنفي عن هذا الفساد.

الملف مليء بعلامات الاستفهام، وعلى الدولة أن تدرك أن استقالة الرجل بداية، وليست نهاية، وعليها أن تجيب عن كل تساؤل مطروح في القضية، ثم عليها أن تدرك أننا نتكلم عن متاجرة بأقوات الناس، وليس عن شيء آخر!

الفساد.. تاريخ غير مكتوب

علينـا أن نكـون صرحاء مع أنفسـنا ونعتـرف بأن وباء الفسـاد في بلادنا أكبر بكثير من أن نتوهم أن واقعة ضبط وزير سابق أو مسؤول هنا وهناك، تعد دليلاً على مجابهة الدولة للمشكلة.

وتكمـن خطورة الفسـاد فـي مصر في أنـه قد تجاوز اليـوم مفهوم "الجريمة" ليصبح ظاهرة عامة، وخيمة العواقب، ذات آثار تدمر أو تهدد الكثير من البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع.

غيـر أن صعوبات مكافحة الفسـاد مردها أنه ينـدرج ـ من زاوية ـ ضمـن فئـة ما يُعـرف بجرائـم الكتمـان، وتفتقـر جرائم الفسـاد، لا سـيما تلك التي تقـع في الإدارات الحكومية، إلـى وجود "مجني عليه" كشـخص طبيعـي لـه مصلحة في الكشـف عن الجريمـة، كما في السـرقة، أو الإيـذاء البدنـي، أو الاحتيال مثـلاً، فجرائم الفسـاد تقع فـي الغالب على شـخص اعتباري (مؤسسـة حكوميـة أو كيان إداري محلي)، مما يُضعف أحيانًا من الحافز الفردي على الملاحقة القضائية لغياب الضرر الشـخصي المباشر الناشـئ عن الجريمة، ويلقي بالعبء كله على جهات الرقابة والتحقيق والملاحقة.

معظم جرائم الفساد، إذًا، من فئة جرائم "الكتمان"، حيث يصعب الكشـف عـن الجريمـة بقدر ما تـزداد فرص التسـتر علـى ارتكابها فتـرة طويلة، خاصة إذا كان الجاني موظفًا عامًا يختار وقت ارتكاب الجريمـة ووسـيلة فعـل ذلـك، ويسـتفيد مـن مجموعـة سـلطات فعلية وامتيازات قانونية، تضمن له غطاءً لارتكاب جريمته.

من زاوية ثانية، يبدو التشـريع نفسـه (بالمعنى الواسـع للكلمة) أحد العوامل غير المباشـرة التي قد تهيئ تارةً فرص ارتكـاب الفسـاد أو تحد تـارةً أخـرى من إمكانيـة ملاحقته. ومـن أمثلة ذلك في الحالـة المصرية انتشـار "الصناديـق الخاصة" التي تحتوي على عوائـد مالية تحققها بعض جهات ومؤسسـات الدولة، ولا تدخل ضمن الموازنـة الحكومية، وتبقى تحت تصرف الجهة الإدارية، ويتم الإنفاق من عوائد هذه الصناديق الخاصة مـن دون الخضوع للضوابط والقيود المعتادة في أوجه الإنفاق الحكومي الأخـرى. وتمثل عوائد هـذه الصناديق الخاصة ـ وفقـا لتصريحات رئيس الجهاز المركزي للمحاسـبات في ديسـمبر ٢٠١٥ ـ موازنة موازية. وعلى أية حال فإنها تتراوح وفقًا لأرجح التقديرات بين ١٠ و١٢ مليار دولار[1].

---

١ ـ د سـليمان عبدالمنعم، قراءة في ملف الفسـاد: «السوس» الذي ينخر في عظام مؤسساتنا، مصدر سابق، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

الكل يتحدث عن الفساد، فمن يرتكبه إذاً؟

يتدرج الفساد من الصغير الذي نلمسه في دهاليز الجهازين البيروقراطي والأمني وساحات الإنصاف والتعليم والتطبيب، وصولاً إلى العمليات الاقتصادية الضخمة التي تقدر قيمتها بالمليارات، وبالتتابع يتزايد حجمه، وتتسع دائرته، وتتشابك حلقاته، وتترابط آلياته.

فممارسة الفساد، من رشوة ومحسوبية ووساطة، لم تعد قاصرة على الكبار فقط، بل امتدت إلى الصغار أو الفقراء، بفعل سياسات الإفقار، وتفاوت الدخول، والارتفاع المستمر للأسعار، وغياب القدوة في قمة هرم السلطة والمجتمع، وتآكل دور أجهزة الرقابة على قطاعات الخدمات الحكومية وغير الحكومية[1].

إن الفساد المالي هو إهدار المال العام إما لتحقيق كسب خاص أو إنفاقه فيما ليس ضرورياً للوطن وليس بالتأكيد أولوية عالية له. هذا الفساد المالي يمكن أن ينجم عن استغلال المنصب العام للحصول على نفع خاص.

يندرج تحت هذا النوع نموذج الانخراط في ممارسات الاختلاس من المال العام أو قبول الرشوة، وهناك الفساد الصغير الذي ينتشر بين صغار الموظفين، ورقة مالية ما يتم دسها للحصول على شهادة حكومية هي حق مؤكد لمن يطلبها، وهناك الفساد الكبير مثل تلقي كبار الموظفين عمولات سخية لتسهيل تمرير صفقة مع واحدة من كبريات الشركات. والواقع أن أخطر أنواع الفساد هي تلك التي يصعب توقيع العقاب على من ينخرط فيها.

لا يقتصر الفساد على الجانب المالي، إنما يمتد إلى الفساد الإداري (مثل المجاملة في الترقيات وفي التعيين داخل الجهاز الحكومي إرضاء لأصحاب النفوذ أو مجاملة للأقارب) والسياسي (مثل تزوير الانتخابات).

---

١ ـ عبدالخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين (١٩٧٤ ـ ٢٠١٠)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١١.

النــوع الأول على بشــاعته هو الأقل ضررًا؛ لأن بعض الفاســدين يعيدون تدوير ما حصلوا عليه من أموال في عجلة الاقتصاد الوطني، أما الثاني فهو مهلكة؛ لأنه يجعل الأردأ يصعد والأكفأ يهبط، فتُحرم الدولة من عطاء العقول المبدعة، وتتحلل قواها تدريجيًا[1].

ولعلـه من المؤسـف أن كل أجهـزة الدولة طالها الفســاد، حتى أن المستشــار هشــام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ـ حتى إعفائـه مـن منصبه فـي مـارس ٢٠١٦ ـ قال إن "الفســاد قوي وانتشـر بشــكل أصبح أي مســؤول يواجهه يجد حربًا شرســة، وهؤلاء الفسدة يمتلكون وسائل من التشويه والإثارة وإلقاء التهم الجزافية، ويمتلكون قدرة على تحريك بعض المنابر الإعلامية من خلال تحكم رأس المال في الإعلام، وهناك مجموعة ولوبي فســاد يساند بعضه البعض، وهذا اللوبي متحكم في مؤسســات كثيرة في الدولة، ونحن نعمل جاهدين للتخلص منه، لكن للأسـف له أذرع في كل مؤسســة من مؤسســات الدولة، وسنتصدى لكل فاسد في أي موقع يحتمي بمنصبه"[2].

لقــد بلغ الأمر أن أشــرف ســالمان، وزير الاســتثمار، قــال إن هناك فســادًا في مصر نعيش فيه، ولا يســتطيع أن يُنكره أحد، مشددًا على أن هناك مَن يتعيَّش على هذا الفساد، وأن الحرب التي نشبت ضد نظام الشــباك الواحــد في قانون الاســتثمار قوية وكانــت متوقعة؛ لأن هنـاك مستفيدين من الوضع البيروقراطي القائم[3].

إن الفســاد والانحــراف أمران خبيثان للغاية، وفي الوقت نفســه من المحتمل جدًا أن يحدثا في جمهورية تتســم بعدم المساواة بين الأفراد، أكثر من حدوثهما في أي شكل آخر من أشكال الحكومات. إنهما

١ـ د. عمار علي حسن، الإرهاب خطر لكن الفساد أخطر.. فكيف نواجهه؟ (١)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥.

٢ـ غادة عبدالحافظ، رئيس "المحاسبات": "لوبي الفساد" يتحكم في مؤسسات الدولة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٤ نوفمبر ٢٠١٥.

٣ـ محمــد عبدالقــادر ومحمد غريــب، وزير الاســتثمار: نعيش "فســادًا لا يُنكره أحد"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٦ يناير ٢٠١٦.

يحدثـان حين تغزو المصالح الخاصة الميادين العامة، أي أنهما ينبثقان من أسفل وليس من أعلى[1].

ولنا في عهد حسني مبارك خير دليل وأوضح مثال.

في دراستين للباحث المرموق تيموثي ميتشيل تحملان عنوانَي "دريم لانـد: الليبراليـة الجديـدة كما تحـب"[2] و"لا مصانع.. لا مشـكلات: منطق الليبرالية الجديدة في مصر"[3]، يتناول عهد مبارك وما شهده من اختلالات وكوارث ونهب وإفقار لنحو ٩٥٪ من المصريين. ويشـير إلى انفلات رأسـمالي مدمر للمجتمـع، واختلالات في النمـو بين قطاعات الاقتصاد في عهد مبارك لصالح فئة جد محدودة، فضلاً عن تزاوج بين المال والسـلطة وتوظيف الدولة لحسـاب مجموعة من رجال الأعمال لا يتورعون عن نهب الموارد العامة وأموال البنوك والأراضي.

ويتحدث ميتشيل عما انطوت عليه بيع القطاع العام واقتراض كبار الممولين من البنوك من فساد ونهب، فقد جرى تسخير اقتصاد الدولة والنظـام المصـري لخدمـة قلة من رجـال الأعمال على علاقـة جيدة بل وعلاقات شـراكة بالسـلطة. وفي هذا السـياق يشـير ميتشـيل إلى أن أكبر عملية بيع لشـركات القطاع العام في تسعينيات القرن العشرين انتهـت ٤٠٪ من عوائدها لدعم القطـاع المصرفي كي يغطي القروض التـي لم يسـددها رجال الأعمـال. وهنا يتحدث عن علاقـات خطرة بين بيزنس القطاع العام وبيعه وبين رجال الأعمال في القطاع الخاص. كما يتحـدث بوضوح أيضًا عـن دور الجيش في عمليات الاسـتثمار العقاري

١ـ حنـة أرندت، في الثورة، ترجمة: عطا عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٧٠.

2_ Timothy Mitchell, Dreamland: The Neo_liberalism of Your Desires, Department of Politics and Center for Near Eastern Studies, New York University, October 1999, paper presented to the Regional World›s Seminar, University of Chicago, 22 October 1999.

3_ Timothy Mitchell, No Factories.. No Problems: The Logic of Neo_liberalism in Egypt, Review of African Political Economy, December 1999, pp 455_468.

الجارية لحساب رجال الأعمال وفي تطوير بنية تحتية لمشروعاتهم العقارية والسياحية[1].

ويتطرق الباحث إلى منح أراضي الدولة بأبخس الأثمان وفي مناطق إستراتيجية أمنية مثل سيناء، وإنفاق الموارد العامة في توفير بنية أساسية لمشروعات رجال البيزنس العقارية والعقارية السياحية وكذا عن توالد "ملاعب وأندية الغولف" على نحو لم يسبق له مثيل.

اللافت للانتباه أن ميتشيل يتحدث عن نحو عشرين عائلة رأسمالية داخل اللعبة، وأفراد لعائلات "البيزنس العائلي" المرتبطة بامتيازات دولة مبارك، ومنها عائلات "سعودي" و"محمد محمود" و"أحمد بهجت" و"ساويرس" على نحو خاص[2].

يُذكِّرنا هذا بما قالته جريدة "نيويورك تايمز" في تحقيقي صحفي، من أنه "في مصر حسني مبارك تشتري الثروة السلطة السياسية، وتشتري السلطة السياسية المزيد من الثروة". ففي عهد مبارك رأينا "أوليغاركية تكدس ثرواتها وتشيد القصور الفخمة خارج القاهرة وعلى الشواطئ، وتتزل في سيارات "مرسيدس بنز:" إلى شوارع القاهرة في حراسة الشرطة"[3].

ويكفي أن نشير إلى زيادة عدد الوزراء من القطاع الخاص في الحكومة المصرية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ إذ وصل عدد هؤلاء إلى ستة أعضاء (يحملون حقائب التجارة والصناعة، والزراعة، والنقل، والصحة، والإسكان والمرافق، والسياحة) في حكومة أحمد نظيف الأخيرة، مقابل اثنين فقط (هما الصناعة والتجارة، والسياحة) في الحكومة التي سبقتها والتي شهدت بداية

1_ Ibid.

2_ Timothy Mitchell, Dreamland: The Neo_liberalism of Your Desires, Op. cit.

3_ Kareem Fahim, Michael Slackman, and David Rohde, Egypt›s ire turns to confidant of Mubarak›s son, New York: The New York Times, 7 February 2011.

هذه الظاهرة[1].

تلك الظاهرة، رجال الأعمال المستوزرون، كانت دافعًا إلى التأمل والمراجعة، ذلك أن الوزير ليس موظفًا عاديًا بل مسؤول عن سياسة وقرارات كبرى، ويجب أن يحاسب ـ في ظل مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة أو الحكم الصالح ـ بموجب قانون واضح وأمام محكمة تقدر قراراته في شأن تنفيذ السياسة العليا، والأموال المعهود بها إليه، وليس من المعقول أن يُعامل الوزير كموظف لديه عهدة[2].

ووفقًا لهذه الرؤية، فإن الوزير الفاسد يُصنَف عادة في مرتبة أهل "الفساد الكبير"، الذي يُطلق عليه "الاستيلاء على الدولة" ويسميه البعض الفساد السياسي[3]، وهو الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة لكي تحابي مصالح البعض وتتجاهل المصلحة العامة. فالوزير إن فسد، فإنه يؤثر بشكل مباشر على التشريعات والسياسات العامة، ويقوض البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهك القواعد القانونية والإدارية بطرق تتنوع ما بين الرشوة والاحتكار والابتزاز واستغلال النفوذ والمحاباة والمحسوبية والاختلاس.

وإذا كانت المحاكمة ليست سوى نتيجة للمحاسبة، فإن علينا هنا أن نشير إلى قصور شديد في جانب محاسبة الوزراء، الأمر الذي يحول عادة دون محاكمتهم، حتى في ظل توافر تقارير وتحقيقات تتهمهم ـ إن لم تكن تدينهم ـ بارتكاب مخالفات جسيمة.

إن الفساد وصل إلى معدلات قياسية في مطلع الألفية الثالثة، في

---

١ ـ عبدالفتاح الجبالي، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، في: عبدالفتاح الجبالي وهناء عبيد (تحرير)، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٢.

٢ ـ رانيا بدوي، محافظ القليوبية في حوار الملفات الساخنة: (٢ ـ ٢).. عدلي حسين: المظاهرات أجبرت الحكومة على حل مشكلات الناس.. والقطاع العام كان عبئًا على الدولة، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

٣ ـ بيير لاكوم، الفساد، ترجمة: سوزان خليل، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩.

حين يقول د. أحمد عبدالله رزة في دراسة له باللغة الإنجليزية تحمل عنوان "مصر قبل ١١ سبتمبر وبعدها"[١]، إن الفساد في الطبقة السياسية يبدأ من رأس السمكة ذاتها، ويشمل عمولات تجارة السلاح والبترول والمواد الغذائية. ويشير إلى منح أراضي الدولة في سيناء والساحل الشمالي لجنرالات سابقين في الجيش والمخابرات والشرطة[٢]. وقد أضاف إلى هذا كله فساد الطبقة الإدارية في أجهزة الحكومة والبيروقراطية وفساد طبقة رجال الأعمال في القطاعين العام والخاص[٣].

وتُقدم الباحثة ليزا بلايدس دراسة نوعية عن فساد النظام الانتخابي الذي يأتي بنواب البرلمان في مصر[٤]. تستند الدراسة إلى تحليل انتخابات البرلمان المصري في عامَي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ وتتناول الحزب الوطني الديمقراطي ـ الحاكم في عهد مبارك ـ بوصفه إطارًا لمصالح رجال الأعمال، كما تتناول تحول هؤلاء الرجال إلى قاعدة لنظام مبارك بتحالفهم مع القيادة السلطوية، وتتطرق إلى سيطرة هؤلاء الرجال على النخبة السياسية في مصر[٥].

في هذا السياق تقول: "إن النظام عبر الانتخابات البرلمانية يوزع السلطة وكيفية الوصول إلى الثروة العامة ويضمن الحصانة من الملاحقة الجنائية بشأن ممارسات الفساد"[٦].

وتشير ليزا بلايدس إلى وجود نظام متكامل من عائلات البيزنس

1_ Ahmed Abdalla, Egypt before and after September 11, 2001: Problems of Political Transformation in a Complicated International Setting, DOI Focus 9, Deutsches Orient Institute and Deutsches Ubersee Institute, 2003..

2_ Ibid, p. 12.

3_ Ibid, p. 13.

4_ Lisa Blaydes, Authoritarian Elections and Elite Management: Theory and Evidence from Egypt, A public lecture by Lisa Blaydes, UCLA, April 18, 2007.

5_ Ibid, p. 9.

6_ Ibid, p. 9.

المرتبطة بالسلطة السياسية[1]، وتقدر حجم الإنفاق اللازم للحصول على مقعد نيابي في انتخابات عام ٢٠٠٠ بنحو ٥ ملايين جنيه، وارتفع الرقم في انتخابات ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٠ ملايين جنيه[2]. كل هذه الأموال يتم إنفاقها بسخاء طالما أن البرلمان يمثل آلية لتوزيع الموارد والوصول إلى امتيازات الدولة، مع أن البرلمان ليس إلا "ختّامة" في يد الرئيس والحكومة[3].

كما تتحدث الباحثة عن فرص البيزنس والنفوذ التي يتيحها مقعد في البرلمان ضمن حصة الحزب الحاكم، بما في ذلك الحصول على قروض من البنوك عبر بناء علاقات أقوى مع السلطة والدولة[4]. وتقول الباحثة إن هناك "طبقة رأسمالية فاسدة" استفادت من زيادة نفوذ المال والفساد في المجال السياسي[5].

ربما لهذا السبب حين قامت ثورة ٢٥ يناير ضد مبارك ونظامه، بدا أن عددًا كبيرًا من "رجال الأعمال المستفيدين من علاقتهم بالنظام لا يريدون ترك الشواطئ والمنتجعات وكافة الأصول الثابتة التي تحصلوا عليها، وهي أصول ليس من السهل تسييلها ونقلها معهم إذا فروا خارج البلاد"[6].

وتتحدث سلوى إسماعيل في مقالها في "الغارديان" عن كيفية تحول البلطجية إلى ذراع للشرطة وعملهم كمخبرين لها في المناطق الشعبية، تتم مجازاتهم بمنح رخص الأكشاك وتشغيل "ميكروباصات" النقل الأهلية. وتضمن المقال تشريحًا لتحالف الثروة والسلطة وتحول رجال أعمال إلى وزراء ترتبط حقائبهم الوزارية ومشروعاتهم الخاصة. كما

1_ Ibid, p. 10.

2_ Ibid, pp. 10_13.

3_ Ibid, p. 10.

4_ Ibid, p. 11.

5_ Ibid, p. 12.

6 Egypt, The Guardian Online, 6 February 2011. Salwa Ismail, A Private State Called

انخرطت الشـرطة وأجهزة الأمن في خدمة المصالح الخاصة، وأديرت مصر كما لو أنها "عزبة خاصة" أو "دولة قطاع خاص".

وبالمثـل، انخرطـت أسـرة الرئيـس مبـارك فـي أنشـطة اقتصـاد المحاسـيب وكشـريك لمعظـم رجـال الأعمـال المسـتفيدين من هذا النظـام. وعلى الجانب الآخر، كانت مصـر الأخرى، حيث يعيش نحو ٤٠٪ من السـكان تحت خط الفقر بأقل من دولارين يوميًا مجردين من خدمـات الصحة والتعليم وفرص العمـل. كما أصبح قمع الاحتجاجات الاجتماعيـة بقوة الشـرطة وممارسـات التعذيـب ضد المواطنيـن أمرًا روتينيًا في "دولة مبارك الخاصة". ويُقدر المقال عدد عائلات رأسـمالية المحاسـيب فـي مصـر والمهيمنة على اقتصـاد البلاد بنحـو ألف عائلة تورطـت في تجريف الثـروة القومية وإفقـار البلد، وهـي عائلات تعمل بالشراكة مع أسرة مبارك ذاتها(٧).

فـي المقابـل، يتحدث التقرير السـنوي السـادس للمجلـس القومي لحقوق الإنسان عن عام ٢٠٠٩ عن اتساع "رقعة الفقر" في مصر، منوهًا بـأن الغـلاء والإهمال "حجبا فسـادًا ماليًـا وإداريًا نال مـن الجهود التي تبذلها الدولة لتخفيف الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية"(٨).

حبلٌ مشـدودٌ بإحكام حول رقبة من شاءت له المقادير الانتماء إلى فئة البسـطاء ومتوسـطي الدخل الذين يجأرون بالشـكوى من الفساد والغـلاء، فـي حين يرقب الموقـف المؤرخ الفقيه تقـي الدين المقريزي ويلخصـه قائـلًا: "ليـس بالنـاس غـلاء إنما نـزل بهـم سـوء التدبير من الحكام"(٩).

الأمر الذي ينبغي التأكد منه ونحن نتحدث عن مشكلة الفساد في

7_ Ibid.

٨ـ وائـل علي، تقرير «القومي لحقوق الإنسـان»: الفقر والجمود السياسـي سـبب التوترات الطائفية، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٧ مارس ٢٠١٠.

٩ـ تقـي الديـن المقريزي، إغاثة الأمة بكشـف الغمة، مؤسسـة ناصر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٩.

مصر هو أن الفساد الذي عاش وعشش في مصر طويلاً أثبت قدرته على مواصلة العيش فيها ومقاومة كل أشكال وجوده المعترف بها وغير المعترف بها. وبالتالي فإن التخلص منه سيكون عملاً بالغ الصعوبة، خاصة أنه فساد ممنهج وله حيله ومناوراته وخبراته المدعومة بفئات وشرائح مختلفة من المنتفعين والمحاسيب.

وإذا كانت حكومة إبراهيم محلب قد أطلقت في ديسمبر ٢٠١٤ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد "٢٠١٤ـ ٢٠١٨"، تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد، فإن الاستراتيجية الجديدة لن تنجح بدون التزام الإرادة السياسية بمكافحة الفساد، ووضع الأهداف والسياسات والبرامج والآليات التي تكفل محاصرته، وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة له بمختلف أشكاله.

مظاهر الفساد وانتشاره بشكل مخيف، دفعا إلى تصاعد وتيرة المطالبة بسرعة إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد، لضمان وجود جهاز يضع الإطار العام للسياسات الخاصة بالتوعية ودعم القدرات والرقابة، وضمان الوفاء بالالتزامات الدولية لمكافحة الفساد؛ إذ إنه على الرغم من وجود العديد من التشريعات والقوانين التي تنص على مكافحة الفساد في مصر، إضافة إلى العديد من الأجهزة الرقابية والأجهزة القضائية المعنية بشأن مكافحة الفساد والحد منه، فإن مصر احتلت مكانة متدنية ضمن الدول العاملة في مكافحة الفساد.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي صدّقت عليها مصر في ٢٠٠٥، نصت في المادتين ٦ و٣٦ على ضرورة أن تكفل كل دولة طرف في تلك الاتفاقية وجود هيئة أو هيئات تعمل على منع الفساد ومكافحته، وأن تمنحها ما يلزم من الاستقلالية. ونتصور أن مكافحة الفساد تبرره ليس فقط اعتبارات القانون من ضمان حماية المال العام ونزاهة الوظيفة العامة، بل لأنه لا تنمية بدون شفافية ولا عدالة مع الفساد.

إن الفساد يلعب دورًا كبيرًا في غياب العدالة الاجتماعية وتدني سائر الخدمات، ما يعرقل فرص جذب الاستثمارات، كما أن الفساد من أهم الأخطار التي تهدد الحريات الأساسية للمواطنين، وتعد مكافحته آلية لا غنى عنها لإرساء دولة القانون.

في اعتقادنا أن محاولة إجراء تعديلات تشريعية في قوانين الأجهزة الرقابية الحالية، على نحو يمنع التداخل في اختصاصاتها، تحتاج الكثير من الوقت والجهد، في حين أنه يمكن استثمار ذلك بشكل إيجابي من خلال إجراءات تتولاها مفوضية عليا لمكافحة الفساد بآليات ملزمة وأهداف محددة، وأن العمل دون وجود هيئة لديها الصلاحية والاستقلالية والحصانة يمثل إهدارًا لكل الجهود التي تقوم بها الأجهزة الرقابية، كما أن الأجهزة الرقابية الموجودة حاليًا كافية لمكافحة الفساد، لكنها بحاجة إلى تفعيل دورها ومساعدتها هيكليًا وماديًا على القيام بواجبها.

هناك قاعدتان جليتان وعصيتان على المنازعة: استقلال الهيئات الرقابية وهيئات المساءلة والمحاسبة من جهة واستقلال منظومة إنفاذ القانون المستندة إلى عدالة وحيادية الإجراءات القضائية من جهة أخرى يمثلان الشرطين الأساسيين لشمول وفاعلية مكافحة الفساد.

بدون ذلك يتراكم الفساد، ويرتبط عضويًا ببعض مراكز السلطة والقوة والنفوذ، ويستعصي على المكافحة الشاملة والفعالة، وتكتسب شبكاته ـ التي تتداخل بها المستويات العامة عبر بعض شاغلي المناصب الرسمية مع المستويات الخاصة وثيقة الصلة ببعض عناصر النخب الاقتصادية والمالية ـ اعترافًا واقعيًا بحصانتها وبالعجز عن تفكيكها والتخلص منها.

لقد اشتق ميشيل فوكو مفهوم "لا شرعية القانون" لوصف الممارسات الانتهاكية للطبقة البرجوازية في القرن التاسع عشر، عندما كانت تحتال على القوانين الخاصة بها حتى تضمن وجود دورة اقتصادية "على هامش التشريع ـــ هامش يتم استدراكه بالصمت

من جانبها، أو إطلاقه بالتساهل الفعلي"[1].

وتتدرج ممارسات التمويل السياسي، أو الإخلال بالمنافسة عن طريق الغش بالأعمال العامة، أو الدفاع عن مصالح خاصة تحت ستار أنشطة عامة، في هذه الفئة من الممارسات والأعمال الانتهاكية التي تثير مفاهيمها الاجتماعية جدلاً ويكتنف الغموض تكييفها القانوني، لا سيما وأنها تتعلق بأصحاب السلطة السياسية والاقتصادية. وتبدو هذه السمات أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالنسج المستمر لشبكات نفوذ بين العاملين في القطاع الخاص والسلطات العامة[2].

هنا يبرز دور المحاسيب، ممن يمارسون الإخلال بالنزاهة العامة ويجيدون الضغوط بدعوى "تخطي العوائق الديمقراطية"، والتلاعب في صفقاتٍ يشوبها الغموض وحالات لا تخلو من تضارب في المصالح. إنهم يفرغون الحكومة من مضمونها، ويجعلون من الدولة مجرد شبح: يظهر ثم يختفي. يمكنك رؤية معالمها، وتشعر بوجودها، لكنها ليست هناك فعلاً.

ينبغي أن نسلم بأن محاربة الفساد لم تتحرك لدينا بعد بما يتناسب مع جسامة هذه الآفة، ولم تتخذ بصددها إجراءات فعالة، وعلينا فهم أن الحرب على الفساد لن تصبح حقيقة واقعة إلا إذا أقدمت الدولة على خطوات حاسمة بشأنه، وأكدت التزام الحكومة وكافة الأجهزة بمحاربته بالأفعال وليس بالأقوال فقط.

مصر بالتأكيد بحاجة لمحاربة الفساد، وهذا واحدٌ من أكبر التحديات التي تواجه البلد وتثير غضب الناس وتمنع جهود التنمية من أن تحقق أهدافها. والفساد لا يقاس فقط بحجم ما يحصل عليه المسؤولون من رشى وهدايا بمختلف الأشكال والمسميات، وإنما أيضًا ـ والأهم ـ بما يضيّع على البلد من فرص وموارد وأموال وما يؤدي إليه من تعطيل للطاقات وتدمير لشعور المواطنين بالانتماء،

1_ Michel Foucault, Surveiller et punir, Paris: Gallimard, 1975, p. 90.

٢ـ بيير لاكوم، مرجع سابق، ص ١٣١.

ولكـن إن كانت هناك رغبة صادقة لدى الدولة والحكومة والأجهزة الرقابية في وقف نزيف الفساد الحكومي واتخاذ إجراءات رادعة ضد المتورطيـن فيه، فـإن الرجوع لنفس الأسـاليب والأدوات التي اعتمدت عليهـا الدولـة مـن قبـل لـن يحقق هـذا الهدف بل سـوف يعيـد تكرار مشكلات الماضي.

من جهة أولى، فإن "شـخصنة" الموضوع تجعل المعركة تتحول من التصـدي لظاهرة الفسـاد في حد ذاتها إلى ملاحقة أشـخاص بعينهم، وإلـى اعتبـار الإيقاع بهـم هو الهـدف النهائي. وهـذا يمنح الـرأي العام والإعـلام ما ينشـغل به ويصب عليه غضبه، مـن دون أن يترتب عليه أي تغييـر حقيقي في السياسـات والقوانين والأنظمة التي تشـجع الفسـاد وتجعل تكراره حتميًا ولكن بوجوه جديدة.

كذلك فإن اعتبار كل متهم في قضية فسـاد ـ إعلاميًا وشـعبيًا ـ مجرمًا من اللحظة الأولى وقبل انتهاء التحقيقات وصدور حكم بذلك، فيه اعتداء على الدسـتور والعدالة وتدخل فـي عمل القضاء. وإذا كان هنـاك درسٌ علينـا أن نتعلمـه مـن تجربـة السـنوات الماضيـة، فهو أن الحالـة الإعلامية المحمومة التي تصاحب القضايا الكبرى والانصياع لضغـوط الـرأي العام لم يحدّا من الفسـاد، بل أوجـدا حالة من الرعب والقلق لدى المسـؤولين، وتسـببا في شـلل داخل الأجهزة الحكومية، وشـجعا حملات الابتزاز الإعلامية، وفي الأرجح أنهما قد صرفا النظر عن مواطن الفساد الحقيقي.

وأخيـرًا، فإن هنـاك ضرورة ملحة لعدم الاكتفاء بملاحقة الفسـاد السـابق والاعتمـاد أيضًـا علـى الوقايـة وعلـى تغييـر النظـم والقوانين والممارسـات التـي تسـاعد على انتشـاره مسـتقبلاً. الأهم مـن الإيقاع بمسـؤول أو أكثـر هـو تجديـد القوانيـن واللوائـح والنظـم الخاصـة بالمناقصـات والمزايـدات الحكوميـة، وبتخصيص أراضـي الدولة، وبمنـح الرخـص لمختلـف الأنشـطة، وغيـر ذلك مـن مجـالات وأبواب التلاعـب والمحابـاة التـي ينبغـي التصـدي لها. وبـدون هـذه المراجعة

الشـاملة لهذه القوانين والنظم فلن يمكن محاصرة الفسـاد والحد منه لأن الإغراء يظل كبيرًا والفرصة سانحة[1].

الأولوية، إذًا، لتغيير النظم والقوانين والآليات. هناك حلول اعتمدت عليهـا دول أخـرى وجاءت بنتائج جيـدة فـي الوقاية من الفسـاد، ولدينا عشـرات البحـوث والدراسـات ومشـروعات القوانيـن التـي يمكن أن تسـاهم فـي ذلك، ولكـن المهـم أن تكون النيـة هـي اقتـلاع الجذور والأسباب وليس مجرد مطاردة مسؤول أو أكثر.

إن الدولـة القويـة يجب أن تكون دولة عاقلة. وتكـون الدولة عاقلة عندمـا يـوازن قانونهـا وقضاؤهـا موازنة دقيقـة بين الأمن مـن ناحية، وحقـوق وحريـات المواطنيـن من ناحية أخـرى. وعندما تكـون أجهزة إنفـاذ القانـون قادرة على إنـزال حكمه بنزاهة وكفاءة ودون تعسـف. وعندمـا يكون نظام العدالة قادرًا على ملاحقة الخارجين على القانون فعـلًا لا إدعـاءً، وتكـون الأحـكام القضائيـة واجبـة التطبيـق فورًا. وعندمـا تبتعد أجهزة الدولة عن اسـتخدام سـلطتها للقصاص لنفسـها ممـن ينتقدون امتيازاتها أو ممارسـاتها غير المشـروعة، وعندما تتوزع أعباء التكاليف العامة على الجميع، كل حسب مقدرته وكل حسب عملـه، وعندما تكون الدولة قادرة على سـد ذرائع الفسـاد حقًا وليس ملاحقة من يكشفون عنه.

أما إذا كان الفسـاد مستشريًا والعقاب غائبًا، فإن هذا يعني وجود خلل في بنية الدولة يتهددها من الداخل.

والفساد ضاربٌ بأطنابه في المجتمع ومؤسسات الدولة في مصر.

لجنـة تقصـي الحقائـق، التـي أمـر الرئيـس عبدالفتـاح السيسـي بتشـكيلها فـي نهايـة ديسـمبر ٢٠١٥ لفحـص الوقائـع التـي كشـف عنها المستشـار هشـام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للمحاسـبات،

١ـ زياد بهاء الدين، "شخصنة" الفساد لا تساعد على محاربته، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥.

تحفظت على مستندات تؤكد وجود فساد مالي في عدة وزارات، منها الزراعة والمالية والاتصالات والنقل والري والداخلية، والتي شهدت العدد الأكبر من الوقائع.

ووسط أعمال اللجنة المذكورة، ترددت معلومات مفادها أن حجم المبالغ المُهدرة يصل إلى عشرات المليارات من الجنيهات وليس "٦٠٠ مليار جنيه" كما ذكر المستشار جنينة في وقت سابق من الشهر المشار إليه[1]، وكأن تقليل حجم الفساد يُهوِن من حجم المأساة.

في ظل ضخامة الأرقام، بات توضيحًا غير ضروري ذلك الذي حمله بيان الجهاز المركزي للمحاسبات، بتأكيد أن الـ٦٠٠ مليار جنيه التي وردت في تصريحات سابقة منسوبة للمستشار هشام جنينة هي تكلفة الفساد في أربع سنوات، وليس في عام ٢٠١٥ كما نشرت بعض المواقع الإلكترونية والصحف.

على ذِكر المستشار جنينة، ليس صحيحًا أن تهمة الرجل محصورة في حديثه عن أرقام الفساد في أحد الحوارات الصحفية. ولا فيّ كونه أساء إلى سمعة مصر وشوه صورتها في المحافل الأجنبية، كما ذكر تقرير لجنة تقصي الحقائق (هذا على افتراض أن السمعة ممتازة والصورة مُرضية ومشرفة)، لكن مشكلة الرجل الحقيقية أنه تصرف كقاض نزيه ورفض أن يشارك في لعبة السلطة أو يكون عضوًا في ناديها. وهي العضوية التي لها ميزاتها التي لا تُحصى لكن لها ثمنًا أيضًا. ويمقتضى ذلك الثمن فإن المسؤول ينبغي أن يتصرف باعتباره معها دائمًا ظالمة كانت أو مظلومة.

وفي هذه الحالة فإن الولاء يقاس بمعيار الموالاة بصرف النظر عن علاقة ذلك بالدستور أو القانون. ولأنه قاض بالأساس فإنه لم ينتبه إلى ضريبة الانضمام إلى النادي، وظن أن التزامه بالقانون يكفيه ويؤمنه. ولهذا السبب فإن جنينة لم يتردد في اقتحام الدوائر الحساسة التي

١ـ أحمد شلبي، لجنة السيسي تتحفظ على أدلة فساد مسؤولين في ٦ وزارات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥.

غض غيره الطرف عنها فاستشـرت وتغولت. وحين فعلها فإنه لم يدرك أنه وضع يده في عش الزنابير كما يقال. وهو ما أدى إلى استنفار كل مكونـات العـش، خصوصًا أن مكاسـب المنتفعين في تلـك الدوائر هائلـة بما يحفـز أصحابها للقتـال دونها وربمـا الاستشـهاد أيضًا. وإذا لاحظنا أن تلك الدوائر الحساسة تشمل مؤسسات ذات بأس وقوة، فلم يكن هناك حل للإشـكال سوى التربص بالرجل والسعي للإطاحة به في أي فرصة، وهذا ما حدث[1].

فـي تقديـر البعـض أن جنينـة دفع ثمـن موقفـه الصلب الـذي أصر فيـه علـى إخضـاع كل مؤسسـات الدولـة لرقابـة الجهـاز المركزي للمحاسبات بلا استثناء، علمًا بأنه خاض معارك ضد من رفضوا إعلان موازنة هيئاتهم ورواتبهم المتضخمة التي تتجاوز الحد الأقصى للأجور. ورفـض الخضـوع لتهديـدات الجهـات التـي تـرى نفسـها فـوق القانون والدسـتور، ولـم يبال بالحملـة الإعلامية الممنهجة التي اشـتعلت ضده عقـب ٣ يوليو ٢٠١٣ لتصفـه بالإخواني المسـتتر وغيرها من الحملات التي حاولت اغتيال الرجل معنويًا والانتقام للفاسدين الذين تصدى لهم.

ولا شك أن صورة مصر كبلدٍ يعاني الفساد ستتضرر أكثر عندما يرى المسـتثمرون أن رئيس جهاز رقابي منصوص على اسـتقلاليته في دستور البلاد قد أُقيل من منصبه من قِبل رئيس الدولة ـ ورئيس السلطة التنفيذية طبقًا للدسـتور ذاته ـ نتيجة تقديرات للفسـاد الحكومي. إن هذه رسالة غاية في السلبية تشير إلى عدم استقلالية الأجهزة الرقابية، بـل إنـه قد يرى البعـض فيها تكميمًا لأفـواه أجهزة الرقابـة من جانب السلطة التنفيذية التي من المفترض أن يكون الجهاز هو الذي يراقبها لا العكس.

بغض النظر عن نسبة الخطأ في أرقام جنينة، فإن توحش الفساد لا شـك فيه وضرورة مواجهته مسـألة مصير لبلد يوفر بالكاد احتياجات

---

١ ـ فهمي هويدي، هوامش على قرار العزل، جريدة الشروق، القاهرة، ٣٠ مارس ٢٠١٦.

مواطنيـه الأساسـية. التدقيق في الأرقام مسـألة ضرورية والإفراط في الانتقـام مسـألة أخرى. في صلب النظر إلى المسـتقبل المنظور تؤشـر تجربة جنينة على صراعات نفوذ تكاد تعلن عن نفسـها لكنها ليسـت نهاية المطاف.

الحرب المعطلة مع الفساد ترهق البلد بأكثر من الإرهاب وضرياته وتخفض من منسوب ثقته في قدرته على صنع مصيره ومواجهة تحدياته الصعبة.

لم يكن جنينة سوى جملة، أصابت وأخطأت، في تلك الحرب.

ويغـض النظر عن مسـاجلات الفقهاء القانونيين في مدى دسـتورية القانون الذي جرى بمقتضاه إعفاء رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، إلا أن الأجواء بدت سلبية تمامًا وفادحة في رسائلها.

هنـاك مـن هلل كأن الحرب على الفسـاد انتهت قبـل أن تبدأ ورأى أنها حُسمت بالضربة القاضية لفترة طويلة مقبلة.

بعـض الذيـن كانوا يتحسسـون رقابهم خشـية المثول أمـام جهات التحقيـق بدأوا فـي اتهام كل من يتحدث في الملـف بإثارة الرأي العام وتهديـد الاسـتقرار والتآمـر على الدولـة لصالح جهـات أجنبية. وبعض التصرفـات أسـاءت إلى الصـورة العامـة دون مقتضى كأننـا في فيلم بوليسي[1].

الفساد في عهد السيسي له جذوره في عهود مضت.

ففـي عهـد جمـال عبدالناصـر، كانت هنـاك وقائع وحـروب على الفساد.

وإذا كانـت البرجوازيـة البيروقراطيـة قـد نجحـت فـي اسـتغلال مواقعها ووظائفها كوسـيلة لجمع الثروات وجني المكاسب، في ظل عمليات التأميم والتمصير والتأميم والحراسات، فإن القيادة السياسية حاولـت فـي مناسـبات عـدة التصدي لهـا بقوانيـن وقـرارات مختلفة،

---

١ ـ عبدالله السناوي، جنينة والآخرون، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠١٦.

وخصوصًا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وإجراءات تطهير الجيش ومؤسسات القطاع العام من عناصر متهمة بالفساد.

بدا موقف الرئيس جمال عبدالناصر واضحًا من هذا النفوذ وتلك الامتيازات في الهيكل البيروقراطي الجديد. وعلى إثر الموجة الأولى من قوانين التأميم عام ١٩٦١، حذر عبدالناصر من احتمال انحراف القادة الجدد في القطاع العام قائلًا: "لا ينبغي لنا مهما كان الثمن أن نسمح لظهور طبقة جديدة تظن أن الامتيازات إرثٌ لها بعد الطبقة القديمة وعلينا أن نقاوم هذا الانحراف، ونثور عليه إذا اقتضى الأمر ونجرده من أي سلاح يكون قد حصل عليه"[1].

لم يفلت الجناح العسكري البيروقراطي من مجابهة الرئيس عبدالناصر[2]، الذي قدم في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ مشروع قانون يقضي بأن يكون ترفيع الضباط من رتبة عقيد فما فوق خاضعًا لقرار يُتخذ في مجلس الرئاسة، كما تضمن مشروع القانون فقرة تقضي باستبدال الضباط الكبار بين فترةٍ وأخرى بشكل منتظم. والغرض من هاتين النقطتين هو التصدي لموجة المحاباة التي تفشت في المؤسسة العسكرية، وما لذلك من صلة بالفساد والإفساد والرشوة والمحسوبية[3].

في عهد أنور السادات، ذهبت الجوائز كلها إلى من أُطلِق عليهم وقتها "القطط السمان".

عام ١٩٧٤ نقطة تحول مفصلية في التاريخ المصري، فقد طُوي نظامٌ بتوجهاته الاجتماعية والاستراتيجية وبدأ نظام جديد يناهضها.

١ـ عادل غنيم، حول قضية الطبقة الجديدة، مجلة "الطليعة"، القاهرة، السنة الرابعة، العدد الثاني، فبراير ١٩٦٨، ص ٩٢.

٢ـ سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟: دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري (١٩٧٤ـ ١٩٨٠)، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص ٩٨.

٣ـ د.أسعد عبدالرحمن، الناصرية: البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٦٨.

في انقلاب السياسات جرى السعي لبناء طبقة تدعم بالمال والنفوذ سلطة حُكمٍ توشك أن تطوي صفحة ثورة يوليو.

هكذا اصطنعت الطبقة الجديدة.

وفي ظل ما أطلق عليه أحمد بهاء الدين وصف "انفتاح السداح مداح"، وقعت ثلاث ظواهر مهمة، فقد انتشرت الرأسمالية العائلية، واختلطت السياسة بدوائر المال والأعمال، وبالتالي تطورت أشكال الفساد وآلياته. فقد أخذت قوى وجماعات المصالح الخاصة القوية تمارس نفوذًا في تشكيل السياسة العامة ومؤسسات الدولة والتشريعات، وتسعى إلى تحقيق مكاسب شخصية وتغليب مصالحها على المصلحة العامة أو حتى بالتضاد معها. ويصف الأديب والروائي يوسف القعيد جماعات المستفيدين من سياسة الانفتاح بأنها "طبقة المظليين" الذين ينقضون من السماء على المواقع ليحتلوها أو ليدمروها، وكان رأيه أن هذه الجماعات كانت مصممة إما أن تسيطر على مصر وإما أن تدمرها.[1]

منذ البداية بدت العيون مصوبة على وراثة القطاع العام وقلاعه الصناعية لأبناء وحدات إنتاجية جديدة يديرها القطاع الخاص.

ووقف السادات يومًا ما يخطب في الشعب، ويقول: "لا.. للأحقاد وترويج الإشاعات ضد الناجحين.. نحن بلد مؤسسات.. وكل من يخرج عن القانون يُحاسب بمؤسسات الدولة"، لكن البعض كان يشير في أسى إلى أغنياء مصر الجدد: عصمت السادات ـ شقيق الرئيس الأسبق نفسه ـ ورشاد عثمان، وتوفيق عبدالحي، وثلاثتهم خضعوا في أوقاتٍ لاحقة للتحقيق على يد جهاز المدعي العام الاشتراكي.. إضافة إلى "المليونير الهارب" كامل الكفراوي صاحب شركة "إخوان الصفا" لتقسيم الأراضي ومزارع عروس النيل، الذي تورط في علاقاتٍ مالية مريبة مع عصمت السادات، وفق ما أوردته محكمة القيم في حيثيات

---

١ ـ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٥١ـ٣٥٢.

حكمها في قضية الأخير.

لقد أُثيرت اتهامات بشأن أموال عصمت السادات، الذي بدأ حياته كسائق سيارة نقل، وسط شبهاتٍ بأنه أساء استغلال اسم الرئيس لتحقيق مكاسب وأرباح طائلة.

كانت الشائعات والشبهات تلاحق عصمت، لكنها لم تخرج من هذه الدائرة، حتى بعدما وجه النائب المستقل عادل عيد اتهامات بالفساد ضد من أسماهم "أفراد بعض العائلات ذات النفوذ"، وسأله د. صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب وقتها تحديد الأسماء، قال له النائب: "سأضع الأسماء في ورقة مغلقة حتى لا يظن أحد أنني أقصد التشهير".

لم يعرف أحدٌ إلا بعد سنوات، أي عندما اختفي الرئيس السادات، أن اسم شقيقه عصمت السادات كان أول اسم في قائمة عادل عيد[1].

وعقب حادث المنصة في ٦ أكتوبر ١٩٨١، تبيّن أن حجم الثروة التي كوّنها عصمت في عهد أخيه الرئيس السادات، تمثل إمبراطورية ضخمة. فقد اتضح أن ممتلكات هذا الشقيق الذي لم يكن له حظٌ كبير من التعليم، تشمل أراضي زراعية، وأراضي بناء، وفيلات وعمارات، ومحال تجارية ومصانع ومخازن وورش، وسيارات ركوب ولوريات نقل، ووكالات للاستيراد والتصدير، وشركات للمقاولات، وأن هذه الشركات والعقارات كانت تمتد من أقصى شمال الجمهورية إلى أقصى الجنوب.

أُلقي القبض على عصمت السادات وتم الحجز على أمواله المنقولة، وحققت في ممتلكاته ٢٢ لجنة من جهاز المدعي الاشتراكي الذي كان يترأسه عام ١٩٨٢ المستشار عبدالقادر أحمد علي. وصدر حكمٌ بمصادرة أموال عصمت السادات وأبنائه تنفيذًا لحُكم نهائي صادر

١ـ وائل عبدالفتاح: حكايات القاهرة: ٢ـ لماذا يشعر أبناء المافيا بأنهم ضحايا؟، جريدة "السفير"، بيروت، ٧ ديسمبر ٢٠١٣.

من محكمة القيم في ١٢ فبراير ١٩٨٣ برئاسة المستشار أحمد رفعت خفاجي نائب رئيس محكمة النقض.

بدت حيثيات الحُكم كأنها إدانة لعصرٍ بأكمله.

فقد أدانت محكمة القيم من قالت عنهم: "لقد انقلبت هذه العناصر كالثعالب الضالة يتصيدون ضحاياهم ويمتصون دماءهم ويخربون اقتصاد مصر. لا هم لهم إلا السطو والنهب وجمع المال والاستيلاء علي الغنائم مسلحين بالجشع والأنانية وحب الذات ومتخذين الحيلة والنصب والوساطة والرشوة وفرض الإتاوات بالإرهاب والتهديد ركابًا إلى إثمهم وعدوانهم بغرض الكسب السريع، دون اكتراث بأحكام القانون ودون النظر إلى أنهم بذلك يخرجون على مبادئ القيم ويخالفون أبسط قواعد الأخلاق، ذلك أنهم نفوس لهثت وراء الثراء فداست بأقدامها كل القيم الإنسانية والإنسان أيضًا، مما يصدق عليهم ويحق أنهم عصابة المافيا التي ظهرت في مصر ونشرت فسادها في أرجاء البلاد".

وقالت المحكمة أيضًا: "في الوقت الذي يعيش فيه أفراد الشعب تحت وطأة الحاجة، ظلت هذه الفئة الطفيلية تسرح وتمرح دون رادع إلى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروات طائلة تقدر بالملايين من الجنيهات بالنسبة لكل واحد منهم، كل ذلك بعد أن انقضوا على كل ما هو محرم، فارتكبوا من الأفعال الضارة بالمجتمع ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطر على قلب بشر؛ إذ تخشبت قلوبهم، وتكلست ضمائرهم، ولم يرحموا مصر وهي تشكو وتئن من اقتصادٍ مرهق يعيش أغلب الناس فيه تحت حد الفقر، معتقدين أنهم بمنأى عن مخالب القانون وأنيابه، وأنهم أسياد مصر وفوق المحاسبة ومتناسين أن الله يُمهل ولا يهمل وأن يوم الحساب لا ريب فيه، فسطوة القانون قائمة ولا أحد فوق المساءلة ولا أحد فوق القانون"[1].

وتُعد قضية رشاد عثمان الشهيرة بالإسكندرية مثالاً صارخًا لتلك

١ـ عبدالله إمام، قضية عصمت السادات: محاكمة عصر، روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٥٢.

الطبقة التي نشأت في عهد السادات. إنها قصة عامل ميناء بالإسكندرية كان يتقاضى ٣٠ قرشًا، إلى أن حقق المدعى الاشتراكي معه فيما بعد في أموال وممتلكاتٍ بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه.

وتروي تحقيقات المدعي الاشتراكي كيف تحول رشاد عثمان ـ الذي جاء إلى الإسكندرية نازحًا من أقصى الصعيد في قنا بحثًا عن عمل ـ من مقاول تفريغ في الميناء إلى "مستورد" للسجائر، ثم كيف أصبح واحدًا من أكبر مستوردي الخشب في مصر. بل إن تحقيقات المدعي الاشتراكي وجهت تهمًا أخطر إلى رشاد عثمان، حين قالت إن عروقًا كثيرة من الخشب المستورد جرى تجويفها من الداخل ثم تمت تعبئة فراغها بالحشيش[1].

أما رجل الأعمال توفيق عبدالحي، فقد فر في ١٨ فبراير ١٩٨٢ إثر الإعلان عن ضبط صفقة استيراد دواجن فاسدة (١٤٢٦طنًا) كانت على وشك التوزيع على منافذ البيع، بجانب قضايا مالية أخرى، بعد أن حصل على ما لا يقل عن ١٥ مليون دولار من ثلاثة بنوك كبرى بلا أي ضمانات أو مستندات.

وتوفيق عبدالحي، عضو الاتحاد الاشتراكي وقيادي التنظيم الطليعي وعضو الحزب الوطني، وأحد المقربين إلى "المعلم" عثمان أحمد عثمان صهر الرئيس الراحل أنور السادات، هو ابن جيل السبعينيات و"فتى التنمية الشعبية المدلل". ومع أن له رصيدًا في قضايا النصب والاحتيال وإصدار شيكات بدون رصيد وله في هذا الشأن عشر قضايا ابتداء من عام ١٩٦٨ وحتى عام[2] ١٩٧٨، فقد أسس الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية، الشهيرة باسم "إريك" عام ١٩٧٧، كما أسس شركة ثانية في نوفمبر ١٩٨١ تحت اسم شركة الجيزة الوطنية لإنتاج وتوزيع المواد الغذائية.

في السنوات العشر الأخيرة من عهد حسني مبارك، انتقلت مصر

١ـ محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مرجع سابق، ص ٣٣٩ـ٣٤٠.
٢ـ انظر: جريدة "الأهرام" بتاريخ ٢ إبريل ١٩٨٢ و٥ إبريل ١٩٨٢.

من الفساد المنهجي إلى الفساد المؤسسي.

كان صعود مشروع توريث الحُكم من الأب إلى ابنه تعبيرًا عن زواج معلن بين السلطة والثروة.

لم يكن هناك بُدٌّ من الانفجار، غير أن السياسات الاقتصادية لم تختلف بعد ثورة ٢٥ يناير.

عهد جماعة الإخوان المسلمين اعتمد النهج ذاته الذي كان يتبناه مبارك ولجنة سياسات نجله. كان التكويش على السلطة والتكالب على الثروة من أسباب الانهيار السريع لحُكم الجماعة.

المعنى في ذلك كله أن الاقتصاد السياسي للفساد قوّض كل النظم التي تعاقبت خلال أربعين سنة.

الفساد ينخر في صلب الشرعية وينزع أي أحقية سياسية في الحُكم[1].

---

١ ـ عبدالله السناوي، الاقتصاد السياسي للفساد: التجربة المصرية، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠١٥.

التصالح.. والمصالح!

"ولا داعي أن اتكلم أكثر من هذا، فليست مصر بلدًا عم فيها الفساد، وليست حكومة مصر هي التي تخضع أو تركع أمام أي ضغوط خارجية أو داخلية، وإنما مصر هي بلد الشرفاء والعارقين"

"خطاب حسني مبارك في عيد العمال في ١ مايو ١٩٨٥"

في مارس ٢٠١٦، انطلق قطار التسويات المالية الودية مع رموز نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، مقابل إسقاط الاتهامات الموجهة إليهم بتحقيق ثروات غير مشروعة، بعد بدء إجراءات التسوية مع رجل الأعمال الهارب إلى إسبانيا، حسين سالم، الذي تنازل عن ٧٨٪ من ثروته لمصر، بعد موافقة حكومة شريف إسماعيل في اجتماعها على التصالح معه.

وافقت هذه الحكومة أيضًا على طلبات التسوية الودية المقدمة من ٤ شخصيات ورجال أعمال، بينهم الرئيس الأسبق حسني مبارك، ونجلاه علاء وجمال، بالإضافة إلى إقرار تسويتين أخريين، لتعطي دفعة قوية لعملية التوقيع على اتفاق التسويات، بعد سداد الأموال المتفق عليها، لإنهاء المنازعات وديًا، تمهيدًا لإسقاط الدعاوى القضائية[1].

هناك رجال أعمال ومسؤولون آخرون سابقون شملتهم قائمة التصالح التي وضعها الجهاز، بينهم رشيد محمد رشيد، وزير الصناعة والتجارة الأسبق، الهارب، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى الأسبق، وزكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية الأسبق، الذي تقدم بطلب إلى جهاز الكسب غير المشروع للتصالح مع الدولة وسداد مليون و٨٠٠ ألف جنيه في قضية اتهامه بالكسب غير المشروع.

استغرب كثيرون ما يحدث من التصالح مع فساد رموز نظام مبارك، والذين يدرك الجميع أنهم قد استغلوا نفوذهم في الحصول على الثروات بطرق غير مشروعة، ومن خلال الحصول على الأراضي والعقارات بأثمان بخسة، وبدلاً من استخدام العدالة الثورية أو الانتقالية، تم اقتياد الجميع إلى فخ المحاسبة بنفس القوانين التي وضعها النظام السابق ليحمي مصالحه، ونتيجة للأحكام التي صدرت ضد بعض رموز النظام السابق ويدعوى ماذا نستفيد من سجنهم وأن

---

١ ــ منصور كامل وشيماء القرنشاوي وإبراهيم قراعة، انطلاق قطار "المصالحات المالية" مع رموز مبارك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ مارس ٢٠١٦.

الحصول على بعض ما سرقوه من أموال هو أكثر فائدة للاقتصاد، تم تعديل القانون للسماح بالمصالحة مع هؤلاء[1].

فتح ملف الأموال الهاربة يتماشى في هذا السياق مع فتح ملف الفساد الداخلي وما قيل من أرقام كفيلة بتصويب الاقتصاد، من دون تجاهل أن القانون مازال عاجزًا عن معاقبة كثير من الفاسدين، خاصة أن جزءًا كبيرًا منه صُنِعَ على أيديهم، بحكم سلطاتهم وسلطانهم.

مفتاح التصالح وبابه في مصر اسمه: قانون الكسب غير المشروع.

فقد أقر مجلس الوزراء في ١٦ ديسمبر ٢٠١٥ عدة تعديلات على قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥. غير أن هذه التعديلات بدت غير موفقة في تقدير عدد من الخبراء والمهتمين، ممن رأوا أنها لن تؤدي إلى الحد من الفساد.

وقانون الكسب غير المشروع باختصار هو الذي يمنح الإدارة التي تحمل ذات الاسم بوزارة العدل سلطة التحقيق مع أي موظف في الدولة بتهمة زيادة ثروته بشكل غير مبرر من منطلق "من أين لك هذا". فإن لم يثبت الشخص محل التحقيق مصدر هذه الثروة، جرى التحفظ على أمواله ومنعه من السفر وتقديمه للمحاكمة بتهمة الفساد. والتعديلات المذكورة توسع دائرة المخاطبين بالقانون، كما توسع من نطاق الجريمة، وتفتح باب التصالح مع المتهمين بشرط سداد ما حصلوا عليه من مال غير معلوم المصدر مضافًا إليه الفائدة المصرفية.

ولكن بينما يبدو أن تعديل القانون يعطي الدولة وأجهزتها المزيد من الأدوات التي تمكنها من محاربة الفساد، فإن ما نخشاه أن يأتي ذلك بنتائج عكسية، وذلك للأسباب التالية:

أولاً، أن تعديل هذا القانون يعني استمرار الاعتماد على واحد من أشد النظم القانونية مخالفة للدستور وللعدالة. فالقانون يجعل المتهم

١ ــ د.صفوت قابل، انتصار الثورة المضادة اقتصاديًا، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٧ إبريل ٢٠١٦.

مُدانًا ما لم تثبت براءته، ويسمح لأجهزة الدولة بأن تضع في قفص الاتهام كل من تعتبرهم فاسدين دون دليل محدد، وتفرض عليهم تقديم مستندات وملفات تبرر كل زيادة في أموالهم مهما كانت بسيطة أو مضت عليها سنوات طويلة. وهذا كله مخالف للمادة (٩٦) من دستور ٢٠١٤ التي تنص على أن "المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة"، كما أنه يخالف القاعدة الأساسية في العدالة الجنائية بأن عبء إثبات الجريمة يقع على عاتق جهة التحقيق.

ثانيًا، أن جهاز الكسب غير المشروع، برغم ما تسعى التعديلات المذكورة لأن تضفيه عليه من صفة قضائية، فإنه بدا جسمًا غريبًا على القضاء العادي وقريبًا من وزارة العدل وغير متمتع بمواصفات الاستقلال القضائي. واستمرار تمتعه بصلاحيات واسعة في التحفظ على الأموال والمنع من السفر والإحالة للمحاكمة مخالفة دستورية ثانية. الأصل أن تكون النيابة العامة والقضاء العادي هما الجهتان الوحيدتان صاحبتا الاختصاص بالتحقيق واتخذ الإجراءات التحفظية وفرض العقوبات، وكل ما يخرج عن ذلك فهو قضاء استثنائي ومخالف لروح الدستور.

ثالثًا، أن القانون أعطى جهاز الكسب غير المشروع صلاحية جديدة ومطلقة في التصالح مع المتهمين مقابل سداد ما حصلوا عليه من فسادهم مضافًا إليه الفائدة المصرفية فقط. وهذا وضع شاذ للغاية؛ لأن التصالح في المواد الجنائية يجب أن يكون في الحالات التي تحقق الصالح العام وليس حقًا مطلقًا متاحًا لكل من يطلبه، وأن يكون متضمنًا لغرامة أو عقوبة إضافية رادعة وليس مجرد الفائدة المصرفية، وأن يخضع لرقابة قضائية ولا يكون بمطلق إرادة الجهة التي قامت بتوجيه الاتهام لما ينطوي عليه ذلك من تعارض في الأدوار والمصالح.

رابعًا وأخيرًا، أن هذا الأسلوب في مكافحة الفساد لا يحقق أي أثر حقيقي في الحد من هذه الظاهرة القبيحة، ولنا في تجربة السنوات

السابقة خير مثال. آلاف الملفات التي جرى التحقيق فيها وعشرات القضايا التي أحيلت إلى المحاكم انتهت إما بالبراءة من أول درجة أو بإلغاء أحكام الإدانة عند الطعن عليها؛ لأن المحاكم في النهاية لم تجد أمامها سوى أقوال مرسلة وشكاوى كيدية وشائعات لا يساندها تحقيق جدي ولا مخالفات محددة. والنتيجة هي إهدار وقت وجهد أجهزة الدولة، وضياع سمعة المتهمين دون أدلة محددة، وإفلات مرتكبي الفساد الحقيقي من قبضة العدالة في ظل هذه الحالة الضبابية، وإصابة الجهاز الإداري للدولة بالشلل، وفتح باب التنكيل بالخصوم السياسيين على مصراعيه[1].

مكافحة الفساد والقضاء على ممارساته قضية بالغة الأهمية لمصر ولمستقبلها الاقتصادي. ولكن إصدار المزيد من القوانين التي تخالف الدستور والعدالة لن يحقق الهدف المنشود. المطلوب هو تعديل القوانين التي تسمح بتقنين الفساد وعلى رأسها تلك المتعلقة بالمناقصات الحكومية وتخصيص الأراضي ومنح التراخيص، والتطبيق الجدي لقوانين منع تعارض المصالح، وإتاحة المعلومات الاقتصادية والتجارية للمجتمع، وتمكين الهيئات النيابية والمجتمع المدني والإعلام المستقل من القيام بواجبهم في الرقابة والمتابعة، وتوفير الموارد والامكانات لرفع كفاءة وتدريب جهاز النيابة العامة والمحاكم المختصة في الجرائم الاقتصادية المعقدة. أما الرجوع إلى منطق الاعتماد على قوانين ونظم استثنائية ومخالفة للدستور فلن يترتب عليه سوى منح الأجهزة الإدارية للدولة المزيد من السلطة المطلقة، وهذا هو أوسع أبواب الفساد.

من أولويات العمل التي نحسبها مهمة، إعادة الاعتبار إلى قيمة القانون التي تراجعت وأهدرت في ظل النظام السابق، عبر سن عدد من القوانين والتشريعات التي تمكن من محاسبة الفاسدين وعودة

١ــ د.زياد بهاء الدين، لماذا تعديل "قانون الكسب غير المشروع" الآن؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

الحقوق إلى الشعب وفض الاشتباك بين السلطة والثروة، ومنها قانون محاكمة الوزراء وقانون عدم تعارض المصالح، بالإضافة إلى تفعيل القوانين القائمة والتي تم تجميدها من قبل النظام السابق للتستر على عدد من الفاسدين من الوزراء ورجال الأعمال.

ونحن لا نتجاوز الحقيقة حين نقول إن القوانين الموجودة حاليًا مليئة بالثغرات لحماية الخاصة من المقربين من النظام، ومنها قوانين: الرقابة الإدارية، وحماية المستهلك، ومنع الاحتكار، ومن أين لك هذا.

إن اختفاء قانون "من أين لك هذا" خلال العقود الأخيرة أفرز نوعًا من عدم المحاسبة أو المساءلة بشكل عام على مستوى جميع قطاعات وهيئات ووزارات الدولة، حتى بدا أن اختفاء المساءلة أو غض الطرف عنها هو نوع من مباركة نظام حسني مبارك لانتشار الفساد[1].

ومن الأهمية بمكان تسريع وتيرة التحقيقات في قضايا الفساد الواضحة للعيان سواء المتورط فيها وزراء سابقون من رجال الأعمال أو رجال الأعمال الكبار والمعروفين التابعين للنظام مستغلين نفوذهم، مع ضرورة وجود معلومات متاحة وسريعة عن نتائج التحقيقات التي تجرى مع عدد من الوزراء ورجال الأعمال من أجل أن يهدأ الشارع المصري.

وللمستقبل، أصبح لزامًا على جميع المسؤولين ـ وخاصة الوزراء والنواب ورؤساء المجالس الشعبية والمحلية والجامعات ـ الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية والذمة المالية سنويًا، بما يحدد ثروات المسؤولين والتغيرات التي تطرأ عليها من عام لآخر وتبريرات أي زيادة في تلك الثروات.

إن قانون العقوبات المصري ينظم ما يتضمن ردع الفاسدين ممن يعتدون على المال العام في الباب الرابع من الكتاب الثاني منه، حيث نصت المادة (١١٢) على أن "كل موظف عام اختلس أموالاً أو أوراقًا

---

١ ـ محمد كامل، مطالبات بتفعيل قانون "من أين لك هذا؟".. وسنّ قوانين "محاسبة الوزراء"، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٢ فبراير ٢٠١١.

أو غيرها وُجِدت في حيازته بسبب وظيفته يعاقب بالسجن المشدد"، ويشترط هنا أن يكون المال في حيازة الجاني، أي تحت تصرفه وله صفة المال العام.

ونصت المادة (١١٣) على أن "كل موظف عام استولى بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لإحدى الجهات... أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالسجن المشدد"، وهنا لا يشترط أن يكون المال في حيازة الجاني بل يكفي أن يكون من المال العام واستولى عليه لنفسه أو سهل ذلك للغير. وطبيعة الموظف العام والمال العام هي ما تميز جرائم العدوان على المال العام عن جرائم السرقة المؤثمة بقانون العقوبات بالمادة (٣١١)؛ إذ إن "كل من اختلس منقولاً مملوكًا لغيره فهو سارق": المادة (٢٦) التي تقوم معها الجريمة على المال الخاص، إلا ما استثنى القانون بنصٍ خاص.

ونصت المادة رقم (١١٥) عقوبات على أن "كل موظف عام حصل أو حاول أن يحصل لنفسه أو حصل أو حاول أن يحصل لغيره بدون حق على ربح أو منفعة من عمل من أعمال وظيفته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة". وكانت علة المشرع هنا أن جرائم العدوان على المال العام لا ترجع إلى قصور التشريع بقدر ما ترجع إلى قصور التنظيم والرقابة المستمرة، وما يستتبع ذلك مجابهة الجرائم المستحدثة أو إضافة بعض الظروف الموجبة للتشديد لجريمة التربح من موظف عام التي نحن بصددها، وسواء حصل الموظف لنفسه على الربح أو حاول الحصول على أي منها بطريق مباشر أو غير مباشر.

ونصت المادة (١١٦) من قانون العقوبات على أن "إخلال الموظف عمدًا في توزيع سلعة عهد إليه بتوزيعها وفق نظام معين فأخل بنظام توزيعها وكانت متعلقة بقوت الشعب واحتياجاته يُعاقب بالسجن". ونصت المادة (١١٦) مكرر على أن "كل موظف عام أضر بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم عمله.. يُعاقب بالسجن المشدد". وغاية المشرع في هاتين المادتين هو الإضرار العمدي من

الموظف العام. ونصت المادة (١١٦) مكرر بند (أ) على أنه "كل موظف عام تسبب بخطأ في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو بأموال الغير.. يُعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ٦ سنوات إذا ترتب على ذلك إضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها..". وغاية المشرع في تلك المادة هو الإضرار بإهمال من موظف عام.

كما نصت المادة (١١٨) على أنه وفضلاً عن تلك العقوبات، يُحكم بالرد وبغرامةٍ مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه. ومن ثم، فجميع العقوبات مشمولة بالسجن والرد وغرامة مساوية للمال الذي تم العدوان عليه[1].

ما يمكن ملاحظته أنه على الرغم من وجود ترسانة من القوانين والعقوبات المتعلقة بالفساد بأشكاله المختلفة، فإنه لا تزال السياسة التشريعية الجنائية لا تعالج الحلقات الضعيفة في مجال مكافحة الفساد مثل تضارب المصالح، وهي ظاهرة تمثل أخطر وأضعف حلقة في سلسلة الفساد. لم يكن لدينا حتى عام ٢٠١٢ تشريع لحظر التضارب بين المصلحة العامة والمصلحة الشخصية للمسؤولين وكبار الموظفين في الدولة، ثم صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ في شأن حظر تعارض مصالح المسؤولين في الدولة، والذي يخضع لأحكامه كل من رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، والوزراء، والمحافظين، وسكرتيري العموم، ورؤساء الوحدات المحلية، ورؤساء الهيئات والمؤسسات والمصالح والأجهزة العامة، ونواب ومساعدي الأشخاص السابق ذكرهم ومن يفوضونهم في بعض اختصاصاتهم (المادة الأولى من القانون المشار إليه). غير أن هذا القانون الذي طال انتظاره، والجيد من حيث المبدأ، يواجه مشكلة أن تطبيق أحكامه منوط بلجنة تسمى "لجنة الوقاية من الفساد" (م ٤ من القانون المشار إليه)، وفاعلية هذه اللجنة على أرض الواقع تبدو

١ـ إيهاب الخولي، شماتة أم رثاء الخديوي محمد علي، دار نصر للطباعة الحديثة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤٢ـ ٥٩.

محل شك. وقد علمتنا التجارب أن التشريعات تقاس في أداء دورها بمدى تطبيقها من ناحية، وخضوع الجميع لها دون استثناء أو تفرقة من ناحية أخرى. ورغم مرور سنوات على صدور قانون حظر تعارض المصالح، فإن دور لجنة الوقاية في الفساد في إعمال أحكام هذا القانون لم يكن ملموسًا على الإطلاق[1].

وما بين التصالح.. والمصالح خيطٌ ناظم، يمكن أن يكشف عن مثالب الواقع المصري، الذي يقصر عن تحقيق الآمال بمجتمع أقل فسادًا وأكثر نزاهة وشفافية.

١ـ د سليمان عبدالمنعم، قراءة في ملف الفساد: "السوس" الذي ينخر في عظام مؤسساتنا، مصدر سابق، ص ١٠٤.

جهازا الشوكة والسكين!

يقودنا الحديث عن الفساد في مصر إلى فتح ملف أجهزة الرقابة والرصد للفساد بمختلف أشكاله وصوره، وخاصة كل من الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية، وتطور دور هذين الجهازين منذ نشأتهما حتى الآن.

يمثل هذان الجهازان في تقديرنا الشوكة والسكين، في مواجهة طبق الفساد العامر. إنهما أهم جهازين في الإمساك بالفساد واصطياده قبل أن تأخذ العدالة مجراها.

ففي عهد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، دأب الجهاز المركزي للمحاسبات على إعداد آلاف التقارير المهمة، التي يرقى بعضها إلى إحالة المسؤولين للنيابة العامة أو على الأقل إحالة مرتكبها للمحاكمة التأديبية وعلى رأسهم الوزراء، ولكن مصيرها ظل دائمًا أدراج مجلس الشعب.

ويعمل الجهاز المركزي للمحاسبات وفق القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٨ ومادته الأولى تنص على أن الجهاز هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية ـ نشير هنا إلى أن دستور ٢٠١٢ جعل الجهاز المركزي للمحاسبات يتمتع باستقلال تام؛ إذ أصبح مستقلاً عن رئاسة الجمهورية وجعل منصب رئيس الجهاز محصنًا ـ يقوم بالرقابة على أموال الدولة المالية ومتابعة أداء الحكومة في تنفيذ الخطط والمشروعات من الناحية الإدارية والقانونية، ويعاون مجلس الشعب في الرقابة، وأنه في سبيل تنفيذ الجهاز لمهامه، يُعد تقارير مختلفة عن كل نوع من هذه الرقابة، يقوم برفعها لرئيس الجمهورية والبرلمان، ولهما ما يريانه مناسبًا تجاهها، فإن انطوت على مخالفات جنائية تبلغ النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وإن كانت مخالفات مالية لا ترقى لمستوى الجريمة، يُلزم الجهاز الجهة المخالفة بتصحيح هذه الأخطاء خلال ثلاثين يومًا وإلا كان لرئيس الجهاز إحالة المخالفين للمحاكمة التأديبية، بما في ذلك رئيس الوزراء والوزراء، وفقًا لما ورد في المادة (٥) من القانون[1].

غير أن عدم إحالة الوزراء للمحاكمة التأديبية بالرغم من رصد الجهاز المركزي للمحاسبات تجاوزات مالية وإدارية مروعة وعدم سعي مرتكبيها لإصلاحها في كل مرة، يعود في المقام الأول إلى غياب تفعيل قانون محاكمة الوزراء، في الوقت الذي يخلو فيه القانون

---

١ ـ إبراهيم معوض، فرحات: أصبح جهازًا استشاريًا كمجلس حقوق الإنسان لا تلزم تقاريره أي جهة، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٣ يناير ٢٠٠٨.

من نص يقول صراحة بإحالة هذه المخالفات إلى النيابة العامة.

من جهة ثانية، يثير البعض تساؤلات عن الحكمة في تعيين شخصيات قانونية لرئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات، في حين تتولاها شخصيات ذات خبرات محاسبية أو مالية في معظم دول العالم. هذا الخلط بين المالي والسياسي يعود أيضًا للقانون المُنظم لعمل الجهاز، الذي صدر عام ١٩٦٤ في ذروة عملية التحول الاشتراكي وتوسع دور الدولة والتنظيم السياسي الواحد، حيث أعطى القانون للجهاز دورًا لا يتعلق فقط بالرقابة على أموال الدولة، ولكن أيضًا "متابعة أداء الأجهزة التنفيذية لمسؤولياتها"، وسار القانون الصادر عام ١٩٨٨ على النهج نفسه، وتحدث عن دور الجهاز في الرقابة المالية، بالإضافة للرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة، وهي أدوار تتداخل مع دور البرلمان.[1]

اختصاص الجهاز، إذًا، يحتاج للمراجعة في ضوء التطور السياسي والاقتصادي للبلاد، والسلطات الرقابية للبرلمان، والتجارب الدولية في هذا الصدد.

هناك قضايا مختلفة تحتاج المراجعة، منها رقابة جهاز المحاسبات على كيانات ذات طابع سياسي أو غير حكومي، مثل الأحزاب والصحف الحزبية والنقابات والأندية، وهو ما يراه البعض استنزافًا لجهد الجهاز، ويمكن أن يقوم بهذا الدور كيانات أخرى مثل لجنة الأحزاب أو المجلس الأعلى للصحافة، مع تحويل المخالف للنيابة.

مسألة أخرى تتعلق بحجم جهاز المحاسبات، حيث يعمل به نحو ١٢ ألف شخص في تقديرات مطلع عام ٢٠١٦، في حين يعمل في نظيره الأميركي ٣ آلاف شخص فقط، علمًا بأن حجم الإنفاق الحكومي في الموازنة المصرية يمثل نقطة في بحر نظيره الأميركي. ويطرح هذا الأمر مسألة الاستفادة من خبرة هؤلاء دون الوقوع في أمراض

---

١ ـ د.محمد كمال، ما بعد تقرير "جنينة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ يناير ٢٠١٦.

البيروقراطية الكبيرة.

نموذج آخر هو هيئة الرقابة الإدارية، التي برز دورها للرأي العام خلال السنوات الأخيرة، بسبب تغير الأنظمة من حسني مبارك إلى عبدالفتاح السيسي، مرورًا بمحمد مرسي والمجلس العسكري.

أصبحت الرقابة الإدارية هيئة مستقلة، طبقًا للقانون رقم ٥٤ لعام ١٩٦٤، وصدر قرار بتجميد نشاطها ١٩٨٠، وأعيد تشكيلها عام ١٩٨٢، وتطوير اختصاصاتها في دستور ٢٠١٤، لتصبح هيئة مستقلة فنيًا وماليًا وإداريًا تمارس كل أشكال الرقابة الإدارية والمالية، وضبط الجرائم الجنائية، ومكافحة الفساد، وتعمل بتنسيق كامل مع الأجهزة الإدارية بالدولة إضافة إلى الرقابة الأمنية، لحل مشكلات العمل والإنتاج، والحد من الانحراف بالوظيفة العامة.

طبقًا لقانون إنشائها، تختص الرقابة الإدارية ببحث وتحري أسباب القصور في العمل والإنتاج، واقتراح وسائل تلافيها والكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التي تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة، واقتراح وسائل تلافيها، ومتابعة تنفيذ القوانين، والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وافية لتحقيق الغرض منها، والكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أثناء مباشرتهم واجبات وظائفهم أو بسببها، وضبط الجرائم الجنائية التي تقع من غير العاملين، التي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمة العامة، وبحث الشكاوى التي يقدمها المواطن عن مخالفة القوانين والإهمال في أداء واجبات الوظيفة، إضافة إلى مقترحاتهم بقصد تحسين الخدمات، وانتظام العمل وسرعة إنجازه، وبحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات، بشأن الإهمال أو الاستهتار، أو سوء الإدارة أو الاستغلال، وكذا ما تتعرض له وسائل الإعلام في هذه النواحي، وإمداد رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين بالبيانات والمعلومات أو الدراسات التي يطلبونها.

تُعاون الرقابة الإدارية الجهاز الحكومي والهيئات العامة وقطاع الأعمال العام بشأن التحري عن شاغلي وظائف الإدارة العليا المرشحين لنيل الأوسمة والنياشين، وتنفيذ تكليفات إدارة الكسب غير المشروع بناء على ما تقرره هيئات الفحص والتحقيق من بحث حالات الكسب غير المشروع، والتحري عن العمليات المالية التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال بالتنسيق وتداول المعلومات مع وحدة مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي.

وفي أغسطس ١٩٦٩ وقَّع الرئيس جمال عبدالناصر مرسوم القانون بتعديل أحكام القانون ٥٤ لعام ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة وتوسيع اختصاصاتها ليتسنى لها ضبط الجرائم التي يرتكبها أصحاب وموظفو القطاع الخاص عند انحرافهم في عمل عام.

ومع انتقال اقتصاد مصر إلى السياسات الانفتاحية، صدر القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع والذي منح الهيئة صلاحيات جديدة بالتحري والكشف عن حالات الكسب غير المشروع بين العاملين بأجهزة الدولة أو بين الفئات الخاضعة لهذا القانون. فكانت ترجمة الإرادة السياسية في مكافحة الفساد وراء إضافة مزيد من الصلاحيات للهيئة.

وتتسع مجالات اختصاص هيئة الرقابة الإدارية لتشمل الجهاز الإداري للدولة بفروعه وقطاع الأعمال العام والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات العامة والخاصة والقطاع الخاص الذي يباشر أعمالاً عامة والجهات التي تساهم فيها الدولة.

ومنح القانون ٥٤ لسنة ٦٤ عضو هيئة الرقابة الإدارية في سبيل تنفيذ مهامه صلاحيات تضمنت حق الاطلاع على البيانات مهما كانت درجة سريتها، والحصول على صورة من المستندات والتحفظ على الملفات، واستدعاء من يرى سماع أقوالهم. ومن حق عضو الرقابة الإدارية أيضًا طلب وقف أو إبعاد الموظف مؤقتًا عن العمل أو الوظيفة، وكذا طلب معاقبة الموظف تأديبيًا. كما يملك أعضاء الرقابة سلطة

الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في حدود الاختصاصات المخولـة لهـم (وتعني التحري عن الجرائم وجمع الاسـتدلالات والبحث عن مرتكبيها وضبطهم).

وتنفذ الهيئة اختصاصاتها من خلال أربعة محاور عمل رئيسة ، أولها أعمـال رقابية يتـم تنفيذها بناء على مطالب قطاعـات الدولة ثم أعمال التحريات عن المرشحين لشغل الوظائف العليا بأجهزة الدولة ، وفحص شـكاوى المواطنيـن وأعمال رقابية تنفـذ طبقًا لخطة العمل السـنوية للهيئة. وتقسـم الرقابـة الإدارية قطاعات الدولة بيـن قطاعين إقليميين أحدهمـا لشـمال الجمهوريـة ، والآخـر لجنـوب الجمهوريـة ، وتشـرف الأقصـر علـى أعمـال المكاتـب الإقليمية التـي تغطـي ٢٦ محافظة ، إضافة إلى خمسة قطاعات معاونة تقوم بمعاونة القطاعات الرقابية في تنفيذ مهامها من الناحية الفنية والمالية الإدارية[١].

نظـرًا للمهـام الملقاة علـى عاتق هيئـة الرقابة الإدارية ، وحساسـية المعلومـات والموضوعـات التي تتولاها بالفحص؛ فـإن مثل هذه الأمور يتطلـب عادةً الدقة والسـرية. دور الهيئة لا ينحصـر في ضبط المتهمين بالفسـاد في الجهـاز الإداري للدولـة ، ولكن بالكشـف المبكـر عن التجـاوزات والمخالفـات قبل اكتمالهـا وتصحيح مسـارها؛ خصوصًا فيما يتعلق بالمناقصات والمزايدات.

ويشـمل دور الهيئة التحري عن المرشحين لشـغل الوظائف القيادية بالدولـة وتحديـد مـدى صلاحيتهـم ، بنـاء علـى الجـدارة والنزاهـة ، واسـتبعاد من تشـوب سمعتهم شائبة من تولي هذه الوظائف ، إلى جانب حصـر الوظائف الأكثر عرضة لانحراف شـاغليها ، وإجراء التحريات عنهم بشـكل دوري ، وتتبع استغلال الوظيفة والكسب غير المشروع ، وملاحقـة وقائع التهرب الضريبي والجمركي ، لاسـترداد مسـتحقات الدولـة ، والتعـاون الدولـي في مكافحة الفسـاد ، واكتسـاب وتبادل

١ــ أميرة إبراهيم، قانون سـرية الحسـابات حمى المرتشـين.. وأوقف «من أين لك هذا؟»، جريدة «التحرير»، القاهرة، ١١ إبريل ٢٠١٥.

الخبرات لمكافحة الجرائم.

كشف ضباط الرقابة خلال السنوات الماضية آلاف القضايا، وأعادوا للدولة ١١ مليار جنيه، استولى عليها فاسدون ما بين ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى إبريل ٢٠١٤، في الوقت الذي يتعرض فيه أعضاء الهيئة للتهديد، ما دفعهم إلى المطالبة بحمايتهم، وإصدار تشريعات تساعدهم في الحصول على المعلومات والكشف عن المخالفات[1].

ومن خلال المحاكم المنتشرة في أنحاء الجمهورية يحمل ضباط الرقابة على عاتقهم مسؤولية ملفات تنطوي على أدلة فساد كبار وصغار المسؤولين، ويقفون أمام المحاكم ويروون كيف جمعوا تلك المعلومات، ويتحملون تهديدات الفاسدين، وبعضهم من الوزراء وكبار المسؤولين.

منذ تأسيسها كان اختيار أعضاء الرقابة الإدارية من ضباط القوات المسلحة أولاً وثانيًا وبعدها من ضباط الشرطة، لكنهم في الأغلب يتركون العسكرية في سنوات خدمتهم الأولى ويتم انتقاؤهم وندبهم للعمل بها. وبالتوازي جاء كل رؤساء الهيئة السبعة منذ ١٩٥٨ وحتى ٢٠١٥ من ضباط القوات المسلحة وجهاز المخابرات سواء الحربية أو العامة، وذلك "نظرًا للمهام الملقاة على عاتق الهيئة وحساسية المعلومات والموضوعات التي تتولاها بالفحص، الأمر الذي يلزم الدقة في التحريات ـ والحفاظ على السرية ـ مما جعل الهيئة تدقق في اختيار أعضائها والعاملين بها وتجري تحريات دقيقة عن المرشحين بواسطة أعضاء الهيئة للتأكد من تمتعهم بحسن السمعة وارتفاع مستوى الانضباط والالتزام لديهم، وربما يفسر ذلك اللجوء لهاتين المؤسستين اللتين يتمتع أعضاؤهما بالفعل بوجود ملفات تحريات توثق لتاريخهم الأمني كأفراد وحتى عائليًا.

هذا الاختيار الانتقائي المشروط لأعضاء الرقابة الإدارية جعلها عبر

١ـ أحمد شلبي، "الرقابة الإدارية".. نصف قرن ضد الفساد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ أغسطس ٢٠١٤.

خمسين عامًا تنضم إلى مجموعة الهيئات والجهات التي تمنع بشكل غير رسمي تعيين السيدات بين ضباطها، لكن الجهاز لا يفضل تفسير ذلك بتلك، وإنما هناك تفسير آخر يقول: إن الهيئة توزع أعضاءها على مكاتبها في ٢٦ محافظة بنظام التكليف لمدة عامين أو يزيد (على غرار المعمول به في الجيش)، وهو ما يجعل من الصعوبة على السيدات نقل أسرهم معهم لأماكن التكليف أو ترك الأسر خلفهم كما يفعل العضو الرجل، ومن ثم لا مكان للسيدات بين أعضاء الهيئة وحتى في الحالات التي تطلب خلالها وجود امرأة لضبط إحدى قضايا الفساد يتم الاستعانة بسيدة من العاملين في الأعمال المعاونة لدور محدد تحت إشراف وتوجيه ضباط الرقابة المكلفين بالقضية.

تولى منصب رئيس هيئة الرقابة الإدارية سبعة من العسكريين، لا يشير السجل في القاعة التاريخية لمبنى الرقابة الإدارية بأرض الجولف إلى الكثير عنهم، وكلهم ـ باستثناء محمد عرفان الذي عُيِّن في إبريل ٢٠١٥ ـ ذوو خلفية مخابراتية، بدءًا بأول رئيس للهيئة والذي شارك في تأسيسها اللواء كمال الغر ضابط المخابرات الذي اعتقد عندما استدعاه عبدالناصر أنه سيُعين مديرًا للمخابرات، لكنه عُيِّن أول رئيس للرقابة الإدارية وتولى منصبه في ١٩٦٤ وخرج منه في ١٩٧٨ وكان خروجه تمهيدًا لحل الرقابة بعد عامين. وتولى مساعده اللواء عبدالخالق شوقي رئاسة الهيئة لمدة عامين، حتى تم حل الهيئة في يونيو . ١٩٨٠

أما اللواء محمود عبدالله فتولى رئاسة الهيئة عقب إعادتها للعمل في يونيو ١٩٨٢ وشهدت رئاسته فتح ملفات فساد أسرة السادات ورموز حكمه، وأيضًا الإطاحة بالمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة في قضية لوسي أرتين عام ١٩٩٣ ثم خلفه اللواء هتلر طنطاوي عام ١٩٩٦ والذي تولى مكافحة الفساد في وقت وصل الفساد ذروته وأقصى قوته بزواج السلطة مع المال، ولكنه أُقيل في ٢٠٠٤ على خلفية كشف قضايا فساد تورط بها مساعدي وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، الرجل القوي في الحزب الوطني، الذي نجا من كل قضايا الفساد

التي ضبطت ولم يفقد منصبه.

خلف طنطاوي على رأس هذا الجهاز الرقابي مدير المخابرات الحربية الأسبق اللواء محمد فريد التهامي، الذي أصبح لاحقًا مدير المخابرات العامة حاليًا والذي تولي منصبه في ٢٠٠٤ ثم أقيل في ٢٠١٢ ضمن سلسلة إقالات كان الرئيس الإخواني محمد مرسي بدأها في أغسطس ٢٠١٢ بإقالة المشير حسين طنطاوي وأعضاء المجلس العسكري السابق الذي أدار شؤون البلاد بعد ثورة يناير ٢٠١١، وبعد إقالة رئيس الرقابة أقال مرسي النائب العام عبدالمجيد محمود، في حين بدأ النائب العام وقتها في فتح التحقيق في بلاغات عن فساد اللواءين هتلر طنطاوي والتهامي وتريحهما من العمل، في أسوأ مثال على تهديد متجدد لهذا الجهاز الرقابي ورجاله الذي شهد أيضًا زيارات من قيادات تنظيم الإخوان وقتها[1].

وربما كان اللواء محمد عمر هيبة، الذي عيّنه الرئيس الأسبق محمد مرسي رئيسًا للرقابة في ٢٠١٢، يحمل أسرار هذه الفترة، لكنه حملها في صندوق أسود وانتقل إلى قصر الاتحادية وترك مقعده لضابط آخر تولى منصب الرئيس السابع للهيئة ودشن مرحلة جديدة من مواجهة الدولة المصرية للفساد.

خلال نصف قرن من مكافحة الفساد، انتقلت الرقابة الإدارية من النيابة الإدارية إلى مبنى خاص بها في الجيزة بحي الدقي واستمرت به حتى إغلاقها بعد الحل، ثم عندما عادت انتقلت إلى مبنى ضخم بمنطقة أرض الجولف في حي مدينة نصر يتكون من ثمانية طوابق، ويتشابه تصميم المبنى وطريقه تأمينه مع طبيعة العاملين الذين يرشحون كلهم من المؤسسة العسكرية سواء القوات المسلحة أو المخابرات العامة أو الحربية إضافة لضباط الشرطة.

الزعيم الراحل جمال عبدالنّاصر أسس الرقابة الإدارية ولم

١ـ أميرة إبراهيم، ٧ رؤساء عسكريين لهيئة الرقابة الإدارية.. والسيدات يمتنعن، جريدة «التحرير»، القاهرة، ١١ إبريل ٢٠١٥.

يتدخل في عملها إطلاقًا، وكان سبب الإنشاء الاتجاه لاقتصاديات الدولة وإنشاء مصانع وشركات مملوكة للدولة باسم القطاع العام، فأراد عبدالناصر تنقية مجال العمل، وكلف الضابط المقرب منه سامي شرف بتكوين هذا الجهاز الرقابي الخطير وبالفعل تشكل من عشرين ضابطًا من الضباط الأحرار باسم "هيئة مراقبة الإدارة الحكومية"، وهي تابعة لرئيس مجلس قيادة الثورة، وكانت بمنزلة الرقابة الإدارية الآن، وكان الإشراف الفعلي عليها لكل من جمال عبدالناصر وزكريا محيي الدين.

وفي ٤ أغسطس ١٩٦٤ أصدر الزعيم جمال عبدالناصر قانونًا ينص على إنشاء الرقابة الإدارية كجهاز مستقل يتبع رئيس الوزراء ويختص بمكافحة كافة صور الفساد المالي والإداري وفي أغسطس ١٩٦٩ وقع الرئيس عبدالناصر مرسوم قانون بتعديل أحكام القانون ٥٤ لعام ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة وتوسيع اختصاصاتها ليتسنى لها ضبط الجرائم التي يرتكبها أصحاب وموظفو القطاع الخاص عند انحرافهم في عمل عام.

أما الرئيس أنور السادات فلم يلتفت لهذا الجهاز إلا بعد أن فرغ من حرب أكتوبر ١٩٧٣. وبدخول مصر في التحول إلى الانفتاح الإقتصادي بدا واضحًا أن هيئة الرقابة الإدارية المعنية بمكافحة الفساد لم تتوافق مع رؤية السادات جيدًا، وأصبحت إحدى العقبات التي تواجه التحول من اقتصاد الدولة للاقتصاد الحر.

نفد صبر السادات عندما بدأت الهيئة تحقيقات شهيرة عُرِفَت بقضية عصمت السادات ورشاد عثمان وشملت أبناء شقيق السادات أيضًا، فقرر نقل رئيس الهيئة كمال الغر وكان أول من تولى المنصب، إلى المجالس القومية المتخصصة في نوفمبر ١٩٧٨، ثم حل الهيئة بعد عامين بقرار حمل صفة عدم الدستورية؛ إذ إن الهيئة أنشئت بقانون ولا يجوز حلها بقرار.

كان ذلك داعيًا إلى تمركز الفساد في بنية الدولة.

يتذكر كل ضباط الرقابة الإدارية تلك الواقعة وما تلاها من شهور كنقطة سوداء خلفت في نفوس من بقي منهم مرارة لم تمحها السنوات، فتوزعت ملفات القضايا التي كانت بين أيديهم بين الشرطة العسكرية ومباحث أمن الدولة، وتولى فؤاد محيي الدين فرم كثير من القضايا والمستندات، ثم تحول الرجال الذين كان يهابهم المسؤولون في أي قطاع من قطاعات الدولة إلى مُبعدين، بعضهم بحث عن عمل وأغلبهم فضل التقاعد مبكرًا.

عقب اغتيال السادات استهل الرئيس حسني مبارك حكمه بإصدار قرار في ٢٥ يونيو ١٩٨٢ أعاد تشكيل هيئة الرقابة الإدارية وعيَّن اللواء محمود عبدالله رئيسًا لها، وكانت أولى القضايا التي فتحتها الرقابة الإدارية قضية رشاد عثمان وعصمت السادات وأبنائه والتي انتهت إلى الحُكم على الأخير بالسجن ومصادرة أملاكه وأملاك أبنائه.

إلا أن واقعة حل جهاز رقابي عالٍ مثل الرقابة الإدارية من رئيس وواقعة إعادته للعمل من رئيس آخر كشفتا بوضوح الحقيقة التي ظلت راسخة في عقول كثير من العاملين بالأجهزة الرقابية في مصر، الا وهي أن بقاءها لا يرتبط بمدى ما تحققه من نجاح في مهامها الأساسية والاختصاصات المكلفة بها، وإنما تظل رهن الإرادة السياسية للرئيس أو الحاكم[1]. ظلت الهيئة تعاني من تبعيتها في القانون لرئيس الوزراء في حين أنها مكلفة بمراقبة السلطة التنفيذية، وهو الوضع الذي لم يتم تصويبه إلا بدستور ٢٠١٤، الذي نص لأول مرة على وجود الهيئة كجهة مستقلة.

شهدت ثمانينيات القرن العشرين تفجر قضايا فساد عدة، مثل قضية رجل الأعمال توفيق عبدالحي عام ١٩٨٢ المتهم باستيراد الدواجن الفاسدة، وقضايا قروض بدون ضمانات، كما انفجرت في التسعينيات قضايا أطاحت سياسيين ورجال دولة مثل قضية لوسي أرتين الحسناء التي تماست مع مصير وزير الدفاع الأسبق المشير

١ــ أميرة إبراهيم، هل يؤمن حكام مصر بمحاربة الفساد؟، جريدة «التحرير»، القاهرة، ١١ إبريل ٢٠١٥.

محمد عبدالحليم أبو غزالة، وقضية عبدالوهاب الحباك الذي ترشح لمنصب وزير الصناعة وأوقعت به الرقابة الإدارية بالاستعانة بمطلقته وقام بتحويل ٢٠ مليون دولار من حساباته في سويسرا إلى القاهرة من خلال أحد ضباط الرقابة.

لكن العقد الثاني من حكمه سجل بداية انقلاب الرئيس الأسبق مبارك على حربه ضد الفساد ليحارب في صفه، وشرع يسن قوانين تغطي عمليات النهب المنظم، وفي نفس الوقت يسن قوانين أخرى كان من شأنها تكبيل عمل الأجهزة الرقابية ومنعها من ملاحقة الفساد وتتبعه، في ظل تنامي تزاوج السلطة مع المال ودخول عائلات كاملة من قطاع الأعمال عالم السياسة والحكم (بما في ذلك المناصب الوزارية)، وتصاعد منحنى الفساد بدءًا من التسعينيات حتى سقوط حكم مبارك عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

في السنوات التالية لثورة ٢٥ يناير، تردد اسم الرقابة الإدارية في وقائع مختلفة تخص محاكمة وزراء مسؤولين في اتهامات بالفساد في عهود سابقة. وفي عهد الرئيس السيسي، أصبحت من أهم الأجهزة الرقابية التي يعتمد عليها الرئيس، في ظل تراجع مكانة الجهاز المركزي للحسابات ـ خاصة تحت إدارة هشام جنينة ـ في نظر السيسي وأركان حكمه.

يبقى أن الأجهزة الرقابية كلها تحتاج إلى رؤية جديدة لأدوارها وفق النص الدستوري الذي يلزمها بالتنسيق فيما بينها "في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية".

ذلك هو صلب الملف كله، فإذا لم تكن هناك رؤية جديدة تحسم وتضرب وتنسق بين الأجهزة الرقابية وتحيل الملفات إلى جهات التحقيق وفق استراتيجية وطنية نص عليها الدستور فإن كل رهان على المستقبل سوف يتقوض.

حيتان العملة وتوظيف الأموال

نزيفٌ مستمر وجرح غائر في جسد الاقتصاد المصري اسمه: تجارة العملة، ومنذ عقود طويلة، يصارع البنك المركزي في توفير العملة الصعبة من خلال السوق الرسمي، في حين تتدخل مباحث الأموال العامة بين الحين والآخر في محاولةٍ لضبط سوق الصرف، لكن بقيت الحال على ما هي عليه ـ باستثناء فتراتٍ قليلة ـ من رواج لتجارة العملات الأجنبية وخاصة الدولار الأميركي في السوق السوداء.

لتجارة العملة في مصر أسماء وبدايات، شهدت تأسيس هذه السوق الموازية أو السوداء، بعيدًا عن البنوك والاقتصاد الرسمي، وجنت من وراء ذلك ثروات طائلة بمليارات الجنيهات.

ويمكن القول إن تجارة العملة بدأت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ الذي كان طفرة في المنطقة العربية ككل؛ لأن البترول سعره ارتفع من ٦ و٧ دولارات إلى ٧٠ و٨٠ دولارًا فكانت طفرة مالية كبيرة، وبالأخص لدول البترول، وبدأت التدفقات المالية تنهال على العرب وقاموا بتشغيل عمالة مصرية كبيرة، وعندها تدخل عدد من الأشخاص للاستفادة من هذا الوضع.

بادر هؤلاء إلى فتح اعتمادات مالية في البنوك المصرية عن طريق منظومة مالية خاصة لاستيعاب هذه الطفرة من الأموال، وذلك لصعوبة الحصول على عملة صعبة في ذلك الوقت.

سامي علي حسن هو أكبر تاجر عملة في فترة الثمانينيات والملقب بـ"إمبراطور الدولار". وصفته تحريات مباحث الأموال العامة في ذلك الوقت بأنه "يمثل بشخصه بنكًا خاصًا من حيث ضخامة الأموال الأجنبية التي يتعامل بها يوميًا، والتي تفوق حجم استثمارات البنوك الكبرى.

استفاد سامي علي حسن من شقيقه الذي كان يعمل محاسبًا لدى إحدى شركات الأسمدة في الكويت، فاستعان به لجلب أموال مدخرات العاملين من زملائه هناك عن طريق ما يسمى بعمل المجموعات، وهم مجموعة من الأفراد يعملون بمناصب قيادية مثل الناظر في المدرسة، والمدير في الشركة، ليُكوِّنوا على رأس هذه المجموعات، وتحديد كل مجموعة من ١٠ إلى ١٥ فردًا ينقلون المعلومة بشأن الأموال المتبادلة حتى تصل إلى ذويهم بعد يوم أو اثنين عن طريق تجميع الأموال من شخص لآخر وإيداعها بحسابات بنكية بالخارج ثم يتم تحويلها على حسابات بنكية محلية داخل مصر. وكان

لسرعة دوران المال دور كبير في ازدياد الثقة مما تبعه زيادة في حجم الأموال سنة بعد أخرى.

بلغ حجم هذه التعاملات حسب إحصائيات البنك المركزي ملياري جنيه مصري سنويًا، كان لسامي علي حسن نصيب الأسد منها.

ويذهب سامي علي حسن إلى القول بأنه أسدى الاقتصاد المصري وخاصة القطاع المصرفي خدمات جليلة، قائلاً إنه ساعد بنك الإسكندرية، وبه جميع حسابات شركات القطاع العام في ذلك الوقت، وكان أكبر بنك مدين في تلك الفترة. ويضيف قائلا في حوار صحفي: "استطعت سداد مبالغ كبيرة جدًا عنه من خلال حجم تعاملاتي، وليس هذا فقط، بل كنت أسدد كل الاعتمادات الحكومية المأخوذة من الخارج ونقلت البلد من حالة الاستدانة بدلاً من أن تكون مديونة لبنك أجنبي كنت أقوم عنه بسداد الدين، فتزداد ثقة الأجانب في الاقتصاد المصري"[1].

ويؤكد سامي علي حسن أنه كان المؤسس الحقيقي لشركات الصرافة في مصر، مشيرًا إلى أن د. مصطفى السعيد، وزير الاقتصاد في تلك الفترة، لم يستوعب التجربة في وقتها وتمت إقالته.

ويشرح سامي كيف كان يسعى إلى إقامة منظومة للصرافة في مصر بخلاف منظومة التوظيف التي لم تسفر عن شيء حتى الآن، وكانت البداية من بنك قناة السويس، فقد اجتمع سامي وعدد من كبار تجار العملة مع توفيق زكريا، رئيس البنك بعدما رأى من ازدياد حجم أعمال سامي في البنك، وتم الاتفاق على عمل منظومة لتنظيم هذا العمل كشركات ذات ترخيص تعمل في نشاط الصرافة مثل الصرافين العرب.

---

١ ـ حسام الشقويري، سامي علي حسن إمبراطور تجارة العملة في الثمانينيات بعد ٢٦ عامًا من الصمت: مصطفى السعيد حاربني في سوق العملة وتمت إقالته من وزارة الاقتصاد لأنه لم يستوعب التحول، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، ١١ نوفمبر ٢٠١٠.

جـرى رفع مذكـرة بهـذا الأمر للدكتور مصطفى السـعيد، وقابله سـامي علـي حسـن شـخصيًا، خاصـة فـي بدايـة مشـكلة الأخير مع المدعي الاشتراكي، وشرح له طبيعة عمله وكيف أنه أكبر صراف فـي مصر بدون عنوان وحجم تعاملاته ضخـم، وكيف يعمل مع جميع القطاعات المالية الخاص منها والعام، وكان سـؤاله له: ما هو المانع من عمل منظومة مالية للصرافة في مصر؟

ويضيـف قائـلًا: اسـتمرت هـذه الجلسـات لأكثر من ٦ جلسـات، واستطعت الوصول معه إلى اتفاق، وعملت معه عقد شركة بيني وبين بنك الإسكندرية والبنك الأهلي[١].

غير أن سامي علي حسن أصبح بطل أكبر قضية يحقق فيها جهاز المدعي الاشتراكي وعمره ٣١ عامًا.

يومهـا قـال د. مصطفـى السـعيد وزيـر الاقتصاد: إن سـامي كان ضمن أكبر ثلاثة تجار محتكرين لسـوق العملة في ذلك الوقت بنسبة ٩٠٪ وإنه استطاع القضاء عليهم.

اندهـش المدعـي العـام الاشـتراكي عندمـا رأى حجـم الأوراق الخاصـة برصـد تعاملات سـامي علي حسـن، حيـث تجـاوزت حائطًا كاملاً من "الدوسـيهات" أرسـله سامي بنفسـه لمعرفة تحركات تلك الأمـوال. وتمت إحالتها لمحكمة القيم وعُرفت باسـم "محاكمة تجار العملـة وانحرافات البنـوك"، وقررت المحكمة فـي نهاية الأمر فرض الحراسة على أمواله.

في أثناء محاكمته أمام المدعي العام، سـأل سامي علي حسن أحد القيادات الأمنية المسؤولة عن متابعة قضيته أثناء إحدى الجلسات، وهو اللـواء عـلاء عباس، وقـال له: هل كنت أجلب العملـة للداخل أم كنت أصدرهـا للخارج؟ فأجاب بأن سـامي كان يجلبهـا للداخل، وهنا صاح

١ـ المصدر نفسه.

سامي علي حسن من محبسه قائلاً "يعني أنا كنت عامل مفيد للبلد"[1].

بعد ٢٦ عامًا من فرض الحراسة عليه، قضت المحكمة في جلسة سبتمبر ٢٠٠٦ بإنهاء الحراسة ورفض طلب المصادرة بعد براءة ذمته من كل ما نسب إليه، وزوال ولاية جهاز الكسب غير المشروع الذي حل محل جهاز المدعي الاشتراكي، ليطل سامي برأسه على الأحداث من جديد ويقيم دعاوى قضائية على عدد من البنوك المصرية لمطالبتها برد مستحقاته المالية التي تجاوزت ٤٠٠ مليون جنيه وغيرها من النقد الأجنبي.

من نافذة سامي علي حسن، قفز كثيرون إلى هذه التجارة المربحة، ومنهم أشرف السعد والريان.

يقول سامي علي حسن: "أحد الأصدقاء أوصاني على محمود رضوان، وعن طريقه بدأ يظهر لي أشرف السعد والريان وفتحي توفيق وشعرت فيهم بنبرة ونزعة دينية جيدة، مما دفعني لتشغيلهم في جمع العملة بعد احتياجي لعدد كبير من الأفراد نظرًا لسرعة ودوران وتداول رأس المال بمعدل عال. وقمت بعمل ما يسمى بمركز تجميع العملة داخل البنوك المصرية وأصبحت صالات البنوك المصرية هي مصدر التمويل لحساباتي. وبدأت الصالات تمتلئ بالأفراد ومن ضمنهم الريان والسعد، حيث تولى الريان مهمة تجميع العملة داخل بنك قناة السويس وأشرف السعد البنك الوطني المصري، وقد كانا يقومان بجمع الأموال من الصالة ووضعها في حسابي. وبعدها أخذا خطًا آخر وهو مجال توظيف الأموال وبدأوا يقلدون شركات الشريف للبلاستيك؛ لأن الشريف كان سابقًا لكل شركات التوظيف في تلك الفترة، وكنت أعمل في تجارة العملة، وتوظيف الأموال مختلف، فأنا أقوم بتحويل فوائض أموال العاملين في الخارج لمصر وأصبح التحويل ضخمًا وفوائض الأموال مع المصريين كبيرة والأموال مكدسة في البنوك بفوائد قليلة ٨٪ و٩٪ فائدة، وتوظيف الأموال جاء بفائدة ٢٤٪ والكل يتسابق على زيادة رأس ماله، وللأسف كان هذا التوظيف

١ـ المصدر نفسه.

نوعًا من أنواع الاستثمار غير المُجهز له"[1].

أشرف السعد، عمدة المصريين الهاربين إلى لندن، الذي اشتهر بلقب ملك توظيف الأموال في مصر كان واحدًا من أشهر الأسماء التي ظهرت في مصر مع بداية ثمانينيات القرن العشرين، وصاحب شركة "السعد" لتوظيف الأموال وأُلقيّ القبض عليه في عام ١٩٩١ بتهمة تهريب أموال المودعين إلى الخارج وعدم استثمارها في مشروعات حقيقية، كما كانت تؤكد دعاية هذه الشركات وباقي الشركات التي ظهرت في هذا الوقت. وقضى ١٨ شهرًا داخل السجن حتى أُخليّ سبيله. هرب بعدها إلى باريس ومنها إلى لندن المقيم بها حاليًا.

يحكي أشرف السعد بداياته مع تجارة العملة قائلاً:

"عملت لدى واحد من كبار تجار السيارات في مصر وكان راتبي في الشهر ٤٠ جنيهًا، وكنت أعمل لديه محاسبًا وسائقًا في أحيان أخرى. وبدأت الناس تعرفني من خلال عملي في معرض السيارات لدرجة أن البعض اعتقدوا أنني صاحب المعرض وليس الرجل الذي أعمل لديه. وكان بعض العملاء يطلبون مني تغيير العملات، وكنت قد تعرفت على محمد رضوان صاحب كافيتريا "رضوان" بالدقي والذي كان يعمل في تجارة العملة، وهو ما جعل مهمتي سهلة في تغيير العملة. واستمر الحال بي هكذا حتى تصادف سفر صاحب المعرض وكانت هناك صفقة سيارات تتطلب ما يعادل مبلغ ١٢٠ ألف جنيه بالدولار، وهو مبلغ كبير جدًا في هذا التوقيت".

ويتابع قائلاً: "وكان لا بدّ من الفوز بهذه الصفقة التي ستحقق أرباحًا هائلة، ولم يكن أمامي سوى اللجوء إلى صديقي محمد رضوان تاجر العملة. وبالفعل أعطاني المبلغ المطلوب، ومن حينها اعتمد صاحب المعرض عليّ في عمليات تدبير العملة، لكن مع كبر حجم علاقاتي ومركزي في المعرض لم نكمل معًا وتركت العمل في معرض

١ـ المصدر نفسه.

السيارات وذهبت لأعمل مع محمد رضوان. وهي كانت بداية عملي بشكل مباشر وصريح في تجارة العملة. وفي ذلك الوقت كان رضوان يعمل مع سامي علي حسن وهو من أوائل تجار العملة في مصر وتعرفت عليه عن طريق صديقي محمد رضوان.. وكنا نجمع العملات الأجنبية من المصريين العائدين من الخارج عن طريق مندوبين صغار، وكان المندوبون يحضرون لنا العملات.. ونحن نصبها عند سامي حسن"[1].

أما أحمد توفيق الريان فقد كان شابًا حاصلاً على بكالوريوس طب بيطري وأميرًا للجماعة الإسلامية بالكلية، وكان يبيع منتجات البلاستيك من مصانع الشريف في شارع سليمان جوهر ويتقاضى نحو ٣٠ جنيهًا في الشهر. وذات مرة التقى الريان مع أشرف السعد في كافيتريا "رضوان" وكان معه محمد رضوان وكانت تربط الريان والسعد لغة الخطابة الدينية واللحية. وفي هذه المقابلة كان أحد أقارب الريان يريد تغيير العملة، وتحديدًا دنانير كويتية، وحينها كسب الريان ألف جنيه، ولم يصدق نفسه لأنه يكون هذا المبلغ في سنة كاملة من العمل المتواصل. وقتها قال الريان للسعد ومن معه بالحرف الواحد: "أشهد الله أنني معكما في تجارة العملة".

بدأ الريان العمل مع رفاقه في جمع العملة وتغييرها وأصبح الريان والسعد شريكين مع محمد رضوان في هذه التجارة المربحة وبدأ الثلاثة يتوسعون في تجارة العملة وطلب منهم أحد العملاء تدبير مليونَي مارك ألماني، وكان هذا المبلغ ـ حينذاك ـ من الأرقام الكبيرة. وخلال شهور معدودة كانت حجم تعاملات السعد والريان ورضوان تفوق الـ ٥٠٠ مليون دولار شهريًا.

تعرف الثلاثة وخاصة الريان والسعد، على رؤوس تجارة العملة في كل محافظات مصر، لكن في هذا التوقيت كانت الدولة قد بدأت

---

١ ـ أحمد موسى، أشرف السعد عمدة المصريين الهاربين إلى لندن يكشف أسرارًا جديدة: مسئولون سابقون في الحكومة عملوا بشركاتي، جريدة "الأهرام"، القاهرة، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٩.

تشن حربًا ضارية ضد تجارة العملة، وكان سامي حسن من أوائل التجار الذين صدرت في حقهم أوامر اعتقال وألقي القبض عليه.

وجد السعد نفسه فجأة المسؤول عن كل أعمال سامي حسن في تجارة العملة، فبادر إلى فتح حساب باسمه في البنك لتلقي العملات من العملاء وتغييرها وكان يتلقى في اليوم الواحد نحو ١٢ مليون دولار ويربح من تغييرها الملايين دون أن يمتلك دولارًا واحدًا من كل المبالغ التي توضع في حسابه بالبنك، حيث كان يضع الأموال في الحساب الخاص به ثم يسحبها في اليوم التالي بعد أن يقوم البنك بتغييرها ويتولى هو بدوره ردها للعميل بعد الحصول على مكسبه في عمليات التغيير.

غير أنه مع استمرار مواجهات الدولة لهذه التجارة، قرر السعد أن يعود إلى السنبلاوين وافتتاح معرض سيارات هناك ليكون ستارًا لتجارة العملة وتكون تجارة السيارات هي الواجهة. وبالفعل استأنف السعد نشاطه الأصلي في تجارة العملة، قبل أن ينتقل مع الريان إلى لعبة شركات توظيف الأموال.

لا ينسى كثيرون مأساة شركات توظيف الأموال التي ظهرت في السبعينيات والثمانينيات، وأبطالها المشهورين الريان والسعد والهدى مصر والهلال، وغيرهم، الذين جمعوا وقتها، طبقًا لبيانات البنك المركزي، مليارًا و٦٠٠ ألف دولار، من ٨٤ ألف أسرة بعائد وصل إلى ٣٠٪، في الوقت الذي لم تكن فوائد البنوك تتجاوز ٧٪. لم تستخدم معظم شركات توظيف الأموال ما لديها من أموال ومدخرات نقدية في زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وإنما استخدمتها في المضاربة على امتلاك ما يوجد فعلاً من وسائل إنتاج، مع بعض الاستثناءات البسيطة هنا وهناك[1].

كانت صور الوزراء ورجال الأمن ومشايخ الدين، وهم يفتتحون مشروعات تلك الشركات، تضرب بتحذيرات الاقتصاديين، عرض

١ـ د.محمود عبدالفضيل، من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، العدد (٦٢٧)، دار الهلال، القاهرة، مارس ٢٠٠٣، ص ٨٢.

الحائط، حتى أفاق المصريون على هول الكارثة بعد أن ضاع ما ضاع وهرب من هرب، وسُجن من سُجن.

كانت البداية أيضًا مع ارتفاع أعداد المصريين العاملين في الخليج بعد العام ١٩٧٣.. نقطة البداية جاءت على يد شركات خليجية لتوظيف الأموال انتهجت نهجًا مشابهًا لما حدث لاحقًا بمصر. سرعان ما لاحظ الأخوة الريان والسعد وغيرهم أن أصحاب تلك الشركات في الخليج يربحون الأموال الطائلة وتقتصر استثماراتهم على لا شيء تقريبًا؛ إذ ينقلون أغلب الأموال لبنوك أوروبا وبالأرباح الناتجة بالعملات الأوروبية يدفعون فوائد شهرية تحت مسميات إسلامية للمودعين لديهم والباقي يضاربون به ويتاجرون به في أسواق العملات.

أما أصحاب شركات توظيف الأموال فقد كانوا في معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى أو محدودي الدخل، وكانت أعمارهم في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات. أثرى هؤلاء من أموال المودعين الفقراء، محمد عبدالهادي صاحب شركة "الهلال" من أسرة فقيرة سافر للعمل بأوروبا ليوفر أموالاً للتعليم، ثم سافر للعب كرة اليد بالخليج، حيث استطاع بالكاد ادخار مبلغ بدأ به شركة توظيف الأموال؛ محمود طاحون صاحب شركة "بدر" كذلك نفس الأمر؛ أشرف السعد ينتمي لأسرة فقيرة لم تكن تستطيع توفير أكثر من مصاريف المواصلات له؛ آل الريان كانوا أبناء رجل يملك "مسمط" ولا يملكون مالاً يُذكر، كان أغناهم فتحي الريان بسبب عمله بالخليج دون أن يكونوا أثرياء أو حتى ميسورين، ولم يغير والدهم نشاط "المسمط" إلا بعد إنشاء شركاتهم حين تحول نشاط "المسمط" إلى بيع المجوهرات. ونستثني اسمين فقط، أولهما طارق أبو حسين صاحب شركة "الهدى" المنتمي لأسرة ثرية، وعبداللطيف الشريف ابن صاحب الشركة الأهلية للبلاستيك المؤممة.

بدأت نشأة ظاهرة توظيف الأموال في نهاية السبعينيات عكس المتداول وتحديدًا في عام ١٩٧٨ مع إعلان شركة "الشريف للبلاستيك"

عن نيتها توظيف أموال المتعاملين معها في مشـروعات إسلامية ربحية وكذلـك جمـع المدخرات وتوظيفها في مشـروعات تتفـق مع أحكام الشـريعة على حد وصفهم. كذلك بدأت الإيداعات مع محمود طاحون عام ١٩٧٩ قبل تأسـيس شـركة "بـدر" بعام كامل. وبـدأت الإيداعات لدى الأخوة الريان من عام ١٩٧٨ قبل تأسـيس الشـركة بنحو ٤ سنوات كاملة. كذلك كان فتحي الريان في السـعودية يقوم بعمل مشابه في نفس العام، حيث يؤدي خدمات مثل شراء سلع كالأجهزة الكهربائية لهم ودفع أقساط التأمين، ثم يعود لجمع المدفوع بالعملة الصعبة ويقوم بتحويلهـا في السـوق السـوداء الممنوعـة قانونًا (تجـارة العملة) ليتطور الأمـر ويجمـع أموالاً مـن المغتربين وفائض ربحه الحـرام لتوظيفها في مشـروعات يصفهـا لهم بالإسـلامية دون المـرور بالبنوك حتـى يتفادى الربـا علـى حد تعبيـره، قبل أن يعـود لمصر عام ١٩٨٠ وينشـئ مصنعًا للبـلاط علـى أرض تملكهـا شـقيقة زوجته ومـن المصنع بـدأ توظيف الأمـوال في مصـر كعمل ثابت؛ لذا يُعد عام ١٩٧٨ هـو العام الحقيقي لبـدء توظيف الأموال بعيدًا عن التواريخ الرسـمية من هيئة سـوق المال ومصلحة الشـركات التي تؤرخ لتأسيس شركات توظيف الأموال مثل شـركة "الريان" عام ١٩٨٢ وشـركة "بدر" (محمود طاحون) عام ١٩٨٠ و"الهدى" و"السعد" في عام ١٩٨٥. ونستطيع الاستدلال على هذا بحديث محمد الريان لجريدة "الشعب" في عدد ١٦ فبراير ١٩٨٨ حين أكد أن "الريان" وجميع شركات توظيف الأموال كانت تمارس عملها لسنوات قبل الإعلان الرسمي.

ظهـر النشـاط الاقتصـادي لهـؤلاء متأثـرًا بالأوضـاع الاقتصاديـة السـيئة، حيث كان أقصى سعر فائدة ١٢٪ في حين أنهم منحوا فوائد وصلت أحيانًا إلى ٣٦٪.

هنـا نجد أن قانون الاسـتثمار (٤٣ لسـنة ١٩٧٤) و قانون (٥٩ لسـنة ١٩٧٥) سـمح بإنشـاء شركات مسـاهمة تطرح أسـهم للاكتتاب دون السـماح لهـم بالقيـام بوظائف البنـوك بالمرة كجمع الأمـوال وإعطاء

فائدة شهرية مع الحصول على موافقة هيئة الاستثمار على كل مشروع على حدة، لكن هذه الشركات خالفت القانون عبر التجميع وصرف الفائدة واستمروا بالرشوة والإكراميات. يبقى أن البنوك المصرية لعبت دورًا كبيرًا في تدعيم تلك الشركات الفاسدة عبر عدم الاهتمام برفع سعر الفائدة متأثرة ببيروقراطية كبيرة جعلت نسبة فائدتها نصف نسب شركات توظيف الأموال، كما أهدرت فرصة استثمار مليارات الجنيهات الواردة من إيداعات العاملين بالخارج، بل وسمح بعض مديري البنوك بالتعامل مع تلك الشركات.

استثمر أصحاب شركات توظيف الأموال نشاط التيار الإسلامي السياسي، ما أعطى هؤلاء ستارًا مهمًا وكفل لهم نفوذًا مجانيًا تحت مسمى الاقتصاد الإسلامي.

غذى هذا الوضع حالة الفوضى الاقتصادية والرقابية التي سمحت لشركات غير مُرخص لها بجمع الأموال، فضلاً عن الفساد الذي انتشر منذ قرارات تشجيع الاستثمار في الجهاز الإداري مما جعل مهمة تلك الشركات في الرشوة والفساد أسهل بكثير.

الأهم من ذلك هو دور عدد من الشيوخ المستفيدين والمغرر بهم؛ حيث تكفلوا بفتاوى ودعاوى حرمة البنوك وحلة أموال التوظيف. ولا ننسى سلاح التكفير بلسان مشايخ عدة كفّروا من يعارض تلك البيوت بحجة أنهم يعارضون الاقتصاد الإسلامي.

هكذا ترددت في ملف شركات توظيف الأموال أسماء رنانة لشيوخ معروفين، مثل محمد متولي الشعراوي ويوسف القرضاوي والغزالي وصلاح أبو إسماعيل والمحلاوي وعبدالمنعم النمر وعبدالصبور شاهين وآخرين، ممن صدرت عنهم فتاوى تُحرّم فوائد البنوك وتدعو إلى إيداع المال في شركات توظيف الأموال. ساهمت بعض تلك الأسماء في افتتاح تلك الشركات والتقاط الصور الترويجية مع أصحابها، ثم الإفتاء بدون قيد أو شرط بحِلة نشاطات الشركات بناء على طلب أصحابها، مثل حِلة المضاربة على العملة والذهب

والاتجار غير القانوني بالعملة.

شارك عبدالصبور شاهين في تنظيم لقاءات بين ملوك الشركات وعدد من الكتاب والصحفيين لشرائهم، ثم بات هو شخصيًا عضوًا في مجلس إدارة "الريان".

الشعراوي كتب ونادى بإيداع الأموال بتلك الشركات وعدم إيداعها بالبنوك، ودافع عن نصوص العقود غير المُحققة لمصالح المودعين، ثم دافع عن توظيف الإسلام بعد انهيار الشركات، منكرًا أنه دعا لإيداع الأموال لديه، بل إنه نفى عنها أي مخالفات وساند أصحابها إبان الانهيار مع أنه إدّعى أنه لا يعرف أحدًا منهم.

كما انتشرت حالة الرشوة والفساد للكثير من المسؤولين السابقين والحاليين وقتها، ووصل الأمر إلى بعض الوزراء والمحافظين. وحدث تعاون بين أصحاب شركات توظيف الأموال مع رجال أعمال عدة للمزيد من الربح على رأسهم المهندس عثمان أحمد عثمان. ولم يخل ملف شركات توظيف الأموال من أسماء معروفة مثل أمين ميتيكس محافظ الشرقية الأسبق، وعبدالحميد حسن محافظ الجيزة سابقًا، وسيد سويلم وكيل وزارة التموين سابقًا وعبدالحليم منصور وكيل وزارة التموين الأسبق.

عن الكبار الذين ضمهم السعد إلى شركاته يقول في حديث صحفي عام ٢٠٠٩: "نعم عمل معي كبار رجال الدولة آنذاك، ومنهم الدكتور مصطفى السعيد، فهو كان مستشار الشركة بعد خروجه من وزارة الاقتصاد. والدكتور علي لطفي عمل معي في فترة من الفترات كمستشار للشركة وكان راتبه ٢٥ ألف جنيه في الشهر. وأمين ميتكيس وكثيرون ممن كانوا في الحكومة أو جهات أخرى وخرجوا للمعاش، ورواتبهم ضعيفة جاءوا للعمل كمستشارين في شركاتي، لكن الدكتور عبدالعزيز حجازي لم يستمر معنا والدكتور علي لطفي بعد أن كتب عنه سمير رجب في "الجمهورية"

بأنني أصدرت قرارًا بتعيينه فاعتذر عن مواصلة عمله بالشركة"[1].

نجد أيضًا في الملف أسماء ضباط شرطة كبار مثل محمد عبدالله مساعد وزير الداخلية واللواء علي نور الدين وكيل الداخلية في تلك الفترة.

كان معظم أصحاب شركات توظيف الأموال على علاقة وثيقة بالبنوك ورجال الأعمال الذين وصفوهم بالربويين وحرّموا أعمالهم، فنجد استثمارات "الريان" في مشروع الميني باص لعثمان أحمد عثمان وشركات البيض والدواجن. اللافت أيضًا مشاركة "الريان" في بنك الجيزة الوطني للاستثمار بنسبة ٢٠٪ في حين أنه كان هو نفسه يحرم الإيداع فيه. وشاركت شركة "الهدى" عثمان أحمد عثمان في رأسمال البنك الوطني للتنمية بنسبة ٦٠٪ عبر طارق أبو حسين أكبر الأشقاء أصحاب شركة "الهدى".

كذلك لعب عثمان دورًا مهمًا في عمل تلك الشركات عبر نصح شركة "الريان" و"السعد" بالاندماج عام ١٩٨٨ لتجنب الفضيحة بعد خسارتهم مئات الملايين في مضاربات الخارج، وهو نفسه الذي نصح "الريان" سابقًا بشراء شركة "الهلال" لتوظيف الأموال حين أفلست وهرب صاحبها، حتى لا تتداعى كل الشركات بتأثير انهيار "الهلال".

لم تكن الصحف وباقي وسائل الإعلام بعيدة عن هذا الملف الشائك، ونشير هنا إلى مقال كتبه محسن محمد، جاء فيه: "الصحافة القومية والحزبية التي تقاضت عشرات الملايين ساهمت في تضليل الناس وجذبت أموال الفقراء للشركات، فلا توجد صحيفة قومية أو حزبية إلا وتلقت أموالاً ضخمة بعشرات الملايين قيل إنها لطبع كتب للشركات، وقيل إنها لنشر إعلانات. أما الحقيقة فإنها كانت لشراء صمت الصحف وللدعاية لها"[2].

تنوعت أضرار تلك الشركات بشدة وكانت واضحة للكل، بمن

١ـ المصدر نفسه.

٢ـ محسن محمد، شركاء الريان، جريدة «الجمهورية»، القاهرة، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٨.

فيهم المسؤولون، لكن الرشوة والفساد اللذين انهالا على عدد منهم أخرس الألسنة، لولا بعض الأصوات المحتجة في الصحف ضد هذه الممارسات المالية المريبة.

مع قيام عدد من أبناء الصحافة والإعلام بشن حملة للقضاء على توظيف الأموال الملصق به كلمة إسلامي، بدأت حملات التهويل المضادة، والغريب أنها نجحت ليس فقط في صد الكلمات المهاجمة بل رفعت نسبة الإيداعات أضعافًا مضاعفة.

بلغ بنا الأمر أن يقول أشرف السعد إن بشركات توظيف الأموال إيداعات بنحو ٢٠ مليار جنيه[1]، ومحمود طاحون يقول إن شركات التوظيف في مصر تمثل ربع سكان مصر، وشركة "الريان" تقول إن مودعيها ثلاثة ملايين مودع، وفتحي الريان يذكر أن إيداعات شركته بلغت ٧ مليارات جنيه، وعبداللطيف الشريف يقول إن ودائعه ٤ مليارات جنيه. أما طارق أبو حسين فقال إن المتعاملين مع كل الشركات ١٥ مليون مواطن ونصيبه منهم ٧٥٠ ألف مواطن. غير أن الثابت أن الإيداعات كلها في شركات توظيف الأموال كانت خمسة مليارات جنيه.

كانت أموال التوظيف يتم إدماجها بتجارة العملة الممنوعة قانونًا وقتها، فساهمت مئات الملايين الدائرة يوميًا في ضرب قيمة الجنيه المصري بشدة ورفع الأسعار بل وابتلاع تحويلات المصريين بالخارج، فكانت الحصيلة النقدية تقل شهرًا وراء شهر، حتى بلغت نسبة التحويلات في فترة من الفترات ٨٪ من مصادر الدخل النقدي الأجنبي.

في غضون ذلك، جرى استثمار الأموال المودعة بالخارج، حيث باتت نسبة الأموال المودعة المنقولة للخارج ٨٠٪ من الأموال، أي أنه من واقع ٥ مليارات جنيه كانت ٤ مليارات منها في عقد الثمانينيات مستخدمة في أوروبا، حتى النسبة القليلة الباقية ٢٠٪ كانت تستثمر

١ـ جريدة "الأخبار"، القاهرة، ٢٦ يناير ١٩٨٧.

في مشروعات استهلاكية وليست صناعية أو مشروعات نصف صناعية كمصانع "زانوسي" مثلاً، التي كانت شبه جاهزة وقت الشراء، ثم توقفت عن الإنتاج، وأغلب المال موجه لمحال السوبر ماركت وشراء العقارات والأراضي حتى تضاعف سعرها بشكل غير طبيعي وسط إفلاس المشروعات الصغيرة نظرًا للمنافسة غير المشروعة، بالإضافة إلى احتكارات الأعلاف واللحوم.

يلخص عبدالقادر شهيب تلك النقطة، قائلاً: "لقد نمت شركات توظيف الأموال في رحم الرأسمالية الطفيلية.. لهذا فتوظيف الأموال كان طفيليًا هو الآخر"[1]. إن هذا الدور الطفيلي في تجريف الأموال وتحويلها للبنوك بالخارج والمضاربة في بورصات الخارج وإبقاء جزء صغير من المال المودع بالداخل واستثماره في أنشطة تافهة غير إنتاجية كان وبالاً جفف أموال المغتربين وحرم مصر من نحو خمسة مليارات جنيه أهدرت في الخارج.

مارس أصحاب شركات توظيف الأموال الاحتكار في الكثير من الشؤون كالبلاستيك واللحوم والذرة والأعلاف والبقوليات والذهب، حتى سحبوا المنتجات ورفعوا سعرها وتحكموا بها بينما واجهتهم الدين يكون عملهم الاحتكار المرفوض دينيًا. الأدهى أنهم يسمون هذا "الاقتصاد الإسلامي"، وهو مبني على الاستثمارات التافهة والاحتكار والمضاربات المليونية.

عبر الأرباح الطائلة للمودعين كانت الأموال تتدفق على السوق، ما ساهم في صنع حالة مؤلمة من التضخم، فالأسرة التي كانت تنفق ١٠٠ جنيه باتت تنفق ٥٠٠ في المتوسط. بمعنى آخر، كانت الأرباح تغرق السوق بالمال فتصنع مباشرة حالة هائلة من السحب على المنتجات الاستهلاكية وترتفع الأسعار تلقائيًا، فكانت خدعة الأرباح سببًا في ارتفاع الأسعار مع الاحتكار الذي مارسوه.

١ـ عبدالقادر شهيب، الاختراق: قصة شركات توظيف الأموال، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

دعمت شركات توظيف الأموال الأعمال الهامشية من سمسرة ووساطة والمقاولات من الباطن، فكانت توظف وتعمم الفكرة حتى باتت الاعمال الإنتاجية بعيدة عنهم، ولضخامة المخزون المالي تحولت الشركات لقلاع ضد الإنتاج، حيث وظفت كل قوتها للاعمال التافهة، كذلك صرفت المودعين عن العمل كله فالأرباح تفوق أي عمل حقيقي فكان المودع يضع المال ويتلقى العائد شهريًا بدون عمل، ما صنع جيشًا من العاطلين، وتوارت قيمة العمل تمامًا لتتحول إلى كارثة حين انهارت الشركات.

في العام ١٩٨٧ بلغ عدد شركات توظيف الأموال ١٩ شركة، في حين قالت الحكومة إنها ١٢ فقط، لتصل التقديرات النهائية لكل الشركات مع التصفية لها عام ١٩٨٨ إلى كونها ٣٤ شركة، في حين بلغ العدد التقديري الحكومي ٩٠ شركة، ثم بدأت في الظهور شركات عشوائية سرية مجهولة رفعت العدد إلى ١٠٤ شركات، وكان هذا هو آخر تقدير لعددها. كانت فضيحة توضح كم الارتباك في رصدها وتؤكد نجاح التهويل وكونه بديلاً لأي معلومات حقيقية لسبب واحد، هو نقص المعلومات الرسمية عن هذه الشركات.

كان الترقيم النهائي لشركات توظيف الأموال:

١ـ شركة الريان ملياران و٢٠٠ مليون بواقع ١٧٥٠٠٠ مودع.

٢ـ شركة الشريف ٨٢٢ مليون جنيه بواقع ١١٥٠٠٠ مودع.

٣ـ شركة الهدى ٢٥٠ مليون جنيه بواقع ٤٠٠٠٠ مودع.

٤ـ شركة بدر ١٢٥ مليون جنيه بواقع ١٨٥٠٠ مودع.

٥ـ شركة الحجاز ٨٣ مليون جنيه بواقع ١١٦٠٠ مودع.

٦ـ شركة آي سي ٥٣ مليون جنيه بواقع ٤٦٠٠ مودع.

٧ـ شركة الفضل ٣٠ مليون جنيه بواقع ٧٠ مودعًا (غالبًا غسيل أموال).

٨ـ شركة الهلال ٣٠ مليون جنيه بواقع ١٨٠٠٠ مودع.

٩ـ شركة المراكشي ١٢ مليون جنيه بواقع ١٠٠٠ مودع .

هذه كانت جملة ٩٠٪ من الشركات (ماليًا وعدد المودعين).

عبر خمس سنوات كانت تلك الشركات قد صنعت لنفسها كيانًا هائلاً يخالف القانون بجمع الأموال بدون رخصة، عبر الرشى والعمولات والتهديد والإرهاب اللفظي والجسدي والاستعانة بشيوخ مشاهير ولاعبي كرة قدم وسياسيين وموظفين كبار، بحيث بقيت المخالفات من العام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ بدون إيقاف حقيقي، وبالفساد فقط استمروا ولم ينجح أحد في إيقافهم حتى اختلفوا وفضحوا بعضهم بعضًا وكشفوا إفلاسهم بأنفسهم لتتدخل الدولة بعد فوات الأوان.

كان الضحايا كوكتيلاً مصريًا من الفلاحين والعمال والأغنياء الأميين والمثقفين من المهندسين والأطباء فضلاً عن التجار وربات البيوت. تنوعت أرقام الضحايا متنوعة بين ٦٠٪ من مودعي الريان و٦٪ من السعد و٦٪ من الشريف و٥٪ من الهدى ثم٢٣٪ لباقي الشركات. كانت الإيداعات متنوعة بين الجنيه والعملات الأجنبية والذهب.

لكن كيف لم يضمن المودعون حقوقهم بفعل تلك العقود بينهم وبين الشركات؟

المؤسف أن العقود كانت عقود إذعان لا ترتب للمودع أي حقوق؛ إذ إنه ليس للمودع حق التدخل في أسلوب الإدارة أو الاعتراض واقتسام الأرباح مناصفة مع قبول الخسارة ولو شملت المال كله، مع صرف سُلف شهرية للمودع حتى تسوية الأرباح والخسائر ولو زادت الخسائر عن الأرباح يتم الخصم من أصل الوديعة. ليس هناك في تلك العقود ما يشير إلى اللجوء للقضاء إن حدث خلاف، مع الاكتفاء بلجان تحكيم الشركات، كما يحق الشركة في إلغاء العقد في أي وقت.

المدهش أن تلك الشركات حين تحولت بالقوة لشركات مساهمة استخدم أصحاب الشركات تلك العقود الواهية لشراء أسهم وهمية للمودعين بدون علم أغلبهم وتغيير اسم الأرباح إلى سلف شهرية بضمان

الأسهم ويشترط كون الأسهم في حوزة إدارة الشركة.

وعندما خرج أحمد توفيق عبدالفتاح الجبري، الشهير بـ"أحمد الريان" من محبسه بعد ٢١ سنة سجنًا، وصفه البعض بأنه رمز لمرحلة شركات توظيف الأموال التي تسببت في أزمات متلاحقة.

والريان هو أول نجوم الثروة السهلة، صائد ثروات من نوع سيدخل التاريخ. ففي ثمانينيات القرن العشرين أقنع أكثر من ٢٠٠ ألف شخص بوضع ثرواتهم في خزائنه، بدلاً من البنوك، لتمتلك شركة الريان في منتصف ذلك العقد أكثر من مليارين، في وقت كان فيه المليار اسمًا من عجائب وأساطير تنافس الألف ليلة وليلة[١].

والريان هو أحد نجوم زمن شركات توظيف الأموال التي موّلت إعلانات في الصحف عن قبول ودائع بفائدة مدفوعة تصل إلى ٢٠٪ في حين لم يكن معدل الفائدة على الودائع في البنوك العامة والخاصة يتعدى ٨٪. تدفق المودعون على تلك الشركات، على رغم صدور تقرير أعده ثلاثة وزراء مالية سابقين ذوي سمعة طيبة (د.عبدالجليل العمري، د.علي الجريتلي، د.فؤاد كمال حسين)، يحذر من "الشركات التي تقوم بعمل من أعمال البنوك كمثل قبول ودائع وتوزيع فوائد بغير ترخيص لا من الأجهزة الرسمية ولا من البنوك"[٢].

أعطت الحكومة ـ حينذاك ـ شركات توظيف الأموال مهلة لتوفيق أوضاعها ورد أموال المودعين، بعد تزايد التحذيرات من خطورة هذه الشركات على الجهاز المصرفي.

اتُّهِمَ الريان في قضية توظيف أموال شهيرة عام ١٩٨٩ وأفرج عنه في أغسطس ٢٠١٠، بعد أن أُدين بتلقي أموال مخالفة للقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٨، الذي طبقته حكومة عاطف صدقي آنذاك، وطالبت

١ـ وائل عبدالفتاح، صائد الثروات، جريدة "الدستور"، القاهرة، ٢٠ أغسطس ٢٠١٠.

٢ـ ماجد عطية، عودة أحمد الريان تفتح «الملف»، جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

شركات توظيف الأموال بتوفيق أوضاعها طبقًا للقانون أو الغلق[1].

وإذا كنا نتذكر الآن ذلك الخيط الرفيع بين تجارة العملة وشركات توظيف الأموال، فعلينا أن ندرك جيدًا أن الملف مازال مفتوحًا، بدليل رواج الاتجار في العملات الأجنبية بعيدًا عن سوق الصرف الرسمي، وظهور نماذج جديدة للنصب مع اللعب على وتر توظيف الأموال، من نبيل البوشي إلى أحمد مصطفى الشهير بـ"المستريح"، الذي قضت المحكمة الاقتصادية، برئاسة المستشار عبدالناصر أبوسحلي، في ٥ مارس ٢٠١٦، بسجنه ١٥ عامًا، وتغريمه ١٥٠ مليون جنيه وإلزامه برد ٢٦٦ مليون جنيه، عقب إدانته بالاستيلاء على أموال المواطنين[2].

قالت المحكمة، في منطوق الحُكم، إنه بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة الشفوية والمداولة، استقر في وجدانها أن المتهم تملكته شهوة المال وصار بلا ضمير، فتآمر الشيطان على عقله، وجمع من المجني عليهم أموالاً قدرها ٢٦٦ مليونًا و٣٨٢ ألفًا و٢٥٠ جنيهًا لتوظيفها واستثمارها بالمخالفة للقانون، مقابل فائدة بقيّم مختلفة، فخان العهد ولم يردها إليهم حال طلبها. وأضافت: "المتهم لم يَرْعَ حقوق المودعين قدسية، وعصف بأحلامهم البسيطة في طيب العيش، وألقى بهم في هوة الحسرة والندم، فاحتوتهم النيابة العامة ملاذ المجتمع، ولبّت شكواهم، وقدمت المتهم للمحاكمة الجنائية بأدلة دامغة لا ريب فيها".

وحثت المحكمة المواطنين على استثمار أموالهم في البنوك الوطنية، لتوفير الأمن والأمان وراحة البال والربح المقبول لهم، ولإعانة الاقتصاد الوطني ليسترد عافيته، وقالت إنها اطمأنت إلى أدلة الثبوت التي ساقتها النيابة ضد المتهم لتتطهر من دنس جريمته ولتهدأ نفوس

١ـ أشرف فكري ومعتز نادي، وفاة "الريان".. صاحب أشهر قضايا "توظيف الأموال"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٧ يونيو ٢٠١٣.

٢ـ إبراهيم قراعة، السجن ١٥ عامًا لـ"المستريح" وتغريمه ١٥٠ مليون جنيه في اتهامه بالنصب، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، ٥ مارس ٢٠١٦.

المجني عليهم. وفور سماع المودعين الحكم، هتفوا: "الله أكبر يحيا العدل"، وطالبوا باستعادة أموالهم.

كانت النيابة قد أحالت المتهم للمحاكمة، وجاء في قرار الاتهام أنه حصل على الأموال من عدد من المودعين لديه، لتوظيفها واستثمارها في مجال بطاقات شحن الهواتف المحمولة والاستثمار العقاري نظير منحهم أرباحًا شهرية، وأنه باشر نشاطه في تلقي الأموال اعتبارًا من مطلع ٢٠١١، وكان يمنح مودِعي الأموال لديه النسبة المتفق عليها، ثم توقف عن سداد الأرباح.

وحين طالبت النيابة العامة بتحقيق القصاص العادل على المتهم، وتوقيع أقصى عقوبة عليه، ووصفته بغاصب أموال وأحلام الفقراء والبسطاء، أبدى المدعون بالحق المدني ودفاعهم إعجابهم بمرافعة النيابة، ووقفوا وقفة شكر وتقدير لها.

هاربون.. بمليارات مصر

مضى على مصر زمنٌ عرفت فيه مصطلح المليارات الهاربة.

أموال قروض مصرفية حينًا، ومشروعات وهمية حينًا آخر، وشركات توظيف أموال في أحيان ثالثة.

أما الهاربون، فكانوا من رجال المال والأعمال.. وسيدات هذا وذاك.

مبعث الصدمة بالنسبة للمصريين أن أغلب هؤلاء كانوا ملء السمع والبصر، يظهرون على شاشة التليفزيون ويدلون بتصريحات للصحف أمام عدسات المصورين، ويقصون شريط الافتتاح بحضور وزراء أو محافظين أو حتى شخصيات لها وزنها وثقلها السياسي أو الديني.

مليارات الجنيهات أو الدولارات هربت من مصر، على يد أشخاص استفادوا من التساهل في الحق العام وفساد بعض الذمم، واغتنموا حالة السيولة الشديدة بين الثروة والسلطة، التي جعلت كُلاً منهما يرفد الآخر ويدعمه، ويفتح طريقًا للآخر ويوصل إليه. وعقب ثورة ٢٥ يناير، جرى تهريب أموال وتحويل أرصدة إلى الخارج بطريقة مريبة، حتى إن المكتب الفيدرالي السويسري لمكافحة غسل الأموال رصد ٥٥ عملية تحويل مشبوهة من مصر إلى سويسرا خلال عام ٢٠١١، بقيمة أصول تتعدى ٢٤٧ مليون فرنك سويسري[١].

وربما لا يصح وصف غالبية هؤلاء الهاربين بأنهم رأسماليون؛ إذ إن نسبة لا يستهان بها منهم كانوا مغامرين حاولوا استغلال ظروف التحول ومساندة الدولة لنخبة رجال الأعمال في الوصول إلى دائرة هذه النخبة من خلال انحرافات (أصحاب شركات توظيف الأموال، التقاعس عن سداد القروض من أموال البنوك)[٢].

في المقابل، يدافع البعض عن رجال الأعمال المتعثرين الذين فروا إلى الخارج، ويعزو هؤلاء حالة السقوط الجماعي لهذا العدد الكبير من رجال الأعمال ورجال الصناعة بشكل متتابع ومتلاحق في

١ـ فاطمة زيدان، التقرير السويسري: ٥٥ عملية مشبوهة في مصر وحدها في ٢٠١١ بقيمة ٢٤٧ مليون فرنك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٨ مايو ٢٠١٢.

٢ـ د. أحمد زايد، النخب السياسية والاجتماعية.. مدخل نظري: مع إشارة خاصة إلى تشكلها في المجتمع المصري، في: النخب الاجتماعية في العالم العربي، تحرير: أحمد زايد وعروس الزبير، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، ومركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٥٥.

تسعينيات القرن العشرين، إلى ما يعرف بـ"مكائد القصور"!

ويرى هذا الفريق أن السياسات الاقتصادية في عهد رئيس الوزراء السابق د.عاطف عبيد، تسببت في هروب عدد كبير من رجال الأعمال المتعثرين. وفي هذا السياق، يقول رجل الأعمال د. أحمد بهجت في حوار صحفي أجرته معه "الأهرام الاقتصادي": ".. وجاءت حكومة د. عاطف عبيد وقد كانت هذه الفترة من أسوأ الفترات التي مرت على الاقتصاد المصري. وللأسف المشكلة كانت أنه حينما ظهرت بوادر الضعف في الاقتصاد المصري تم إلقاء اللوم علي رجال الأعمال. وخلال هذه الفترة حدثت أزمة اقتصادية عالمية وهي أزمة النمور الآسيوية، وهذه الأزمة كان من المفروض أن تتم معالجتها في مصر بأساليب مختلفة، ولكن تم تجاهل هذه الأزمة والتركيز علي أن رجال الاعمال هم سبب المشكلة، وإدخال الآلاف من السجون أو التهديد بالسجن وبدأت ظاهرة هروب رجال الأعمال"[1].

بل إن د. بهجت يؤكد في الحوار الصحفي المذكور أنه يوجد كثير من رجال الأعمال الهاربين ضحايا لتعنت بعض المسؤولين واتخاذهم إجراءات ضدهم، مشيرًا إلى "رامي لكح الذي كان هناك تعسف من أحمد البردعي ضده وأيضًا عمرو النشرتي وأشرف السعد الذي ليس عليه مديونية بل له أموال لدي البنوك ومع ذلك ممنوع من دخول مصر. وقد عانيت من مثل هذا التعنت من قبل بعض المسؤولين بسبب خلاف سياسي بيني وبينهم"[2].

أما الكاتب الصحفي سعيد الشحات فيقول إنه "بعد سنوات من تصدير الحكومة هؤلاء إلى الرأي العام بوصفهم نهبوا أموال البنوك، تظهر المسألة أن حكومة عبيد نفسها هي التي نهبت كل الاقتصاد، بسياستها

---

١ ــ نعمان الزياتي وزينب إبراهيم ومحمود عبدالعظيم، أحمد بهجت في حوار العمر: قناة دريم قنبلة ذرية، مجلة "الأهرام الاقتصادي"، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

٢ ــ المصدر نفسه.

التي أضرت بمصالح الفقراء ورجال الأعمال.. أي أضرت بالجميع"[1].

د. محيي الدين الغريب وزير المالية في عهد رئيس الوزراء الأسبق د. كمال الجنزوري، اقترب من هذه الظاهرة بحكم وجوده لسنوات في مطبخ صنع القرار الاقتصادي.

يقول د. الغريب: "إن القرارات الاقتصادية التي أُتخذت في عهد حكومة الدكتور عاطف عبيد أثرت بشكل سلبي على الكثير من رجال الأعمال، ولم يتمكنوا من سداد مديونياتهم وظلت مشروعاتهم قائمة دون جدوى، وللحق هناك كثير من المقترضين طالبوا البنوك بجدولة ديونهم وتسويتها لمدد أطول، ولكن موظفي البنوك لم يكونوا مؤهلين"[2]. ويضيف الغريب إن الشواهد أمام هؤلاء الموظفين لم تكن مبشرة؛ لأنهم رأوا بأعينهم رؤساء بنوك مشهود لهم بالكفاءة ونظافة اليد زُج بهم في السجون لتعاملهم المرن مع رجال الأعمال. ويقول وزير المالية الأسبق إن قرار تحرير سعر الصرف الذي اتخذه د. عبيد ورفع به سعر الدولار من ٣٤٢ قرشًا إلى ٥ جنيهات ثم قفز السعر إلى أكثر من ٧ جنيهات، أدى إلى أن المقترض من البنوك بالعملة الأجنبية كان عليه أن يدبر الفارق حتى يستطيع الحصول عليه لسداد البنوك"[3].

والشاهد أن معظم أصحاب المال والأعمال الهاربين سافروا أو هربوا إلى خارج مصر عن طريق الموانئ والمطارات بحيلٍ مختلفة، بل إن بعضهم توقف في طريق المغادرة في استراحة كبار الزوار، لصدور قرار المنع من السفر بعد سفرهم مباشرة، أو لاستخدامهم الجنسية المزدوجة وجواز السفر الأجنبي.

وحسب مصدر أمني مسؤول، فإن هناك ٧٥ من رجال الأعمال الهاربين بعد صدور أحكام نهائية ضدهم في قضايا فساد. هؤلاء

١ـ سعيد الشحات، رجال الأعمال الهاربون لتعثرهم.. هل هم لصوص أم ضحايا لمكائد القصور؟، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ٢٢ مارس ٢٠١٠.

٢ـ المصدر نفسه.

٣ـ المصدر نفسه.

الهاربـون موجودون ـ وفق المصدر الأمنـي المذكور ـ في ٦ دول في أوروبا وكندا[1].

ومن أشـهر الهاربين عضو مجلس الشـورى ممدوح إسماعيل، مالك عبّـارة "السـلام ٩٨" التي غرقـت في البحر الأحمر فـي ٢فبراير ٢٠٠٦ وأودت بحياة ١٠٣٢ شخصًا.

وكأنه شبحٌ أو طيف غير مرئي، غادر مالك العبّارة الغارقة القاهرة مـن مطارها الرئيسـي مرورًا بصالة كبار الزوار، متجهًا إلى فرنسـا، وسط صمتٍ مريب.

سـافر إسماعيل دون إذن من مجلس الشـورى وفقًا للائحة الخاصة. وفي "أربعين" غرق العبّارة، وبعد هـروب مالكها، قرر مجلس الشـورى رفع الحصانة عن إسـماعيل.. وقال المجلـس وقتها إن قراره جاء: "حتى يتسنى للنيابة العامة سؤاله والتحقيق معه في مسؤوليته عن الحادث"[2].

بعدها بخمسـة أيام كاملـة، تقرر أخيرًا منع ممدوح إسـماعيل من السـفر وإدراج اسـمه على قوائم ترقب الوصول.. صـدر القرار، بعد أن طار العصفور!

هـرب ممـدوح إسـماعيل، إذًا، إلـى فرنسـا، ومنها انتقـل مع نجله الهـارب عمـرو إلـى بريطانيا، حيـث لا اتفاقيـات مع لندن علـى إعادة وتسليم الهاربين.

النيابة العامة أصدرت في ٢٤ مايو ٢٠٠٦ مذكرة جلب في حق المتهمين الفاريـن عبر الإنتربول. كما تم الحجز لفترةٍ على أموال إسـماعيل، قبل أن يتقرر لاحقًا رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الرجل.

فـي ربوع لندن اسـتقر الأمـر بمالك العبّارة الغارقـة ونجله بعيدًا عن طائلـة القانـون المصـري، الذي حكم فـي ٢٧ يوليـو ٢٠٠٨ بتبرئتهما مـن التهـم الموجهة إليهمـا. غير أنهما لـم يعودا؛ إذ أصـدرت محكمة

١ـ جريدة "الأهرام"، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠٠٩.

٢ـ د.ياسر ثابت، فيلم مصري طويل، مرجع سابق، ص ٤١.

جنح مستأنف سفاجا حكمًا جديدًا في ١١ مارس ٢٠٠٩ ألغت فيه حكم البراءة الصادر من محكمة الجنح، وعاقبت ممدوح إسماعيل، بالحبس ٧ سنوات مع الشغل والنفاذ، في حين برّأت نجله عمرو.

وعلى القائمة نفسها يبرز اسم سيدة الأعمال هدى عبدالمنعم، التي أُطلِقَ عليها لقب "المرأة الحديدية"، والتي صدرت ضدها أحكامٌ بلغ إجمالي مددها ٦٤ عامًا.

ومشوار هدى عبدالمنعم بدأ بعد حصولها على دبلوم تجارة عام ١٩٦٥ وعملها موظفة على الآلة الكاتبة بإحدى شركات المقاولات عام ١٩٦٩. تزوجت من رجل الأعمال الليبي عثمان المقريف ـ شقيق عضو مجلس قيادة الثورة الليبي محمد المقريف ـ وسافرت معه إلى أوروبا ثم عادت إلى مصر عام ١٩٨١ بعد وفاة زوجها، وأسست شركة مقاولات وإسكان باسم "هيدكو مصر" للإنشاءات والمقاولات، صاحبتها حملة إعلانية ضخمة عن مشروعاتها، ونجحت بالفعل في جمع أكثر من ٤٥ مليون جنيه مصري. وتم كشف قيامها بالبناء في مناطق محظورة وارتكاب مخالفات في البناء، وبعد مطالبات بإزالة المباني بدأ الحاجزون في تقديم بلاغات ضدها[١].

شهد عام ١٩٨٦ صدور أول ثلاثة أحكام ضدها بالحبس لمدة سنة، وفي ١٩٨٧ صدر ضدها ١٦ حكمًا قضائيا تراوحت بين الحبس ثلاث سنوات وسنة. وفي عام ١٩٨٩ صدرت ضدها أحكام في سبع قضايا، تتراوح ما بين سنة وثلاث سنوات أيضًا والباقي في عام ١٩٩٠. وأكد تقرير الرقابة الإدارية وقتها أن هدى حصلت على العديد من التسهيلات من بنوك عدة من دون ضمانات، وأخرى بضمانات مزورة[٢].

وبالرغم من إدراج اسمها في قائمة الممنوعين من السفر، فإن هدى

١ـ النائب العام يقرر حبس هدى عبدالمنعم لإعادة إجراءات محاكمتها من جديد أمام الجنايات، جريدة "الدستور"، القاهرة، ٣١ أغسطس ٢٠٠٩.

٢ـ فاطمة أبو شنب، ٣ أيام في أكتوبر تحدد مصير ٢٨ قضية ضد "الحديدية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣١ أغسطس ٢٠٠٩.

عبدالمنعـم تمكنت من الفرار باسـتخدام حيلةٍ ذكيـة، وبمعاونة أيادٍ خفيـة، في عملية تحالف للفسـاد مع النفوذ والسـلطة، حسـب ما روى اللـواء فـاروق المقرحي رئيـس الإدارة العامـة لمباحث الأمـوال والذي كان وقتها متابعًا لملف هدى عبدالمنعم.

يقـول المقرحـي: "خروج هدى من مصر كان مريبًا جدًا، ففي ذلك الوقـت كان المحامـي الخاص لها هو أحمد سـلامة الذي كان يتولى منصب وزير مجلسـي الشـعب والشورى، واسـتطاعت هدى عبدالمنعم أن تحصـل على جواز سـفر باسـم خادمتها وسـافرت إلـى اليونان، في هذا الوقت كان وزيرٌ آخر يسـهل لها المغـادرة بعد تعطيل الكمبيوتر الخاص بالمطار".[1]

وأيـد تلـك الرواية تصريح اللواء فؤاد عـلام والذي قال فيه إنه "تردد على نطاق واسـع وقت هـروب هدى عبدالمنعـم أن وزيرًا كان محاميها وسـاعدها على الفرار"، مشـيرًا إلى أن "أجهزة الأمن سعت إلى تسلمها عبـر الشـرطة الدولية (الإنتربـول) وحصلـت بالفعل محـاولات لكنها فشلت، مما عزز الاعتقاد بأن جهات معينة تعاونها"[2].

التحقيقـات كشـفت أن هدى عبدالمنعم هربت خـارج مصر بجواز سـفر مزور يحمل اسـم سـيدة أخـرى، هي زوجـة حارس عقـار منزلها بمنطقـة مصـر الجديـدة صفية محمد علي سـلام، وقامت هـدى بنزع صورتهـا مـن على بطاقتها وتقدمت للحصول على جواز سـفر من وحدة جوازات مصر الجديدة[3].

سـيناريو الهروب كمـا تخيله رجال الأمن بعد ذلـك، تضمن دخول

١ـ المرأة الحديدية غادرت مصر بحراسة وزير واعتنقت المسيحية لمنع إعادتها، موقع "العربية نت" الإلكتروني، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩.

٢ـ أحمد رحيم، مصر: توقيف «المرأة الحديدية» بعد فرار مريب استمر ربع قرن، صحيفة «الحياة»، لندن، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٩.

٣ـ حسـين صالـح، الجنايات تنظـر غدًا في الإفراج عن هـدى عبدالمنعم، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٩.

هدى عبدالمنعم صالة السفر وهي ترتدي حجابًا وتضع مكياجًا متقنًا ، فيما تولى المسؤول الذي سهل لها السفر تسليم جواز سفرها وختمه من دون أن يرى الضابط صاحبة جواز السفر، لتتمكن "المرأة الحديدية" من الهروب بجواز السفر إلى اليونان. اختارت هدى السفر إلى اليونان لأنها لم توقع مع مصر اتفاقية تسليم متهمين، وهناك أسست شركتين للملاحة البحرية وتشطيبات السفن.

وبالرغم من صدور أحكام قضائية ضدها ، بينها حكم بتصفية شركة "هيدكو مصر" وإشهار إفلاسها في ١١ نوفمبر ١٩٨٨ ، لرد حقوق المودعين، فإن هدى عبدالمنعم عادت إلى مصر بعد ٢٢ عامًا من هروبها. فقد فوجئ ضابط الجوازات بمطار القاهرة لدى فحص جواز سفر المذكورة عقب وصولها إلى مصر في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٩ بأن اسمها مدرج في قوائم ترقب الوصول للبلاد ، لصدور العديد من الأحكام القضائية ضدها ، فألقي القبض عليها ، لتبدأ رحلة "المرأة الحديدية" مع القضاء، ما بين التظلم على قرار حبسها في قضية تزوير محررات رسمية والاستيلاء على المال العام، والنظر في إعادة محاكمتها في القضايا التي صدرت فيها أحكام ضدها.

ورأى كثيرون أن "المرأة الحديدية" توصلت قبل قرار عودتها إلى صفقة ما تقضي بتسوية أوضاعها ؛ إذ قدم دفاعها حافظة مستندات إلى المحكمة فيها قرار صادر من المدعي العام الاشتراكي بإنهاء الحراسة على أموالها استنادًا لسدادها جميع ديونها ، ومعالجتها لأوضاعها المالية الناشئة عن أعمال شركاتها ، كما قدم حكمًا بقبول تظلمها على قرار منعها من السفر، وأضاف أنها قدمت إلى مصر برغبتها لتواجه كل الاتهامات غير الصحيحة بحقها.

وتقدم محامي الدفاع بشهادة صادرة عن المدعي العام الاشتراكي عام ١٩٩٨ بإنهاء الحراسة على الأموال، ورفض طلب المصادرة بعد صرف دفعة مائة في المائة نقدًا لبنك التمويل المصري السعودي بمليون و٢٢ ألف جنيه، و٢ مليون و٢٨ ألف جنيه إلى البنك العقاري العربي،

ومبلغ ٥٢٠ ألفًا للبنك العربي الإفريقي، ومبلغ ٢٨٤ ألفًا لبنك القاهرة باريس، ومبلغ مليون و٩٧٦ ألفًا للمركز الرئيسي ببنك القاهرة، ومبلغ ٣٦٥ ألفًا للبنك التجاري العربي، كما سددت مبلغ ٥ ملايين و١٧٥ ألفًا لبنك قناة السويس. كما تقدم محامي الدفاع رجائي عطية بشهادة من المدعي العام الاشتراكي تفيد بسداد كل مديونيات مصلحة الضرائب بواقع ٤ ملايين جنيه ضرائب على الاستثمار و١١٥ ألفًا ضرائب كسب على العمل، و٨٩٤ ألفًا ضرائب قيمية ونوعية. وشدد الدفاع على أن الحكم الصادر بحق المتهمة لم يتضمن أي غرامات نظرًا لتأكد المحكمة من سداد المتهمة لديونها.[1]

ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى قضت محكمة جنح مصر الجديدة برئاسة المستشار محمد بدر المنشاوي رئيس المحكمة، بانقضاء الدعوى الجنائية في المعارضات الست المقامة من هدى عبدالمنعم في الأحكام الغيابية الصادرة ضدها في قضايا الشيكات، لمضي المدة[2].

غير أن هذه التأويلات اصطدمت بالحكم الذي أصدرته محكمة جنح مصر الجديدة، في ٢٧مارس ٢٠١٠، بحبس هدى عبدالمنعم ٣ سنوات، لإدانتها بالنصب وسرقة ٢٧ ألف جنيه من أحد الأشخاص، وبراءتها في ٨ دعاوى جنائية، في المعارضات المقدمة منها.[3]

وفي ٢٥ يونيو ٢٠١١، أسدل الستار على ملف محاكمة "المرأة الحديدية"، بعد أن قضت محكمة جنايات شمال القاهرة بالحكم على هدى عبدالمنعم بالسجن المشدد ٥ سنوات، ومعاقبة شريكها السيد عسكر بالسجن المشدد ٣ سنوات، وذلك بعد إدانتهما بالتزوير

١ـ محمود سعد الدين ومحمد عبدالرازق، كواليس تظلم المرأة الحديدية على قرار الحبس، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩.

٢ـ فاطمة أبو شنب، انقضاء الدعوى الجنائية في المعارضات الـ٦ لـ"هدى عبدالمنعم" بانقضاء المدة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩.

٣ـ عماد السيد وفاطمة أبو شنب، سجن "المرأة الحديدية" ٣ سنوات في قضية نصب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ مارس ٢٠١٠.

في محررات رسمية واستعمالها للاستيلاء على قروض من البنوك[1].

نعود إلى عمليات هروب أصحاب المال والأعمال من مصر.

قائمة الهاربين شملت عادل مبارك فهمي صاحب شركة "دوارف" وقد هرب إلى لندن ومعه ٢٧٥مليون جنيه بعد أن نصب على خمسة بنوك، ومحمود وهبة الذي استولى على ٣٠٠ مليون جنيه من بنكي الأهلي وأمريكان اكسبريس، وهاني يعقوب نصيف الذي هرب بـ ٢٠٠ مليون جنيه، ومبارك حلمي بـ ٥٠٠ مليون، وحاتم الهواري بـ ٧٠٠ مليون ومحمد الجارحي بـ ٧٠٠ مليون ومنى الشافعي ٤٣ مليونًا... إلخ.

وكاد رجل الأعمال فوزي السيد أن ينجح في الهروب عن طريق أحد العاملين الذي ختم جواز سفره وطلب من أمين الشرطة عدم عرض الورقة الخاصة ببيانات رجل الأعمال في الكمبيوتر، مما جعل رجل الأمن يرتاب فيه ويعرض الأمر على ضباط المباحث الجنائية، الذين وضعوا الاسم على الكمبيوتر فتبين أنه مدرجٌ على قوائم المنع من السفر، فأحضروه من الطائرة التي كانت تستعد للإقلاع. الطريف أنه في الانتخابات العامة التي أجريت في نوفمبر عام ٢٠٠٥، أصدر المهندس فوزي السيد المرشح المستقل على مقعد الفئات عن إحدى دوائر مدينة نصر كتابًا شاملاً يحكي قصة حياته بالكامل والسنوات الثلاث التي قضاها خلف القضبان حتى حصل على البراءة[2].

أما عليّة العيوطي، العضو المنتدب السابق لبنك النيل والتي امتلكت عائلتها ما يزيد على ٥٠ بالمائة من أسهم البنك، فقد غادرت مصر في يوليو ١٩٩٩ بطريقة ما زالت تثير علامات الاستفهام. إذ فوجئ ضابط الجوازات عند وضع البيانات الخاصة بها داخل الكمبيوتر بأنها مطلوبة واسمها مدرج على القوائم بناء على قرار من النائب العام المستشار رجاء العربي. وقبل أن يتكلم ابتسمت له علية قائلةً: "معي قرار من النائب

١ـ أمير هزاع، ٥ سنوات لـ"المرأة الحديدية" و٣ سنوات لشريكها بتهمة التزوير، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، ٢٥ يونيو ٢٠١١.

٢ـ د.ياسر ثابت، فيلم مصري طويل، مرجع سابق، ص ٥٢.

العام المستشار رجاء العربي بالسماح لي بالسفر لمرة واحدة بقصد العلاج في باريس". كان ذلك قبل أن يصدر ضدها حكم بالسجن لمدة عشر سنوات في ١٣ يوليو ٢٠٠٢، في أكبر فضيحة فساد مصرفي، وعرفت بقضية نواب القروض، التي تورط فيها ٣٢ شخصًا بينهم عدد كبير من نواب مجلس الشعب ورجال أعمال ووزير سياحة سابق.

وهذه القضية ترجع وقائعها إلى عام ١٩٩٥، عندما تقدم عيسى العيوطي رئيس بنك النيل ووالد عليّة بشكوى ضدها زعم فيها أنها سهلت لزوجها رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب محمود عزام، الحصول على قروض من البنك دون ضمانات، وصلت إلى ١١٩ مليون جنيه.

وبالطبع كانت رحلة واحدة إلى فرنسا تكفي عليّة؛ لأنها لم تعد منذ ذلك الحين، فعلاجها الوحيد كان حكم البراءة أو إسقاط الحكم الصادر ضدها، وهو ما لم يحدث.

السلطات الفرنسية ردت على طلب الحكومة المصرية برفض تسليم عليّة، لأن الاتهامات الموجهة إليها ليست موجودة في القانون الفرنسي، كما أن فرنسا لم تضمن محاكمة عادلة لها في مصر.

إلا أن هناك من هربوا مرتين، ونجحوا في الإفلات من قبضة الأمن وعينه الساهرة.. بقدرة قادر!

إذ لا يكتمل موضوع الهروب من مصر، إلا بالحديث عن الرجل الزئبقي: أشرف السعد.

ورجل الأعمال المقيم في لندن، لم يكن لحظة خروجه في المرة الأولى مدرجًا على قوائم المنع من السفر. فقد فرضت الحكومة المصرية الحراسة على ممتلكات رئيس مجموعة السعد للاستثمار لمدة ١٥ عامًا، بعد أن تبين تورطه في فضيحة شركات توظيف الأموال؛ إذ وصلت قيمة الأموال التي كان يديرها إلى نحو مليار جنيه، جمعها من خلال ٨٢ فرعًا لشركاته.

في فبراير عام ١٩٩١ بدأت رحلة السعد الأولى مع الهرب، حيث

سافر إلى باريس عام ١٩٩١ بحجة العلاج، وبعد هروبه بثلاثة أشهر صدر قرارٌ بوضع اسمه على قوائم الممنوعين من السفر. وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة سنتين بتهمة إصدار شيك بدون رصيد.

وفي يناير عام ١٩٩٢ عاد أشرف السعد فجأة لتتم إحالته إلى محكمة الجنايات لعدم إعادته ١٨٨ مليون جنيه للمودعين بالإضافة إلى ثمانية اتهامات أخرى.

وفي نهاية ديسمبر عام ١٩٩٢ أُخليَ سبيله بكفالة قدرها ٥٠ ألف جنيه مع تشكيل لجنة لفحص أعماله المالية، إلا أنه سافر مرة أخرى للعلاج في باريس في ٤ يونيو عام ١٩٩٥ ولم يعد حتى الآن. ومن الغريب أن مسؤولين كبارًا كانوا بين المودعين في شركات السعد لتوظيف الأموال، إلا أنهم حصلوا على أموالهم قبل إحالته إلى المحاكمة.

وإذا كانت القضايا المطلوب فيها أشرف السعد قد سُوِّيَت، بعد أن قام المدعي الاشتراكي برد أموال المودعين في شركاته، فإنه ما زال يرفض العودة.

هناك أيضًا رجل الأعمال رامي لكح الذي أدرج النائب العام اسمه بعد تعثر الوساطات لإقناعه بالعودة وسداد مديونياته. وكانت تلك الوساطات قد نجحت في مرةٍ سابقة في إقناعه بالعودة في ظروفٍ مشابهة. وبالفعل عاد رامي، وفي اليوم الذي نشرت الصحف فيه خبر عودته إلى القاهرة، نشرت أيضًا خبر إحالة رجل الأعمال مصطفى البليدي إلى محكمة القيم وفرض الحراسة عليه وعلى أولاده. وكان قرار المدعي الاشتراكي كذلك هو منعه من السفر، إلا أن قرار المنع جاء بعد أن هرب البليدي بالفعل قبل أكثر من شهرين.

في المطار، أعلن رامي لكح ـ الذي احتكر لسنواتٍ نشاط توريد أجهزة المستشفيات في مصر، واستثمر أمواله في صناعة اللمبات وحديد البيليت والمنظفات وغيرها[1] ـ اعتزامه خوض انتخابات مجلس

---

١ ـ محمد عزالدين ومحمود عسكر وعبير عبدالمجيد وهمت سلامة، أسرار

الشعب بصفة مستقل، ونفذ وعده ونجح في الفوز بمقعد نيابي، لكن الصحفيين لاحظوا عند وصوله من باريس أنه دخل البلاد بجواز سفر فرنسي. ولدى سؤاله عن ذلك قال بأسلوبٍ لا يخلو من التباهي: "أنا معي جنسية مزدوجة".

ولم يكن رامي لكح يدرك أن هذه الجنسية المزدوجة ستدخله متاهاتٍ وتقصيه عن مجلس الشعب.

فقد نشرت صحيفة "الأهرام" خبر وصوله في اليوم التالي مع إشارةٍ عابرةٍ إلى دخوله بجواز السفر الفرنسي. وكانت هذه الإشارة كافية لفتح ثغرة في جدار قلعة رامي لكح الذي هرب إلى فرنسا متهمًا في وقتٍ لاحق "بعض السياسيين بالسعي لتدميره والقضاء على نجاحه، بسبب تفوقه في انتخابات مجلس الشعب، على د. عبد الأحد جمال الدين، صديق د. عاطف عبيد، رئيس الوزراء سابقًا"[1]. كما تراشق لكح وأحمد البردعي رئيس بنك القاهرة السابق بالتهم الخطيرة؛ إذ اتهم لكح البردعي بالتعنت معه والتسبب في تعثره[2]، فيما شن الثاني هجومًا مضادًا، ورد بالقول إن مشكلة لكح كانت "متعلقة بجرائم تزوير وتلاعب وليس تعثرًا"، وأضاف قوله: "لم أكن ذراعًا لرئيس الوزراء السابق عاطف عبيد ولا عبد الأحد جمال الدين الذي خلف لكح في عضويته في مجلس الشعب عن دائرة الظاهر والأزبكية"[3].

جديدة من حروب المال والنساء والدم في عالم رجال الأعمال، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ١٩ فبراير ٢٠١٠.

١ـ أسامة خالد ومروان عبدالعزيز، بعد ١٢ ساعة من عودته.. رامي لكح في ندوة "المصري اليوم": خرجت من مصر مثل "الحرامي".. بسبب الظلم.. ولن أتعامل مع وزارات لا تدفع مستحقاتي.. وسأقدم بلاغًا ضد ٥ بنوك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٤ مارس ٢٠١٠.

٢ـ محمود عسكر، رامي لكح يرد في اليوم السابع على اتهامات رئيس بنك القاهرة السابق: البردعي تواطأ لسرقة بضائع بـ ٣٥ مليون جنيه من مخازني.. واعترف بالتعامل مع عصابة دولية في لندن .. وكلامه اليوم كذب وافتراء، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ٢٢ مارس ٢٠١٠.

٣ـ محمد مكي، رئيس بنك القاهرة السابق يشن هجومًا مضادًا على لكح،

وبالرغم من تحديد مكان رامي لكح في فرنسا خلال فترة إقامته هناك، فإن السلطات الفرنسية رفضت تسليمه وإعادته لمصر؛ لأنه يحمل الجنسية الفرنسية. وبعد تسوية مديونياته، عاد لكح إلى مصر قادمًا من العاصمة البريطانية في ١١ مارس ٢٠١٠، ليستقبله حشد من مناصريه وأهالي دائرة الأزبكية والظاهر[1]. وفي استقبال لكح، ردد نحو ٣ آلاف من أنصاره والعاملين في شركاته، هتافات "إنت مش حرامي" و"وحشت بلدك يا بطل"، ورفعوا لافتات "أهلاً بالابن البار" و"رامي لكح يا بلاش.. واحد غيره ما يلزمناش"[2]. وفي فترة الغياب عن مصر، تنقل لكح ما بين باريس ولندن، حيث أدار شركة "لافاييست" الصحافية وشركة الطيران الخاصة "بورال إير"، كما امتلك أيضًا لفترة صحيفة "فرانس سوار" قبل أن يبيع أسهمها[3].

وضمت قوائم الإدراج رجل الأعمال عمرو النشرتي الذي كان يملك فرع شركة "سينسبري" في مصر، والذي لا يعرف أحدٌ كيف نجح في الهروب من مصر إلى بريطانيا. وكانت محكمة مصرية قد أصدرت حُكمًا بسجن عمرو النشرتي ١٥ عامًا وشقيقه هشام ٧ سنوات وسعيد سيف اليزل ١٠ سنوات (مسؤول في شركة النشرتي) بعد إدانتهم بالاستيلاء على أموال بنك قناة السويس والبنك الأهلي بدون ضماناتٍ أو بعضها وهمية، وغسل الأموال والتربح والرشوة والتزوير في أوراق رسمية.

وبعد الهرب من مصر، أقام عمرو النشرتي في لندن، ليدير عددًا من المشروعات التجارية بعد أن استطاع الحصول على توكيلات لشركات عالمية، وسط مفاوضات لتسوية مديونيته للبنوك والتي

جريدة "الشروق"، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠١٠.

١ـ إحسان السيد ومدحت عادل، بالصور.. مئات المواطنين يستقبلون "لكح" بالمطار، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ١١ مارس ٢٠١٠.

٢ـ يوسف العومي ومروى ياسين، ٣ آلاف يستقبلون «لكح» بـ«الطبل البلدي» وذبحوا عجلاً احتفالاً بعودته، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٢ مارس ٢٠١٠.

٣ـ محمود عسكر، "المركزي" تلقى موافقة على تسوية لكح.. والنيابة تنفي، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٩.

بلغت نحو ٦٠٠ مليون جنيه. أما شقيقه هشام فإنه يمتلك مجموعة فنادق بمدينتي لوزان وجنيف في سويسرا ، وتولى إدارتها من هناك.

ولسنوات، تمكن رجل الأعمال الفلسطيني محمد علي الصفدي، أو "حوت السكر" كما كان يطلق عليه، من الهروب ـ عبر أحد الموانئ ـ من مديونيات وأحكام في قضايا تتعلق باتهامه بتحرير شيكات بدون رصيد لصالح شركات وبنوك. وكان الصفدي أقام في مصر مجمع "الأخوة العرب" الصناعي وهو شركة مساهمة مصرية، قبل أن يتورط في قضايا مالية، هرب بعدها من البلاد إلى أن تمت استعادته من السعودية في منتصف العام ٢٠٠٤ ، نتيجة تعاونٍ بين الإنتربول المصري والسلطات السعودية.

وسبق الصفدي في الهروب رجل الأعمال حاتم الهواري الذي تم إدراج اسمه مرتين، نجح في الأولى في التفاوض والعودة معززًا مكرمًا ، لكنه سرعان ما تورط مجددًا في مديونيات وقروض، قبل أن يتمكن من الهروب إثر إدراج اسمه على قوائم المنع من السفر. وترك الهواري ـ الذي عُرِف بـ"ملك الحديد" في ثمانينيات القرن الماضي ـ الهارب إلى كندا عام ١٩٩٧ ، ووراءه مديونيات ضخمة للبنوك والشركات والأفراد تقترب من ملياري جنيه، معظمها قام بتحويلها في حساباته بالخارج، بمساعدة شركتين ثبت قيامهما بعمليات غسيل أموال، حيث ساعدتا الهواري على تقديم بيانات ومستندات وهمية وبوالص شحن مزورة، واستطاع الهواري من خلالهما أن يحصل على ٣٠٠ مليون جنيه من بنكي القاهرة والأهلي، ليحولها بعد ذلك إلى البنوك الأجنبية بالدولار. كان والد حاتم الهواري أيضًا قد سبقه بالهروب إلى كندا ، بعد أن حصل على عدة ملايين من البنوك، لكن حاتم تفوق على والده وتجاوز المليار جنيه قروضًا من خلال عدد ضخم من الشركات الوهمية تجاوزت ١٢ شركة، أسند إدارتها إلى عدد من أقاربه. ويقيم الهواري حاليًا في شقة أنيقة في لندن، ويمتلك محلاً شهيرًا للأزياء

يتردد عليه المشاهير في حي "ماي فير" بوسط العاصمة البريطانية[1].

المفارقة في حادث هروب رجل الأعمال متعدد الجنسيات عادل جوزيف عادل ـ الذي يحمل جنسيات سورية وأميركية ومصرية ـ إلى خارج مصر يوم ٧ يونيو ٢٠٠٨، التي أُدين فيها مقدم وأمين شرطة، أن التحقيقات كشفت عن مفاجأة أكبر؛ إذ تبين أن الهارب كان قد دخل مصر في عام ٢٠٠٦ من دون إلقاء القبض عليه، بالرغم من أنه مدرجٌ على قوائم ترقب الوصول.

وحسب مقدم الشرطة فؤاد وليم فؤاد، الذي أُدين بتسهيل هروب عادل جوزيف بأوراق مزورة، فإن الأول كان معينًا في ٧ يونيو ٢٠٠٨ ضابط إجراءات من الساعة ١٢ بعد منتصف الليل، وتقدم له راكب بجواز سفر أميركي ضمن ركاب الطائرة المتوجهة إلى فرانكفورت، باسم عادل جوزيف عادل، رئيس مجلس إدارة شركة "أميركان هاريس"، وقد اتضح لاحقًا أنها شركة وهمية.

وأضاف وليم أن المسافر المسن الذي كان يسير مستعينًا بعكاز، قدم جواز سفر من دون أختام تثبت دخوله البلاد، وبرر ذلك بأن جوازه فُقِدَ واستخرج من القنصلية الأميركية بديلاً عنه، كما قدم صورة من جواز سفره المفقود يثبت بها تاريخ وصوله في ٧ أكتوبر ٢٠٠٦، فتم الاتصال بقسم التحركات للكشف عن تحركات المسافر. كما تم الاتصال برئيس قسم جوازات مطار برج العرب العقيد يسري خضر، الذي كان في مأمورية بالعلمين، فأوصى بالكشف عليه، وقال: "إذا كان سليم.. أعمل له كارت وسفّره".

أما أمين الشرطة خميس محمد إبراهيم فقال في تحقيقات النيابة، إنه ربما سحب أوراق الكشف بشكل خاطئ، فالتصقت ورقتان معًا، مما أدى إلى عدم الكشف عن اسم الراكب عادل جوزيف، فوضع الختم على "الكارت" الخاص به بطريق الخطأ!

١ ـ عادل حمودة، هاربون بمليارات مصر: الملفات السرية والشخصية لأشهر الهاربين، دار الفرسان، القاهرة، ٢٠٠٠.

غير أن القضاء قال كلمته في تلك الواقعة.

ففي ٢٤ يونيو ٢٠٠٩، قضت محكمة جنايات الإسكندرية بمعاقبة فؤاد وليم مقدم الشرطة بمطار برج العرب، وأمين الشرطة خميس محمد بالسجن حضوريًا، لمدة خمس سنوات لاشتراكهما في تهريب عادل جوزيف رجل الأعمال الممنوع من السفر إلى خارج البلاد، كما قضت المحكمة بمعاقبة رجل الأعمال الهارب غيابيًا بالسجن ١٥ عامًا[1].

صدر الحكم بعد أن أثبتت تحقيقات النيابة قيام المذكورين بإخفاء "الكارت" المثبت فيه أن رجل الأعمال ممنوع من السفر، مما مكنه من الهرب إلى خارج البلاد عن طريق مطار برج العرب. وهكذا هرب رجل الأعمال، بالرغم من صدور قرار من النائب العام بمنعه من السفر نظرًا لاتهامه بالاستيلاء على نحو مليار جنيه من عدة بنوك بدون ضمانات ورفضه ردها. وإذا كان البعض يرى أن مليار جنيه مبلغ كبير، فله أن يعلم أن مديونيات هذا الرقم بالفوائد بلغت ٢,٦ مليار جنيه.

أما محمد عبدالمنعم الملاح ـ رئيس مجلس إدارة نادي الشمس السابق ورئيس مجلس إدارة الشركة العالمية للاستثمارات السياحية ـ فقد أتهم وآخرين في القضية رقم ١٢٤٤٥ لسنة ٩٩ جنايات النزهة وتسهيل الاستيلاء على أموال النادي، واستعمال محررات رسمية مزورة في ارتكاب الجريمة. وقد تم ضبطه وايداعه السجن على ذمة التحقيقات وأحيل للمحاكمة محبوسا حتى صدور حكم ضده وشركائه بالسجن المشدد ثم قاموا بالطعن بالنقض في الحكم من محبسه، فقضت المحكمة بعد ذلك ببراءته. وتم إخلاء سبيله وشركائه فطعنت النيابة في حكم البراءة. تداولت القضايا في الجلسات ولم يحضر المتهمون جلسة النطق بالحكم في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨ لاستشعارهم بأن الحكم سيصدر بالإدانة، وبالفعل تم الحكم

---

١ ـ الحكم بالسجن على ضابط قام بتهريب رجل أعمال، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ٢٤ يونيو ٢٠٠٩.

عليهم بالسجن المشدد سبع سنوات والعزل من الوظيفة[1]. وفور صدور الحكم تم إدراجه على قائمة الممنوعين من السفر، إلا أنه كان قد هرب قبل الحكم[2].

يوسف عبدالرحمن، رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعي سابقًا، اتهم في القضية رقم ١٤٣٩ جنايات الدقي وهي الإضرار بالمال العام والرشوة. وبعد سجنه وإحالته إلى المحكمة صدر الحكم ضده وشريكته بالسجن، فطعن بالنقض من محبسه. جرى تحديد جلسة ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨ للنظر في الطعن وتم إخلاء سبيله. ولكن يوسف عبدالرحمن اختفي تمامًا، قبل أن تصدر المحكمة ضده حكمًا بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات والعزل من الوظيفة.

الأمر لا يختلف كثيرًا عن شريكته ـ راندا الشامي ـ وهي مستشارة البورصة الزراعية التي اتهمت في القضية نفسه؛ إذ تم الحكم عليها بالسجن المشدد سبع سنوات والعزل من الوظيفة، لكنها توارت أيضًا عن الأنظار، قبل أن تشهد محكمة النقض في ١٧ فبراير ٢٠١٠ مفاجأة حضور يوسف عبدالرحمن وراندا الشامي جلسة الطعن على الحكم وتسليم نفسيهما إلى هيئة المحكمة. الطريف أن الأول قال إنه لم يهرب من العدالة إلا أنه كان يمر بوعكة صحية، وكان يُعالج داخل مصر. وأشار إلى أنه لم يفكر في الهرب، وأنه حضر جلسة النطق بالحكم في المرة الثانية أمام محكمة جنايات الجيزة، قائلاً: "أهرب ليه وأسافر ليه أنا كل شغلي بمصر"[3].

على أي حال، فقد أيدت محكمة النقض في ٢١ إبريل ٢٠١٠، الأحكام الصادرة على يوسف عبدالرحمن وراندا الشامي و١٢ آخرين

---

١ ـ شيماء القرنشاوي، السجن ٧ سنوات لـ "الملاح".. وأحكام بالحبس والعزل لـ ١٧ في قضية نادي الشمس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

٢ ـ جريدة "الأهرام"، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠٠٩.

٣ ـ إسلام النحراوي، يوسف عبدالرحمن وراندا يسلمان أنفسهما للمحكمة، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ١٧ فبراير ٢٠١٠.

في القضية التي عُرِفت إعلاميًا بـ"المبيدات المسرطنة"، وبات الحكم الصادر على المتهمين من سنة إلى ١٠ سنوات نهائيًا وواجب النفاذ[1].

المفارقة أن يوسف وراندا لم يحضرا جلسة النطق بالحُكم أمام محكمة النقض، في حين أنهما حضرا جلسة الطعن المقدم منهما لإلغاء الأحكام الصادرة عليهما، بعد فترة هروب استمرت أكثر من عام ونصف العام، وسط توقعات الصحف بهروبهما إلى لندن.

نعم، لندن، التي لجأ إليها من قبل رامي لكح، وأشرف السعد وعمرو النشرتي وحاتم الهواري، وإمبراطور الإعلانات إيهاب طلعت[2].

إيهاب طلعت ـ الذي سيطر لسنوات على نحو ٨٥٪ من سوق الإعلانات في مصر ـ قصة مثيرة بكل المقاييس.

ففي عام ١٩٩٢ بدأ بث قناة النيل الدولية، وأُسندت إلى هذه القناة Nile TV مهمة الدفاع عن الحقوق الوطنية المصرية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأُطلقت على أقمار تغطي القارة الأوروبية لمخاطبة الشعوب الأوروبية، وكانت البداية رائعة، وكانت هذه هي القناة الأولى عربيًا التي تؤدي هذا الدور المهم.

في هذه الفترة كان إيهاب طلعت يعرض خدماته كأحد مندوبي الإعلانات على وكالات إعلانية، ويحاول إقناع بعض الوكالات الإعلانية بقدرته على المشاركة المثمرة في مجال جلب الإعلانات. وجاءته الفرصة الذهبية بالتعرف على أشرف الشريف، نجل وزير الإعلام الأسبق صفوت الشريف.

عرض إيهاب طلعت على أشرف الشريف صفقة مغرية للغاية، وهي استغلال قناة النيل الدولية Nile TV لبث الإعلانات على شاشتها، وقدم إيهاب طلعت خطة محكمة لاستغلال هذه القناة لتحقيق أرباح بعشرات

---

١ ـ أحمد شلبي، النقض تؤيد سجن «يوسف عبدالرحمن وراندا الشامي و١٢ آخرين» نهائيًا، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٢ إبريل ٢٠١٠.

٢ ـ صحيفة "الأهرام"، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠٠٩، مصدر سابق.

الملايين من الجنيهات سنويًا.

اقتنع أشـرف الشريف وتحمس لتنفيذ هذه الخطة، وكانت البداية تأسيس شركة للإعلانات يتولى إيهاب طلعت رئاستها التنفيذية ولإبعاد الشـبهة عن أشرف الشـريف؛ لأن الخطة تتطلب استخدام نفوذ صفوت الشريف، والد أشرف، وزير الإعلام آنذاك، لإتمام الخطة.

وتنفيـذًا للخطـة نشـر اتحـاد الإذاعـة والتليفزيـون إعلانًـا يطلـب مـن وكالات الإعـلان التقـدم بعـروض للحصـول على امتيـاز الإعلان "احتكار" على شاشة قناة Nile TV.

لـم تتقدم لجلسـة المزاد سـوى شـركتين وثالثتهما شـركة إيهاب طلعت وأشـرف الشريف، ولم تتجاوز العروض المقدمة المائة وخمسين جنيهًـا للدقيقة، نظـرًا لأن القناة تبث فضائيًا فقـط، ولأنها تبث بلغات أجنبية وموجهة لمشـاهدين أوروبيين ليسـت لهم علاقة كمسـتهلكين للمنتجـات التي تحظى باهتمام المسـتهلك المصري، وتقدمت شـركة أشرف الشريف وإيهاب طلعت بعرض قيمته ١٩٩ جنيهًا كسعر للدقيقة، وطبعًا تمت ترسية المزاد على شركة إيهاب طلعت وأشرف الشريف.

إلـى هنـا والأمر فـي ظاهره طبيعـي، ثم تتكشـف تفاصيل الخطة الخادعة بعد حصول طلعت والشريف على حق احتكار الإعلانات على قناة Nile TV، فجأة يقرر اتحاد الإذاعة والتليفزيون بث برامج هذه القناة علـى الموجـات الأرضيـة، لتشـاهدها الجماهير العريضـة في مصر، خاصـة الطبقـات غير القادرة التي لم تكن تسـتطيع فـي هذه المرحلة اقتناء أطباق الاسـتقبال الفضائي، فضـلًا عن عدم اهتمام هذه الفئات بالموضوعـات التـي تبثها القناة، وكلهـا تتعلق بأمور سياسـية دولية، كما أن هذه الجماهير العريضة لا تستطيع أن تتابع خطابًا بالإنجليزية أو الفرنسية.

وتبـدأ الحلقـة الثانيـة مـن الخطـة، فيقـرر رئيـس اتحـاد الإذاعـة والتليفزيون بث أحدث المسلسـلات العربية وأحدث الأفلام العربية في فترة الذروة من المشاهدة.

وهنا أصبحت قناة Nile TV منافسًا إعلانيًا خطيرًا للقناتين الأولى والثانية، فهي تبث أحدث المسلسلات والأفلام، وهي المادة الأكثر جذباً للمشاهدين، وبالتالي الأكثر إقبالاً من المعلنين.

وتبلغ الفضيحة مداها عندما نعلم أن القناة الأولى بالتليفزيون المصري تتقاضى ستة آلاف جنيه في ذلك الوقت عن كل دقيقة إعلانية، والقناة الثانية تتقاضى أربعة آلاف جنيه، وهنا يعرض إيهاب طلعت على المعلنين التحول بإعلاناتهم إلى قناة Nile TV مقابل ألفي جنيه فقط، وكانت النتيجة الطبيعية تفضيل النسبة الأكبر من المعلنين عرض إعلاناتهم على قناة Nile TV التي تقدم مادة جاذبة للإعلان، وعلى القنوات الأرضية المتاحة لجميع المشاهدين، وبأسعار لا تتجاوز ٣٠٪ من المبالغ التي يدفعونها للقناة الأولى.

هذه الصفقة وحدها حققت ربحًا كبيرًا لشركة أشرف الشريف وإيهاب طلعت بلغ عشرات الملايين من الجنيهات سنويًا، إذ حصلا على عشرة أضعاف ما يدفعانه للتليفزيون "نذكر أنهما حصلا على الدقيقة بسعر ١٩٩ جنيهًا، وكانا يبيعانها بمبلغ ألفي جنيه".

الفضيحة الأكبر أن العقد المبرم بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون وشركة طلعت/ الشريف قد تضمّن تأشيرة لرئيس الاتحاد في ذلك الوقت تعفي الإعلانات على قناة Nile TV من "ضريبة الدمغة". وحين تطرقت أقلام الكُتاب هذه الفضيحة، اضطر الاتحاد إلى سحب هذه التأشيرة.

وإذا كان نهب هذه الملايين من المال العام يمثل جريمة بشعة من جرائم نهب المال العام، فإن هذه العملية أحدثت آثارًا بالغة الخطورة على منظومة الأمن القومي بتدمير مؤسسة إعلامية أُنشئت لتكون صوت الشعب المصري والدولة المصرية الذي يدافع عن السياسات المصرية لدى الشعوب الأجنبية، وهذا النشاط من أهم حلقات التحرك لحماية الأمن الوطني والقومي.

وبقرار بث المادة العربية "مسلسلات عربية وأفلام عربية" في فترة الذروة للمشاهدة، أُنهيت تمامًا علاقة المشاهد الأوروبي بهذه القناة،

وبالتالي قُضي تمامًا على الهدف الرئيسي من عمل هذه القناة.

وتبقى بعض الآثار الجانبية لهذه الخطة الكارثية وهي حرمان القناتين الأولى والثانية للتليفزيون المصري من الإعلانات التي هربت إلى قناة Nile TV لتذهب هذه الملايين إلى خزائن إيهاب طلعت وأشرف الشريف[1].

اللافت للانتباه أن نهب هذه الملايين فتح شهية إيهاب طلعت وأشرف الشريف لمزيد من نهب المال العام في صفقة أخرى حول إعلانات "القنوات المحلية" وتفاصيلها لا تقل غرابة عن فضيحة إعلانات قناة Nile TV.

فقد توسع طلعت في نشاطه، وتمكن بفضل علاقاته ونفوذه من حصد مئات الملايين من الجنيهات من التليفزيون الملوك للدولة، عبر برنامج "البيت بيتك" الذي تم إطلاقه على القناة الأولى في أكتوبر ٢٠٠٤، وحقق نجاحًا إعلانيًا كبيرًا.

عقب اتهام المهندس عبدالرحمن حافظ رئيس مجلس إدارة مدينة الإنتاج الإعلامي سابقًا ـ في القضية رقم ٨٦٠ حصر أموال عامة في عام ٢٠٠٥ ـ أُلقي القبض على إيهاب طلعت، ليقضي ٥٤ يومًا في السجن على ذمة القضية. وصدر قرار النائب العام بمنعه من السفر حتى سداد مديونياته لمدينة الإنتاج الإعلامي، بعد أن حرّر شيكات على نفسه بقيمة ٢٤,٥ مليون جنيه، وتم جمعها من بيع كل ممتلكاته لسداد المديونية، ومنها ٣ فيلات في الساحل الشمالي وفيلتان بالقاهرة الجديدة وعدد من السيارات وبعض قطع الأراضي بطريق الإسكندرية الصحراوي. تعاطف معه في جمع مبلغ المديونية عددٌ من رجال الأعمال، منهم نجيب ساويرس، حتى سدد هذا الجزء من مديونياته في ٢ فبراير ٢٠٠٦، وتم رفع اسمه من قائمة الممنوعين من السفر.

غير أن إيهاب طلعت هرب في الشهر نفسه وتحديدًا في ٢٨ فبراير ٢٠٠٦، وخرج من مصر بجواز سفره البريطاني على متن الخطوط

١ـ السيد الغضبان، حكاية إيهاب طلعت وقناة Nile TV، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٣ أغسطس ٢٠١٥.

الجوية الإماراتية، حيث وصل إلى دبي ومنها إلى ألمانيا، بدعوى إجراء جراحة في مستشفي "فاكتراك إن هاوس فورت سانت جومرن" بسبب قطع في وتر أخيل بقدمه اليمنى[1].

بمجرد خروجه من مصر توالت الأحكام القضائية ضده سواء من مؤسسة "الأهرام" الصحفية التي حرّكت دعاوى ضد إيهاب طلعت، لحصوله علي مساحات إعلانية منح مقابلها المؤسسة شيكات تبين أنها دون رصيد، لتصدر ضده أحكام بالحبس لمدة ٦٣ عامًا.

غير أن هويدا مصطفى، محامية إيهاب طلعت، صاحب الشركة المصرية للوسائل الإعلانية، وصفت خلاف موكلها مع مؤسسة الأهرام بأنه تعنت شخصي غير مفهوم من جانب الأخيرة، مشيرة إلى أن حجم التعاملات بينهما وصل إلى ما يقرب من مليار جنيه خلال ٧ سنوات، حققت خلالها "الأهرام" أرباحًا تصل إلى ملايين الجنيهات. وأضافت المحامية أن طلعت تقدم بطلبات كثيرة لتسوية مديونياته مع المؤسسة، لكنه لم يحصل على أي رد بالموافقة أو الرفض، وفوجئ بها تتقدم ببلاغ تتهمه بالاستيلاء على أموالها، وقالت تعليقًا على قرار محكمة الاستئناف برفض دعوى "الأهرام" ضد إيهاب طلعت: "بعد أن أنصفنا القضاء سنتقدم مجددًا بطلب تسوية المديونيات ونتمنى أن نجد تعاونًا هذه المرة"[2].

تدريجيًا، بدت الطريق سالكة لعودته إلى مصر، خاصة بعد أن حسمت لجنة قضائية قضيته مع مؤسسة الأهرام، وبرأت ذمته[3].

في المقابل، أقام إيهاب طلعت في مارس ٢٠١٠ دعوى قضائية ضد

١ـ أحمد باشا، إيهاب طلعت.. المديون، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢ـ دارين فرغلي، محامية إيهاب طلعت: خلاف «الأهرام» مع موكلي «تعنت شخصي» غير مفهوم، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٩ مارس ٢٠١٠.

٣ـ أسامة خالد، وصول «لكح» يفتح الباب أمام عودة ٧٥ رجل أعمال هارباً، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٣ مارس ٢٠١٠.

وزير الإعلام ورئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون بصفتيهما ، لمنع حصول أي من شركاء طلعت السابقين على المستحقات الموجودة في التليفزيون لصالح برنامج "البيت بيتك" بالإضافة إلى إلغاء قرار التليفزيون السلبي بعدم صرف هذه المبالغ إلى رجل الأعمال المذكور. كان رجل الأعمال قد حصل على حكم رقم ٥٩٥ لسنة ٢٠٠٩ من مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، الذي أكد أن لإيهاب طلعت حقوقًا مالية تصل نسبتها إلى٦٧٪ من البرنامج إلى جانب تعويض قدره ١٠ ملايين جنيه[1].

تزامنت هذه التطورات مع مفاوضات مكثفة شهدتها لندن بين رجل الأعمال إيهاب طلعت، ومحمود بركة، رئيس شركة "بركة ديزاين"، المتنازعين قضائيًا على برنامج "البيت بيتك"، الذي كان يبث على شاشة التليفزيون المصري، بهدف التوصل إلى اتفاق ودي ينص على تنازل الطرفين عن كل الدعاوى القضائية المتبادلة بينهما[2]. أثمرت هذه المفاوضات عن إعلان إيهاب طلعت عن التوصل إلى مصالحة مع شريكه محمود بركة فيما يتعلق بالمشكلات القانونية التي نشبت بينهما بسبب ملكية برنامج "البيت بيتك"، وهي المشكلات التي تسببت في وقف بث البرنامج على التليفزيون المصري.

خطوة على طريق العودة إلى مصر؟

"كله بتاع ربنا"، كانت إجابة إيهاب طلعت المقتضبة التي أبقت كل الاحتمالات قائمة[3]، إلى أن عاد فعلاً ، وفور وصوله سلّم نفسه لرجال المباحث نظرًا لكونه مطلوبًا في التحقيق في عدد من القضايا.

١ـ إيهاب طلعت يقاضي التليفزيون لصرف مستحقاته عن برنامج "البيت بيتك"، جريدة "الفجر"، القاهرة، ٢٢ مارس ٢٠١٠.

٢ـ ملك عبدالعظيم، مفاوضات سرية بين «طلعت» و«بركة» في لندن لحل أزمة «البيت بيتك»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٥ مارس ٢٠١٠.

٣ـ محمد هشام عبية، بعد مصالحته مع محمود بركة.. إيهاب طلعت: البيت بيتك يعود قريبًا أقوى مما كان، جريدة "الدستور"، القاهرة، ٢٥ مارس ٢٠١٠.

كان طلعت قد أكد في مداخلة هاتفية مع أحد البرامج التليفزيونية أن مشكلاته مع مؤسسة "الأهرام"، انتهت تمامًا بتوقيع اتفاقية التصالح، موضحًا أن حجم تعاملاته السابقة مع الأهرام تجاوزت مبلغ المليار جنيه، استطاعت من خلالها "الأهرام" جني أرباح تقدر بـ ٢٨ مليون جنيه[1].

بعد اختفاء طويل، عاود "ملك الإعلانات" الظهور مع موجة "عودة الحياة إلى سابق عهدها"، أي: طبعة مبارك الشهيرة. الشيفرة السرية هي إعادة قوانين اللعب إلى ما قبل يناير ٢٠١١ لتتحول سنوات المطالبة بالتغيير ومحاولة إسقاط "عصابة" عهد مبارك، إلى استراحة عابرة.

عاد طلعت إلى مصر والساحة الإعلانية على رأس شركة "بروموميديا" التي نالت نصيبًا كبيرًا من الكعكة الإعلانية في سوق القنوات ـ مثل الحياة وقناة TEN ـ والصحف ـ مثل "الوطن" و"المصري اليوم" و"دريم" وقناة الأهلي ـ والمواقع الإلكترونية ـ مثل "يلا كورة" و"فيتو" و"مصراوي" ـ وإدارته لبرنامج "البيت بيتك" على قناة TEN.

غير أن هذا ليس كل ما لدى إيهاب طلعت الذي أربك مؤسسات إعلامية متعددة أخذت تنشر تباعًا أخبار أزماتها معه، وهي أزمات معقدة ينتج عنها عدم وجود سيولة نقدية تصل إلى عدم القدرة على دفع المرتبات. فقد دبت خلافات بين طلعت وعدد من وكلائه الإعلانيين، وقادت الهجوم عليه جريدة "المصري اليوم" التي قررت مقاضاته لمخالفته بنود الاتفاق الإعلاني والمالي معها، وأعربت عن استيائها مما وصفته بـ"أكاذيب" إيهاب طلعت، رئيس مجلس إدارة الشركة، مستنكرة في بيان لها ما وصف به طلعت نفسه بأنه علمٌ من أعلام صناعة الإعلام عمومًا خلال العشرين عامًا المنقضية، وقالت إن طلعت غير ملتزم بمستحقات الآخرين مثلما فعل مع التليفزيون المصري ومؤسسة "الأهرام" وغيرها، كما أعادت التذكير بمسألة هروبه

١ـ هشام عبدالعزيز، إيهاب طلعت يسلم نفسه لأمن مطار القاهرة فور وصوله من لندن، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، ٢٤ فبراير ٢٠١٤.

لسنوات إلى لندن[1].

في المقابل، أصدر إيهاب طلعت، رئيس مجلس إدارة "بروموميديا"، بيانًا تحت عنوان "أزمة أسرة تسقط بمؤسسة" للرد على بيان الجريدة، بشأن الأزمة، متهمًا إدارة المؤسسة الصحفية بعدم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، قائلاً: "لقد عرض المهندس نجيب ساويرس حل هذا النزاع وديًا وأرسلنا بالفعل مكاتبة بالمقترح، إلا أننا لم نتلق ردًا عليها، بل وفوجئنا بهذا السلوك العدائي غير المهني دون مقدمات".

"لن أسمح بالبلطجة الإعلامية عليّ"[2].

هكذا أطلق إيهاب طلعت، المنتج ورجل الأعمال، صيحته في بيان متلفز، للرد على الأنباء التي رُوّجت ضد شركة "بروموميديا" للدعاية والإعلان، موضحًا: "لم أكن متفرغًا للرد على هذه الشائعات، وأرد بتعاقداتي وبمساهمتي في تنمية الإعلام الرسمي والخاص، وقررت أن يكون بياني متلفزًا حتى يشعر المواطن بمصداقيتي"، وفقًا لقوله.

وأعرب طلعت عن تعجبه من الاتهامات الموجهة له بشأن "الهروب من العدالة"، موضحًا أنه سلّم نفسه للعدالة المصرية من أجل مواجهة ٨٤ قضية رُفعت ضده، لافتًا إلى إغلاق ملفات ٨٣ قضية ويتبقى قضية واحدة أمام منصة القضاء.

وتابع رجل الأعمال والإعلان: "كل القضايا التي تم اختصامي بها انتهت إما بحكم البراءة أو التصالح، وأنا ملتزم بالمديونيات التي تم إثباتها عليّ، وأدفع شهريًا مبالغ كبيرة التزامًا مني بحقوق مؤسسة الأهرام، لكني لن أرضخ لأي ديون وهمية ستتسبب إليّ"، حسبما قال.

واستنكر ما قال إنها حرب إعلامية موجهة ضده، قائلاً: "سأدافع عن حقوق شركة "بروموميديا"، ولن أسمح بأي إخلال بحقوق

---

١ ـ "المصري اليوم": إيهاب طلعت رائد الهروب من الالتزامات والعدالة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٢٨ يوليو ٢٠١٥.

٢ ـ إيهاب طلعت في بيان متلفز: لم أهرب من العدالة.. ولن أفرط في حقوق «بروموميديا»، موقع «بوابة الشروق»، ٢٩ يوليو ٢٠١٥.

الشـركة، وإيـردات الإعلانـات تتخفـض وفقًا لانخفـاض توزيع بعض الصحف وزوار المواقع الإلكترونية".

وعن شركة "برومومیدیا"، أكد طلعت أنها أقدم شركات التسويق الإعلاني، وتعد من أكبر شركات العالم العربي، ونجاحاتها مستمرة، وفقًا لتعبيره. وشدد على ضرورة الاحتكام للقضاء المصري، مستطردًا: "رغـم امتلاكي الجنسـية البريطانية، فإني أثق فـي القضاء المصري، الذي سيضمن لي حقي، وسألتزم بقوله الفصل"، على حد قوله.

أما هشـام النشـرتي، فقد قال مستشـاره القانوني جميل سعيد إنه نجح في إنهاء تسوية مديونياته التي تقدر بـ ١٣٩ مليون جنيه لدى البنك العقـاري المصري العربي والبنك المصري الدولي بتسـوية نهائية، وتم التوقيع عليها من قبل محمد صلاح سالم نائب رئيس مجلس إدارة البنك العقـاري المصـري العربي في سويسـرا. وقد تـم إخطار النيابـة العامة بالتسـوية النهائية والعقود التي تم تحريرها، بهدف رفع اسـم النشـرتي من قوائم الترقب والوصول ورفع الحظر عن ممتلكاته، تمهيدًا لعودته للقاهرة وممارسة أعماله مرة ثانية[1].

يعتبر رجل الأعمال نبيل البوشي، آخر عنقود الهاربين من مصر.

فقـد أصـدرت محكمـة جنايـات القاهـرة الاقتصاديـة برئاسـة المستشـار إبراهيم محمد سـليمان حكمًا غيابيًا فـي مايو ٢٠٠٩ على نبيل على محمود البوشـي بالسـجن لمدة خمسـة عشـر عامًـا وتغريمه مبلـغ عشـرة ملايين جنيه، وإلزامـه برد المبالغ التـي تحصل عليها من المودعين. جاء ذلك بعد أن أدانت المحكمة بـ"النصب" والاستيلاء على أمـوال مـن الجمهور، بلغـت قيمتها ٦٥ مليونًا و٢٥٠ ألفًـا و٥٢٥ دولارًا، إضافـة إلـى ٧ ملايين و١٢٠ ألفًا و٥٢٩ جنيهًـا، و٢١٥ ألف يورو، و١٠٠ ألف جنيه إسترليني، بعد أن أوهم ضحاياه بتوظيفها واستثمارها مقابل أرباح بنسب متفاوتة، إلا أنه امتنع عن ردها لأصحابها.

١ـ محمود سـعد الدين، هشـام النشـرتي ينجح في تسـوية مديونياته مع البنوك، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ٨ إبريل ٢٠١٠.

كما عاقبت المحكمة فكري بدر الدين حمدي، رئيس مجلس إدارة شركة "أوبتيما" للسمسرة المالية، بالسجن المشدد ثلاث سنوات وتغريمه ١٠٠ ألف جنيه وإلزامه بالمصاريف الجنائية؛ لاشتراكه مع البوشي ومساعدته في ارتكاب الجريمة وتمكينه من مزاولة نشاطه في تلقي الأموال من الجمهور، وذلك باستخدام مقر شركة "أوبتيما" لتداول الأوراق المالية ومطبوعات وأخبار تحمل شعارها حال كونه رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وتمكينه أيضًا من استغلال حساب الشركة كوعاء مالي في غير الغرض المخصص له من خلال إيداع أموال بعض المودعين راغبي توظيف الأموال ثم تحويلها إلى حساب شركة "أوبتما غلوبال هولدينغ" فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق الذي تم بينهما.

بقي القول إن السلطات في دبي بدولة الإمارات هي التي تمكنت من توقيف البوشي في ٣ فبراير ٢٠٠٩، ليمثل أمام القضاء هناك في قضايا نصب وإصدار شيكات بدون رصيد مرفوعة ضده هناك. وفي أولى تلك القضايا، قضت محكمة جنح دبي في ٢٩ يونيو ٢٠٠٩ بحبس البوشي، ثلاث سنوات، في القضية رقم ٢٦٤٥ والمتهم فيها بإصدار شيك بدون رصيد، بقيمة ٦ ملايين و١٢٥ ألف دولار أميركي إلى رجل الأعمال المصري إبراهيم وجدي كرار، وإحالة الدعوى المدنية المقدمة من الطرف الثاني، إلى المحكمة المدنية المختصة[١].

ومع أن محكمة استئناف دبي أصدرت في يناير ٢٠١٠ حكمًا ببراءة البوشي في تلك القضية، فإن نائب القائد العام لشرطة دبي، خميس مطر المزينة، أكد أنه لا يزال أمام البوشي عدد من قضايا الشيكات المنظورة أمام محاكم دبي[٢]. نبيل البوشي الذي أوقع في شراكه

١ـ حبس "البوشي" ٣ سنوات في دبي.. و"الحميدان": لن نسلمه إلى مصر قبل إغلاق ملفاته، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٣٠ يونيو ٢٠٠٩.

٢ـ محمد الجداوي: شرطة دبي: "البوشي" محبوس على ذمة ٧ قضايا.. ومصر لن تتسلمه في مارس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٩ يناير ٢٠١٠.

رجال أعمال وفنانات ومسؤولين، ليس سوى اختصار دقيق لهذه الحالة، التي تسيطر على عدد هائل من أصحاب رؤوس الأموال في مصر، هؤلاء الذين يفضلون المضاربة عالية الربح على المشاركة في نشاط صناعي أقل ربحًا وأكثر جهدًا وأطول انتظارًا، وهؤلاء الذين يهرولون إلى شراء الأراضي و"تسقيعها" للفوز بكعكة هائلة من الأرباح، عن المشاركة في شركات تنمية عقارية تحقق ربحًا معقولاً وتساهم في تنمية اقتصاديات الدولة وتراعي الأبعاد الاجتماعية للفقراء في مصر.

غنيٌ عن القول إن عددًا من رجال الأعمال الهاربين مدوا الجسور مع الجهات المعنية لتسوية مديونياتهم لدى البنوك، تمهيدًا للعودة إلى مصر، أو لإغلاق ملفات القضايا والأحكام، مثل رامي لكح وهاني يعقوب نصيف وشقيقه مجدي يعقوب نصيف. وبطبيعة الحال، نجح البعض في مسعاه، في حين أخفق البعض الآخر.

فقد وقع بنك مصر في ٤ فبراير ٢٠١٠، عقود التصالح النهائية مع رامي لكح، وذلك بمقر البنك المركزي المصري. التوقيع كان المرحلة النهائية المطلوبة من جانب بنك مصر في إطار التسوية التي وقع عليها البنك في يونيو ٢٠٠٩[١]. وفي إطار استكمال بنود التسويات النهائية الموقعة مع البنوك الدائنة، وقع جميل حليم المستشار القانوني لرجل الأعمال رامي لكح، في ٧ فبراير ٢٠١٠ محاضر التصالح النهائية مع ثلاثة بنوك هي البنك الأهلي المصري والبنك العربي الإفريقي الدولي وبنك التمويل المصري السعودي، وذلك بمقر البنك الأهلي[٢]. كما صدّق محامو لكح، على توقيعات عقود التصالح النهائية الخاصة ببنكي الأهلي المصري والمصرف المتحد في الشهر العقاري، وذلك في حضور ممثلي البنكين[٣]. وأعقب ذلك، تسلم

١ــ مدحت عادل، توقيع محاضر تصالح "لكح" بالبنك المركزي اليوم، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ٤ فبراير ٢٠١٠.

٢ــ مدحت عادل، لكح يوقع محاضر الصلح مع ٣ بنوك، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ٧ فبراير ٢٠١٠.

٣ــ مدحت عادل، لكح يوقع عقود تصالح «الأهلي» والمصرف المتحد، جريدة

مكتب النائب العام عقود تصالح رامي لكح مع هذه البنوك بعد تسوية المديونيات المستحقة عليه، التي تقدر قيمتها بـ ١,٢ مليار جنيه[1].

وكان لرامي لكح ما أراد.

ففي ٧ مارس ٢٠١٠ قرر المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام إيقاف إجراءات رفع الدعوى ضد المتهميَن الهاربيَن رجلي الأعمال رامي ريمون لكح وشقيقه ميشيل، لتصالحهما مع البنوك الدائنة لهما وتسوية المديونية المستحقة عليهما، واعتماد محافظ البنك المركزي فاروق العقدة لتلك التسويات وتوثيقها بالشهر العقاري[2]. وبالتالي تقرر رفع اسمَي رجل الأعمال رامي لكح، وشقيقه ميشيل من قوائم الممنوعين من السفر وترقب الوصول، وقرر النائب العام إنهاء التحفظ على أموالهما[3].

وقبل نهاية ذلك الأسبوع، عاد رامي لكح وشقيقه ميشيل إلى مصر، لتبدأ رحلة معالجة الملفات العالقة، وفي مقدمتها إعادة هيكلة الوضع المالي للشركة القابضة للاستثمارات المالية "لكح جروب"، ودراسة الالتزامات المالية المستحقة لصالح الهيئات الحكومية سواء أكانت لمصلحة الضرائب أو لصالح هيئة التأمينات الاجتماعية عن مصنع المصابيح الكهربائية[4]. وفي المقابل، تأتي ديون لكح المستحقة على بعض الجهات الحكومية، ومنها وزارة الصحة، ضمن

«اليوم السابع»، القاهرة، ٩ فبراير ٢٠١٠.

١ـ أحمد شلبي ومحسن عبدالرازق، النائب العام يتسلم عقود التصالح بين "لكح" والبنوك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٠ فبراير ٢٠١٠.

٢ـ النائب العام يقرر إيقاف رفع الدعوى ضد رامي لكح وشقيقه لتصالحهما مع البنوك، جريدة "الشروق"، القاهرة، ٧ مارس ٢٠١٠.

٣ـ أحمد شلبي، النائب العام يرفع اسم رامي لكح من "قوائم الترقب"، جريدة "المصري اليوم" القاهرة، ٨ مارس ٢٠١٠.

٤ـ مدحت عادل، ثلاثة ملفات تنتظر عودة لكح، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ١١ مارس ٢٠١٠.

الملفات التي تنتظر تسويتها[1]. غير أن هذا لم يمنع البعض من التساؤل عـن هذه التسـويات لديون لكح؛ إذ كتب أحدهم متسـائلاً: "لقد قيل إنـه سـدد للبنوك مليارًا وعدة ملايين من الجنيهـات، ولا أحد يعرف ما إذا كان هـذا المبلغ يتمثل في أموال طازجة جرى ضخها من جانبه من الخارج أم أنها تتجسد في أشياء يملكها كان قد تركها من ورائه في البلد؟!.. في الحالة الأولى سـوف يكون السـؤال: لماذا، إذًا، كان قد حبس "لكح" هذه الأموال الطازجة، ولم يرسلها من زمان؟! وفي الحالة الثانية سـوف يكون السـؤال: إذا كانت أشـياؤه في البلد كفيلة منذ البداية بتسديد ديونه، فلماذا هـرب؟!"[2].

رامـي لكـح قال إنـه يعتـزم تمويـل مشـروعاته المقبلة عـن طريق بيـع بعض الأصـول المملوكـة له ولأخيه، وجـزء منها ناتـج عن توريد متحصلات متأخرة للمجموعة على بعض العملاء، تبعا له، مشـيرًا إلى أنـه بصدد تأسـيس شـركة رأس مالهـا ٢٥ مليون دولار، تقـوم بتوريد الأجهزة الطبية لبعض المستشفيات بنظام المشاركة مع الأطباء وتهتم بالصعيـد والأقاليـم. ولـم ينف رجـل الأعمال وجـود نية لدخـول الحقل السياسـي مرة أخرى، دون أن يحدد ما إذا كان سـيتم ذلك عن طريق دخـول حـزب قائم أو الترشـح فـي انتخابـات مجلس الشـعب، نافيا أن يكون له مشروع إعلامي في الفترة المقبلة[3].

وفتحت عودة رجل الأعمال رامي لكح إلى مصر، بعد نحو ١٠ سنوات مـن الهروب إلى الخارج، البـاب أمام عودة بقية رجال الأعمال الهاربين. وهكذا عاد عمرو النشرتي في ٣ إبريل ٢٠١٢، وأحالته سلطات مطار القاهـرة إلى نيابة شمال الجيزة لاتخاذ الإجراءات القانونية حياله بشأن

١ـ محمد مكي، لكح يعود إلى نشاطه الاقتصادي، جريدة "الشروق"، القاهرة، ١٣ مارس ٢٠١٠.

٢ـ سليمان جودة، رأس رامي لكح.. وجسده، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٣ فبراير ٢٠١٠.

٣ـ محمد مكي، لكح يعود للأعمال والسياسـة، جريدة «الشـروق»، القاهرة، ٣٠ إبريل ٢٠١٠.

مديونيته لبنكي الأهلى وقناة السويس، وقيمتها ٣٧٧ مليون جنيه، الصادرة بشأنها أحكام في جنايتين و١٦٠ جنحة. وأكد يحيى أبو الفتوح، مدير الإدارة القانونية بالبنك الأهلي، أن النشرتي تقدم بطلب إلى نيابة الأموال العامة لتسوية مديونيته لدى البنك، وأن البنك الأهلي وافق عليها مبدئيًا، مقابل حصوله على أصول عينية أو نقدية مدرجة بالتفليسة[١]. يذكر أن مديونية عمرو النشرتي، وشقيقه هشام، بلغت نحو ٦٠٠ مليون جنيه[٢].

أما مجدي يعقوب نصيف، رئيس مجلس إدارة مجموعة الثلاثية للتجارة والتوزيع، فقد وردت قائمة مديونياته في مذكرة تحتوي على جميع المستندات الخاصة بالقضية رقم ٢٠٠٦/٨٢٠، وتشمل إجمالي المبالغ التي سددها يعقوب لتسوية مديونيات البنوك حتى الآن، وقدرت المذكرة المقدمة إجمالي المبالغ بنحو ٥٥٦ مليوناً و٤٠٠ ألف جنيه موزعة على عدد من البنوك، بخلاف ما سدده لبنك القاهرة بالإضافة إلى فوائد هذه الديون[٣].

غير أن الكرة ارتدت على مرمى مجدي يعقوب، بعد إلقاء القبض عليه في مايو ٢٠١٠ بتهمة إعطاء مبالغ مالية على سبيل الرشوة لأحد القيادات البنكية من أجل الإسراع من تسوية مديونياته. وكشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا عن إعطاء يعقوب ٢٦٠ ألف جنيه على سبيل الرشوة إلى رئيس الشؤون القانونية ببنك المصرف المتحد مقابل تسوية مديونياته بمبالغ مخالفة للحقيقة، وإلى مهندس زراعي ومقيِّم أراضٍ من أجل تثمين قطعة أرض مملوكة ليعقوب بمحافظة مطروح تبلغ مساحتها ٢٥٠ فدانًا على أنها أرض مبانٍ وليست زراعية بالمخالفة

١ـ يسري البدري ومحمد أحمد السعدني، عودة "النشرتي" بعد هروب ١٠ سنوات في لندن، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ٥ إبريل ٢٠١٢.

٢ـ أسامة خالد، وصول «لكح» يفتح الباب أمام عودة ٧٥ رجل أعمال هارباً، مرجع سابق.

٣ـ مدحت عادل، يعقوب سدد ٥٥٦ مليون جنيه لـ ٦ بنوك.. وجولتها الأولى بدأت منذ شهرين، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٩.

للحقيقة[1]. وفي التحقيقات، اعترف رجل الأعمال المتعثر بنكيًا بتقديم ٢٦٠ ألف جنيه رشوة إلى عبدالمنعم الضوي، رئيس الشؤون القانونية ببنك المصرف المتحد، عن طريق المحامية نسرين لطفي، مقابل تسوية مديونياته، بمبالغ مخالفة للحقيقة[2].

ومن أصحاب المال والأعمال الهاربين من عاد أو أُعيد إلى مصر فعلاً، ومن هؤلاء ياسين عجلان الذي كان أحد المتهمين في قضية نواب القروض إلى مصر قبل أن تتسلمه مصر من سوريا في يوليو[3] ٢٠٠٤، وهدى عبدالمنعم التي عادت في أغسطس ٢٠٠٩ ومصطفى البليدي في يونيو ٢٠٠٢، والأخير كانت قد صدرت ضده أحكام بالسجن لمدة ٢٢ عامًا، ما بين جناية تهرب ضريبي وجناية تزوير وإصدار ١٨ شيكا بدون رصيد قيمتها ١٠ ملايين جنيه وشيكا آخر بدون رصيد قيمته ٣٠ ألف جنيه إسترليني عام ٢٠٠٠ في العجوزة و٣ قضايا محكوم عليه فيها بالحبس لمدد جملتها ٦ سنوات ولم يسدد الكفالة، حسب تصريحات للنائب العام السابق المستشار ماهر عبدالواحد[4].

ومصطفى البليدي هو نجل محمد البليدي، ذلك الموظف الصغير في مصنع نسيج يمتلكه أحد اليهود، وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ قرر اليهودي أن ينقل ملكية مصنعه لأكثر الموظفين أمانة لحين انتهاء "هوجة" الثورة وجلاء العسكر عن الحكم، فوقع اختياره على محمد البليدي، لكن الرياح أتت لصالح محمد أفندي الذي تحول إلى الحاج محمد الذي

١ـ محمود سعد الدين، تفاصيل جديدة في قضية رشوة رجل الأعمال المتعثر.. مجدي يعقوب دفع ربع مليون جنيه لمسؤول بـ"المصرف المتحد" مقابل تحرير عقد تسوية بالمخالفة للمديونية الحقيقية.. والوسيط محامية شهيرة، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، ١٤ مايو ٢٠١٠.

٢ـ يسري البدري، مجدي يعقوب يعترف بتقديم رشوة إلى ممثل "المصرف المتحد" عن طريق زوجة محامي المتعثرين.. والمحكمة تنظر تجديد حبسه اليوم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، ١٧ مايو ٢٠١٠.

٣ـ عجلان نادم على هروبه من مصر، مجلة "آخر ساعة"، القاهرة، ١١ أغسطس ٢٠٠٤.

٤ـ نجوى عبدالعزيز، النائب العام المصري يناشد رجال الأعمال الهاربين للعودة وتسوية ديونهم للبنوك، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، ١٥ يونيو ٢٠٠٢.

استطاع أن يحول المصنع إلى واحدة من كبرى الشركات العاملة في مصر، ويتحول الموظف البسيط إلى شاهبندر تجار مصر المحروسة.

أصر الأب على دخول ابنه الكلية الجوية ليتخرج فيها قبل حرب يونيو ١٩٦٧ بيومين، فخرج من الدار إلى النار كما يقال. وبعد أن اشترك في حرب أكتوبر ١٩٧٣ قدم البليدي الابن استقالته بعد عام من النصر ليتفرغ للعمل الحر.

انخرط مصطفى في أعمال والده وحرص على القيام بنفسه بكثير من المهام، فكان يذهب بنفسه للجمارك للإفراج عن البضائع ثم فضل بعد ذلك إنشاء شركة يتولى إدارتها بنفسه. وعندما توفي والده في العام ١٩٨٣ تولى المسؤولية كاملة، خاصة أنه الابن الوحيد على ثلاث شقيقات. اقتحم البليدي مجال صناعة الملابس الجاهزة والصناعات المغذية للسيارات والسلع الغذائية، لتصبح الشركة إمبراطورية صناعية وتجارية تضم ٩ شركات منها شركة كبرى لتصنيع واستيراد السجائر[١].

ومع اندفاع الحكومة إلى اقتصاد السوق الحر بدت الأمور أكثر يُسرًا أمام رجال الأعمال، لكن ما ساعد على تحويل شركة البليدي إلى امبراطورية ما عرف بـ"الصفقات المتكافئة" مع ما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، فقد كان يحضر مندوب الاتحاد السوفييتي إلى القاهرة وينزل في أحد فنادقها الفخمة ويجني ما يجني من المتعة والهدايا فيوافق على منتجات المصانع المصرية لتصدر إلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي، وكان من ضمنها مستحضرات التجميل التي كان مصنع البليدي ينتجها[٢].

الكميات الكبيرة التي كانت تصدر إلى الاتحاد السوفييتي،

١ـ محمود عبدالعظيم وهبة سعيد، حكايات الجريمة والنساء ورجال الأعمال، مجلة "الأهرام الاقتصادي"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨.

٢ـ عادل حمودة، هاربون بمليارات مصر.. الملفات السرية والشخصية لأشهر الهاربين، دار الفرسان، القاهرة، ٢٠٠٠.

جعلت البليدي الابن يفكر جديًا في إنشاء أكبر مصنع لمستحضرات التجميل على مستوى الشرق الأوسط والسادس على مستوى العالم، تكلف وقتها ١٠٠ مليون جنيه وبني على مساحة ٧٠ ألف متر في مدينة الرئيس السادات المفضلة "العاشر من رمضان".

غير أن انهيار الاتحاد السوفييتي سحب معه مفتاح الكنز المسمي بالصفقات المتبادلة، وجعل إنتاج المصنع يتراكم ويتكدس في المخازن حتى أصبح المصنع يعمل بأقل من ربع طاقته ثم توقف بعد أن وصلت الديون مداها.

وزاد من عبء الأزمة على البليدي ما كان معروفًا عنه من تعدد زيجاته وحبه لحياة الصخب والرفاهية ونساء الطبقات العليا، وتحديدًا الفنانات. فقد تزوج البليدي خمس مرات على الأقل.

الزوجة الأولى كانت ابنة خاله وأم أولاده محمد وخالد وكريم. استمر الزواج نحو عشرين عامًا، وكان أشبه بزواج سري بالمقارنة لما أحدثته زيجاته التالية من صخب وجدل وضعته سريعًا أمام الأضواء.

الزوجة الثانية كانت الممثلة هدى رمزي، التي اعتزلت الفن وارتدت الحجاب، وقد أعطاها البليدي فيلا وسيارة مرسيدس بيضاء. زواج البليدي بهدى رمزي جرى على مرحلتين، الأولى استمرت عامًا ونصف العام تخللته ثلاث طلقات الأولى بعد ستة أشهر، والثالثة دفعت الاثنين للابتعاد وزواج كل منهما، المرحلة الثانية جاءت بعد الزوجة الرابعة نيفين البكري السورية، وكانت هدى رمزي وقت المرحلة الثانية قد أنهت عدد مرات الطلاق من زوجها الثاني سمير عيسى، فكان القدر كأنه رتب للاثنين عودة ثانية، لكنها لم تستمر طويلاً أيضًا.

الزوجة الثالثة كانت الممثلة ميرفت أمين، التي عاشت معه ثلاث سنوات، أغدق عليها خلالها الكثير من الهدايا والمجوهرات. الرابعة كانت مقدمة البرامج السورية نيفين البكري، التي عاشت معه ستة أشهر فقط لتتزوج من بعده رجل أعمال شابًا اسمه إحسان دياب، حُكِمَ عليه بالسجن فيما بعد في قضية نواب القروض.

الزوجة الخامسة والأخيرة كانت هني، التي تمت له بصلة قرابة، وكانت متزوجة من قبله من رجل الأعمال شريف سعيد ولديها ابنتان أميرة وشيرين. غير أن البليدي طلقها قبل وفاته[1].

في ظل هذه الظروف المتشابكة، على المستويين التجاري والشخصي، عرف البليدي طريق الاقتراض من البنوك ثم تعثر، ليتقرر فرض الحراسة على ممتلكاته. تمكن مصطفى البليدي من الهرب إلى خارج البلاد بعد أن نجح في شراء عقارات في الولايات المتحدة، لكنه عاد بعد ذلك في رحلة أخيرة لمصر في محاولة لتسوية أوضاعه مع البنوك. غير أن المفاوضات الخاصة بالتسوية تعثرت ليستمر في السجن، حتى تأتي لحظة النهاية فيموت البليدي في ١٨ مارس ٢٠٠٧، في إحدى مرات خروجه من السجن لإنهاء التسويات مع بنك القاهرة. وكان محددًا له قبل وفاته اجتماع مع نائب رئيس مجلس إدارة البنك لتوقيع مذكرة التفاهم لسداد المديونيات المستحقة للبنك، والتي تبلغ نحو ٣٠٠ مليون جنيه[2].

إلا أن الأقدار شاءت غير ذلك.

١ـ عبدالفتاح علي، ثروات وزوجات وأزمات مصطفى البليدي، جريدة «الفجر»، القاهرة، ٨ يناير ٢٠٠٨.
٢ـ جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٩ مارس ٢٠٠٧.

المؤلف

ياسر ثابت

ـ صحفي مصري، من مواليد ألمانيا عام ١٩٦٤.

ـ حاصل على درجة الدكتوراه في الصحافة عام ٢٠٠٠.

ـ عمل مديرًا للأخبار في قناة "سكاي نيوز عربية"، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠١١)، ومنتجًا أول للأخبار في قناة "الجزيرة" في قطر (٢٠٠٢)، ورئيسًا لتحرير غرفة الأخبار في قناة "الحرة" في الولايات المتحدة (٢٠٠٧)، ورئيسًا للتحرير في قناة "العربية" في دبي، الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٧).

ـ له مؤلفاتٌ عدة، بينها:

ـ "جمرتان: تمارين على النسيان" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٦)

ـ "الموت على الطريقة المصرية" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٦)

ـ "حرائق التفكير والتكفير: شخصيات وصدمات" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٦)

ـ "العصا والمطرقة: صراع السلطة والقضاء" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٥)

ـ "صديق الرئيس: حكام مصر السريون" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٥)

ـ "دين مصر: أمراء الدم والفيديو" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٥)

ـ "وطن محلك سر" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٥)

ـ "المتلاعبون بالعقول: سقطات الإعلام في مصر" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٥)

ـ "حروب الهوانم" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٥)

ـ "مصر قبل المونتاج" (دار دلتا، القاهرة ٢٠١٥)

- "حكام مصر من الملكية إلى السيسي" (دار الحياة، القاهرة ٢٠١٤)
- "غرفة خلع الملابس: وجوه وقياسات" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٤)
- "أجمل القتلة" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٤)
- "ذنب" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٤)
- "الصراع على مصر: ذئاب مبارك والعهد الجديد" (دار كنوز، القاهرة ٢٠١٤)
- "أيامنا المنسية" (منشورات ضفاف، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر ٢٠١٤)
- "تحت معطف الغرام" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٤)
- "مراودة" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٤)
- "زمن العائلة: صفقات المال والإخوان والسلطة" (دار ميريت، القاهرة ٢٠١٤)
- "صناعة الطاغية: سقوط النخب وبذور الاستبداد" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)
- "رئيس الفرص الضائعة: مرسي بين مصر والجماعة" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)
- "حروب العشيرة: مرسي في شهور الريبة" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)
- "دولة الألتراس: أسفار الثورة والمذبحة" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)
- "محاكمة الرئيس: البحث عن القانون الغائب" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)
- "شهقة اليائسين: الانتحار في العالم العربي" (دار التنوير، القاهرة ٢٠١٣)
- "قصة الثروة في مصر" (دار ميريت، القاهرة ٢٠١٢)، (طبعة ثانية، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠١٣)
- "هيا بنا نلعب: عن الأوطان والأوثان" (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٢)
- "فضة الدهشة: تغريد على غصن تويتر" (دار العين، القاهرة ٢٠١٢)
- "لحظات تويتر: ألف تغريدة وتغريدة" (دار العين، القاهرة ٢٠١١)

- "جرائم بالحبر السري" (مركز الحضارة العربية، القاهرة ٢٠١٠)
- "حروب كرة القدم" (دار العين، القاهرة ٢٠١٠)
- "فتوات وأفندية" (دار صفصافة، القاهرة ٢٠١٠)
- "فيلم مصري طويل" (مركز الحضارة العربية، القاهرة ٢٠١٠)
- "كتاب الرغبة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٠)
- "جرائم العاطفة في مصر النازفة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٩)
- "يوميات ساحر متقاعد" (دار العين، القاهرة ٢٠٠٩)
- "قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية" (كتاب "ميزان"، القاهرة ٢٠٠٨)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة ٢٠١٣)
- "جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن" (كتاب "ميزان"، القاهرة ٢٠٠٨)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة ٢٠١٣)
- "ذاكرة القرن العشرين" (مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة ٢٠٠١)
- "موسوعة كأس العالم" (مدبولي الصغير، القاهرة ١٩٩٤).